المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العربية العليا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٧٤٨
٠٠١٦٦٣
٣٧٤٨

شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب

لأبي الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني

(ت ٧٤٩ هـ)

من باب المجرورات إلى باب جمع التكسير

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب

عبد الهادي بن أحمد الغامدي

إشراف الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

(المجلد الأول)

١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن ما تركه أسلافنا من تراث جدير بأن نقف عليه ونفيد منه لاسيما في هذه الأزمان التي أوشك الناس أن ينسوا ما تركه أسلافهم ، وهذا البحث مما تركه علماؤنا الأجلاء فأحببت أن أشارك بجهد متواضع في بعث هذا الأثر العلمي للإمام أبي الثناء الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ) وهو (شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب) وذلك من باب المجرورات إلى باب جمع التكسير دراسة وتحقيق مع العلم أن بقية هذا الكتاب سجل رسالتين علميتين تحت إشراف أستاذنا أ. د/ محسن العميري ، وهذا الشرح شرح للكافية – كافية ابن الحاجب – أحد مصادر النحو وهو من الشروح الكبيرة التي أفاضت في توضيح مسائل النص والتعليق عليها وقد ضم بين دفتيه كثيراً من الشواهد النثرية والشعرية واحتفى بكلام العلماء ، ونقل من كتبهم في غير موطن وقد أثنى كثير من العلماء على الكتاب وصاحبه ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وهذا البحث اشتمل على مقدمة وقسمين رئيسين ، القسم الأول وهو قسم الدراسة وقد تعرضت فيه للأدلة الصناعية ومصادر الشرح وتأثر الشارح بمن سبقه وتأثيره فيمن لحقه وموقف الشارح من المصنف ثم ختمت قسم الدراسة بموازنة علمية بين هذا الشرح وشرح الرضى على الكافية ، أما القسم الثاني فهو قسم التحقيق وفيه تحدثت عن وصف نسخة المخطوط وألحقت نماذج من هذه النسخة وتحدثت عن منهجي في التحقيق ثم النص محققاً ومعلقاً عليه وختمت ذلك كله بالفهارس الفنية المتعددة ، وقد وقفت من خلال هذا البحث على عقلية الأصفهاني المنطقية والتي استطاع من خلالها أن يتعامل مع نص ابن الحاجب بكل براعة كما توفر للشارح جمع من المصادر التي أفاد منها في هذا الشرح .

وإني إذ أقدم هذا الأثر العلمي للقارئ الكريم أرجو أن أكون وفقت في أن أنقل مراد المؤلف – حسب الإمكان – كأمانة علمية يجب على المحقق أن يتحلى بها ، وأن أكون بذلك قضيت جزءاً يسيراً من حق هذا العالم – أعني الأصفهاني – على أبناء أمته في إخراج هذا الأثر إلى النور ، والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لمرضاته .

الطالب	المشرف	عميد الكلية
عبد الهادي أحمد محمد الغامدي	أ. د/ محسن العميري	أ. د/ صالح بدوي

قسم الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن المتأمل فيما تركه أسلافنا من تراث جليل في جميع ميادين العلم والمعرفة يجد أنهم لم يتركوا طريق علم إلا سلكوه ولا باب معرفة إلا قرعوه غير أن عوادي الزمن قد عبثت بهذا التراث العظيم فاخترمته إلا أقله مما هو مبثوث في أصقاع الدنيا رهين خزائن الكتب ، وإن خروج هذا التراث كله أو أكثره لجدير بأن يترك أثراً عظيماً على الإنسانية حيث كان ولا يزال كالشمس تشرق على الدنيا فيتشتت بسناء ضيائها غياهب الجهل والتخلف ، لكن ذلك مرهون بتواتر جهود أبنائه المخلصين في إخراج ذلك الكنز إلى عالم النور ، وفاءً لسلفنا الصالح وأداءً لحق أمتنا .

لهذا ولغيره أحببت أن أشارك بجهد متواضع في هذا المجال فوقع اختياري - بتوفيق الله - على كتاب (**شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب**) للإمام شمس الدين الأصفهاني ، من باب المجرورات إلى باب جمع التكسير دراسة وتحقيقاً ليكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه ، علماً أن الجزء الأول من هذا الشرح قد سُجِّل لنيل درجة الدكتوراه تحت إشراف استاذنا د/ محسن العميري.

وقد دفعني لاختيار هذا الشرح أمور منها :

أولاً : أن هذا الشرح شرح لكافية ابن الحاجب ، أحد مصادر النحو العربي، أدرك أهميتها كثير من الشراح ومنهم صاحبنا شمس الدين الأصفهاني .

ثانياً : أن هذا الشرح أحد الشروح الكبيرة التي أفاضت في توضيح مسائل النص والتعليق عليها وتعليلها ، وقد ضمَّ بين دفتيه كثيراً من الشواهد النثرية والشعرية كما احتفى بكلام العلماء كثيراً ، ونقل من كتبهم في غير موطن .

ثالثاً : عبارة حاجي خليفة[1] حين قال : « إنه شرح كبير كالرضي » دفعتني للإقدام على تحقيق هذا الشرح وسبر أغواره ، والتحقق من المقالة السابقة ، لتأييدها أو تفنيدها .

رابعاً : ثناء الإمام ابن تيمية - شيخ الإسلام - على الشارح عندما سمعه في دمشق وإعجابه به ومبالغته في تعظيمه ، حتى قال مرة لتلاميذه[2] : « اسكتوا حتى نسمع كلام هذا الفاضل الذي ما دخل البلاد مثله » ورجل قد حظي بثناء شيخ الإسلام لجدير - في نظري - بأن نقف على أحد آثاره .

وقد ارتضيت أن يكون البحث مشتملاً على مقدمة وقسمين رئيسين :

أما **المقدمة** ففيها مبحثان :

- **المبحث الأول** : تحدثت فيه عن : موضوع البحث وأهدافه ومنهجه .

- **المبحث الثاني** : وفيه ترجمة موجزة عن حياة الشارح .

أما **القسم الأول** وهو قسم الدراسة ، وفيه المباحث الآتية :

- الأدلة الصناعية النحوية ، وموقف الشارح منها : القياس ، السماع ، الاستصحاب ، العلة .

- مصادر الشارح في هذا القسم .

---

(١) كشف الظنون (٢ / ١٣٧١) .

(٢) طبقات الشافعية (٣ / ٩٧) .

- تأثر الشارح بمن سبقه ، وتأثيره فيمن لحقه .

- موقف الشارح من المصنف .

- موازنة بين هذا الشرح وشرح الرضي على الكافية لتأييد ما قاله صاحب كشف الظنون من « أن هذا الشرح شرح كبير كالرضي » أو تفنيده .

أما القسم الثاني فهو (النص محققاً ومعلقاً عليه) ويسبقه ما يلي :

- وصف نسخة المخطوط .

- إلحاق نماذج من النسخة الوحيدة المعتمدة في التحقيق .

- منهجي في التحقيق .

- النص محققاً ومعلقاً عليه .

- الفهارس الفنية المتعددة .

وختاماً أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير إلى جامعة أم القرى وإلى كلية اللغة العربية ممثلة في قسم الدراسات العليا على ما يبذلونه في سبيل العلم وطلابه ، كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر لوزارة المعارف ممثلة بكلية المعلمين في بيشة على تفريغهم إياي لمواصلة دراستي ، وإلى جميع من قدم لي يد النصح والمساعدة ، لاسيما والديَّ العزيزين - أطال الله عمريهما في حسن عمل - فلولا الله ثم هما ما كان هذا العمل ولا صاحبه ، فلهما مني صادق المحبة وخالص الدعاء على حسن رعايتهما وجميل معروفهما وعظيم منتهما ، وإلى زوجتي وأبنائي الذين تحملوا مشاق هذا البحث وانشغالي عنهم طيلة إعداد هذا البحث ، فلهم مني وافر المحبة والثناء .

وأخيراً إن أنْسَ فلا أنسى أن أقف وقفة إجلال واحترام وتقدير لشيخي واستاذي سعادة الأستاذ الدكتور : محسن بن سالم العميري - حفظه الله ورعاه-

الذي كان له الفضل بعد الله في رعاية هذا البحث والسير به إلى الغاية المرجوة ولم يدخر وسعاً في الإعانة على هذا العمل وإني عن مكافأته لعاجز .

وبعد فهذا جهد المقل حاولت فيه أن يخرج هذا العمل على الصورة المرجوة، فإن وفقت فالفضل لله وحده ، وإن كان غير ذلك فحسبي أني قدمت وسعي واستفرغت جهدي المتواضع ، وأني مازلت أتعلم فأخطيء وأصيب .

وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم لا رياء فيه ولا سمعة ، وأن يجعله ذخراً لي يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ترجمة موجزة عن حياة الشارح[١] :

هو محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي الأصفهاني، الملقب بشمس الدين المكنى بأبي الثناء ، ولد في السابع عشر من شعبان سنة أربع وسبعين وستمائة للهجرة بأصفهان .

كان من أبرز شيوخه : والده أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ، ومحمد بن علي عبد الواحد الزملكاني ، ومحمود بن مسعود قطب الدين الشيرازي .

ومن أشهر تلاميذه : فرج بن محمد الأردبيلي التبريزي ، وعبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي ، وإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي .

أما آثاره ومؤلفاته فتربو على العشرين مؤلفاً[٢] من أبرزها :

بيان المختصر[٣] وهو شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ، **وشرح مطالع الأنوار في المنطق** .

---

(١) ينظر في ترجمته :

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٩٤ - ٩٦) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/٣٨٣- ٣٨٤)، وشذرات الذهب (٦ / ١٦٥) ، ومرآة الجنان (٤ / ٣٣١ - ٣٣٣)، ومفتاح السعادة (٢ / ٤٩) ، وحسن المحاضرة (١ / ٥٤٥) ، والدرر الكامنة (٥ / ٩٥) ، وبغية الوعاة (٢ / ٢٧٨) ، والبدر الطالع (٢ / ٢٩٨)، وكشف الظنون (١ / ٥٣٥ ، ٤٤٢، ٤٤٣) ، ومقدمة بيان المختصر (١ / ١٥ - ٢٤) ، ومقدمة بيان معاني البديع (١ / ٢٠ - ٤٣) وغير ذلك من المراجع .

(٢) ينظر مقدمة بيان المختصر (١ / ٢١ - ٢٣) ، وبيان معاني البديع (١ / ٣٥ - ٤٣) .

(٣) حققه د/ محمود مظهر بقا في ثلاث مجلدات وصدر عن جامعة أم القرى .

بيان معاني البديع[١] وهو شرح لبديع ابن الساعاتي ، **مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار** وهو في علم الكلام ، **وشرح كافية ابن الحاجب**[٢] .

بالغ كثير من العلماء في الثناء على الأصفهاني ، ومنهم ابن تيمية يروى أنه قال مرة[٣]: « اسكتوا حتى نسمع كلام هذا الفاضل الذي ما دخل البلاد مثله ».

وكان بحق عالماً بارعاً في علوم شتى ، من أصول ونحو ومنطق وحكمة وغير ذلك ، مشاراً إليه بين العلماء معظماً عند الفضلاء[٤] ، ومما يحكى عنه أنه من شدة حرصه على العلم وشحه على عدم ضياع أوقاته أن بعض أصحابه كان يروي أنه كان يمتنع كثيراً من الأكل ؛ لئلا يحتاج إلى الشراب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان[٥] ، وفي سبيل طلب العلم تنقل بين دمشق ومصر ، وزار الحرمين الشريفين ودخل بغداد .

توفي - رحمه الله - في ذي القعدة سنة (٧٤٩ هـ) شهيداً بالطاعون بالقاهرة ، ودفن بها .

---

(١) رسالة دكتوراه في مجلدين بجامعة أم القرى إعداد الطالب : حسام الدين عفانة .

(٢) ينظر : الدرر الكامنة (٤ / ٣٢٨) ، والبداية والنهاية (١٤ / ١١٧) ، وشذور الذهب (٦ / ١٦٥) ، وطبقات المفسرين للداؤدي (٢ / ٣١٤) ، والوافي بالوفيات (٢٥ / ١٠٨) ، وبغية الوعاة (٢ / ٢٧٨) ، وكشف الظنون (٢ / ١٣٧١) .

(٣) طبقات الشافعية (٣ / ٩٧) .

(٤) ينظر : تاريخ علماء بغداد (٢١٨) .

(٥) ينظر : البدر الطالع (٢ / ٢٩٨) .

المبحث الأول

الأدلة الصناعية النحوية وموقف الشارح منها .

القياس :

القياس في اللغة مصدر قست الشيء بغيره وعلى غيره ، إذا قدّرته على مثاله[١] ، وفي الاصطلاح : (مساواة فرع لأصلٍ في علة حكمه)[٢] .

(وللقياس أربعة أركان : أصل : وهو المقيس عليه ، وفرع : وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة)[٣] .

قال ابن الأنباري[٤] : « وذلك مثل أن تُركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل .

فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد .

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعلهُ بالعلة الجامعة التي هي الإسناد » .

وللقياس قيمة عظيمة في النحو ، بل صَرَّح بعضهم بأن النحو قياس كله

---

(١) ينظر : الصحاح (قوس) ، (قيس) .

(٢) بيان المختصر للأصفهاني (٣ / ٦) .

(٣) الإصباح في شرح الاقتراح (١٨١) .

(٤) لمع الأدلة (٩٣) .

بقوله[١] :

إِنَّمَا النَّحْو قِيَاسٌ يُتَّبَعْ
وَبِهِ فِي كُلِّ أمْرٍ يُنْتَفَعْ
فإذَا مَا أبْصَرَ النَحْو الفَتَى
مَرَّ فِي المَنْطِقِ مَرًّا فَاتَسَعْ

وقد أدرك النحاة أهمية القياس وأنه من أهم الأدلة الصناعية في النحو ، لكن اختلفوا في أخذهم بالقياس ، فالبصريون تشددوا في الأخذ بالقياس وجعلوا له شروطاً كثيرة ، بينما الكوفيون يقيسون على كلام العرب وإن قَلَّ ، على حَدِّ قول ابن جني[٢] : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » وإن كان المقيس عليه شاهداً واحداً ، والأصفهاني كبقية النحاة احتج بالقياس وصار إليه آخذاً بمذهب البصريين في ذلك ، شأن النحاة المتأخرين الذين ارتضوا المذهب البصري، فمن ذلك :

عند حديثه عن العامل في المضاف إليه بحرف جر تقديراً يقول[٣] : « ولا جائز أن يكون العامل مذكوراً ؛ لأن المذكور هو الاسم ، ولا يجوز أن يكون العامل اسماً إذ هو على خلاف القياس » .

والأصفهاني احتكم إلى القياس في تضعيفه لمذهب الكوفيين في قولهم : الثلاثة الأثواب ، حين جمعوا بين تعريفين : الألف واللام ، والإضافة إلى المعرفة

(١) هو الكسائي . ينظر إنباه الرواة (٢ / ٢٦٧) .
(٢) ينظر : الخصائص (١ / ٣٥٧) .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣) .

فقال[١] : « وما أجازه الكوفيون فهو ضعيف ؛ لأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء ، أمَّا القياس فلأنه يؤدي إلى الجمع بين التعريفين ، وهو مُطَّرَح ... والذي غَرَّ الكوفيين ما نُقِل عن قوم غير فصحاء ، ووجهه في القياس ضعيف » .

وفي حديثه عن منع إضافة الموصوف إلى صفته في مثل قولهم : المسجد الجامع يقول الشارح[٢] :

« قد تقدم ما يمنع من إضافة الموصوف إلى صفته ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم بها جرياً على قياس لغتهم ، فإنه إذا دار الشيء بين كونه غير جارٍ على قياس لغتهم ، وبين كونه متأولاً تأويلاً صحيحاً يجري على قياس لغتهم فيتأول ، فإن عدم جريه على قياس لغتهم غير متحقق ، والتأويل كثير الوقوع في لغتهم » .

وعند حديثه عن المضاف إلى ياء المتكلم يقول[٣] :

« وأما ياء المتكلم جاز سكونه وفتحه بلا خلاف ، لكن اختلفوا في أن أصلها السكون أو الفتح ... واحتج من ذهب إلى أن الأصل الفتح بأن ياء المتكلم كلمة على حرف واحد ، فوجب أن تبنى على حركة قياساً على ما هو الأكثر في كلامهم » .

وفي باب النعت يقول الأصفهاني[٤] :

« وقد استضعف سيبويه أن يقال : مررتُ برجلٍ أسدٍ ، على تأويل : جريء

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٩) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٥) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٩١) .

... ووجه تجويزه : أن يكون ثمَّ مضاف محذوف تقديره : مثل أسدٍ ، وحَذْف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس » .

وفي الباب نفسه يقول[١] :

« الاسم يوصف بحال نفسه نحو : مررتُ برجلٍ عالمٍ ، ووصفه بحال نفسه هو القياس » .

والحاصل أن الأصفهاني قد احتكم إلى القياس في شرحه كثيراً حتى لا يكاد يخلو منه باب من الأبواب النحوية[٢] ، ولا غرو فهو عالم نحوي أصولي .

السماع :

(وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كُلٍّ منها من الثبوت)[٣] .

والأصفهاني لم يغفل السماع بل جعله أصلاً من الأصول يفزع إليه كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

أما القرآن الكريم فقد استشهد به حتى لا تكاد تُقَلِّب باباً من الأبواب إلا وتجده قد استشهد بعشرات الآيات ، ولم يترك الشارح القراءات القرآنية فقد

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٩٦) .

(٢) ينظر على سبيل المثال ص (٩٨) ، (١١٨) ، (١٣٦) ، (١٥٨) ، (١٨٩) ، (٣٨٦) ، (٣٩٠) ، من قسم التحقيق .

(٣) الإصباح في شرح الاقتراح (٦٧) .

استشهد بها سواء كانت سبعية أو غير سبعية ، متواترة أو شاذة[١] .

وكذلك الأحاديث والآثار استشهد بها ولجأ إليها في تأصيل القاعدة النحوية وعَوَّل عليها كثيراً[٢] .

وكذلك الحال بالنسبة لكلام العرب نظمهم ونثرهم ، وإليك بعض النماذج:

قال في باب الإضافة[٣] :

« والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع ... ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب ... ومن هذا القبيل قولهم : سحق عمامةٍ ، وقطيفة جُردٍ ، وسربال سملٍ » .

وفي حديثه عن الصفات يقول[٤] :

« وهذه الصفات التي تكون متأولة على قسمين : قياسي وهو المنسوب ، وسماعي وهو : ذو ، وأي ، وأيما .... » .

وكذلك قوله[٥] :

« ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سُمِعَ - وهو قليل - وللعرب فيما وجد منه وجهان » .

---

(١) ينظر على سبيل المثال ص (٥٧) ، (١١٥) ، (١٣٨) ، (٣٣٤) ، (٣٣٥) ، (٣٥٣) ، (٥٨٣) ، من قسم التحقيق .

(٢) ينظر على سبيل المثال ص (١١) ، (١٨٠) ، (٣٨٥) ، (٣٠٠) ، (٥٥٩) ، (٥٩٣) ، (٦٥١) ، من قسم التحقيق .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص (٣٩) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق (٩١) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق (١١٤) .

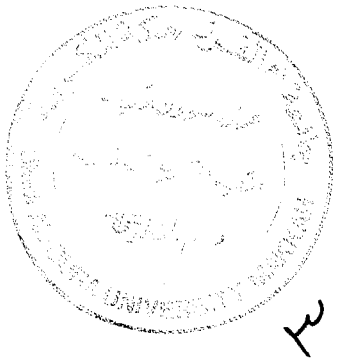

٣٧٤٨

وقوله[١] :

« وإن كان الصفة اسماً لم يَجُزْ إقامتها مقام الموصوف إلا بشرط أن يُقَدَّم الموصوف في الذكر ... أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء وحُفِظَ ذلك عنها » .

وفي احتجاجه لقراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٢] - بخفض الميم - يقول[٣] : « ومثل هذه القراءة قول بعض العرب : ما فيها غيره وفرسِه » .

وفي باب التوكيد يتحدث عن تأكيد النكرة المتبعضة بـ(كل) حيث يقول[٤] :

« وفي تأكيد النكرة المتبعضة بـ(كل) وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أكلت رغيفاً ، أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه وأنك أكلت بعضه ، فإذا قلت : كُلَّه ، أفاد ذلك العموم والإحاطة ، واستدلوا على جواز ذلك من طريق السماع » .

ثم يورد عدة شواهد على تأصيل هذه القاعدة وهي من نظم العرب .

هذه بعض النماذج التي هي للاستدلال لا للحصر فالشارح - كما ذكرت - لم يترك مناسبة إلا واستشهد بالسماع وجعله أصلاً يحتج له وبه ، وذلك يوقفنا على أهمية السماع التي لم يغفلها .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق (١١٧) .

(٢) سورة النساء (١) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق (١٣١) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق (١٦٤) .

الاستصحاب :

الاستصحاب أو استصحاب الحال من أدلة الصناعة النحوية ، وهو دليل له شأنه ، يقول ابن الأنباري في تعريفه[١] : « هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل من الأصل » .

وابن الحاجب يرى أن الاستصحاب هو[٢] : « ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال و لم يطرأ معارض قطعي أو ظني ، فإنه يستلزم ظن بقائه » .

أما الأصفهاني نفسه فيقول[٣] : « الاستصحاب هو : الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول » ، وقد نقل الجرجاني هذا التعريف عن الشارح[٤] .

واستصحاب الأصل دليل صناعي اهتم به النحاة ، حتى قال السيوطي[٥] : « والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تُحصى ، كقولهم : الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه ، والأصل في الأسماء الصرف ، والتنكير ، والتذكير ، وقبول الإضافة ، والإسناد » .

والشارح وهو الأصولي البارع والنحوي الضالع لم يَفُتْهُ أن يعتمد هذا الأصل ويُعَوِّل عليه كلما احتاج لذلك ، ومن أمثلة ذلك :

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (٦٤) .

(٢) منتهى الوصول (١٥٢) .

(٣) بيان المختصر (٢ / ٢٦٢) .

(٤) التعريفات (١٧) .

(٥) الإصباح في شرح الاقتراح (٣٥٥ ، ٣٥٦) .

قوله[١] : « إن البناء يكون بمناسبة ما يكون مبنياً بالأصالة ، وإن وجد فيها سبب الإعراب ، وهو التركيب » .

ويقول[٢] : « ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب ؛ لأنه الأصل في الاسم ، وذلك نحو : (أيّ) في الاستفهام » .

وفي باب المضمر يقول[٣] :

« وأما المجرور فلا يتقدم على جاره ولا يفصل بينهما ... فإن قيل : لا نسلم امتناع انفصال المجرور عن الجار ... أُجيب : بأن الأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه في المظهر ، فالتزموا في المضمر الذي هو نائب عن المظهر حكم الأصل وهو عدم الفصل » .

وفي باب أسماء الأفعال يوضح المراد بقول النحاة في حَدِّ الفعل : أن يكون مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة وفي حدِّ الاسم غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فيقول[٤] :

« المراد بقولهم : مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في حدِّ الفعل ، وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في حدِّ الاسم ، أن يكون ذلك في أصل الوضع ، لا باعتبار الاستعمال على خلاف القياس » .

وفي باب العدد يقول[٥] :

---

(١) ينظر : قسم التحقيق (٣١٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق (٣٣٦) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق (٢٣٤) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق (٤١٩) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق (٥٧٧) .

« وقيل : من الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ: زُمْرة ، وأُمَّة ، وفِرْقة ، وعُصْبَة ، وصُحْبَة ، وسَرِيَّة ، وفئة ، وعشيرة ، وقبيلة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته » .

هذا غيضٌ من فيض ، فشرح الأصفهاني مليءٌ بكثير من هذه النماذج التي تدلُّ على أنه قد أدار كثيراً من مسائله على هذا الأصل النحوي الذي يتفق مع العقلية المنطقية والأصولية التي ضرب فيها بسهم وافر ، واستطاع أن يمزج القواعد الأصولية بالقواعد المنطقية التي هي أساس علم النحو ببراعة تدلُّ على إلمامه بأصول الصناعتين النحوية والأصولية ، تلك الميزة التي يتمتع بها حُذَّاق النحاة .

العلة :

ارتبطت العلة بعلم النحو منذ نشأته ، حتى لا تكاد تجد حكماً إلا وقد قُرن بالتعليل ، وقد حاول النحاة إيجاد علة لكل ما رأوه من أحكام وقواعد ، والحق أن العرب – أرباب البيان وأصحاب اللسان الذين أخذت عنهم اللغة ، ودونها عنهم الرواة – لم يعللوا لكل ما قالوه ، ولكن النحاة رأوا أن العرب تكلموا باللغة ، وقد وضعوا أمامهم علة لمنطوقهم .

قال السيوطي[1] : « وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ... فبمعزل عن الحق ... قال بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال : هذا أمر تَعَبُّدِّي ، وإذا عجز النحوي عنه قال : هذا مسموع » ، ولكن هذه العلل لم تسلم من غمز من لا يقدرها قدرها ، حيث ضرب بعضهم

(١) ينظر : الإصباح في شرح الاقتراح (٢١٩ ، ٢٢٤) .

المثل بعلل النحاة في الضعف والرِّقة حيث قال[١] :

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَمْشُوقَةٌ تُرْكِيَّةٌ تَنْمي لِتُرْكِيِّ

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاترٍ فَاتِنٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نحويِّ

ومهما يكن فقد أخذ النحاة بمبدأ العِلِّيَّة من لدن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتبارى النحاة في إبراز ملكاتهم العقلية ومقدراتهم الفكرية في استنباط العلل ، ولم يأخذوا بالعلة العامة بل أسرجوا مصباح أذهانهم في البحث عن عِلَّة لكل حكم مما أفضى - أحياناً - إلى التكلف ، لاسيما فيما كان يجري بينهم من مناظرات ومجالس علمية ، حتى إن بعضهم صنف كتباً في العلة النحوية منهم أبو القاسم الزجاجي ت (٣٣٧ هـ)[٢] ، وأبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت (٣٨١هـ)[٣]، وابن جني ت (٣٩٢هـ) ولا سيما في كتابه الخصائص[٤] وغيرهم .

أما حَدُّ العلة فهو : (ما يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكمٍ ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجود الحكم ، كما يجعلون عدمها دليلاً على عدمه)[٥] .

---

(١) هو ابن فارس . ينظر : وفيات الأعيان (١ / ١١٩) .

(٢) ألف الزجاجي الإيضاح في علل النحو وقد حققه د/ مازن المبارك ، وصدر عن دار النفائس ببيروت .

(٣) وهو كتاب علل النحو وقد قام بتحقيقه د/ محمود الدرويش مع دراسة العلة النحوية ، ونال به درجة الدكتوراه ، وقد طُبع مؤخراً في دار الرشد بالرياض .

(٤) عقد ابن جني في كتابه الخصائص (١ / ١٤٤ - ١٨٩) (٣ / ١٥٧ - ١٧٣) أبواباً في العلة وأحكامها .

(٥) إيضاح علل النحو للزجاجي (٦٤) .

وعند الشريف الجرجاني[١] : (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً موثراً فيه) .

وهذا التعريف مشتركاً بين الأصوليين والنحويين ، وقد تطرق الشارح إلى العلة وأقسامها في كتابه بيان المختصر[٢] ، وفي شرحه للكافية أدار كثيراً من القضايا النحوية على ما تقتضيه العلة ، ومن أمثلة ذلك :

يقول الأصفهاني في باب الإضافة[٣] :

« فلو اجتمع التنوين مع الإضافة لزم كون المضاف متصلاً بالمضاف إليه وغير متصل ، وهو محال ، فإن قيل : هذا ليس بشرط ؛ لأنه لو كان شرطاً لما تحقق الإضافة بدونه ضرورة امتناع تحقق المشروط بدون شرطه ، لكن تحقق الإضافة بدونه في نحو : هذا أحمرُ الثوبِ ، فإن (أحمر) مضاف إلى الثوب ، ولم يكن (أحمر) مجرداً تنوينه لأجل الإضافة ، إذ لم يكن فيه تنوين ، وكذا جميع مالا ينصرف إذا أضيف » .

وكذلك قوله[٤] : « وأما الضاربك وشبهه ففيه مذهبان : أحدهما: أنه مضافٌ، ومن قال به حمله في صحَّة الإضافة على (ضاربك) فإنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات يلتزمون الإضافة ولم ينظروا إلى تخفيفٍ ؛ لأنهم لو أثبتوا التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ؛ لأن التنوين والنون يشعران بالتمام ، والضمير في حكم تتمة الأول فيصير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة » .

---

(١) التعريفات (١٣٤) .

(٢) ينظر : ص (٣ / ٢٥ - ٨٤) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٨) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠) .

وقوله[١] : « لو أضيف الموصوف إلى صفته فلا يخلو إما أن يضاف إلى صفته باعتبار الذات ، أو باعتبار معناها ، أو باعتبارهما جميعاً ، فإن أضيف إلى صفته باعتبار الذات كان باطلاً ؛ لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه » .

وحينما ذكر الشارح قول من يقول في (فمي) فيَّ أخذ يبين العلة في ذلك فيقول[٢] :

« وأما من قال (فيَّ) في الأحوال الثلاث ، فوجهه أن العلة التي اقتضت قلب الواو ميماً عند الانفراد عن الإضافة منتفية عند الإضافة إلى ياء المتكلم » .

وليس المقام مقام سرد الأمثلة وحصرها فإن ذلك يطول ، فالشارح - كما ذكرت آنفاً - لم يألُ جهداً في تعليل الأحكام والقواعد النحوية التي أقام عليها شرحه .

هذه أهم الأدلة الصناعية التي انعقد عليها النحو عند الشارح ، وهي قواعد وأدلة تتفق مع عقلية الأصفهاني الأصولية والنحوية ، إذ أن علم الفقه والنحو يقومان على أصول منطقية عقلية متفقة .

* * * *

* * *

* *

*

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٧١) .

المبحث الثاني

مصادر الشارح في هذا الجزء

ظهر لي من خلال عملي في هذا الشرح ، أن الأصفهاني اعتمد على مصادر عديدة في تأليفه ، يمكن أن أقسمها إلى قسمين :

مصادر رئيسة ، ومصادر غير رئيسة :

أولاً : المصادر الرئيسة :

١ - كتاب سيبويه :

مما لاشك فيه أن كتاب سيبويه منبع ثَرٌّ ، ومورِدٌ عذبٌ ، والنحاة إليه يردون وعنه يصدرون ، والأصفهاني لم يَحِدْ عن سَنَنِ النحاة الذين اعتمدوا في مؤلفاتهم على كتاب سيبويه ، واتخذوه مَرْقَاةً لإحكام قواعدهم النحوية ، نقل الشارح كثيراً من كلام سيبويه في مواضع تربو عن سبعين موضعاً، وهذه بعض المواضع التي نقل عنه :

قال الشارح[١] : « وإضافة أفعل التفضيل محضة نص على ذلك سيبويه » .

وكذلك حينما أورد الشارح بيت الأعشى :

إلا عُلالــة أو بَــدا هـة سابحٍ نهدَ الجُزارهْ

ذكر توجيه سيبويه لهذا البيت فقال[٢] :

« وقد ذهب سيبويه إلى أن (علالة) مضاف إلى (سابح) المذكور آخراً وحذف المضاف إليه لقوله (بداهة) » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٦) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٣) .

وكذلك قوله[١] : « وقد أورد على قولهم : لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف بأنه ذكِرَ عن سيبويه في الكتاب قول الشاعر :

فزججتهـــا بمزجـــة زَجَّ القلوص أبي مزادة » .

وقوله[٢] : « وقد يحذف المضاف ويترك المضاف إليه على إعرابه في نحو قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، وقد اختلف النحويون فيه ، فذهب كثير من النحويين إلى أنه من باب العطف على عاملين مختلفين ... وذهب سيبويه وأصحابه إلى أنه ليس عطفاً على عاملين مختلفين » .

وقوله[٣] : « ومن النحويين من لم يجوز القطع إلا عند تكرر الوصف ، وليس بصحيح ؛ لأنه قد جاء في كلامهم : الحمد لله أهلَ الحمد ، والحمد لله الحميدَ - بنصب أهل الحمد ، والحميد - حكى ذلك سيبويه » .

وقوله[٤] : « قول بعض العرب : اضرب أيُّهم أظلم ... وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلة محذوفة الصدر » .

وقوله[٥] : « قال سيبويه : وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني وكذلك كأنني ، ولم يحك في الانفصال نثراً إلا قولهم في الاستثناء : أتوني ليس إيّاك ، ولا يكون إيّاك » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٤) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٨) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (١٠٧) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٠٥) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٨٥) .

وقوله[١] : « صوغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من فعل على أفعل غير مطرد عند سيبويه » .

وغير ذلك من الأمثلة التي يطول سردها .

٢ - المفصل :

عني العلماء بالمفصل عناية تامة ، ذلك أنه كتاب تعليمي يُدَرَّس في حلقات العلم ، شرحه كثير من العلماء .

والعلاقة بين كافية ابن الحاجب ومفصل الزمخشري علاقة منهجية وطيدة ، بل ذهب بعض المتأخرين إلى أن الكافية ما هي إلا اختصار للمفصل ، وهذا ليس بصحيح ، وقد أفاض بعض الباحثين[٢] القول في هذه المسألة ودفع تهمة القائلين بأن الكافية ما هي إلا اختصار للمفصل .

وقد أفاد الشارح من المفصل ، وهذه بعض النماذج التي تبين أن المفصل من مصادر الأصفهاني في شرحه للكافية :

في باب الإضافة يقول[٣] : « اعلم أن صاحب المفصل قال : المعنوية ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً » .

وفي باب الإضافة أيضاً يورد الشارح كلام الزمخشري عن الإضافة اللفظية فيقول[٤] : « قال صاحب المفصل : واللفظية أن تُضاف الصفة إلى مفعولها في قولك : ضاربُ زيدٍ ... » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠١) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (١ / ٦١) وما بعدها تحقيق د/ جمال مخيمر ، ومقدمة الإيضاح في شرح المفصل (١٥٨) للدكتور / موسى العليلي وغيرهما .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣) .

وكذلك قوله[١] : « قال صاحب المفصل : والصفة في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة ، وقولهم : تميميٌّ ، وبصري على تأويل منسوب ومعزو ، وذو مالٍ ، وذات سوار متأول : بمتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار ، وتقول : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وأيَّما رجلٍ ، بمعنى : كامل في الرجولية » .

وكذلك قوله[٢] : « قال في المفصل : المبني هو الذي سُكون آخره وحركته لا بعامل ، وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد » .

وكذلك قوله[٣] : « قال صاحب المفصل : وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب » .

وقوله[٤] : « قال صاحب المفصل : وهي ، يعني (ما) في وجوه استعمالاتها مبهمة تقع على كل شيء ، أي : لا تختص بمالا يعقل عند الإبهام ، فلذلك تقول للشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به : ما ذاك ... » .

وقوله[٥] : « قال صاحب المفصل : وشبه (حيث) بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة » .

وقوله[٦] : « قال صاحب المفصل : اسم الجنس هو ما علق على شيء وعلى ما أشبهه ، فيكون مدلوله فرداً وكل ما أشبهه والفرد وكل ما أشبهه غير الحقيقة من حيث هي » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٩٠) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣٣) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤٩) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٩٦) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٧٣) .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٠٠) .

وغير ذلك من المواضع التي توضح أن الأصفهاني قد اعتمد على المفصل ونقل عنه كثيراً .

٣ - شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب :

من خلال تعاملي مع شرح الأصفهاني يمكن القول بأن الشارح قد ضمّن شرحه شرح المصنف ، إذ لم يترك شيئاً من كلام المصنف في الشرح إلا ما ندر ، ولا سيما عند كلامه في شرح الحدود والتعريفات ، وبيان مذاهب النحاة وهو في جميع نقوله لم يشر إلى شرح المصنف إلا مرتين فقط ، وهما عند حديثه عن موضع ضمير الفصل من الإعراب يقول[1] : « قال المصنف في الشرح : وهو يبنى على أنه حرف أو ضمير ، فإن قلنا : إنه حرف وضع للفصل تغير بتغير المبتدأ في المعنى ... » ، وكذلك قوله في باب أسماء العدد[2] : « قال المصنف في شرحه : فيندرج فيه واحد واثنان ؛ لأنهما من أسماء العدد عند النحويين » .

أما غير ذلك من المواضع فلم يشر إلى شرح المصنف باسمه ، بل كان يمزج بين كلامه وكلام المصنف ، وربما أورد عليه بعض الاحتمالات ، وساق عليه بعض الاعتراضات دون فصل بين كلامه وكلام المصنف .

والشارح ليس ببدع في نقل كلام المصنف بل إن جميع من شرح الكافية جعل شرح المصنف أهم مصادره ؛ لأنه - أي المصنف - أعلم بمراده في الكافية ، ولكن هؤلاء الشُّرَّاح يتفاوتون في طريقة الأخذ عن شرح المصنف .

والأصفهاني قد رجع إلى شرح ابن الحاجب كثيراً ، وفي مواضع يصعب حصرها سيراها القارئ من خلال التحقيق ، وذلك لما ذكرنا من أن المصنف أعلمُ

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠٨) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٧٤) .

بدلالة عبارة الكافية ، وأدرى بسبر أغوارها وكشف غوامضها لهذا كان لزاماً على كل من تصدى لشرح الكافية من أن يرجع إلى شرح المصنف .

٤ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب :

أفاد الشارح من هذا المصدر إفادة كبيرة ، ونقل كثيراً من كلام ابن الحاجب في الإيضاح في مواضع كثيرة يصعب حصرها تتضح من خلال التحقيق ، ولم يُصَرِّح باسم هذا الشرح إلا في إحدى عشرة مرة ذكره بلفظ : قال ابن الحاجب في شرح المفصل ، أو بلفظ : قال المصنف في شرح المفصل ، وما عدا ذلك كان ينقل كثيراً من كلامه في الإيضاح دون الإشارة إليه وغالباً يمزج الأصفهاني كلام المصنف في شرح الكافية وكلامه في الإيضاح دون أن يفصل بينهما ، وهذه بعض المواضع التي صَرَّح فيها بنقله من شرح المصنف للمفصل :

قال الأصفهاني[١] : « قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل : هذا يَرِدُ في المعنى على قراءة ابن عامر ... » .

وفي باب التوكيد يقول[٢] : « قال المصنف في شرح المفصل : وقد يجعل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في كلامه وكلام غيره من النحويين » .

وعند حديثه عن الضمير (إياك) يورد كلام المصنف فيقول[٣] : « وأما كونه من اسمين مضمرين فقد قال المصنف في شرح المفصل : إنه مذهب الخليل فإنه قال : وقال بعضهم (إيّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف ، ولا يعرف اسم مضمر مضاف إلى الكاف غيره » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٤) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٨٧) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤٣) .

وفي باب الضمير - أيضاً - يذكر الشارح بيتاً وُضِع فيه المنفصل موضع المتصل وهو قوله :

كأنَّا يَومَ قُرَّى إنّما نَقتلُ إيّانَا

ثم يذكر قول ابن الحاجب فيقول[١] : « قال المصنف في شرح المفصل : والقياس أن يقال في مثله : نقتل أنفسنا ... » .

وفي باب المركبات يقول[٢] : « قال المصنف في شرح المفصل : علة بناء (الخاز باز) مشكلة؛ لأنه إن قُدِّر مفرداً فلا علَّة توجب البناء يمكن تقديرها، وإن قُدِّر مركباً فلا علة يمكن تقديرها إلا واو العطف على أن الأصل خازَ بازَ مُزجَا ، وصُيِّرا كـ: خمسة عشر » .

وعند حديثه عن الظروف يقول[٣] : « ذكروا (بجل) في الظروف ، قال المصنف في شرح المفصل : (بجل) كانت أولى بأن تذكر في باب أسماء الأفعال ؛ لأنها مبنية ، معناها : كفاك ... » .

وقوله[٤] : « ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها كقولك : (عَامِر) فَاعِلُ ، ووزن (طَلْحة) : فَعْلة ، ووزن (أرْنَب) : أفْعَل ، ووزن (عُمَر) : فُعَلُ ، هذه الأمثلة واقعة في اصطلاح النحاة ، وضعوها أعلاماً لموزوناتها لغرضين : أحدهما الاختصار في التعبير عن الأصول والزوائد ... والغرض الثاني أن يذكروه مراداً به جميع ما يوزن ، ليحكم عليه بأحكامه الخاصة به ... قال المصنف في شرحه للمفصل: لا يخلو استعمالهم إياه من أن يكون وزناً للأفعال خاصة أو غيرها...».

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٧٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٥١) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٧١) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٣٧) .

وغير ذلك من المواضع التي تبين أن الشارح اعتمد هذا الكتاب مصدراً رئيساً من مصادره في شرحه .

٥ – الأمالي النحوية لابن الحاجب :

هذا هو الكتاب الثالث من كتب المصنف التي جعلها الشارح من مصادره الأساسية ، ونقل عنه كثيراً غير أنه لم يصرح باسمه إلا مرة واحدة[١] رغم كثرة أخذه عنه وخصوصاً عند شرح الشواهد الشعرية وتوجيهها وعند حديثه عن الحدود والتعريفات وهذه بعض الأمثلة :

قال الشارح في إعراب قول الشاعر :

يا قُرَّ إن أباكَ حَيَّ خويلـدٍ قَدْ كنتُ خَائفهُ على الإحماقِ

[٢]: « اعلم أن (حيَّ) في البيت بدل أو عطف بيان من (أباكَ) و (كان) واسمها وخبرها خبر (إن) ومعناه : إني كنت أرى من أبيك مخائل تدل على أنه يلد ولداً أحمق ، وقد تحقق بولادته إياك ... » ، وهذا نص ابن الحاجب في الأمالي ، كما أشرت إلى ذلك في موضعه .

وعند شرح الأصفهاني لقول المصنف في الكافية : وقولهم : سعيد كرز ونحوه متأول يورد كلام المصنف في الأمالي دون الإشارة إلى ذلك – كما هي عادته – يقول[٣] : « وقد تأول بوجه آخر هو : أن (سعيداً) لما كان في معنى الجنس المسمى بـ(سعيد) صحت الإضافة إلى ما يَبْعُدُ ، تقدير ذلك فيه من نحو : (كرز) فيكون بهذا التأويل من باب (خاتم حديد) فعلى هذا قد استعمل العلم لواحد من الأمة المسماة به فصحت إضافته لذلك » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٧٦) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٨) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٤) .

وهذا - أيضاً - نص المصنف كما ألمحت إلى ذلك في موطنه .

وفي باب النعت يورد جملة من الاعتراضات على حد المصنف للنعت عندما حَدَّه بقوله: النعت: تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ، يقول الأصفهاني[1]: « وقد أورد على التعريف بأنه غير مطرد ، فإنه يصدق على بدل الاشتمال نحو : أعجبني زيد علمه ، فإن هذا تابع يدل على معنى ، وهو العلم في متبوعه ، وهو (زيد)، وليس بنعت ، أجاب المصنف عن ذلك : بأن هذا وقع في بعض الصور اتفاقاً من قضية عقلية ، وهو كون العلم لابد له من محل ، ولا محل إلا (زيد) ... » .

وهذا الجواب الذي ذكره المصنف جوابه في الأمالي كما بينت ذلك في بابه .

وعندما أورد الأصفهاني قول الراجز :

حتى إذا جنَّ الظلام المختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

ذكر شرح المصنف دون الإشارة إليه عندما قال[2] : « اعلم أن قبل هذا البيت :

ما زلت أسعى معهم وأختبط ...

يصفهم بالبخل واللؤم في ترك إكرام من نزل بهم ... » .

وهذا شرح ابن الحاجب في الأمالي كما هو موضح في موضعه ، وغير ذلك من المواطن الكثيرة التي ذكرت في التحقيق ، ولا عجب في ذلك فإن كثيراً من أمالي المصنف ما هي إلا أمالٍ على الكافية - كما هو معلوم - فكان لزاماً على الشارح أن يرجع إلى هذه الأمالي كلما رأى ضرورة إلى ذلك ، وخصوصاً عند شرحه للشواهد الشعرية وإيراده للاعتراضات المنطقية في الحدود - كما أسلفت - .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٨٤) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٩٤) .

٦ - شرح الجمل لابن عصفور :

رجع الشارح إلى هذا الكتاب وأفاد منه ونقل كثيراً من آراء ابن عصفور واعتراضاته وتعريفاته وشواهده في مواطن تربو على الثلاثين موضعاً صَرَّح فيها باسم ابن عصفور ، وفي مواطن أخر لم يصرح باسمه تظهر من خلال التحقيق ، وهذه بعض المواضع التي أشار فيها الشارح إلى ابن عصفور ، وعند العودة إلى آثار ابن عصفور ألفيتها في كتابه شرح الجمل .

قال الأصفهاني[١] : « قال ابن عصفور : الإضافة تنقسم قسمين إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى (من) ، وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى (عند) ... » .

وعند تعريف الإضافة غير المحضة يورد الشارح تعريف ابن عصفور فيقول[٢]: « قال ابن عصفور : غير المحضة هي التي لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً إن أضيف إلى معرفة ولا تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة » .

وفي باب التوابع يقول[٣] : « قال ابن عصفور : التوابع أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل ، وهذه الأربعة تنقسم قسمين : أحدهما : تنفرد به الأسماء ، وهو النعت والتأكيد ... والثاني : تشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو العطف والبدل » .

وفي باب النعت يقول[٤] : « قال ابن عصفور : النعت لا يكون للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذكر ، أو منزلاً منزلة المعلوم » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٧٩) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٨٨) .

أما المواضع التي نقلها من ابن عصفور و لم يصرح باسمه فهي كثيرة أيضاً تتبين من خلال التحقيق ، وهذه بعضها :

في باب المجرورات يذكر الشارح رأي النحاة في تعريف (غير) وأخواته ثم يورد رأي ابن السراج الذي ذهب إلى أن هذه الأسماء لا تكون نكرات أبداً بل تكون على حسب المعنى ، فإن كان المغاير ونحوه أكثر من شخص واحد كانت نكرة ، وإن كان واحداً كانت معرفة مستدلاً بقوله تعالى[1] : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ثم يذكر احتمال ابن عصفور على دليل ابن السراج فيقول[2] : « وهذا الذي استدل به لا حجة فيه » ، وهذا هو كلام ابن عصفور في شرح الجمل - كما ذكرت ذلك في موضعه - .

وعند حديثه عن فائدة النعت[3] ينقل ما يقارب من صفحتين من شرح الجمل دون أن ينسب ذلك لابن عصفور - كما هي عادته - في شرحه .

وكذلك قوله[4] : « وإن اتفق إعراب المنعوتين ، فإن اختلف التعريف أو التنكير فالقطع ليس إلا ... » وهذا جزء من كلام ابن عصفور في شرح الجمل .

وغير ذلك من المواضع التي تدلُّ على أنَّ الشارح قد رجع إلى هذا المصدر ، وجعله من الكتب الأساسية التي أفاد منها ، وهو بلا شك كتاب قيِّم مفيد عَدَّه كثير من الباحثين من أجود شروح الجمل وأحسنها .

---

(١) سورة الفاتحة من الآية (٦) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٦) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٨٧) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (١١١) .

٧ - شرح التسهيل لابن مالك :

هذا المصدر الأخير من المصادر الرئيسة التي أدار الأصفهاني شرحه عليها ، وهو أكثر المصادر التي نقل منها بعد شرح الكافية والإيضاح للمصنف ، تارة يصرح فيها بنقله فيقول : قال صاحب التسهيل وتارة لا يصرح بذلك بل يكتفي بإيراد نص ابن مالك مع بقية النصوص التي أفاد منها في ترتيب منطقي وتسلسل عقلي ، وهذه بعض المواضع التي رجع فيها إلى شرح التسهيل لابن مالك :

عند كلامه عن الإضافة المعنوية بمعنى (في) يورد كلام ابن مالك في التسهيل فيقول[١] : « قال صاحب التسهيل : قد أغفل أكثر النحويين هذا القسم وهو ثابت في الكلام الفصيح ... » .

وكذلك قوله[٢] : « قال صاحب التسهيل : ويحكم بتنكير ما يضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ولا شبيهة بمحضة » .

وقوله[٣] : « قال صاحب التسهيل : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، واسطة بين المحضة وغير المحضة - على أصح القولين - .... » .

وقوله[٤] : « قال صاحب التسهيل : المضاف إليه كصلة للمضاف ، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه ، كما لا يتقدم على الموصول معمول صلته » .

وغير ذلك من المواضع التي تقارب السبعين موضعاً أشار فيها إلى نقله من ابن مالك بقوله : قال صاحب التسهيل ، أو قال ابن مالك ، ويقصد به قوله في

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١١) .
(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤) .
(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٨) .
(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٣) .

شرح التسهيل ، أما المواضع التي نقل منها الشارح دون أن يُصَدِّر كلامه بقوله : قال صاحب التسهيل ، أو قال ابن مالك فهي أيضاً كثيرة تتضح من خلال التحقيق ، وهذه بعض المواطن التي نقل منها من ابن مالك في شرح التسهيل دون الإشارة إلى ذلك قال الأصفهاني[1] : « ومن حذف الواو مع المعطوف قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ أي : بين أحد وأحد من رسله ، ويحتمل أن يكون قوله تعالى : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ من هذا الباب ، فإنه قيل معناه : سرابيل تقيكم الحر والبرد » وهذا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ، وكذلك قوله[2] : « لا يؤكد الحرف إلا بإعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك : مررت بزيد بزيد ، ومررت بزيد به ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ فـ(فيها) تأكيد لقوله ﴿ فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾ ... » وفي باب العدد يقول[3] : « ومضارع ربع وسبع وتسع مفتوح العين ، ومضارع البواقي مكسور العين ، ولم يستعمل بهذا المعنى ثانٍ فيقال : هذا ثانٍ واحداً ، بمعنى جاعل واحداً بنفسه اثنين » وهذا هو نص ابن مالك في شرح التسهيل ، وغير ذلك من المواضع .

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٤٠) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٥٣) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٠٧) .

ثانياً : المصادر غير الرئيسة :

١ - المقتضب :

ورد ذكر المبرد في شرح الأصفهاني إحدى عشرة مرة ، وقد وجدت بعض ما نقله الشارح عن المبرد في المقتضب وهذه بعض المواضع التي تدل على أنه قد رجع إلى المقتضب .

عند حديثه عن تعريف غير ومثل وشبه يقول[١] :

«واختلفوا في تعريفها، فذهب الأخفش والمبرد إلى أنها نكرات»، وهذا الذي ذكره عن المبرد منصوص عليه في المقتضب - كما ذكرت ذلك في موضعه - .

وعند كلامه عن إضافة ياء المتكلم إلى الأسماء الستة يقول[٢] :« وأما المبرد فقد أجاز أبيَّ وأخيَّ متمسكاً بقول الشاعر :

وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار

وهذا كلام المبرد في المقتضب .

وفي باب النعت يقول[٣] : « وإن اتفق جنس العامل ، بأن يكون من جنس الاسم ، أو من جنس الفعل، أو من جنس الحرف ، فإن اختلف العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبل زيد وأدبر عمرو ، أو اختلفت في المعنى دون اللفظ نحو : وجد الضالة زيد ، ووجد على بكر عمرو ، أي : غضب عليه فمذهب سيبويه الاتباع والقطع ، ومذهب المبرد القطع ليس إلاّ » ، وهذا المذهب الذي نسبه إلى المبرد مذكور في المقتضب ، وغير ذلك من الأمثلة التي رجع فيها الشارح إلى المقتضب .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٥) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٧٠) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (١١٣) .

٢ - مفتاح العلوم للسكاكي :

رجع الأصفهاني إلى هذا الكتاب في باب المعرفة والنكرة في خمسة مواضع ونَصَّ على ذلك بقوله : « صاحب المفتاح » فمن ذلك قوله[١] :

« وذكر صاحب المفتاح أن التعريف باللام تارة يراد به نفس الحقيقة كقولك : الماء مبدأ كل حي ... وتارة يراد به العموم ... ثم قال صاحب المفتاح : القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل إذا قلنا : المراد بتعريف الحقيقة القصد إليها وتمييزها من حيث هي هي » .

وكذلك قوله[٢] : « ثم قال صاحب المفتاح والأقرب في حل هذا المشكل بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه : بأن لام التعريف موضوع لتعريف العهد لا غير » .

ويقول[٣] : « وهاهنا بحث لابد من التعرض له وهو أن الألف واللام قد اعتبر في تعريف العهد وتعريف الجنس وتعريف العموم ، فهل هو موضوع للقدر المشترك من هذه الثلاث حتى يكون إطلاقه عليها بطريق الحقيقة .... واختار صاحب المفتاح أن يكون موضوعاً لتعريف العهد لا غير » .

وقوله[٤] : « قال صاحب المفتاح : الاستغراق نوعان : عرفي وغير عرفي ، فالعرفي نحو قولنا : جمع الأمير الصاغة ، إذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا ، وغير العرفي ، في نحو قولنا : الله غَفَّار الذنوب ، أي : كلها » .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٥٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٥٥) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٥٨) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٦٧) .

٣ - الكشاف للزمخشري :

اتخذ الأصفهاني من الكشاف مصدراً يعرج عليه بين الحين والآخر ولا سيما في إعراب الآيات القرآنية فمن ذلك قوله[١] : « مما يؤيد الجواز قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو غير جائز باتفاق وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا فقال صاحب الكشاف : « والمسجد الحرام » عطف على (سبيل الله) ، ولا يجوز أن يعطف على الهاء في به » .

وقوله[٢] : « قال صاحب الكشاف : قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ تقديره : ألم يأتكم فلم تكن تتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه » .

وقوله[٣] : « وقد جعل صاحب الكشاف (صديدٍ) في قوله تعالى : ﴿ يُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ عطف بيان لقوله (ماء) » .

وقوله[٤] : « وقوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ أي : مفتحة لهم أبوابها ، وزعم أبو علي والزمخشري أن (الأبواب) بدلٌ من ضمير مستكن في (مفتحة) » .

وهذا الذي ذكره الشارح عن الزمخشري مذكور في الكشاف عند تفسير سورة ص كما بينت ذلك في موضعه .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٣٠) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٤٣) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠٦) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٧٠) .

وعندما استشهد الشارح في باب العدد بقوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ ذكر إعراب الزمخشري فقال[1] : « اعلم أن الزمخشري جعل في المفصل (أسباطاً) بدلاً ، وقال في الكشاف ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ كقولك : اثنتي عشرة قبيلة ... » .

٤ – شرح الكافية لابن مالك :

رجع الشارح إلى هذا الكتاب في مواضع عديدة ، ولم يصرح باسمه ، ولكنه أشار إلى مؤلفه – ابن مالك – ، ومن تلك المواضع قوله في باب التوكيد[2] : « قال ابن مالك : من التأكيد ماله شبهٌ بالمعنوي ، وشبه باللفظي لكن شبهه باللفظي أولى كقولك : أنت بالخير حقيق قمين » .

وهذا نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، وقد أشرت إلى هذا في موضعه .

وقوله[3]: « قال ابن مالك: والمؤكد به في قصد الشمول (كل) و (جميع) مضافان إلى ضمير المؤكد نحو : جاء الجيش كله أو جميعه ، والقبيلة كلها أو جميعها ، والقوم كلهم أو جميعهم ، والنساء كلهن أو جميعهن » .

وهذا – أيضاً – كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية .

وقوله[4] : « قال ابن مالك : النكرة المحدودة من الأوقات ما يدل على مدة معلومة المقدار كـ(يوم) ، و (ليلة) ، و (شهر) ، و (حول) ونحوها ... » وهذا نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٥٩٠) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٥٥) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (١٥٩) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (١٦٦) .

وفي باب البدل ينقل تعريف ابن مالك فيقول[١] :

« قال ابن مالك : البدل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة » وهذا تعريفه في شرح الكافية الشافية ، وكذلك عندما ذكر أنواع البدل قال[٢] : « اعلم أن ابن مالك سمى الأول من الأبدال بالمطابق ، وقال تسميته بالمطابق أولى من تسميته ببدل الكل من الكل ، كما سماه النحويون » .

وغير ذلك من المواضع التي تدل على أن الشارح قد رجع إلى هذا الكتاب في مواطن عديدة .

٥ - كتب أخرى :

أفاد الشارح من آثار العلماء المتقدمين ، ونقل عنها فمن ذلك :

نوادر أبي زيد[٣] ، وجمهرة ابن دريد[٤] ، ومجالس ثعلب[٥] ، ومعاني الزجاج[٦] ، وأصول ابن السراج[٧] ، والتذكرة للفارسي[٨] ، والمحتسب لابن جني[٩] ، والمقرب لابن عصفور[١٠] ، والتذييل والتكميل لأبي حيَّان[١١] ، ولكنه

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٧٣) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٧٤) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٣٩) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٣٤) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٣) .

(٦) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٥٦) .

(٧) ينظر : قسم التحقيق ص (١٥) .

(٨) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠٦) .

(٩) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٣٣) .

(١٠) ينظر : قسم التحقيق ص (٣١) .

(١١) ينظر : قسم التحقيق ص (٢٢٣) .

لم يُصرِّح باسم هذه المؤلفات عدا التذكرة لأبي علي الفارسي ، وهذا يعني أن شرح الأصفهاني قد ضم بين دفتيه كثيراً من أقوال العلماء التي احتفى بها ، مما يعطي لهذا الشرح ميزة على غيره من الشروح .

كما أنه رجع إلى جمع من التفاسير وكتب اللغة ، والنحو ، والأصول ، والبيان ورجع إلى كثير من أشعار الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، بل قد رجع إلى أشعار المولدين مما ساهم في ضخامة هذا الشرح .

* * * *

* * *

* *

*

المبحث الثالث

تأثر الشارح بمن سبقه وتأثيره فيمن لحقه

لاشك أن الشارح قد تأثر بمن سبقه وأفاد منهم ، ونقل كثيراً من آرائهم ، وأخذ بها ، ومصادره السابقة أكبر دليل على ذلك ، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشارح متابعٌ لمن قبله في كل شيء ، بل نراه أحياناً يستدرك عليهم ، وقد يعترض على بعض آرائهم في أدب جم وتواضع حسن - كما سنرى ذلك قريباً - فالشارح قد نقل كثيراً من آراء الخليل ، من ذلك قوله[١] : « وأما أي فلا يكون مبنياً على مذهب الخليل » وقوله في ضمير الفصل[٢] : « المعروف من قول الخليل أنه لا موضع له من الإعراب » وغير ذلك ، ونقل عن سيبويه رواية لعيسى بن عمر حيث قال[٣] : « قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظنُّ زيداً هو خير منك وحدثنا عيسى : أن كثيراً من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » ... » كما نقل عن يونس بن حبيب في بعض المواطن ومن ذلك[٤] : « مذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف وأخواتها بعد لولا في موضع جر » ، وقوله[٥] : « وزعم يونس أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين » وغيرهم من أئمة النحاة ، ولم يقتصر على أعيان المذهب البصري بل نقل عن الكوفيين والأندلسيين ، وأخذ

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣٠) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٠٨) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٣١٣) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٨٨) .

(٥) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٦٤) .

بآرائهم ، غير أنه كان - كما ذكرت آنفاً - ذا شخصية مستقلة ، فهو يستدرك عليهم ، فمن ذلك اعتراضه على سيبويه حينما ذهب إلى أن ياء تفعلين ضمير بثلاثة أوجه منها أن الياء لم تثبت علامة تأنيث ، فرد الشارح عليه بقوله[١] : « لا نسلم أن الياء لم تثبت علامة تأنيث في موضع ، فإن (هذى) للمؤنث ، فتكون الياء علامة تأنيث... » واعترض على المبرد بقوله[٢] : « وزعم المبرد أن (لولا) لا يجر الظاهر ولا المضمر ولا يقع بعدها إلا ضمير مرفوع منفصل ... وهذا الذي ذكره المبرد باطل ، فإن النحويين ذكروا أن ذلك لغة العرب » ، وكذلك تضعيفه لرأي الأخفش حيث يقول[٣] : « وحيث ظرف مكان لا غير ، قال الأخفش : قد تكون ظرف زمان كقول طرفة :

للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه

أي : مدة حياته ، وهو ضعيف ؛ لأنه يحتمل أن يكون معناه : أي مكان كان » وكذلك اعتراضه على ابن عصفور حيث أورد رأي الكوفيين في أن المصدر يقع موقع الصفة فيجعلون (ضرباً وعدلاً) واقعين موقع الصفة ثم قال ابن عصفور : إن هذا إخراج للمصدر عن أصله فقال الشارح[٤] : « الاخراج عن الأصل لازم على كل تقدير ، بل جعل المصدر موصوفاً أكثر خروجاً عن الأصل من جعله اسم فاعل ، فليس هذا بأولى من ذلك » .

وكذلك تضعيفه لجواب ابن عصفور على اعتراض من يقول : يثبت امتناع العطف على عاملين فصاعداً ، إذا لم يجز أن يكون لحرف واحد في حالة واحدة أزيد من معنى ، فأجاب ابن عصفور : بأن الواو إنما أعطت الجمع خاصة بدليل

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٤١) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٩٠) .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٤٧٣) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٩٣) .

أنها لو زالت لبطل معنى الجمع ... ، فقال الشارح[١] : « وهذا الجواب ليس بسديد ، فإن الواو في الجمع لم يوضع لشيء ... » .

وكذلك اعتراضه على الزمخشري[٢] وابن مالك[٣] وغيرهما من العلماء حينما يرى لزوم ذلك ، وهذا يدل أيضاً على أن الشارح قد اتصف بمذهب النحاة المحققين ، فهو يستفيد ممن سبقه من العلماء ، ويأخذ بأقوالهم متى ترجح عنده صحة ما يذهبون إليه ، لاسيما إذا ساعدهم نقل صحيح وقياس سليم .

أما تأثيره فيمن لحقه فلم أجد في القسم الذي حققته من نقل عن الأصفهاني وإنما وجدت إشارة إلى هذا في القسم الأول ، فقد جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (ت ٩١١ هـ) قوله[٤] : « وقال الأصفهاني في شرح الحاجبية : المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلا كان تحصيلاً للحاصل » .

وهذا النص موجود بعينه في حاشية ياسين العليمي (ت ١٠٦١ هـ) على شرح الفاكهي لقطر الندى[٤] ، وهذا النص هو نص الأصفهاني حقا[٥] ، ولم أقف فيما رجعت إليه من مظان من نقل عنه سوى ما ذكرت ، غير أن عدم

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٣٧) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٢٣) ، (٣٣٠) .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر (٤ / ١٢٢) .

(٤) ينظر : حاشية ياسين على شرح الفاكهي (١ / ١٢٨) .

(٥) ينظر : القسم الأول من المخطوط (١٨٣ / ظ) (١٨٤ / و) وهو مخطوط بجامعة أم القرى .

شرحه لا يقطع بالضرورة أن من جاء بعده لم يتأثر به ، بل المقطوع به أن يكـون هناك من تأثر بشرحه لاسيما من تعرض للكافية ، فمبدأ التأثر والتأثير سنة كونية، ونقل الخلف عن السلف أمرٌ معلوم مشهود - رحم الله الجميع - .

* * * *

* * *

* *

*

المبحث الرابع

موقف الشارح من المصنف

يتلخص موقف الأصفهاني من ابن الحاجب فيما يلي :

أ - موافقته للمصنف :

إن الناظر في شرح الأصفهاني يلحظ في أغلب الأحيان أنه موافق لابن الحاجب فيما يذهب إليه ، ويظهر في استدراكاته على من يعترض على عبارة المصنف وحدوده ، ولعل أبرز مظهر من مظاهر الموافقة نجده في صنيعه حينما أدار شرحه على آثار ابن الحاجب لاسيما شرحه للكافية حيث ضمنه جميعاً شرحه وكذلك شرحه للمفصل المسمى بالإيضاح ، وأماليه النحوية ، وهذه بعض النماذج التي تبين موافقته لابن الحاجب :

١ - قال ابن الحاجب في الكافية[1] : « والمضاف إليه : كل اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً » .

قال الأصفهاني في شرحه[2] : « وقد اعترض على هذا الحَدِّ من وجوهٍ منها : أنه غير مُطَّرِد ... ومنها أنه غير منعكس ... ومنها : أنه عَرَّف المضاف إليه بالمنسوب إليه ... والجواب عن الأول ... » ثم شرع ينقض هذه الاعتراضات على قول المصنف ، وهذا يدلنا على موافقته لابن الحاجب في حَدِّه للمضاف إليه .

---

(١) الكافية (١٢١) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٣ ، ٤) .

٢ - قال ابن الحاجب[١] : « فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها » .

شَرَحَ الأصفهاني قول المصنف « لأجلها » وجعله متعلقاً بقوله « مجرداً » أي : جرد تنوين الاسم الذي أضيف لأجل الإضافة محترزاً به عن حذف التنوين لغير الإضافة كحذفه لإلتقاء الساكنين قال الأصفهاني[٢] : « وإنما شرط هذا لأنهما لا يجتمعان ، لأن وجود التنوين يؤذن بتمام الاسم وانقطاعه ، والإضافة تؤذن باتصاله بما بعده وعدم انقطاعه ، فلو اجتمع التنوين مع الإضافة لزم كون المضاف متصلاً بالمضاف إليه وغير متصل ، وهو محال » .

وكلام الشارح مؤذن بموافقته للمصنف بدليل استدلاله لكلام المصنف وتعليله .

٣ - قال المصنف[٣] : « عطف البيان : تابع غير صفة يوضح متبوعه ، مثل : أقسم بالله أبو حفص عمر ... » .

قال الأصفهاني[٤] : « وقد ورد عليه نحو : مررت بهذا الرجل ، فإنه تابع من الجامدة أوضح من متبوعه ، وليس بعطف بيان ، بل صفة عند المحققين ... وأما الجواب عن الإيراد المذكور فبأن يقال : لا نسلم أنه أوضح من متبوعه ، فإن اسم الإشارة أوضح في الدلالة على الذات المعينة » .

فهذا وغيره[٥] يوضح أن الشارح موافق للمصنف في عامة شرحه مستدلٌ لما

---

(١) الكافية (١٢١) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٦) .

(٣) الكافية (١٤٠) .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٢٠٦ ، ٢٠٧) .

(٥) ينظر على سبيل المثال ص (٢٢١) ، (٢٨٢) من قسم التحقيق وغير ذلك من المواضع .

يذهب إليه ابن الحاجب مدافعٌ عن آرائه دون تعصب أو تحزب ، ولا غرو فالأصفهاني يشرح متناً للمصنف ، واختياره لهذا المتن دون سواه يوحي بأنه قد وقع من الشارح موقع الإعجاب والاستحسان .

ب – معارضته للمصنف :

كما أسلفت لم يكن الأصفهاني متابعاً للمصنف في كل ما يذهب إليه ، وفي كل ما يصدر عنه وما يرد ، بل كان يستدرك عليه – أحياناً – ويبطل بعض آرائه، ويعارض بعض استطراداته متى ترجح لديه صحة رأيه – أعني الأصفهاني – لاسيما إذا ساعده نقل فصيح ، وقياس صحيح دون أن ينسيه ذلك مكانة صاحب المتن العلمية وسبقه . وهذه بعض النماذج التي توضح بعض مواقف الشارح المعارضة للمصنف :

١ – قال المصنف[1] : « والمضمر لا يوصف ، والموصوف أخص أو مساوٍ ... » .

قال الأصفهاني[2] : « والوصف بالنكرة لا يفيد تعريفاً ، وإن أراد به أنه يستقل بتبيين ذات الموصوف ، فليس كذلك ؛ لأن الوصف لا يدل على ذات معينة ، وإن أراد به تمييزه عن غيره في الجملة فَمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسلِّمُ حينئذ أنه يجب أن يكون أعرف ، ومع ذلك فيه جهة لبس ، والوصف وإن كان ليس في درجته يرفع ذلك اللبس ، وهذا نحو ما قال المصنف في عطف البيان حيث دفع قول القائل : إن عطف البيان يجب أن يكون أشهر ، ولئن سُلِّم أنه يجب أن يكون أعرف ، إلا أنه كما أصلح لذلك أفسد ، فإن المصنف قال بعده : (أو

(١) الكافية (١٣١) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (١٠٦ ، ١٠٧) .

مساوٍ) والمُعَرَّف لا يجوز أن يكون مساوياً في المعرفة وفي الجهالة ، ولا يمكنه دعوى أخصية الوصف هاهنا » .

٢ - جاء في شرح الأصفهاني للكافية في باب المضمر[١] : « لا يصح إخراج المنادى ، والمضاف ، وذو الأداة بقيد الوضع ؛ لأن هذه موضوعة لتعيين المسمى ، فإن المسمى في هذا التركيب وضع له هذا اللفظ المركب ، وكل من هذه التراكيب تفيد تعيين المسمى ، والمصنف بنى على زعمه ، وهو أن الوضع مختص بالمفردات » .

٣ - قال المصنف في باب ضمير الفصل[٢] : « ولا موضع له عند الخليل » وقال في شرح المقدمة الكافية[٣] : « وهو يبنى على أنه حرف أو ضمير » ويعنى به ضمر الفصل ، قال الأصفهاني[٤] : « وفيما ذكره المصنف نظرٌ ، فإنه بني كونه لا إعراب له على أنه حرف » .

وغير ذلك من المواضع[٥] التي تظهر أن الشارح لم يكن متابعاً لابن الحاجب في شرحه موافقاً له في كل رأي ، بل كان يعترض ويستدرك - كما ظهر لنا من خلال النماذج المذكورة - وهذا يدل على اكتمال أدوات الصناعة عند الشارح وإلمامه بعلم النحو ، كما يدل على أن عقلية الأصفهاني مستقلة لا يقيدها تعصب مقيت ، فالشارح - كما رأينا - يأخذ بآراء المصنف ، ويوافقه في كثير من شرحه ، لكن حينما يتضح له خلاف ما رآه ابن الحاجب فإنه يأخذ به ، ويصير إليه ؛ لأنه الحق في رأيه - والحق أحق أن يُتبع - .

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٢٣٠) .

(٢) الكافية (١٤٨) .

(٣) ينظر : (٢ / ٧٠٧) منه .

(٤) ينظر : قسم التحقيق (٣٠٩) .

(٥) ينظر على سبيل المثال : ص (٥٤) (٥٦٣) من قسم التحقيق .

المبحث الخامس

موازنة بين شرح الأصفهاني وشرح الرضي

جاء في كشف الظنون في ترجمة الأصفهاني والتعريف بشرحه قوله[١] : « إنه شرح كبير كالرضي قدَّم فيه عشر مقدمات نافعة » .

كانت هذه المقولة دافعاً لي لعمل موازنة علمية بين الشرحين ، وقبل البدء في الموازنة لابد من التعريف بشرح الرضي .

يعرف هذا الشرح بشرح الرضي ، أو الرضي على الكافية أو شرح الكافية للرضي ، وعند إطلاق شرح الكافية أول ما يتبادر إلى الذهن شرح الرضي ، وقد طُبع هذا الشرح عدة طبعات[٢] ، وحُقِق في رسالتين علميتين[٣] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة (٢ / ١٣٧١) .

(٢) طبع أول مرة في طهران عام (١٣٧١ هـ) ، وفي عام (١٣٧٥ هـ) طبع في تركيا في عهد السلطان عبد المجيد ، ثم طبع طبعتين متشابهتين إحداهما سنة (١٣٠٥ هـ) والثانية سنة (١٣١٠ هـ) وكلتاهما في عهد السلطان عبد الحميد ، وصُوِّر عن الطبعة السابقة بدار الكتب العلمية ببيروت ، وفي عام (١٣٩٣ هـ) ظهرت أفضل طبعة لهذا الشرح قام على تصحيحها الشيخ يوسف حسن عمر وصنع لها فهارس علمية غير أنه جَرَّد شرح الرضي من حاشية الجرجاني، وقد ظهرت هذه الطبعة في خمس مجلدات مصححة ومنقحة غاية في الإتقان إلا أن المصحح - رحمه الله - لم يستند في عمله على مخطوطات للكتاب وإنما انصب جهده على تصحيح النسخة المطبوعة ، ثم ظهرت في عام (١٤١٩ هـ) طبعة أخرى لشرح الرضي عن دار الكتب العلمية مصورة عن طبعة القاهرة عام ١٣٠٥ هـ جَرَّد فيها - أيضاً - حاشية السيد الجرجاني وقد أعد هذه الطبعة للنشر وصنع فهارسها د/ إميل يعقوب .

(٣) حقق القسم الأول بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وأما القسم الثاني فقد حُقِّق بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

أما صاحب الشرح فهو محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي رضي الدين ، نحوي ، صرفي ، منطقي ، من آثاره شرح الكافية والشافية لابن الحاجب ، وحاشية على شرح الجلال الدواني في علم المنطق والكلام ، وكان شيعياً عاش حياته بين العراق والمدينة وكانت وفاته على الأرجح سنة (٦٨٨ هـ)[١] .

أثنى العلماء على شرح الرضي حتى قال السيوطي[٢] : « الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وقد أكبَّ الناس عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها » .

بدأ الرضي شرحه بمقدمة بدأها بحمد الله والصلاة والسلام على نبيه محمد بن عبد الله ثم قال[٣] : « وبعد فقد طلب إلى بعض من اعتنى بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله ، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليَّ فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ ، والسالك لمثل هذا الفجّ ، من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النافذة بذلاً لمسئوله ، وتحقيقاً لمأموله ، ثم اقتضى الحال بعد الشروع ، التجاوز عن الأصول إلى الفروع ... » .

وقد سار الرضي في أثناء الشرح على ترتيب ابن الحاجب في متن الكافية فلم يقدم باباً على آخر ، أو يؤخر فصلاً عن غيره إلا في موضعين :

---

(١) ينظر في ترجمته : أعيان الشيعة (٤٤ / ١٢ - ١٦) ، والأعلام (٦ / ٨٦) ، ومعجم المؤلفين (٩ / ١٨٣) .

(٢) ينظر : بغية الوعاة (١ / ٥٦٧) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي (١ / ١٧) .

الأول : أنواع التنوين ، حيث أوردها متناولاً لها بالتفصيل عند الكلام عن خواص الاسم[١] ، مخالفاً بذلك وضع ابن الحاجب لها في آخر الكافية[٢] .

والثاني : حذف ألف (ابن) حيث ذكره في باب المنادى[٣] ، وأورده غيره من شُرَّاح الكافية[٤] عند قول المصنف : « ويحذف من العلم موصوفاً بابن مضافاً إلى علم » ، وذلك في باب التنوين .

وطريقة الرضي في شرحه للكافية هي طريقة القول ، حيث يورد عبارة المتن مسبوقة بلفظ (قوله) فيبين ما تحتويه هذه العبارة من الأحكام والقواعد ، ثم يتبع ذلك بإيراد مباحث تتعلق بالموضع الذي تضمنته هذه العبارة ، مستدركاً على المصنف أو معترضاً ، وذلك نحو قوله في مبحث الكلام : « قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم »[٥] قال الرضي[٦] : « إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب ، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ، ويعني بتضمنه الكلمتين : تركبه منهما وكونهما جزأيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن ... وكان على المصنف أن يقول : بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته ، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ... » .

---

(١) شرح الرضي (١ / ٤٥ - ٤٩) .

(٢) الكافية (٢٤٠) ، وشرح المقدمة الكافية لمصنفها (٣ / ١٠١٠ - ١٠١٣) .

(٣) شرح الرضي (١ / ٣٥٩) .

(٤) وذلك كشرح المصنف (٣ / ١٠١٣) ، وشرح النجراني (٣٦٨) ، وشرح الجامي (٢ / ٨٢٦) وغيرهم .

(٥) الكافية (٥٩) .

(٦) شرح الكافية للرضي (١ / ٣١ ، ٣٢) .

ولم يكن الرضي جَمَّاعَاً في شرحه ، وإنما هو الفيصل ، تستحكم عنده الفكرة ، فيظهرها مدعومة بالأدلة العقلية والنظرية غير مُتَحيز إلى مذهب خاص من المذاهب النحوية ، وإن كان في الجملة بصريّ الاتجاه والمنزع ، وقد يرتضي أحياناً مذهب الكوفيين ويصير إليه إذا صحت لديه حكمته وقوى عنده قياسه من ذلك قوله في حذف (كان)[1] : « يجب حذف (كان) بعد (إن) معوضاً عنها (ما) نحو قوله : أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ أي : لأن كنت ، فحذف حرف الجر جوازاً على القياس المذكور في المفعول له ... وقال الكوفيون (أن) المفتوحة شرطية ... ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه » ، والرضي متابع لابن الحاجب في بعض مسائله وناقل لكلامه[2] .

وإذا ظهر له جديد في بعض المسائل النحوية ، فإنه يخرج به على كل النحاة - بما فيهم المصنف - عماده في ذلك استقلال الرأي ورجاحة الحجة وسلامة القياس ، من ذلك مخالفته في اشتراط أصالة الصفة في منع الصرف قال[3] : « وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتدٍ به في منع الصرف » ، ومخالفته في تعميم المنع في تقديم معمول المصدر عليه والفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وحذفه مع بقاء معموله ، ورأى جواز ذلك مع الظرف والمجرور فقال[4] : « وأنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه » .

---

(١) شرح الرضى (٢ / ١٤٨ ، ١٤٩) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (١ / ٥٧) (١ / ٤١٩) (١ / ٤٦٥) (١ / ٤٨٧) وغير ذلك من المواضع الكثيرة .

(٣) شرح الرضى (١ / ١٢٧) .

(٤) شرح الرضى (٣ / ٤٠٦) .

أما شواهده النثرية والشعرية ، فقد كثر استشهاده بالقرآن الكريم ، مع إيراده القراءات القرآنية المختلفة وإن كان قد رَدَّ قراءة ابن عامر[١] : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ ببناء (زُين) للمفعول ورفع (قتلُ) ، ونصب (أولادهم) وجَرِّ (شركائهم) ، وقراءة حمزة[٢] : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بجر (الأرحام) مدعياً أنه لا يُسَلِّم تواتر القراءات وإن ذهبَ إليه بعض الأصوليين[٣] .

أما الحديث الشريف فقد استدل به كثيراً حتى على غير القواعد النحوية ، مثل قوله في أنواع الإعراب[٤] : « وإنما سمى المعرب معرباً ؛ لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه من قوله ﷺ[٥] : « الثيب يعرب عنها لسانها » أي : يبين ، وسمي المبني مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص » .

أما استشهاده بأمثال العرب ومأثور كلامهم فهذا أمرٌ ثابت في كتابه وهو في ذلك موافق للنحاة القدماء والمتأخرين ، من ذلك قوله : « تسمع بالمُعَيْديّ خيرٌ من أن تراه »[٦] « وشرٌ أهرَّ ذا ناب »[٧] ، و[٨] « ما كلُّ سوداء تمرة ولا كلُّ

---

(١) سورة الأنعام (١٣٧) .

(٢) سورة النساء (١) .

(٣) شرح الرضي (١ / ٢٦١ ، ٣٣٦) .

(٤) شرح الرضي (١ / ٧٠) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤ / ١٩٢) .

(٦) شرح الرضي (١ / ٢٢٥) ، (٢ / ٤٤٨) ، (٣ / ٨٦) ، (٤ / ٤٥ ، ٨٠ ، ٢١٧) .

(٧) شرح الرضي (١ / ٢٣٢) ، (٢ / ٧٤) .

(٨) شرح الرضي (٢ / ٢٢٥ ، ٧٤٣) .

بيضاء شحمة » و[١]« لأمر ما جَدَع قصيرٌ أنفه » وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة .

ومن اللافت للنظر أن الرضي قد استشهد في شرحه كثيراً بأقوال الإمام علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - المنسوب إليه في نهج البلاغة[٢] .واستشهاد الرضي بكلام الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يعود إلى تشيع الرضي الذي يظهر غلوه في مدح الإمام وأولاده ، ومن أمثلة ذلك قوله[٣] : « استخلف المرتضي المصطفى ﷺ » وقوله[٤] : « الحسين - رضي الله عنه - ثالث الاثنى عشر » ، والرضي في الاستشهاد بكلام الإمام غير مسبوق - في نظري - .

أما الشعر فقد دعم الرضي القواعد في شرحه بالشواهد الشعرية الكثيرة حتى بلغ مجموع ما استشهد به سبعة وخمسين وتسعمائة بيت[٥] ، والمستقرئ لها يتبين أن أكثرها للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممن يستشهد بكلامهم ، سواء منها ما عرف قائله أو لم يعرف ، بالإضافة إلى جملة من شعر المحدثين والمولدين أمثال بشار بن برد[٦] ، وأبي نواس[٧] ، وأبي تمام[٨] والمتنبي[٩] وغيرهم ، كما نلحظ استشهاده بكثير من الرجز مما قد يلاحظه الناظر في فهارسه الفنية .

---

(١) شرح الرضي (٣ / ٥٣) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (١ / ٣٠٦ ، ٥١١) ، (٢ / ٣٨ ، ٦٠ ، ٦٨) ، (٣ / ٥٢ ، ١٩٦) ، (٤ / ١٢ ، ٣١) وغير ذلك .

(٣) شرح الرضي (١ / ١٩١) .

(٤) شرح الرضي (٣ / ١٣٧) .

(٥) ينظر : خزانة الأدب (١١ / ٤٦٤) .

(٦) شرح الرضي (٢ / ٤٢) .

(٧) شرح الرضي (١ / ٢٢٦) ، (٤ /٢٩٠) .

(٨) شرح الرضي (١ / ٢٥٨) .

(٩) شرح الرضي (١ / ٣٩٥) ، (٢ / ١٤٧) ، (٣ / ٧٠ ، ٤٥٠) ، (٤ / ٩٩) .

أما **شرح الأصفهاني** فطريقته في شرحه كطريقة الرضي في شرحه ، يُقَدِّم نص الكافية ثم يشرحه شرحاً دقيقاً على طريقة القول - أيضاً - يبدأ بالكلام عن التعريف وحَدِّه ، ثم يورد الاعتراضات على الحد ثم يسوق جُملة من الأسئلة والأجوبة في مناقشة منطقية للتعريف بما يدخل فيه ويخرج عنه ، وهو في الأعلم الأغلب يبدأ بتعريف ابن الحاجب ثم يسترسل في مناقشة هذا التعريف ، وقد يورد اعتراضات العلماء على كلام ابن الحاجب دون أن يُسَمِّي صاحب الاعتراض بل يكتفي بقوله : « قيل »[١] أو « أورد عليه »[٢] وربما يكون الاعتراض للأصفهاني وذلك حينما يورد الاعتراض أو النقض مسبوقاً بقوله : « قلنا »[٣] ، ثم يبدأ في استعراض المسألة النحوية حاشداً فيها أقوال العلماء ، وقد أدار شرحه على أربعة كتب نقل كثيراً من مسائلها وهي : شرح الكافية والإيضاح للمصنف ، وشرح الجمل لابن عصفور وشرح التسهيل لابن مالك ، وقد بينت ذلك في الحديث عن مصادر الشارح ، وتظهر براعة الشارح في الجمع بين أقوال العلماء والنقل من كتبهم ومزج ذلك كله وإيراد اعتراضه على بعض كلامهم دون أن يؤثر ذلك على سلامة السياق[٤] .

وقد سار في شرحه على ترتيب المصنف في الكافية وفي شرحه لها فلم أجده يقدم باباً على باب أو مسألة على مسألة ، والشارح بصريّ المنزع كحال كثير من متأخري النحاة الذين ارتضوا المذهب البصري وصاروا إليه ، إلا أنه حينما يرى أن الحق مع الكوفيين ويغلب على ظنه صحة ما يذهبون إليه فإنه يأخذ

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٦) ، (١١٩) ، (١٣١) ، (١٧٠) وغيرها .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٧٦) ، (٧٨) ، (٣٠٣) ، (٥٧٤) وغيرها .

(٣) ينظر : قسم التحقيق ص (٧٧) ، (١٤٨) ، (٣٩٣) وغيرها .

(٤) ينظر : قسم التحقيق ص (٣٣١) ، (٣٤٤) وغير ذلك .

برأيهم؛ وذلك كقوله[١] : « ولا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة ، إذ لا فائدة في توكيدها ، أما المحدودة فمختلف في توكيدها فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ؛ ولأن في ذلك فائدة » .

أما شواهده النثرية والشعرية فقد استشهد كثيراً بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة و لم أجده يرد شيئاً من القراءات المتواترة ولاسيما القراءات السبعية بل كان يستشهد بها ويجعلها دليلاً لإحكام قواعده النحوية كما استشهد بجمع من القراءات الشاذة[٢] ، كما استشهد بالحديث الشريف وكلام الصحابة - رضوان الله عليهم - وغالب الأحاديث التي استشهد بها من الأحاديث المشهورة الصحيحة المبثوثة في كتب النحو[٣] ، كما استشهد بكلام العرب وأمثالهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك في مواطن كثيرة[٤] ، أما الشواهد الشعرية فقد بلغ مجموع ما استشهد به في الجزء الذي قمت بتحقيقه ثمانين ومائتى بيت ، والناظر فيها يلحظ أن الأبيات المستشهد بها هي نفس الأبيات التي تدور على ألسنة النحاة وفي كتبهم من الشعراء الجاهليين من أمثال امرئ القيس حيث أورد له الشارح خمسة أبيات والأعشى - ميمون بن قيس - حيث وقع له عند الشارح تسعة أبيات ، والنابغة الذبياني ، وطرفة بن العبد ، والأفوه الأودي ، وعنترة وغيرهم ، ومن المخضرمين من أمثال لبيد بن ربيعة حيث أورد له الشارح ستة أبيات ، وحسان بن ثابت حيث أورد له بيتين ، والنابغة الجعدي حيث أورد له بيتين ، والحطيئة ، وعمرو بن معدي كرب وغيرهم ، ومن الإسلاميين أمثال قيس

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (١٦٦) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٤) ، (٣٥٣) ، (٣١٣) ، (٦٣٣) ، (٦٥٣) .

(٣) ينظر : فهرس الحديث والأثر .

(٤) ينظر : فهرس الأمثال وكلام العرب .

ابن الخطيم ، وكعب بن مالك ، وجرير ، والفرزدق ، وابن ميادة ، ونصيب ، وذي الرمة وغيرهم ، كما استشهد برجز العجاج ورؤبة ، وأبي النجم وغيرهم ، كما استشهد بشعر المولدين من أمثال المتنبي[١] وأبي نواس[٢] وغيرهما .

أما السِّمة الظاهرة على شرح الأصفهاني فهي نقوله النصيَّة من كتب العلماء مما يعطى انطباعاً أنه يهتم بالدقة في كل ما ينقل عنهم ، فلم يرض بأن يروى كلامهم بالمعنى - كما يفعل الكثير - بل وثق نقوله ونسبها في الغالب ، مما أفاد الباحث في تصحيح كثير من النصوص في كتب من نقل عنهم كالإيضاح للمصنف ، وشرح ابن عصفور للجمل ، وشرح التسهيل لابن مالك وغيرها ، ومنهجه ثابتٌ في شرحه حتى لا تكاد تجده حاد عنه في باب من الأبواب ، كذلك احتفى كثيراً بالمناقشات العقلية ، والاعتراضات المنطقية ولا غرو فالشارح عالم نحوي أصولي منطقي ، وهذه العلوم الثلاثة يأخذ بعضها بأعناق بعض ، ولا غنى لبعضها عن بعض .

ويجمل أن نستعرض شيئاً من شرح الرضي والأصفهاني من خلال كتابيهما ليكون حكمنا أكثر دقة ، وسأكتفي بأنموذج واحد ، ليقف الناظر على طريقة الشارحين - أعني الرضي والأصفهاني - في شرحيهما .

قال ابن الحاجب في الكافية[٣] : « التوابع : كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة » .

قال الرضي في شرح هذه العبارة[٤] : « قوله : (كل ثانٍ) يشمل التوابع

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٧١) .

(٢) ينظر : قسم التحقيق ص (٦٦٠) .

(٣) الكافية ص (١٢٨) .

(٤) شرح الرضي (٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨) .

وخبر المبتدأ ، وكل ما أصله خبر المبتدأ كخبري (كان) و(إن) وأخواتهما ... قوله : « من جهة واحدة » قال المصنف : يخرج هذه الأشياء ... ، وفيه نظر ؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونهما عمدتي الكلام ، كما تقرر في أول الكتاب ، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونها فضلات ، وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من : الأول والثاني، فلنا أن نقول : ارتفاع (زيد) في : جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً ، وارتفاع (الظريف) من جهة كونه صفته ، وكذا باقي التوابع ... ولو قال : كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله ، أي : إعراب الثاني لأجل إعراب الأول لم يرد ما ذكرنا .

أما الأصفهاني فيشرح عبارة المصنف بقوله[1] : « قوله : (كل ثانٍ) يشمل التابع وغيره ، كخبر (كان) وخبر (إنّ) وأخواتهما لأنهما ثوانٍ لأسمائها ، قوله : (بإعراب سابقه) يخرج عنه خبر (كان) وخبر (إن) وأخواتهما ، قوله: (من جهة واحدة) يخرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب (علمت) ، والمفعول الثالث من باب (أعلمت) ؛ لأنها ثوانٍ بإعراب سابقها ، ولكن من غير جهة واحدة ... وقد أورد عليه بأنه إن أراد بقوله : (واحدة) واحدة بالشخص فالحد غير جامع ، لخروج العطف بالحرف والبدل عنه حينئذٍ ... قلنا : لا نسلم خروجهما عنه حينئذٍ ، قوله : لأن الجهة غير واحدة بالشخص ، قلنا : لا نسلم أن الجهة غير واحدة بالشخص » .

يتضح من خلال النصين السابقين اتفاقهما في الأخذ من شرح المصنف للكافية في شرح تعريف التوابع وإن كان شرح الأصفهاني يميل إلى الناحية التعليمية أو ما نسميه الآن المدرسية ، وذلك من خلال شرحه لحد المصنف كلمة

---

(١) ينظر : قسم التحقيق ص (٧٥ ، ٧٦) .

كلمة ، وكذلك كلٌّ من الشارحين قد اعترض على تعريف المصنف غير أن الأصفهاني أورد الاعتراض على سبيل البناء للمجهول وهذا من تمام أدبه وكمال خلقه ، أما الرضي فقد اعترض على عبارة المصنف بقوله : « وفيه نظر » وهي عبارة يظهر من خلالها حدة الرضي ، وهي سمة ظاهرة في شرحه - كما ذكرت ذلك آنفاً - ، ويتفق كلٌّ من الشارحين على أن ما أخرجه المصنف من التعريف بقوله : « من جهة واحدة » يدخل لأنه ثانٍ بإعراب سابقه من غير جهة واحدة، وتظهر براعة الرضي في إيجاد تعريف آخر سليم من الإيراد ممتنع من الاعتراض وهو قوله : ولو قال : كل ثانٍ بإعراب سابقه لأجله ، أما الأصفهاني فقد ظهرت براعته المنطقية في مناقشته للاعتراضات الواردة على التعريف وإبطالها بعدم التسليم ، وإغرابه في حججه العقلية ، وكذلك تبرز ثقة الرضي في اطمئنانه إلى عدم الإيراد على ما يراه أولى بتعريف التوابع عندما قال : « ولو قال : كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله أي : إعراب الثاني لأجل إعراب الأول لم يرد ما ذكرنا ، فقوله: (لم يرد ما ذكرنا) توحي بثقة الرضي في عدم الإيراد على حده، كذلك يظهر دفاع الأصفهاني عن المصنف في رده على من اعترض على ابن الحاجب في تعريفه بقوله : « لا نُسَلِّم خروجهما حينئذٍ » وقوله : « لا نسلم أن الجهة غير واحدة بالشخص » ، ولعل مرد ذلك إلى تأثر الأصفهاني بابن الحاجب حيث إنه قد شرح مختصره في الأصول ، وها هو ذا يشرح كافيته ، وعالم مثل الأصفهاني يُقْدِمُ على شرح كتابين لمصنف ؛ جدير أن يحظى ذلك المصنف بثقته وإعجابه .

من خلال ما تقدم يظهر أن عبارة صاحب كشف الظنون من أن هذا الشرح كبير كالرضي عبارة صحيحة إلى حدٍ ما ، فشرح الأصفهاني شرح كبير يماثل شرح الرضي في بسطه للمسائل وتشعب أطراف الكلام واستطراداته المنطقية ، فهما يتفقان في الاحتفاء بكلام العلماء ونقل أرائهم ومذاهبهم ، وكذلك في كثرة

الإيرادات المنطقية والاعتراضات العقلية وكذلك في الكم الكثير من الشواهد النثرية والشعرية ، وطريقة الشارحين في كتابيهما طريقة القول ، وهي تقدم متن الكافية ثم إردافه بعبارة « قال المصنف » أو « قوله » ثم شرح ذلك القول ، كما ظهر لنا من خلال الشرحين ارتضائهما المذهب البصري كحال كثيرٍ من المتأخرين الذين تأثروا بالمنهج البصري ، وصاروا إليه مع قبول رأي الكوفيين متى ترجح صحة ما يذهبون إليه ، والحق أن شرح الرضي قد تفرد ببراعة مؤلفه في إيراد مذاهب العلماء ، ورد ما يراه مخالفاً للأدلة العقلية والنظرية دون النظر إلى صاحب المذهب ، مما أدى إلى كثرة اعتراضاته ومخالفاته للعلماء السابقين لا سيما المصنف الذي خَصَّه بكثير من مخالفاته المتسمة بالحدة في الأسلوب ، أما الأصفهاني فقد اتسم بالهدوء في مناقشاته وتعليلاته مع ميله إلى ما يذهب إليه المصنف ، ودفاعه - أحياناً - عنه ، نسأل الله أن يرحم الجميع .

* * * *

* * *

* *

*

قسم التحقيق

وصف نسخة المخطوط

بعدما استقر رأيي على كتاب شرح الكافية للأصفهاني وعزمت على تحقيقه، جهدت في الحصول على نسخ أخرى غير النسخة التي عندي ، وسافرت إلى مظان هذه النسخ ، فلم أظفر بشيء بعد البحث والتنقيب وسؤال بعض المهتمين بشؤون المخطوطات . فصرفت همي للنسخة التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه .

وهذه النسخة موجودة بمكتبة معهد البحوث والتراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى تحت رقم (١٤٣) وهي مصورة عن نسخة المكتبة الأحمديّة بحلب ، ويقع القسم الثاني في (٣٠١) لوحة ، أما القسم الذي اخترته للتحقيق فيقع في (١٧٣) لوحة يبدأ من باب المجرورات وينتهي بباب جمع التكسير ، وكل لوحة تحتوي على (٢٥) سطراً ، وكل سطر يحتوي على (١٥) كلمة تقريباً ، أما لوحة الغلاف للمخطوط فقد جاء فيها اسم الكتاب وهو : « شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب » تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين أبي الثناء محمود الأصفهاني .

أما أوّل القسم الثاني فقد كُتب على لوحة الغلاف « النصف الثاني من شرح الكافية للإمام العلامة شيخ الإسلام [محمود][1] شمس الدين أبي القاسم الأصفهاني تغمده الله تعالى برحمته وغفرانه آمين » وقد كُتب بخط نسخي جيد مشكول ، يستدرك فيه الناسخ بعض ما وقع منه سهواً في صلب النص بالحاشية مُرْدفاً ذلك بكلمة (صح) مع إشارة إلى موضع السهو .

---

(١) جاء هنا « محمد » بدلاً من « محمود » وكذا في آخر المخطوط ، ولم أجد في المراجع التي ترجمت له من ذكره بهذا الاسم بل كلها متفقة على أن اسمه « محمود » ، ولعل ذلك سهو من الناسخ .

أما الناسخ فهو أحمد بن يوسف بن أحمد بن عبد العزيز بن العجمي وقد فرغ من نسخه يوم الثلاثاء التاسع من شهر شوال سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة بغوطة دمشق ، وقد كتبت هذه النسخة في حياة المؤلف الأصفهاني بعد عامٍ - تقريباً - من تأليفه ، إذ فرغ من التأليف يوم الأربعاء السابع عشر من شهر شعبان سنة ثلاثين وسبعمائة ، وهذا نص الناسخ بآخر الشرح حيث قال : « وكان الفراغ من تعليقه بكرة يوم الثلاثاء تاسع شوال المبارك من سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة بالقرية المعروفة ببيت الأبار بغوطة دمشق المحروسة على يد العبد الفقير الضعيف الخطاء المسرف على نفسه المعترف بذنبه الراجي عفو ربه وكرمه أحمد بن يوسف بن أحمد بن عبد العزيز بن العجمي عفا الله عنه ورحمه ونفعه بالعلم ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، واتفق فراغ سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام شمس الدين [محمود][1] بن أبي القاسم الأصفهاني مؤلف هذا الكتاب - فسح الله في مدته - من تأليفه في آخر الثلث الأول من ليلة الأربعاء السابع عشر من شعبان المبارك سنة ثلاثين وسبعمائة ، ومولده في مثل هذا الوقت من ليلة السابع عشر من شعبان سنة أربع وسبعين وستمائة ، وصلى الله على محمد وآله وسلم ».

(١) في الأصل : « محمد » وقد بينت ذلك قريباً .

وهو محال لان ما هو شرط في المعطوف عليه من التغيير وعدمه يكون شرطا في المعطوف
او يكون معطوفا على الخبر والمعطوف معطوفا على الاسم وهو غير جايز اذ لا يجوز تقدم الخبر على الاسم
في المعطوف عليه الذي سوا يعمل فالاول ان لا يجوز في المعطوف الذي سوا الرفع واما الجر فلانه
لو جاز لكان معطوفا اما على الجر تقديم حرف الجر فلا يقدر ان يكون ما بعد من مرفوعا به او على
محله بان يكون معطوفا على الاسم وكل واحد منهما معذور لما ذكرنا الثاني وليس قولنا ليس
زيد قايما ولا قاعدا بمرور كذلك لجواز تقدم الخبر على الاسم في المعطوف والمعطوف عليه فانه ليس
لكونها فعلا كبير التصرف بالنسبة الى ما وان كان الوصف متاخرا صح جاز الضرب عمرا زيدا قايما
ولا مرقاعدا فلا يقدر ان يكون عمرو معطوفا على زيد وقاعدا معطوفا على قايما لان الاول جاز
الرفع اثنيا فلا يتصور ان يكون عمرو مبتدا وقاعد خبرا والجملة معطوفة على الجملة ولا يجوز الجر لانه
لم يجر الوصف الا الرفع وان لم يكن مسندا الى موصوف اجنبي فلا يخلو اما ان يكون مسندا الى
ضمير يرجع الى اسم ما او الى ما هو سبب بان يكون في ضمير يرجع الى اسم ما فان كان الاول جاز الوصف
النصب والجر نحو ما زيدا قايما ولا قاعدا بالنصب والجر اما النصب فظاهر واما الجر فلان ضمير
الباء المجرور كان الوصف مسندا الى ما هو سبب اسم ما جاز فيه الوصف الرفع والنصب
والجر نحو ما زيد قايم ولا قاعد ابوه اما النصب فظاهر واما الجر فلان ضمير الباء المجرور اما
الرفع فلا يقدر ان يكون ابوه مبتدا وقاعد خبرا والجملة معطوفة على جملة متقدمة وهي الاحكام
لا تختلف اذا كانت الباء داخلة خبرا ويجوز العطف على لفظه ومحله ويجوز ما زيد قايم ولا قاعد
فيقدر ان العطف على اللفظ اجود عند سيبويه لكونه مطابقا للفظ الاول وسماه ومطابق للثاني
مع تساوي الجنبين اولى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

ويتلوه الجزء الثاني ان شاء الله تعالى

من قوله المجرور اما هو ما اشتمل عليه

المضاف اليه

نهاية الجزء الأول من المخطوط

النصف الثاني من شرح الكافية
للإمام العلامة شيخ الإسلام محمد شمس الدين
الى القاسم الاصفهاني نور
الله تعالى برحمته
وغفرانه
امين
م

صفحة العنوان للجزء الثاني من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر بفضلك

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه لما فرغ من المرفوعات

[illegible]

[illegible]

وقف المدرسة الاحمدية بمدينة حلب

الصفحة الأولى من الجزء الثاني من المخطوط

المعهود الخارجي لوجه من الوجوه الخطابية والمراد بتعريف الحقيقة هل الفهم الى اي شئ
من الاشياء منزلة المعهود الخارجي بوجه من الوجوه الخطابية وتنزيل شئ من الاشياء منزلة
المعهود الخارجي اما لان ذلك الشئ يحتاج اليه على طريق التحقيق ولكونه مناجا اليه
يكون حاضرا في الذهن كانه معهود خارجي واما لان ذلك الشئ يحتاج اليه تهكما او سخرية
واما لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على احد الطريقين التحقيق والتهكم فيكون كالحاضر
وينزل منزلة المعهود واما لانه لا يغيب عن الحس على احد الطريقين التحقيق والتهكم فيكون
كالحاضر وينزل منزلة المعهود واما لانه جار على المتعارف كما ذكروا في الكلام على احد
الطريقين التحقيق والتهكم فيقام لحرمانه وذهوره مقام المعهود واما افادة اللام للاستغراق
فتارة يكون بطريق عموم المكان وتارة يكون بطريق خطابي وبيان ذلك موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان الحقيقة من حيث هي هي ليست بمتعددة ولا قابلة للتعدد لامتناع اجتماع المتغايرين
ولان التعدد لا مساغ لوقوع الشئ مقابلة وان كان لا ينفك عن احدهما في الوجود اذ
كل حقيقة في الوجود اما واحدة او متعددة فهي من حيث هي خالية عن الوحدة والتعدد
فيكون الحكم استغراقا وغير استغراق مفوض الى مقتضى المقام واذا كان مقتضى
المقام حينئذ مثل المؤمن غركم والمنافق خسائم جعل المعرف باللام مفردا كان
او جمعا على الاستغراق لعلمك بانهم ان اقتصدوا في رد دون فرد اخرم تحقق الحقيقة
فيها يستدعي ترجيح احد المتساويين بلا مرجح واذا كان مستندا لا يجامع على
اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والعدد الزائد على الاثنين يجامع في الجمع في مثل
جعل الدرهم مجملا على الواحد لان المفرد واللام دخلا على الجنس فاذا حصل الدرهم
تحقق حصل الجنس وخرج عن عهدة الامر فجعل على الواحد وفي مثل جعل الدراهم مجملا
على الثلثة بناء على ان ادنى الجمع ثلثة ولقائل ان يقول ان جعل الحكم انما يكون
بالفرق بين اسم الجنس والمعرف تعريف الجنس والفرق بينهما ثابت بان اسم الجنس ما

يقصد به الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار التعين والالتعين والمعرف تعريف الجنس
اي تعريف الحقيقة ما يقصد به الحقيقة من حيث هي معتبرة تعينها بممتاز به عن الحقائق
الخارجة عنها وهذا هو الفرق بين علم الجنس نحو اسامة وبين اسم الجنس نحو اسد والعلم
ان يقال افادة الالف واللام للتعريف بحسب الجنس او بحسب العهد امر الاستغراق
يتوقف على تعريف اسم الجنس والمعرف فلنذكر ما قيل فيه اما اسم الجنس فقد قال
صاحب المفصل هو ما دل على شئ ما دل على كل ما اشبهه وارتضى عليه ان الخليل اراد بهذا الحد
ما دخول ال المعارف كلها غير العلم يدفع هذا الحد اذ يصح للشئ وكل ما اشبهه ذلك
والصحيح ان يقال هو ما دل على شئ لا بعينه والمراد بقوله لا بعينه نفي التعين لا اثبات
اللاتعين فان اسم الجنس لا يقتضي ان يكون مدلولا باللاتعين بل لا يقتضي التعين واللاتعين
ان يقال دال على الحقيقة من حيث هي هي الحقيقة المقيدة بالتعين واللاتعين فخرج بقيد
المتبايات اللازمة والمعارف وما قابله للمقدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لا تفتح في فتحة التعريف فان اسم الجنس ينقسم الى من لا يعقل وغيره واما المعرف فقد ذكرنا
والكرخي خلافها فان يقال اذا كان المراد باسم الجنس ما ذكرتم لم يتم ولم يسلم استدلالكم
على ان مدلول اسم الجنس هو الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار التعين وبدلالة
علم الجنس هو الحقيقة المقيدة بقيد التعين فيحقق الفرق بينهما فان يقال لا كلام التعين
دالا على الحقيقة المعينة لصح الالزام على الامور المتعددة لجواز ان الدال على التعين
الشخصي لم يصح الالزام على المتعدد بخلاف الدال على المعين النوعي
اي للتعين بحسب الحقيقة فان يقال اذا كان المراد باسم التعين بحسب الحقيقة ما ذكرتم
من انه ما دل على شئ فقولكم اسم الجنس ما دل على الحقيقة من حيث هي هي ليس بجامع
مدلوله اسم الجنس وان كان التعين بحسب النوع لانه غير فلا يتم لكم ليس مدلول اسم الجنس
مدلوله فانه لا يلزم ان يكون ما هو لازم لمدلول ذاتيا له مخالفا مدلول علم الجنس فانه يشتمل

س لما فرغ من جمع التصحيح اراد ان يذكر جمع التكسير فقال جمع التكسير ما تغير بناء
واحده وهو بخلاف جمع التصحيح وذلك كرجال وافراس وجمع التكسير عام يشمل من
يعلم وغيرهم فيما بينهم وصفا بهم اتى بقيد الصفات فان بعضها لا يجمع الا صحيحا
كمكرم ومكرمة ص وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا
ذلك جمع كثرة س الجمع ينقسم الى جمع قلة والى جمع كثرة فجمع القلة ان الكثير
اربع امثلة هي افعل كاكلب وافعال كاثواب واثمال واقوال وافعلة كاكرعة
والشية وفعلة كغلمة وجمع التصحيح كله جمع قلة وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقلة
انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرا فيه ولذلك فسر ثلثة اثواب الكرمن ثلثة ثيابا
وان يستعمل كل واحد منهما موضع الاخر على سبيل الاستعارة لقوله قال ثلثة قروء
في موضع اقراء كقولك ثلثة رجال وان لم يكن من لفظ جمع القلة ص المصدر اسم
الحدث لجاري على الفعل وهو من الثلاثي سماعي وفي غيره قياس يقول اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا س لما فرغ من ذكر ما ادان على الاسماء المتصلة بالافعال
وفي نهاية المصدر اسم الفاعل اسم المفعول الصيغة المشتركة اسم التفضيل اسما الزمان
والمكان اسم الالة ومعنى اتصالها بالافعال انها لا تنسلك في سمط الفعل وتم الخرص
المصنف لاسماء الزمان والمكان واسم الالة لانها لم تخلق لحدث ان جمع النحو وذكر الستة
الباقية هذا المصدر لانه الاصل ولان نسبته الى سائر الاسماء المتصلة بالافعال
نسبة البسيط الى المركب فقال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل فوله
اسم الحدث يشمل امرين اسم حدث فعله فاعل فعل ان لم يفعله كقولك ضربت ضربا والحسن
الضرب وقوله الجاري على الفعل لك اذا لم فعل فعل يصح ان يجري عليه ذلك لتحرز من
اسم الحدث الذي لا يجري على الفعل مثاريدا وجدارا وما اشبه ذلك والفرق بين
البابين ظاهر وفي المصنفات في قولهم المصدر هو اسم ما فعله فاعل فعل مكرر ان تم ذكره

المفعول المطلق الذي فعله فاعل الفعل المذكور سواء جرى على فعله او لم يجر وهما ذكر
باعتبار كونه جاريا على فعل من لفظه ومعناه فعل هذا الحد غير منعكس اذ خرج عنه
مصادر لا فعل لها احترز بان هذا التعريف للمصدر الاخص فخرج المصادر التي
فعل لها لا فعل الا العكس والمصدر من الثلاثي المجرد سماعي ايسنه كثيرة مختلفة من غير ما
ذكر سنسوقها الى اثنين وثلثين بناء وفي فعل نحو ضرب فعل نحو فسق فعل نحو كفر
وشكر فعالة نحو وجاهة فعله كشجاعة فعله نحو حمرة فعلى كبشرى فعلى كبرى فعلى
نحو رجعى فعلان نحو غليان فعلان كرمان فعلان نحو غفران فعلان نحو دوران
فعل نحو طلب فعل نحو كتب فعل كعلم فعل كمنع فعله نحو غلبة فعاله كتمر فعال
كذهاب فعال نحو سفاد فعال كسؤال فعالة نحو زمادة فعالة نحو دراية فعول كقعود
فعول كقبول فعيل كصهيل فعلة نحو سهولة مفعل نحو مدخل اذا اريد المصدر مفعل
نحو مرجع مفعله نحو مسعاة مفعلة نحو محمدة وفي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي
المزيد والرباعي المجرد والمزيد وسائر ما يقول افعل افعالا وافعل افعالة واستفعل
استفعالا نحو اخرج اخراجا وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا وفعل فعلا كدحرج
دحرجة وتفعل تفعلا كتدحرج تدحرجا وتفعول تفعولا نحو تكوثر تكوثرا وفي
تفعل تفعلا نحو تفضل تفضلا وفي فاعل مفاعلة وفعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وفي فعلل فعلله وفعلالا نحو دحرج دحرجة ودحراجا ص وتعمل عمل فعلها ماضيا
وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا بتقديم معموله ولا بفصم فيه ولا يلزم ذكر الفاعل
ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله بالحمل قليل وان كان
مطلقا فالعمل للفعل وان كان لازما فوجهان س تعمل المصدر عمل فعله
ماضيا وغيره ولا يشترط فيه زمن الحال او الاستقبال كما في اسم الفاعل بل يعمل
مطلقا تقول اعجبني ضرب زيد امس كما تقول الآن وغدا وانما اشترط الزمان في

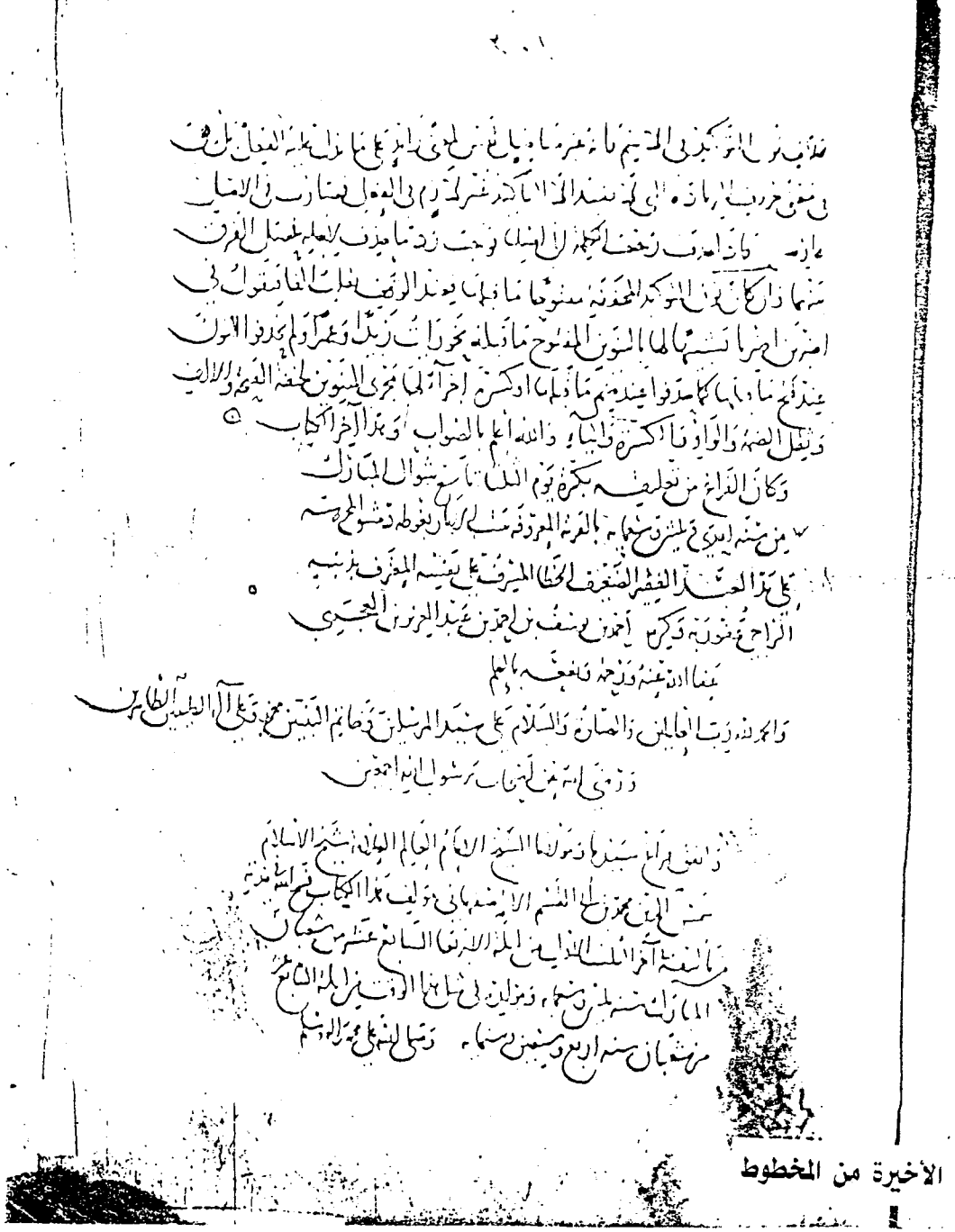

الصفحة الأخيرة من المخطوط

منهجي في التحقيق :

- تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

- تقويم النص ، وتصويبه ، وضبط ما أشكل منه ، جاهداً في إخراجه إخراجاً سليماً ، ولم أتدخل في النص إلا بالقدر الذي يتطلبه السياق ويقتضيه المعنى ، وجعلت ذلك بين معقوفين هكذا [ ] .

- ضبط ما ورد في شرح الأصفهاني من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية والنثرية .

- نقلت الآيات القرآنية من المصحف ، وذلك محافظة على كتابتها بالرسم العثماني ، وخوفاً مما قد يقع سهواً من الخطأ في كتابتها أو ضبطها .

- عدا القراءات القرآنية فقد كتبتها بالخط الإملائي المعروف وخرجتها معتمداً في ذلك على أمهات كتب القراءات والتفسير وأعاريب القرآن ومعانيه .

- تخريج الأحاديث النبوية والآثار ، وذلك بالرجوع إلى مظانها .

- تخريج الأبيات الشعرية ، وذلك بإتمام الشاهد إذا كان ناقصاً ونسبته إلى قائله - ما أمكن - وذكر بحره ، وشرح ما أشكل من مفرداته ، وكل ذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، والاختيارات الشعرية ، وكتب اللغة ، والمعاجم اللغوية ، ومعجم الشواهد .

- تخريج الأمثال من مصادرها ، ونسبة القول المأثور إلى صاحبه ، معتمداً في ذلك على كتب الأمثال ، والآثار الأدبية .

- نسبة آراء العلماء إلى مصادرهم ، وذلك بالرجوع إلى آثارهم مع تصحيح نسبة الرأي إلى صاحبه ، إذا كان الشارح قد أورده منسوباً إلى غير صاحبه .

- ترجمت لغير المشهورين ، وذلك بالرجوع إلى كتب الطبقات ، والتراجم ، والرجال ، والسير .

- التعليق على المسألة النحوية ، وإحالة القاريء إلى أهم المراجع التي ذُكرت فيها المسألة مبتدئاً بأقدم تلك المراجع .

- أشرت إلى بداية كل صفحة من المخطوط بوضع خط مائل هكذا // مع إثبات رقم الصفحة في المكان المقابل لها في الهامش وأشرت إلى وجه الصفحة بالحرف (و) وإلى ظهر الصفحة بالحرف (ظ) حتى يتيسر الرجوع إلى المخطوط لمن أراد ذلك .

- قمت بعمل فهارس فنية متعددة تيسر على القاريء الكريم الرجوع إلى ما يريد داخل النص بكل يسر وسهولة .

النص محققاً ومعلقاً عليه

// بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر بفضلك ٣ / و

[المَجْرورَاتُ]

[ص] « قوله : **المَجْروراتُ : هو ما اشتمل على عَلَمِ المضَاف إليه** »[١] .

[ش] لما فرغ من المنصوبات بعد المرفوعات ؛ شرع في المجرورات ، وقد عرفت أنَّ الجر علم المضاف إليه ، فالمجرورات هو : ما اشتمل على علم الجر .

ووجهه : يُذكر الضمير مع تقدم ذكر المجرورات ، قد عُلِم في قوله[٢] : « المرفوعات هو : ما اشتمل على علم الفاعلية » فلا حاجة إلى إعادته . ولما كان كلٌّ من المرفوع والمنصوب على قسمين : أصل ، وملحق به ، قال : « ما اشتمل على علم الفاعلية والمفعولية »[٣] ولم يقل : على علم الفاعل والمفعول ليشمل القسمين ، وأمَّا المجرور فلا يكون قسمين : أصلٌ وملحقٌ به، فلم يحتج إلى عبارة شاملة للقسمين، بل قال : « ما اشتمل على علم المضاف إليه » وقد ذَكَر في أول الكتاب[٤] وجه اختصاص الجر بالمضاف إليه ، والعلاقة المصححة لتسميته بالجر ، ولما لم تميز المرفوعات والمنصوبات عن المجرورات إلا باشتمال المجرورات على علم المضاف إليه ؛ تَعَرَّض في تعريفه له .

اعلم أنَّ الجر إعرابٌ ، والإعراب لابد له من مُقتضٍ ، والمقتضى لابد له من أمر يقومه وهو العامل ، فالمقتضى الجر هو الإضافة ، والإضافة لا تتقوم إلا بمقوم وهو غير المقتضى ضرورة ؛ لأنَّ ما يقوم بالشيء غيره وذلك المقوم هو العامل ، فالعامل في الجر غير مقتضيه كما أنَّ العامل في الرفع والنصب غير مقتضيه ،

---

(١) الكافية ص (١٢١) .

(٢) ينظر : الكافية ص (٦٨) .

(٣) ينظر : الكافية (٦٨ ، ٨٤) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للمصنف (١ / ٢٣٢ ، ٢٤١) .

والمضاف إليه عند المصنف أعمّ من أن يكون فيه حرف جر لفظاً أو تقديراً كما سنبين[١] ، مثال الأول قولك : مررتُ بزيدٍ ، ومثال الثاني قولك : غلامُ زيدٍ .

ولا نزاع في أن العامل في المضاف إليه بحرف جرٍّ لفظاً هو حرف الجر كقولك : مررتُ بزيدٍ ، فإن (زيداً) هو المضاف إليه بحرف جرٍّ لفظاً ، ولا نزاع في أنه مجرور بحرف الجر ، وأما المضاف إليه بحرف جرّ تقديراً فقد اختلفوا فيه ، فذهب طائفةٌ إلى أن العامل هو الاسم الأول من حيث إنه مضاف[٢] ، وذهب طائفة أخرى إلى أن العامل هو حرف الجر المقدر[٣] ، وذهب طائفة ثالثة إلى أن العامل معنوي[٤] ، يحتج الثالث بأن العامل إمّا لفظي أو معنوي ، وإذا كان لفظياً فإمّا مقدراً أو مذكوراً، لا جائز أن يكون مقدراً ، وذلك أن المقدر لا يتصور غير حرف الجر ، وإضمار حرف الجر // بعيد ، ولا جائز أن يكون العامل مذكوراً ؛ لأن المذكور هو الاسم ، ولا يجوز أن يكون العامل اسماً ، إذ هو على خلاف القياس ، فإن الفعل أو الحرف هو العامل ، فتعين أن يكون العامل معنوياً، ورد بأن المعنى إنما يُصار إليه في العمل إذا لم يوجد عامل لفظي ، وهاهنا قد وُجِد عامل لفظي وهو الاسم الأول من حيث إنّه مضاف ، والاسم وإن كان على خلاف القياس في العمل لكن عمل المعنى أبعد عن القياس من

٣ / ظ

---

(١) ينظر : ص (٣) .

(٢) وهذا مذهب سيبويه . ينظر : الكتاب (١ / ٤١٩) .

(٣) وهو الزجاج وقد قدَّره باللام . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف (٦) ، والمساعد (٢ / ٣٢٩) .

(٤) وقد نُسب إلى ابن الباذش . ينظر : حاشية على شرح الفاكهي لياسين الحمصي (٢ / ١٧٩) . وقد ردَّ الرضي هذا القول بقوله : « وليس بشيء » . ينظر : شرح الرضي (١ / ٧٣) ، وشرح الأزهرية (١٣٣) ، وزاد الفاكهي قولاً رابعاً وهو : أن العامل الإضافة نفسها، ونسبه للأخفش . ينظر : مجيب الندا (٣٢١) .

عمل الاسم ، واحتج الثاني بأنّ عمل حرف الجرّ قد ثبت فيجعل الحرف المقدر عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً ، وهذا أولى من جعله مختلفاً ؛ ولأنَّ قولك : غلامُ زيدٍ ، بمعنى : غلامٌ لزيدٍ ، فيجب أن تكون اللام عاملة ، ويرد الأول بأنَّ هذا ليس بقوي؛ لأنَّ إضمار الحرف بعيد ، ويرد الثاني بأنَّا لم نسلم أن قولك : غلامُ زيدٍ، بمعنى قولك: غلامٌ لزيدٍ ، فإنَّ الأول معرفة والثاني نكرة ، ولاشك أنَّ معنى المعرفة غير معنى النكرة ، واحتج الأول بأنّه إذا بطل المذهبان الأخيران تعين الأوَّل[1] .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٤٠٠ ، ٤٠١) .

[المضاف إليه]

ص : « والمضافُ إليه : كلُّ اسم نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍ لفظاً أو تقديراً مُراداً »[١] .

ش : قوله : « كل اسم » خرج عنه الفعل والحرف ، قوله : « نُسب إليه شيء » خرج عنه اسم لم ينسب إليه شيء مثل : أ ، ب ، ت ، قوله : « شيء » شامل لما نسبت إليه فعل أو اسم ، وإنما قال : « شيء » و لم يقل : اسم ، ليشمل مثل قولنا : مررتُ بزيدٍ ، فإن (زيداً) لم يُنسب إليه اسم بل نُسب إليه فعل ، فعلى هذا المجرور بالحرف مضاف إليه أيضاً ، فإنّك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر ، ولذلك يسمى حرف جر ؛ لأنّه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، قوله : « بواسطة حرف جر » خرج نحو : الفاعل والمبتدأ فإنّه ليس بواسطة حرف جر ، قوله : « لفظاً » ليدخل فيه الجر بحرف جر، قوله : « تقديراً » ليدخل فيه المجرور بإضافة الاسم إليه ، قوله : « مُراداً » احتراز من قولك : قمتُ يومَ الجمعةِ[٢] ، فإن نحو : يوم الجمعة ، نُسب إليه القيام بواسطة حرف جر تقديراً ، ولكنه محذوف غير مُرادٍ ، وسيأتي شرط كونه مراداً[٣] . وقد اعتُرض على هذا الحد من وجوه منها:

- أنه غير مطرد ، فإنه يصدق هذا الحد على نحو قولنا : أحد، في قولنا : ما جاءني من أحد وشبهه ، فإنه اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً ، وليس بمضاف إليه .

---

(١) الكافية ص (١٢١) .

(٢) قال الرضي في شرحه (٢ / ٢٠٢) : « ولقائل أن يقول : إن أردت أنه غير مراد معنى لم يجز ، إذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر » .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٥٨٨) .

- ومنها : أنّه غير منعكس ، فإنَّ الفعل والجملة قد يقع [كلٌّ منهما][1] مضافاً إليه ، ولا يصدق هذا الحد عليه ضرورة كونه ليس باسم، وأيضاً فإن (زيداً) و(الوجه) في نحو قولنا : ضاربُ زيدٍ ، وحسنُ الوجه . مضاف إليه ، ولا يصدق هذا الحد عليه ، فإنه لم يُنسب إليه شيء بواسطة حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً .

- ومنها : أنه عَرَّف المضاف إليه بالمنسوب إليه ، وهما مترادفان كالحركة والثُّقلة،والانسان والبشر ، ولا // يصح تعريف أحد المترادفين بالآخر ؛ لأنّه تعريف للشيء بنفسه . ٤ / و

والجواب عن الأول : أنّه مطرد ، إما بالتزام أنَّه مضاف إليه ؛ لأنّ الحروف الزوائد جيء بها كلها لمعنى ، فلا ينافي كونها زائدة ، والمعنى الذي جيء بها له كونها لتأكيد تلك النسبة ، وإما بأنّه غير مضاف إليه ويمنع صدق الحد عليه ، فإنا نعني بقولنا : « كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر »[2] ليس بزائد ؛ لأنّ الحدَّ باعتبار المعاني لا تدخل فيه الأمور التي لا معنى لها ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون له معنىً فيما ليس له معنى .

وعن الثاني : أنه منعكس ، أما بيان العكس بالنسبة إلى الفعل والجملة فلأنَّ هذا حدٌّ للمضاف من الاسم ؛ لأن البحث في قسم الأسماء ، وأمَّا بيان العكس بالنسبة إلى نحو : ضاربُ زيدٍ ، وحسنُ الوجه ، فلأنَّ هذا الحد صادق عليهما ؛ لأنَّ كلاً منهما اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جر تقديراً ، وسيأتي تحقيق تقدير حرف الجر في أمثالهما .

---

(١) زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

(٢) قوله : « اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر » تكررت في الشرح .

- وعن الثالث : لا نُسلم أنهما مترادفان ، بل المنسوب إليه أعمّ ؛ لأن الإضافة نوعٌ من النسبة ؛ لأنَّه لابدَّ في الإضافة من تقييد النسبة بأنَّها بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً ، بخلاف النسبة فإنّه قد يكون بغير حرف جر .

فإن قيل : لا يجوز أن يكون أحدهما داخلاً في حقيقة الإضافة ؛ لأنّ كلاً منهما مُقسم لها ، والمقسِّم للشيء لا يدخل في حقيقته ، وإذا لم يكن أحدهما داخلاً في حقيقة الإضافة لم تكن النسبة أعمّ من الإضافة .

أجيب : بأنَّ المقسِّم لها اللفظية والتقديرية أمّا حرف الجر فلا ، وتقييد النسبة بوساطة حرف الجر الذي هو معتبر في الإضافة بجعل الإضافة أخصّ من النسبة .

فإن قيل : المضاف إليه بحسب الاصطلاح هو أخص مما جعله حداً فإن مثل : مررتُ بزيدٍ ، والمالُ لزيدٍ ، ليس بمضاف إليه بحسب الاصطلاح ، والحدُّ متناول له .

أُجيب : بأنَّه جرى على غير هذا الاصطلاح ، ولا نزاع في الاصطلاح .

قيل والإضافة في اصطلاح النحويين عبارة عن : اتصال اسمين يصير الأول منهما عوضاً عن حرف الجر ، والثاني عوضاً من التنوين ، ومنهم من قال : عبارة عن اتصال اسمين يصير الأول منهما معاقباً لحرف الجر والثاني معاقباً للتنوين[1] .

---

(١) ينظر : شرح المصنف (١ / ٥٨٨) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٠٥) .

ص : « فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها »[١] .

ش : جعل المضاف إليه على قسمين :

قسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً .

وقسم نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍّ تقديراً ، والأهم ذكر ، والقسم الثاني، فإنَّ المباحث المذكورة في المجرورات جُلُّها // متعلقة بالقسم الثاني[٢] ، ٤ / ظ
وبيان شرائطه فقوله : « فالتقدير شرطه » تفسير للمخفوض بإضافة الاسم إليه ، والغرض أن يندرج فيه المعنوي واللفظي ، فإنَّ التشريك بينهما لا يمكن إلا بذلك ، ويتميز كل واحدٍ منهما بعد اشتراكهما في هذا بفصل يخصُّ به .

قوله : « شرطه أن يكون المضاف اسماً » خرج به القسم الآخر ، فإنّه ليس من شرطه أن يكون المضاف اسماً ؛ لأنَّه قد يكون فعلاً .

قوله : « مجرداً تنوينه لأجلها » أراد بالتنوين : التنوين وما يقوم مقامه من نون التثنية ونون الجمع .

قوله : « لأجلها » متعلق بقوله : « مجرداً » أي : جُرِّد تنوين الاسم الذي أُضيف لأجل الإضافة ، واحترز به عن حذف التنوين لأجل غير الإضافة ، كحذفه لأجل التقاء الساكنين[٣] ، وإنَّما شرط هذا لأنهما لا يجتمعان ؛ لأنّ وجود التنوين يؤذن بتمام الاسم وانقطاعه ، والإضافة تؤذن باتصاله بما بعده

---

(١) الكافية (١٢١) .

(٢) في الشرح : « تعرض للقسم الثاني » وهي عبارة متكررة مضطربة وبحذفها يستقيم النص ، وينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٥٨٩) .

(٣) وقد مثل له الرضي في شرحه (٢ / ٢٠٥) : « كم رَجلٍ ، وَهُنَّ حواجُّ بيتَ الله » .

وعدم انقطاعه ، فلو اجتمع التنوين مع الإضافة لزم كون المضاف متصلاً بالمضاف إليه وغير متصل ، وهو محال .

فإن قيل : هذا ليس بشرط ؛ لأنَّه لو كان شرطاً لما تحقق الإضافة بدونه ضرورة امتناع تحقق المشروط بدون شرطه لكن تحقق الإضافة بدونه في نحو: هذا أحمرُ الثوبِ، فأنّ (أحمر) مضاف إلى الثوب ، ولم يكن (أحمر) مجرداً تنوينه لأجل الإضافة ، إذ لم يكن فيه تنوين ، وكذا جميع ما لا ينصرف إذا أضيف ، وكذا الأسماء المضافة التي لا تنوين فيها أصلاً نحو : إذ ، وإذا ، وحيثُ .

أجيب بأنّه : أراد بقوله : « مجرداً تنوينه » مجرداً تنوينه اللفظي والتقديري حتى أنّه إذا لم يكن فيه تنوين يقدر أنه لو كان فيه تنوين لكان محذوفاً لأجلها ، ونحو : (أحمر) قبل الإضافة لا تنوين فيه ؛ لأنه غير منصرف ، وبعد الإضافة كذلك ، أي : لا تنوين فيه ، ولكنَّه لما بُعد عن شبه الفعل بالإضافة حُكم عليه بالرجوع إلى أصله ، فيكون التنوين مقدراً ، ألا ترى أنَّ الكسر يدخله إذا قلت : مررت بأحمر الثوب،ولولا أنَّه في حكم المنصرف لم يجز دخول الكسر فيه ، ولذلك نقول : زوال التنوين لأجل الإضافة .

وأما نحو : « إذ ، وإذا ، وحيث » فلا يرد نقضاً ؛ لأنَّ كلامنا فيما إذا كان المضاف إليه اسماً ، والمضاف إليه في نحو : « إذ ، وإذا ، وحيث » جملة فلا يرد نقضاً .

ص : « وهي معنوية ولفظية ، فالمعنوية : أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها »[1] .

ش : أي : التقديرية ، فإنَّ الإضافة على قسمين :

// لفظية : وهي التي يكون حرف الجر فيها مذكوراً نحو الإضافة في مثل ٥ / و
٥ قولك : مررت بزيدٍ .

وتقديرية : وهي التي يكون حرف الجر فيها مقدراً نحو الإضافة في قولك : غلامُ زيدٍ .

والإضافة التقديرية على قسمين :

- معنوية ويقال لها : المحضة ، والحقيقية ، والمتصلة .

١٠ - ولفظية ويقال لها : غير المحضة ، وغير الحقيقية ، والمنفصلة .

ووجه الحصر في القسمين يُعلم من تعريفها ، فالمعنوية : أن يكون المضاف اسماً غير صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها .

قوله : « اسماً » خرج عنه نحو قولنا : مررتُ بزيدٍ ، فإنَّ المضاف فعل .

قوله : « غير صفة مضافة إلى معمولها » خرج عنه الصفة المضافة إلى معمولها
١٥ نحو: ضاربُ زيدٍ ، ودخل فيه نحو قولنا : غلامُ زيدٍ ، فإنَّه غير صفة ، ونحو قولنا قيامُ زيدٍ ، فإنَّ المصدر هاهنا ، وإن كان مضافاً إلى معموله لكنه ليس صفة ، ودخل فيه أيضاً الصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: كريمُ العراق، فإنَّ (الكريم) وإن كان صفة مضافة لكنها غير مضافة إلى معمولها ، فإنَّه ما أراد به : أنَّه كريم في العراق ، على معنى : أنَّه صدر الكرم منه في العراق ، بل أراد : أنه كريم هذه

---

(١) الكافية (١٢١) .

البقعة ، على معنى : أنه ذو كرمٍ منسوبٍ إلى هذه البقعة ، وإن لم يصدر الكرم منه في هذه البقعة ، بل صدر منه الكرم في موضع آخر .

ولما كان المعنوية واللفظية يشتركان في أنَّ المضاف في[1] كل واحد منهما اسم مجرد تنوينه لأجل الإضافة مع تقدير حرف الجر ، ولا تتميز المعنوية عن اللفظية إلا بأن المضاف في المعنوية غير صفة مضافة إلى معمولها ، تعرض في تعريفه لما تتميز به عن اللفظية .

ص : « وهي إمّا بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، أو بمعنى (من) في جنس المضاف ، أو بمعنى (في) في ظرفه ، وهو قليل ، مثل : غلام زيد ، وخاتم فضة، وضرب اليوم »[2] .

ش : أي : الإضافة المعنوية على ثلاثة أضرب .

بمعنى اللام ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (في) ؛ وذلك لأنَّ المضاف إليه لا يخلو ، إما أن يكون جنساً للمضاف أو لا .

والثاني : لا يخلو إما أن يكون ظرفاً له ، أوْ لا .

والثالث : هو الذي بمعنى اللام مثل: غلامُ زيدٍ، والأول : هو الذي بمعنى (من) نحو : خاتمُ فضةٍ ، والثاني : هو الذي بمعنى (في) مثل : ضربُ اليوم .

قوله : « وهو قليل » أي : هذا القسم الذي يكون بمعنى (في) قليل[3] .

---

(١) بعد قوله : « في » كلمة « إن » وهي زيادة لا معنى لها .

(٢) الكافية (١٢١) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٥٩٠) .

قال صاحب التسهيل[١] : قد أغفل أكثر النحويين هذا القسم وهو ثابت في الكلام الفصيح كقوله تعالى[٢] : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾ وقوله تعالى[٣] : ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ وقوله تعالى[٤] : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ ، وقوله تعالى[٥] : ﴿ بَلْ مَكْرُ / ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ وقول النبي ﷺ[٦]: «فلا يجدون أحداً أعْلَم من عالم المدينة»، وقول العرب: شهيدُ الدار، وقتيلُ كربلاء ، وقول الشاعر[٧]:

تسائلُ عن قرْم هجانٍ سَميْدعٍ لدى البأس مغوار الصَّباح جَسُور

ولا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد صحيح ظاهر لابد من اعتباره ، وأن اعتبار معنى غيره متعذر أو متعسر متكلف .

وأما الإضافة بمعنى (من) فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف ، والإخبار به عنه كـ: ثوب خَزٍّ ،

---

(١) شرح التسهيل (٣ / ٢٢١ - ٢٢٣) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٠٤) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٦) .

(٤) سورة يوسف من الآية (٤١) .

(٥) سورة سبأ من الآية (٣٣) .

(٦) أخرجه الإمام الترمذي في سننه (٤ / ١٥٢) وهو عنده بلفظ « يوشك أن يَضْرِب النـاسُ أكباد الأبل يطلبون العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » . قال : هذا حديث حسن صحيح ، والمقصود بعالم المدينة الإمام مالك بن أنس الأصبحي - رضي الله عنه - .

(٧) قائله : حسان بن ثابت ، ينظر ديوانه (ص ١١١) ، وهو من الطويل .
والشاهد في : شرح التسهيل (٣ / ٢٢٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٩٠٨) .
والقرم : السيد المكرم ، والهجان : الكريم في حسبه .
والسَّمَيْدَع : السيد الموطأ الأكناف . الصحاح (قرم) ، (هجن) (سمدع) .

وخاتمُ فضةٍ ، وبابُ ساجٍ ، فالثوب بعض الخز ، ويصح إطلاق اسمه عليه ، والإخبار عنه ، وكذا الخاتم بالنسبة إلى الفضة ، والباب بالنسبة إلى الساج . ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات ونحو : يدُ زيدٍ ، بمعنى اللام لا بمعنى (من) إذ لا يصح الإخبار عن المضاف بالمضاف إليه، وإن كان المضاف بعضاً من المضاف إليه ، وكذا نحو : يوم الخميس بمعنى اللام لا بمعنى (من) ، فإنَّ المضاف ليس بعضاً من المضاف إليه ، وإن صَحَّ فيها الإخبار عن المضاف بالمضاف إليه .

وقد جعل ابن كيسان والسِّيرافي[1] إضافة البعض إلى الكل مطلقاً بمعنى (من) سواء صحَّ الإخبار عن البعض بالكل أو لم يصح ، وهذا ليس بصحيح ، فإنَّ الإضافة بمعنى (من) لابد وأن يكون المضاف من جنس المضاف إليه ، وإنما يكون المضاف من جنس المضاف إليه إذا صحَّ الإخبار عن المضاف بالمضاف إليه، وصحَّ إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف ، وليس (كل) و(بعض) كذلك بالنسبة إلى كله كاليد بالنسبة إلى (زيد) .

ولما كانت الإضافة ثلاثة أقسام ، وعُرِف مواضع الإضافة التي بمعنى (في) والإضافة التي بمعنى (من) ، يعلم أن كل إضافة سواهما بمعنى اللام ، ونحو قولك : عِنْدَ زيدٍ ، و﴿ لَّدُنْ حَكِيمٍ ﴾[2] ، ومع خالد ، في الحقيقة بمعنى (اللام) وإن لم يحسن تقدير اللام لفظاً ، كما أنَّ معنى (من) في التمييز مرادٌ وإن لم يحسن تقديره لفظها ، وإن معنى (في) في الظرف مرادٌ وإن لم يحسن تقدير لفظها ، وإنما لا يحسن تقديرها ؛ لأنَّ بعض الأسماء لا تستعمل إلا مضافة ، فلما أُنِسَ عدم القطع جاء القطع فيها متنافراً فيتوهم أنها لا تقدر ، وهي في المعنى

(١) وهو قول ابن السَّراج أيضاً ينظر : الأصول (٢ / ٥) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٧٩٩) .
(٢) سورة هود من الآية (١) ، وسورة النمل من الآية (٦) .

مقدرة باللام كما تقدرها في (تحت) و(فوق) وشبههما ، وإن كانت أيضاً لا تستعمل إلا مقطوعة ؛ لأنك تعلم أنَّ (تحت زيد) بمعنى (موضع) ونسبة موضع إلى (زيد) // نسبة بمعنى (اللام) ، فتعلم أن نسبة (تحت) إلى (زيد) بمعنى (اللام)[١] . ٦ / و

وقد يحسن تقدير (من) وتقدير (اللام) فتعتبر تقدير (اللام) لأنها الأصل؛ ولذلك اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه نحو[٢] .

يا بُؤسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

أراد يا بؤسَ الحربِ[٣] .

قال ابن عصفور[٤] : الإضافة تنقسم قسمين : إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى (من) ، وزاد أهل الكوفة[٥] قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى (عند) واستشهدوا بقول العرب[٦] : هذه ناقةٌ رقودُ الحلْبِ ، فإن معناه : رقودٌ عند الحَلْبِ ، وهذا ليس بصحيح ، فإنه يحتمل أن تكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وكأنه قال : هذه ناقة رقود حلبها ، وإنما وصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده ، فجعل الحَلْب رقوداً مبالغة كما قال تعالى[٧] : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٢) .

(٢) قائلة سعد بن مالك ، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٠٠) وهو من مجزوء الكامل . والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٢٠٧) ، والخصائص (٣ / ١٠٦) وابن يعيش (٢ / ١٠ ، ١٠٥) ، وأمالي ابن الشجري (١ / ٤٢١) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٢٣) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٧٤) .

(٥) ينظر : المساعد (٢ / ٢٣٠) .

(٦) ينظر : الهمع (٢ / ٤١٣) .

(٧) سورة سبأ من الآية (٣٣) .

﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ والليل والنهار لا يمكران ، وإنما يُمكر فيهما فَجُعِلا ماكرين لذلك مبالغة ، وهذا كثير في كلام العرب .

والإضافة بمعنى (من) تجوز فيه أربعة أوجه :

الإضافة ، والفصل بأن يجعل منصوباً على الحال أو التمييز ، والاتباع أقلها ؛ لأن الاتباع لا يكون في معنى المشتق إلا قليلاً ، والحال يكثر فيه ذلك .

والإضافة بمعنى اللام قد تكون للملك بأن يكون المضاف ملكاً للمضاف إليه نحو : غلامُ زيدٍ ، وعكسه نحو : صاحبُ الدارِ ، وقد تكون للملازمة بينهما بأن يكون المضاف إليه سبباً للمضاف كـ: ضوء الشمس ، أو بالعكس نحو: أبي زيد، أو بأن المضاف تعقله مستلزماً لتعقل المضاف إليه كـ: أخي زيد . وقد يُضاف الشيء إلى الشيء بمعنى اللام بأدنى ملابسة نحو : اسم زيد ، وفي جميع الأصناف لا تنفك عن الاختصاص ، وإن تخلفت عن هذه المعاني .

ص : « وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة ، وشرطها : تجريد المضاف من التعريف ، وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف »[1] .

ش : يعني الإضافة المعنوية سواء كانت بمعنى (اللام) أو بمعنى (من) أو بمعنى (في) تفيد تعريفاً إذا أُضيفت إلى المعرفة ، وتخصيصاً إذا أُضيفت إلى النكرة بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً كما سيأتي[2] ، وإنما أفادت الإضافة المعنوية مع المعرفة تعريفاً ؛ لأن وضع الإضافة المعنوية على أن تفيد بين

---

(١) الكافية (١٢٢ ، ١٢٣) .

(٢) ينظر ص (**٢٢**) .

المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دلَّ عليه لفظ المضاف ، فلذلك أفادت التعريف ، // وأما إفادة الإضافة المعنوية مع النكرة التخصيص فواضح . ٦ / ظ

قال صاحب التسهيل[١] : كلٌ من المضاف والمضاف إليه مؤثر في الآخر ، فالمضاف مؤثر في المضاف إليه الجر بأحد المعاني الثلاثة ، والمضاف إليه مؤثر في المضاف نزع دليل الانفصال مع التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، ومع التعريف إن كان معرفة ، هذا إذا لم يكن المضاف إلى المعرفة واقعاً موقع ما لا يكون معرفة فيجب تقدير انفصاله ، ليكون في المعنى نكرة كقول الشاعر[٢] .

أبالموت الذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أبَاكِ تُخوفيني

وكقول العرب : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ ، وكم ناقةٍ وفصيلِها ، وفعل ذلك جُهْدَه وطاقَته .

اعلم أن تعريف الإضافة المعنوية بسبب ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي عُيِّن له لفظ المضاف ، فإذا كانت تلك النسبة لا تتخصص انتفى التعريف فيها ، فلذلك لم يحصل تعريف في (غير ، ومثل ، وشبه) وأخواتها ؛ لتعذر النسبة ، وتعذر تخصيصها .

واختلفوا في تعريفها :

فذهب الأخفش والمبرد إلى أنها نكرات ، وذهب ابن السراج إلى أن هذه

---

(١) شرح التسهيل (٣ / ٢٢٦) وفيه : « كلُ جزء من جزأي الإضافة مؤثر في الآخر » .

(٢) نسب هذا البيت لعنترة والأعشى وليس في ديوانيهما ، كما نُسب إلى أبي حية النميري ، وهو من الوافر .

والشاهد في المقتضب (٤ / ٣٧٥)، والإيضاح العضدي (١ / ٢٤٥)، والمقرب (١٩٢/١)، وشفاء العليل (٢ / ٧٠٣) .

الأسماء لا تكون نكرات أبداً بل تكون على حسب المعنى[١] ، فإن كان المغاير والمماثل والمشابه أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو : مررتُ برجلٍ مثلِك وغيرِك وشبهِك ، ألا ترى أن : مثلك وغيرك وشبهك لا ينحصر كثرة ، وإن كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو : الساكن غير المتحرك ، ألا ترى أن غير المتحرك شيءٌ واحد وهو الساكن ، ومن ذلك قوله تعالى[٢] : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ فإنه معرفة ؛ لأنه نعت للذين ، فـ(الذين) معرفة ، ونعت المعرفة معرفة ، وإنما صار غير معرفة هاهنا ؛ لأن (غير المغضوب عليهم) صنف واحد ، وهم الذين أنعم الله عليهم، وهذا الذي استدل به لا حجة فيه[٣] ؛ لأنه يحتمل أن يكون نكرة بدلاً من (الذين) ، ويجوز أن يكون نكرة ونعتاً لـ(للذين أنعمت عليهم)؛ لأن ﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[٤] لم يقصد به تعيين، فهو في معنى نكرة ، وإن كان لفظه معرفة[٥] ، كما جاز أن يُنعت (الليل) بـ(نسلخ) في قوله تعالى[٦] ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ ، لأن (الليل) وإن كان في صورة معرفة فهو في المعنى نكرة ؛ لأنه لم يقصد به ليل معين، فلذلك نُعت بجملة، والجملة لا ينعت بها إلا النكرات[٧] .

---

(١) ينظر في هذه المسألة : المقتضب (٢ / ٢٨٦) ، والأصول (٢ / ٥) ، وشرح الرضي (٢ / ٢١٠) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٢٦) ، وشرح التسهيل (٣ / ٢٢٧) .

(٢) سورة الفاتحة من الآية (٧) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٧٣) .

(٤) سورة الفاتحة من الآية (٦) .

(٥) ينظر : نتائج الفكر (٣٠٤) .

(٦) سورة يس من الآية (٣٧) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٢٧) .

وأما قوله[١] : إن كان المغاير والمماثل والمشابه أكثر من شخص واحد كانت نكرة وإلا فمعرفة ، فغير صحيح[٢] ؛ لأنه لا يلزم من كون المغاير والمماثل والمشابه أكثر من واحد أن يكون غيرك // ومثلك وشبهك نكرة فإن نحو : غلامُ ٧/ زيدٍ . معرفة بالاتفاق مع أنه يجوز أن يكون لزيد غلمان كثيرة ، وأيضاً لا يلزم من كون المماثل والمغاير والمشابه واحداً أن يكون غيرك ومثلك وشبهك معرفة ، فإن الشمس واحدة في الوجود وكذا القمر أيضاً ، وإذا قيل : شمس وقمرٌ كانا نكرتين ، فكون الشيء مفرداً في الوجود لا يقتضي أن يكون اللفظ الواقع عليه معرفة ، وكون الشيء أكثر من واحد في الوجود لا يقتضي أن يكون اللفظ الواقع عليه نكرة ، وأما الأخفش فقد قال : إن الذي أوجب لنحو مثلك ، وشبهك وغيرك أن تكون نكرة أن الأسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو : الرجل ، والفرس ، أو بالإضافة نحو : غلامُ زيدٍ ، أو بالعلمية نحو : زيدٌ ، وعمرٌو ، فإنهما كانا من قبل أن يُسمى بهما نكرتين ثم تَعَرَّفا بعد ذلك بالعلمية .

وغيرك ، ومثلك، وشبهك وأخواتها استعملت في أول أحوالها مضافات لا يجوز: غير لك ومثلٌ لك ، وشبهٌ لك ، فأما شبيهك فمعرفة وحده ؛ لأنه لم يُستعمل في أول أحواله[٣] مضافاً ، والدليل على ذلك أنهم يقولون : شبيهٌ بك ، فعلى هذا كل ما هو لازم الإضافة ينبغي أن يكون نكرة .

وأما المبرد فقد قال : إن الذي منع تعريفها مع إضافتها إلى المعرفة ؛ لأنها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فإن غيرك، ومثلك ، وشبهك بمعنى :

---

(١) أي ابن السرّاج .

(٢) هذا اعتراض ابن عصفور . ينظر : شرح الجمل (٢ / ٧٣ ، ٧٤) .

(٣) في الشرح (أحوالها) وهو سهو .

مغايرك ومماثلك ، ومشابهك واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا يتعرف بالإضافة فكذلك ما في معناه ، وأما شبيهك فيتعرف عنده بالإضافة ، لأن (فَعِيْلاً) للمبالغة فلم يُخَصّ بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلما دخل معنى المضي تعرف بالإضافة ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي يتعرف بالإضافة[١] ، وقال السيرافي[٢] : « غير » إذا وقع بين متضادين يكون معرفة ، وزعم الزمخشري[٣]: أنها نكرات لدخول خصائص النكرات عليها من وصف النكرات بها ودخول رُبَّ عليها ، فإن فرضت على الندور خصوصية لشهرة أو مضادة جاء التعريف المذكور[٤] .

قوله : « وشرطها » أي : شرط الإضافة المعنوية ، أن يكون المضاف مجرداً عن التعريف مطلقاً ، أيُّ تعريفٍ كان من : العلمية ، والتعريف بالإضافة ، والتعريف باللام وغيرها، وذلك لأن الإضافة إن كانت إلى معرفة أدّى إلى الجمع بين التعريفين ، وهو مُطَّرح في لغتهم[٥] ؛ ولأن تعريف الإضافة راجع إلى أمر معنوي معهود بينك وبين مخاطبك // في نسبة المضاف إلى المضاف إليه ، ٧ / ظ
والتعريف باللام راجع إلى ذلك ، فَكُرِه أن يُجمع بين أمرين أحدهما مُغْنٍ عن الآخر .

وإذا لم يجز الجمع بين الألف واللام وتعريف الإضافة فالجمع بين الإضافة وبين تعريف غير الألف واللام كالأعلام وأسماء الإشارة وغيرها أولى ألاَّ يجوز[٦] ؛

---

(١) المقتضب (٤ / ٢٨٨) ، وابن يعيش (٢ / ١٢٦) .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب (٤ / ١٨٠٣) .

(٣) ينظر : المفصل (٨٦) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٧٢ - ٧٤) .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٥٩١) .

(٦) من قوله : « وإذا لم يجز الجمع » إلى قوله : « أولى ألاَّ يجوز » مكرر عند الشارح .

لأنه إذا لم يجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء بأحدهما عن الآخر فلأن لا يجمع بين تعريف قوي وتعريف ضعيف استغناء بالقوي عن الضعيف أجدر ، والتعريفات الأصلية أقوى من تعريفات الإضافة فلذلك لم يجز إضافة اسم الإشارة ولا المضمر ولا العلم ولا الموصول ، فأما نحو : « زيدُ الخيلِ » فراجع إلى تأويله بالنكرة ، وإن كانت الإضافة إلى نكرة لم تستقم ؛ لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه ، ولأنه لو أضيف المعرفة إلى النكرة يلزم أن يكون الاسم منكراً معرفاً في حالة واحدة ؛ لأن المضاف إلى النكرة يكتسي من المضاف إليه النكرة تخصيصاً ، والغرض أنه معرفة .

قوله : « وما أجازه الكوفيون » إشارة إلى جواب سؤال مقدر ، تقرير السؤال : أنه لو كان شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف لما صحَّ إضافة الأعداد إلى معدوداتها ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، أما الملازمة فلأن إضافة الأعداد إلى معدوداتها إضافة معنوية ، والتقدير : أن تجريد المضاف عن التعريف شرط في الإضافة المعنوية ، فإذا انتفى الشرط لم يصح المشروط .

وأما بيان بطلان اللازم ، فلأن الكوفيين أجازوا نحو : الثلاثة الأثواب . فقد جمعوا بين التعريفين الألف واللام ، والإضافة إلى المعرفة[1] .

تقرير الجواب :

أنا لا نسلم انتفاء اللازم ، وما أجازه الكوفيون فهو ضعيف ؛ لأنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء[2] ، أما القياس فلأنه يؤدي إلى الجمع بين التعريفين ، وهو مُطَّرَح لما ذكرنا ، وأما استعمال الفصحاء ، فلأن المسموع منهم مُجَرَّدٌ عن

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٦١) (٢ / ٤٣٦) ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣ / ٥٩٢) ، وإصلاح المنطق (٣٠٢) .

(٢) وقد عدَّه المبرد خطأ فاحشاً . ينظر المقتضب (٢ / ١٧٣) .

الألف واللام،قال ذو الرمة[١] :

وهل يَرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ

وقال الفرزدق[٢] :

ما زالَ مُذْ عَقَدتَ يداهُ إزاره فسما فأدْرَكَ خَمسةَ الأشبار

والعمى : الحيرة من الحُبِّ ، والأثافيُّ - بتشديد الياء وحذف إحدى اليائين تخفيفاً - وهي : أحجار القِدْر ، والبلاقع : الخالية من أهلها ، وقوله : فسما ، أي : فزاد ونما ، وأراد بالخمسة الأشبار [طوله][٣]، وقيل : أراد عصا الخطابة.

// والذي غرَّ الكوفيين ما نُقِل عن قوم غير فصحاء ووجهه في القياس ٨ / و
ضعيف ، وهي : أن الثلاثة هي الأثواب بخلاف قولك : غلامُ زيدٍ ، فإن المضاف والمضاف إليه فيه متغايران ، ولما كانت الثلاثة هي الأثواب وهي المسند إليها كانت أحق بالتعريف مما وقع ثانياً ، وهذا ضعيف ؛ لأنها مضافة إضافة محضة ، وليس ما ذكروه بالذي يُجَوِّز ذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : خاتمُ الفضةِ ، فالخاتم : هو الفضة ، ولا يجوز تعريف الأول فبطل ما تمسكوا به ، وأيضاً لو لم يقدر التعدد لم تصح الإضافة ولهذا امتنع الإضافة في نحو : حَبْسٍ وَمَنْعٍ ، وَأَسَدٍ وَسُبُعٍ .

---

(١) ينظر ديوانه ص (٤٢٢) ، وهو من الطويل .

والبيت في : الجمل (١٢٩) ، والمفصل (٨٤) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٥) ، وتذكرة النحاة (٣٢٤) .

(٢) ينظر ديوانه ص (٢٦٧) ، وهو من الكامل .

والبيت في المقتضب (٢ / ١٧٤) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٢١) ، ومغني اللبيب (١ / ٣٣٦) ، والصفوة الصفية (٢ / ٢٦٦) .

(٣) بياض في الشرح ، وما بين المعقوفين اجتهاد من المحقق دلَّ عليه سياق الكلام .

تنبيه : الأسماء المضافة إضافة معنوية على قسمين :

لازمة الإضافة وهي : كل اسم لا يُعْقَل معناه إلا بالنسبة إلى غيره ، فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الإضافة ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح ، ولا يلزم أن يكون كل اسم لا يُعْقَل معناه إلا بالنسبة إلى الغير مضافاً ، فإن الأب والابن وما أشبههما لا يُعقل إلا بالنسبة إلى الغير ، ومع ذلك فإنه يُستعمل نكرة غير مضاف ، نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن تستعمل مضافة ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلقاتها كما يلتزم في الحروف في قولك : مِنْ زيدٍ ، وإلى عمرٍو ، ولكنها تفارقها من حيث إن وضعها على أن تفهم تلك المعاني منها ، وذكر تلك المتعلقات لزيادة بيان بخلاف الحرف فإنه لم يوضع دالاً على أصل ذلك المعنى إلا باعتبار متعلقه ، وأيضاً فإنّا علمنا أن للأسماء خصائص من دخول حرف الجر عليها ، وغيره ، وقد وجدناها بعينها داخلة على هذا القبيل ، فدلَّ على أنها من قبيل الأسماء ، وأن معانيها مفهومة منها[1] .

وهذه الأسماء اللازمة الإضافة على قسمين :

ظروف نحو : فوق، وتحت، وأمام ، وقُدَّام ، ووراء ، وتِلْقاء ، وتُجاه ، وحِذاء ، وحِذَة ، وعند ، ولدى ، وبين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون .

وغير ظروف نحو : مثل ، وشبه ، وغير ، وبَيْد، وقَيد، وقَدِى ، وقاب ، وقَيس ، وأيٌّ ، وبعض ، وكل ، وكلا، وذو مؤنثة ومثناة ومجموعة، وأولو ، وأولات ، وقط ، وقد ، وحسب[2] .

وغير لازمة الإضافة وهي : الأسماء التي تُعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها نحو : ثوب ، ودار ، وفرس . مما تضاف في حال [دون حال][3] .

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٠٦ ، ٤٠٧) .

(٢) ينظر : المقرب (١ / ٢١٠) .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من المحقق يقتضيها السياق .

ص : « واللفظية : أن تكون صفة مضافة إلى معمولها مثل : ضارب زيد ، وحسن الوجه ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثم جاز : مررتُ برجلٍ حسنَ الوجهِ ، وجاز : الضاربا زيدٍ ، وامتنع // الضارب زيد ، خلافاً للفراء وضَعُفَ : ٨ / ظ

الواهب المائة الهجان وعبدها .....

وإنّما جاز : الضارب الرجل . حملاً على المختار في الحسن الوجه ، والضاربك وشبهه فيمن قال : إنه مضاف حملاً على : ضاربك »[١] .

ش : لما قَسَّمَ الإضافة بتقدير حرف الجر إلى قسمين : معنوية ، ولفظية . وقَدَّم الإضافة المعنوية ؛ لأنها الأصل في الباب أعقبه بذكر الإضافة اللفظية فقال : « اللفظية : أن تكون صفة » قوله : « صفة » ليخرج عنه ما ليس بصفة مثل: غلام، ودار ونحوه ، قوله : « مضافة إلى معمولها » ليخرج الصفة المضافة إلى غير معمولها كقولك : مُصَارِعُ مِصْرٍ ، وشبهه فإنها وإن كانت صفة مضافة ، لكن مضافة إلى غير معمولها فلا تكون لفظية بل تكون حقيقية ، ونحوه ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٢] على الأصح[٣] ، وذلك إنما يكون في باب اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، مثال الأول : ضارب زيد ، مثال الثاني : مكرم غلامه ، مثال الثالث : حسن الوجه[٤] .

---

(١) الكافية (١٢٣ ، ١٢٤) .

(٢) سورة الفاتحة الآية (٤) .

(٣) تعقب الرضى المصنف في هذه العبارة وهي قوله : « على الأصح » وأعقبه بقوله : « ولعل المصنف جعل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ بتقدير اللام كـ: مُصَارع مصر ... لكن ذلكَ مخالف لإطلاق قوله من قبل : أو بمعنى (في) في ظرفه » شرح الرضى (٢ / ٢١٩) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٥٩٥ ، ٥٩٦) .

اعلم أن صاحب المفصل قال : المعنوية ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً[١] .

وأُورِد[٢] عليه : بأنه غير مُطَرِّد ، فإن نحو : رأيتُ رجلاً ضاربَ امرأةٍ ، أفاد تخصيصاً وليس بمعنوي .

وأُجيب : بأن هذا لم يُفِدْ تخصيصاً بالإضافة، فإن تخصيصه حاصل قبل الإضافة ، فإن أصله : ضاربٌ امرأة ، فبقى على ما كان عليه ، ولو قيل : ما أفاد تعريفاً على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة لسلم من هذا الاعتراض .

واعتُرِضَ أيضاً على صاحب المفصل بأنه غير مستقيم ، لأن الغرض من التعريف أن نعلم ذلك بالإضافة ، فإذا عُرِف به صار دَوْراً في حق المتعلم .

ويمكن أن يُجاب عنه : بأن هذا مغتفر من حيث إنه بيَّن بعد ذلك بأمر واضح، والمعنوية ما عداها ، فلما كانت مبينة بذلك اغتفر الأمر فيما ذكرنا .

قال صاحب المفصل[٣] : واللفظية أن تُضاف الصفة إلى مفعولها في قولك : ضاربُ زيدٍ ، وراكبُ فرسٍ بمعنى : ضاربُ زيداً ، وراكبُ فرساً ، أو إلى فاعلها كقولك : زيدٌ حسن الوجه ، ومعمور الدار ، وهند جائلة الوشاح . بمعنى: حسن وجهه، ومعمور داره ، وجائل وشاحها .

قيل[٤] : لو قال صاحب المفصل : الإضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ، لكان جيداً ، ليطابق تفسير المعنوية على العكس ، ولو قيل أيضاً : عدولٌ عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف ، لكان جيداً أيضاً .

---

(١) المفصل (٨٢) .

(٢) صاحب الإيراد هو ابن الحاجب ، ينظر : الإيضاح (١ / ٤٠٢) .

(٣) المفصل (٨٢) .

(٤) هذا قول المصنف . ينظر : الإيضاح (١ / ٤٠٣) .

قال ابن عصفور[١] : غير المحضة هي التي لا يكتسى فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً إن // أُضيف إلى معرفة ولا تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة ، وهي محصورة في أبواب منها : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وغيرك ، ومثلك، وشبهك ، وهَدّك ، وكفؤك ، وحسبك ، وشرْعُك ، وناهيك [من رجلٍ][٢] ، وقيد الأوابد ، وعُبْر الهواجر ، وواحدُ أمّه ، وعَبْدُ بطنه ، هذا كله لا خلاف في أن إضافته غير محضة .

٩ / ب

وأما اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة فلم تتعرف بالإضافة ؛ لأنها إضافة من نصب ، فالنية بها الانفصال ، ولم يتعرف واحد أمه وعبد بطنه ؛ لأنه في معنى تارك أمه ، وخديم بطنه ، ولم يتعرف أفعل التفصيل بالإضافة لأنها بتقدير الفعل والنصب وكلاهما نكرة ، ولم يتعرف : قيد الأوابد وعُبرْ الهواجر ؛ لأنها من قبيل أسماء الفاعلين بمعنى الحال والاستقبال ؛ لأن معنى عُبر الهواجر : عابرة الهواجر ، ومعنى قيد الأوابد : مقيد الأوابد[٣] .

قال صاحب التسهيل[٤] : ويُحكم بتنكير ما يضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ولا شبيهة بمحضة ، وذلك أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى نحو: رأيت رجلاً حسن الخَلَق محمود الخُلُق ، أو منصوب نصباً حقيقياً نحو: رأيت رجلاً مكرم زيد ؛ فالإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها غير محضة ولا شبيهة بمحضة ؛ لأن المضاف فيها صفة أُضيفت في الأول ، والثاني [إلى ما هو][٥]

---

(١) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٧٠ ، ٧١) ، والمقرب (١ / ٢٠٩) .
(٢) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (٢ / ٧٠) .
(٣) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٤٢٣) ، والمقتضب (٤ / ٨٨) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٥٠ ، ٥١) .
(٤) ينظر شرح التسهيل (٣ / ٢٢٧ - ٢٢٩) ، بتصرف في بعض المواضع .
(٥) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

مرفوع بها في المعنى نصباً حقيقياً ، فإن الأصل : رأيت رجلاً مكرماً زيداً ، أي : يكرم زيداً ، والنية الانفصال فإن الموضع موضع فعل ، وخرج بذكر الصفة : إضافة المصدر وإضافة المميز ، وخرج : بنسبة الرفع والنصب إلى مجرورهما نحو : سحق عمامة ، وكرام الناس . فإن إضافتهما محضة ؛ لأنهما لم يقعا موقع فعل ولا المجرور بهما مرفوع المحل ولا منصوبه ، وإضافة المصدر محضة ، ومنهم من ذهب[1] : إلى أنها غير محضة ؛ لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه كـ: قيام زيد ، وأكل الطعام ، فالأول كـ: حسن الخلق ، والثاني كـ: ضارب العبد ، وهذا ضعيف من وجوه :

- منها : أن المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف ، فلو كانت إضافته في نية الانفصال لزم أن يكون ما هو أقل استعمالاً أصلاً لما هو أكثر استعمالاً،وهو خلاف المعتاد .

- ومنها : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد، والمصدر المضاف واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل ، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه ، فالواقع موقعه كذلك .

- ومنها : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها في نية الانفصال بالضمير المستتر فيها ، فجاز نية انفصالها باعتبارٍ آخر ، والمصدر[2] // بخلاف ذلك ، فتقدير[3] انفصاله مما هو مضاف إليه لا محوج إليه . ٩ / ظ

---

(١) هو ابن برهان ، وقد صرَّح ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ٢٢٨) بنسبته إليه . وينظر : شرح اللمع لابن برهان (١ / ١٠٣)، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة . ينظر: الارتشاف (٤ / ١٨٠٥)، وشفاء العليل (٢ / ٧٠٤) .

(٢) قوله : « المصدر » مكررة عند الشارح .

(٣) في الشرح : « فيقدر » والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

- ومنها : أن المصدَر المضافَ إلى معرفةٍ معرفةٌ، ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة ، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ونعت بنكرة ، ولجاز دخول (رُبَّ) عليه ، ولجاز أن يجمع [فيه][1] بينه وبين الألف واللام [الإضافة][1] .

وإضافة أفعل التفضيل محضة نصَّ على ذلك سيبويه[2] ، ومن توهم أن إضافته غير محضة حامله على هذا التوهم مشابهتها لإضافة الصفة إلى معمولها ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن عدم التمحض في إضافة الصفة بسبب وقوع الأول فيها موقع الفعل ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل [ومنصوبه][1] وأفعل المضاف بخلاف ذلك ، فلم تكن إضافته غير محضة ، وأيضاً المضاف إليه في إضافة أفعل التفصيل لا يليه مع بقاء المعنى المفاد بالإضافة إلا بالإضافة فكان كـ: غلام زيد ، ولا خلاف في تمحض إضافة (غلام زيد) فكذا إضافة (أفضل القوم) وشبهه ؛ ولأن أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة ولا يدخل عليه (رُبَّ) ، و لا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا ينصب على الحال إلا في نادر ، ولو كانت إضافته ، غير محضة لكان الحكم بخلافه في هذه الأمور ، وقول المرأة الصحابية لرسول الله ﷺ : « وما لنا كنا أكثر أهل النار »[3] من النادر ، وهو معرفة مؤولة بنكرة كغيره من المعارف الواقعة حالاً .

قوله : « ولاتفيد إلا تخفيفاً في اللفظ » .

أي : الإضافة اللفظية لا تفيد إلا مجرد تخفيفٍ ، والمعنى حال الإضافة كما

---

(١) سقط من الشرح ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك .

(٢) قال سيبويه : « وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم : أفضل الناس ، لأن الأول قد يصير به معرفة ، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون ، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين » الكتاب (١ / ٢٠٤) .

(٣) صحيح مسلم (٥ / ٢٢٠) ، وسنن ابن ماجه (٢ / ٢١٦) .

كان غير مضاف ، فإن قولك : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ ، من حيث المعنى كقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً ، فظهر أنها لم تفد إلا التخفيف في اللفظ ، والمعنى على ما كان عليه في العمل[١] ، والذي يدل على أنهم لم يقصدوا إلا التخفيف إدخالهم (رُبَّ) على الصفة المضافة إلى معمولها المعرفة كقولهم : رُبَّ ضارب زيد فلو كانت مفيدةً لغير التخفيف لكانت معرفة بإضافتها إلى المعرفة فلم يجوزوا دخوله على (رُبَّ)، ومما دل على أنه لم يفد إلا التخفيف قوله تعالى[٢] : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ فإنه وصف (عارضٌ) وهو نكرة بقوله (ممطرنا) وهو صفة مضافة إلى معمولها ، فلو كانت إضافة الصفة إلى معمولها مفيدة لغير التخفيف لكان (ممطرنا) معرفة ، فلم يصح وصفاً للنكرة ، لكن صح فلم يكن نكرة[٣] .

قوله : « ومن ثم جاز : مررتُ برجلٍ حسنِ الوَجْهِ » .

أي : من جهة أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ جاز : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ؛ لأنها لو أفادت غير التخفيف لوجب أن يكون (حسن الوجه) معرفة ، فلم يصح جريه صفة على // النكرة ، لكن جاز جريه على النكرة فلا يكون معرفة فلا يفيد إلا التخفيف . /١٠

قوله : « وامتنع بزيدٍ حَسَنِ الوَجْهِ » .

أي من جهة أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ امتنع : مررتُ بزيدٍ حسن الوجه ؛ لأنها لو أفادت غير التخفيف لوجب أن يكون (حسن الوجه) معرفة فجاز أن يجري صفة على المعرفة ، لكن امتنع : مررتُ

---

(١) أي : قبل الإضافة .

(٢) سورة الأحقاف من الآية (٢٤) .

(٣) ينظر : الكشاف (٣ / ٥٢٤) .

بزيدٍ حسن الوجه ، فلا يكون معرفة ، فلا تفيد إلا التخفيف .

قوله : « وجاز الضاربا زيد » .

أي : من جهة أن إضافة الصفة إلى معمولها تفيد التخفيف جاز : الضاربا زيد ؛ لأنها لو لم تفد التخفيف لم تصح إضافته ؛ لأن شرط الإضافة المفيدة لغير التخفيف تجريد المضاف عن التعريف لكن جاز : الضاربا زيد ؛ لأنه أفاد تخفيفاً بحذف النون بالإضافة .

قوله : « وامتنع الضارب زيدٍ » .

أي : من جهة أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد إلا التخفيف امتنع : الضارب زيد ، لأن التنوين قد زال بسبب الألف واللام فلم تكن الإضافة مفيدة للتخفيف فامتنعت خلافاً للفراء[1] ، فإنه أجاز نحو : الضارب زيد ، إما لأنه توهم أن التعريف إنما دخلها بعد الحكم بإضافتها فحصل التخفيف بالإضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به ، وإما لأنه توهم أنه مثل قولهم: الضاربُ الرجلِ، والضاربك ، فإنه مَعْرفة باللام مضافة إلى معرفة ، وكلاهما غير مستقيم .

أما الأول فلأن الألف واللام هي السابقة ؛ لأنها في أول الاسم والإضافة إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين، فلا يصح أن ينسب حذف التنوين إلى الإضافة ، وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه .

قوله : « وَضَعُف : الواهب المائة الهجان وعبدها » .

أي من جهة أن إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيد إلا التخفيف في اللفظ

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢ / ٢٥ ، ٢٦) ، وابن يعيش (٢ / ١٣٢) ، وشرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٥٩٨) .

ضَعُفَ[1] :

الواهب المائة الهجان وعبدها . . . . . .

لأن قوله : « وعبدها » معطوف على (المائة) المضاف إليها (الواهب) والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيكون (الواهب) مضافاً إلى (عبدها) فيكون مثل الضاربُ زيدٍ ، لكن جَوَّز هذا بعض النحويين[2] ؛ لأنه ليس مباشراً [للصفة][3] بل هو تابع ، وقد يحمل في المعطوف التابع ما لا يحمل في المعطوف عليه المتبوع كما في قولهم : رُبَّ شاةٍ وسِخْلَتَها بدرهمٍ، ولو قيل : رُبَّ سِخْلَتِها، لم يجز .

قوله : « وإنما جاز الضارب الرجل » .

إشارة إلى جواب دَخَلِ مُقدَّر ، تقرير الدخل لو كان عدم إفادة إضافة الصفة إلى معمولها للتخفيف مستدعياً لامتناع الإضافة لما جاز (الضارب الرجل) ضرورة عدم إفادتها التخفيف ؛ لأن التخفيف قد حصل بغير الإضافة ، واللازم

---

(١) هذا صدر بيت للأعشى - ميمون بن قيس - وهو في ديوانه ص (٦٥) وهو من الكامل وعجزه:

. . . . . عوذاً تزجّي خلفها أطفالها

وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٣) ، والمقتضب (٤ / ١٦٣) ، ولبابْ الإعراب (٣٧٠) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٣٥٩) ، والهمع (٢ / ٤١٨) .

قوله : « الهجان » هي الإبل البيضاء . الصحاح (هجن) .

(٢) قال ابن السراج : « وكان أبو العباس - رحمه الله - يفرق بين (عبدها) ، و(زيد) ويقول : إن الضمير في (عبدها) هو المائة فكأنه قال : وعبد المائة، ولا يستحسن ذلك في (زيد) ولا يجيزه ، وأجاز ذلك سيبويه والمازني ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت ، وقال المازني : إنه من كلام العرب ، والذي قال أبو العباس أولى وأحسن » . الأصول (٢ / ٣٠٨) .

وينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٥٥) ، والمقتضب (٤ / ١٦٤) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٣١) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح الكافية للمصنف (٢ / ٥٩٨) .

باطل ، فالملزوم مثله .

تقرير الجواب : إنما جاز (الضارب الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) // فإنهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل ، شبهوا الضارب الرجل في صحة الإضافة بالحسن الوجه ، لمجيء الألف واللام في الثاني ، فإذا حملوا (الحسن الوجه) على (الضارب الرجل) في النصب لمشابهته لما هو مخالف المعنى ، فلأن يجوز مشابهة أخيه به في أمرٍ لفظي أقرب ، وهي الإضافة التي هي أقوى الوجوه في (الحسن الوجه) وسيأتي ذكره في بابه . ١٠/

ولا يلزم من جواز (الضارب الرجل) جواز (الضارب زيدٍ) ، وأما (الضاربك) وشبهه ففيه مذهبان :

أحدهما : أنه مضاف ، ومن قال به[1] حمله في صحة الإضافة على (ضاربك) فإنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها[2] ، وكانت مضمراتٍ متصلاتٍ يلتزمون الإضافة ، ولم ينظروا إلى [تحقيق][3] تخفيفٍ لأنهم لو أثبتوا التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ؛ لأن التنوين والنون يشعران بالتمام ، والضمير المتصل في حكم تتمة الأول فيصير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ، ولما التزموا الإضافة من غير تحقيق تخفيفٍ في (ضاربك) ثبت أن للمضمر المتصل شأناً بالنسبة إلى هذه الإضافة ليس لغيره ، وهو كونه لا يعتبر فيه التخفيف كما اعتبر في غيره لأداء ذلك إلى التناقض .

ولمَّا ثبت ذلك في (ضاربك) حملوا (الضاربك) عليه ؛ لأنه باب واحد ،

---

(١) نُسب هذا القول إلى الرُّماني والمبرد ، ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٠٢) وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٣٤٠) ، والهمع (٢ / ٤١٨) .

(٢) جاء في الشرح (بمفعولات) وهو تحريف ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٠٢) .

(٣) سقط من الشرح ، والسياق يقتضيه .

فقالوا : الضاربك ، والضاربانك ، والضاربي ، والضاربانى كما قالوا : ضاربك وضارباتك ، وضاربي ، وضارباتي قال الشاعر[١] :

أيها الشَّاتمي ليُحسب مثلى إنما أنتَ في الضَّلالِ تَهِيمُ

فقد ثبت أنه لا يعتبرونه للتخفيف لمانع منه ، فلا يلزم من صحة إضافة (الضاربك) صحة إضافة (الضارب زيد) ، وهذا كله على قول من قال : إن (الضاربك) مضاف .

وأما من ذهب إلى أنه مفعول[٢] وليس بمضاف ، فسؤال الفراء مندفع عنه من أصله ، وقد اعترض على قولهم : الجمع بين النون والضمير ممتنع ؛ لأنه قد جمع بينهما في قوله[٣] :

[هم][٤] الآمرون الخير والفاعلونه . . . . . .

أجيب بأنه شاذ لا يُعمل به[٥] .

---

(١) قائله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، والبيت في ديوانه ص (١٥) وهو من الخفيف .
والشاهد في المفصل (٨٥) ، والتخمير (٢ / ١١) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٣٢) .

(٢) هذا رأي سيبويه ينظر : الكتاب (١ / ٩٦ ، ٩٨) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٢٤) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٣٧٠) .

(٣) نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، قال سيبويه وزعموا أنه مصنوع ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

. . . . . **إذا ماخشوا من محدث الأمر معظما**

وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٨) ، ومفتاح العلوم (١٢٧) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٢٥) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٣٢) ، وخزانة الأدب (٢ / ١٧٨) .

(٤) سقط من أول البيت .

(٥) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٠٤ - ٤٠٦) ، وشرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٠١) إذ قال فيه : « ولا بعد في الوجهين جميعاً » ، أي : جَرُّ الضمير بالإضافة ونصبه بالمفعولية .

ص : « ولا يضاف موصوف إلى صفته ، ولا صفة إلى موصوفها ، ومثل : مسجد الجامع ، وجانب الغربيّ ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء ، متأول . ومثل : جُرد قطيفة ، وأخلاق ثياب متأول »[1] .

ش : الموصوف لا يضاف إلى صفته ، ولا تضاف الصفة إلى موصوفها لتعذر الإضافة لفظاً ، أما إضافة الموصوف إلى صفته فبيانها من وجوه :

- الأول : لو أضيف الموصوف إلى صفته للزم أن يكون الشيء الذي لم يقصد به الذات مُعَرِّفاً للشيء الذي قصد به الذات ، واللازم باطل ، فإن الذي // قُصد به الذات دلالته على الذات أظهر فلا يصح أن يُعَرَّف بما لم يُقصد به الذات، وإلا يلزم التعريف بما هو أخفى . / ١١

وأما الملازمة فلأن الموصوف هو المقصود به الذات ، والصفة لم يقصد بها الذات ، بل إنما جيء بها لتدل على حال الذات ، فإنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ العالمِ ، فالمقصود به الذات : زيد ، و(العالم) يدل على حال الذات، وهو العلم، فإذا أضيف إلى الصفة يلزم أن يكون مُعرفاً بالصفة لأن المضاف مُعرف بالمضاف إليه ، فيلزم أن يكون المقصود بالذات معرفاً بما لم يقصد به الذات[2] .

- الثاني : لو أضيف الموصوف إلى صفته للزم أن تكون الصفة تابعةً غير تابعةٍ من جهةٍ واحدة ، واللازم ظاهر الفساد ، فالملزوم مثله .

بيان الملازمة : أن كون الصفة مضافاً إليها يستدعي أن تكون غير تابعة ؛ لأن المضاف إليه غير تابع ، والصفة تابعة ، فيلزم أن تكون تابعة غير تابعة .

---

(١) الكافية ص (١٢٥) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٤ / ٦٥) ، وشرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٠٢) .

- الثالث : لو أُضيف الموصوف إلى صفته للزم أن يكون المضاف إليه مخفوضاً غير مخفوض ، واللازم باطل ، فالملزوم كذلك .

بيان الملازمة : أن الصفة إذا كانت مضافاً [إليها][1] تكون مخفوضة ضرورة كون المضاف إليه مخفوضاً ، ومن حيث إنها صفة تقتضي أن تكون معربة بإعراب موصوفها الذي هو المضاف ، فيؤدي إلى أن تكون مخفوضة غير مخفوضة .

- الرابع : لو أضيف الموصوف إلى صفته ، للزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن الصفة هي الموصوف باعتبار الذات ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

- الخامس : لو أضيف الموصوف إلى صفته فلا يخلو إما أن يضاف إلى صفته باعتبار الذات أو باعتبار معناها أو باعتبارهما جميعاً ، فإن أُضيف إلى صفته باعتبار الذات كان باطلاً ؛ لأنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وإن أُضيف إلى صفته باعتبار معناها فهو أيضاً باطل؛ لأنه ليس (عالم) موضوعاً لمجرد المعنى، بل للذات باعتبار المعنى المقصود ؛ فلهذا لو قلت : برجل عالم جاز ، وباعتبارهما جميعاً أيضاً باطل ؛ لأنهما جميعاً لم يوضع اللفظ لهما على السواء[2].

وأما تعذر إضافة الصفة إلى موصوفها فمن وجوهٍ :

- منها أنه يلزم أن يكون الشيء تابعاً متبوعاً من جهة واحدة .

- ومنها : أنه يلزم أن يكون مخفوضاً غير مخفوض .

- ومنها : أنه يلزم أن يكون متقدماً متأخراً .

- ومنها : أنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

---

(١) سقط من الشرح والسياق يقتضيه .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لمصنفها (٢ / ٦٠٢) .

- ومنها : أنه لو أضيف الصفة إلى موصوفها فلا يخلو إما أن تضاف إلى موصوفها باعتبار الذات ، أو باعتبار المعنى ، أو باعتبارهما جميعاً .

والأقسام بأسرها باطلة ، وبيان هذه الوجوه كما ذكرنا في إضافة الموصوف إلى صفته[1] .

٥ قوله : « ومثل : مسجد الجامع » .

إشارة إلى جواب شُبهةٍ واردةٍ // على عدم إضافة الموصوف إلى صفته . ١١ / ظ

تقرير الشبهة : أن نحو قولنا : مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء ، وصلاة الأولى ، ودار الآخرة ، قد أُضيف فيه الموصوف إلى صفته وذلك لأن المضاف في كُلٍ منها موصوف والمضاف إليه صفته ؛ لأنهم يقولون : ١٠ المسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والبقلة الحمقاء ، والصلاة الأولى ، والدار الآخرة ، فقد أضيف الموصوف إلى صفته ، فبطل قولكم : ولا يضاف موصوف إلى صفته .

تقرير الجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من إضافة الموصوف إلى صفته ، فوجب تأويل هذه المواضع بما يستقيم بها جرياً على قياس لغتهم ، فإنه إذا دار الشيء بين ١٥ كونه غير جارٍ على قياس لغتهم ، وبين كونه متأولاً تأويلاً صحيحاً يجري على قياس لغتهم ويتأول ، فإن عدم جريه على قياس لغتهم غير مُتحققٍ ، والتأويل كثير الوقوع في لغتهم، فنقول : قولهم مسجد الجامع ، متأول بمسجد الوقت الجامع ، فكما صَحَّ وصف المسجد بالجامع ؛ لأنه موضع الاجتماع فيه صَحَّ أن يوصف الوقت بالجامع ؛ لأنه وقت الاجتماع فيه ، والحاصل : أن الجامع على ٢٠ الحقيقة غير الموضع وغير الوقت لكن لما كان بين الموضع الذي وقع فيه الاجتماع

---

(١) ينظر ص (٣٢) .

وبين ما صدر منه الاجتماع ملابسة الظرفية نسب الاجتماع إلى الموضع ، كذا بين الوقت الذي وقع فيه الاجتماع وبين ما صدر منه الاجتماع ملابسة الظرفية ، فنسب الاجتماع إلى الوقت ، بل ملابسة الفاعل بالوقت أقوى من ملابسته بالموضع ، فهذا أولى ؛ لأن الزمان أشد تعلقاً بمظروفه من المكان به فَصَحَّ الإضافة لا باعتبار الموصوف إلى صفته .

و(جانب الغربي) متأول بجانب المكان الغربي ، فإنه كما ينسب الجانب إلى الغرب ينسب المكان إلى الغرب .

و(صلاة الأولى) متأولة بصلاة الساعة الأولى ، و(بقلة الحمقاء) متأولة ببقلة الحبة الحمقاء ، فأضيفت البقلة إلى الحبة التي هي الحمقاء ، فإن الحمقاء صفة للحبة ، فإنه كما تصفُ البقلة بالحمقاء تصف الحبة بالحمقاء ، وهذا الوصف مطرد كقولهم : للحنطة الحبة السمراء ، وللشونيز : الحبة السوداء ، وللبُطم : الحبة الخضراء[1] .

و(دار الآخرة) متأولة بدار الحياة الآخرة ، فإن الآخرة كما يصح أن توصف بها الدار يصح أن توصف بها الحياة .

والكوفيون يزعمون : أن هذه الصور قد أُضيف فيها الموصوف إلى صفته ولا يأولونها بل يحملونها على ظاهرها[2] .

قوله : « ومثل : جُرد قطيفة » .

---

(١) « البُطْمُ ، بالضم وبضمتين : الحبة الخضراء ، أو شجرها ، ثمره مُسَخِّنٌ مدر باهي ، نافع للسعال واللقوة والكلية ، وتغليف الشعر بورقه الجاف المنخول ينبته ويحسنه » القاموس المحيط (بطم) .

(٢) ينظر : الإنصاف مسألة (٦١) (٢ / ٤٣٦) ، وشرح الجمل لابن خروف (٢ / ٦٧٧) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٤٤) .

إشارة إلى جواب شبهة تَرِدُ على امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها .

تقرير الشبهة : أنهم يقولون : قطيفة جردٌ ، وثياب أخلاقٌ ، وعمامة سُحْقٌ فإذا قالوا : جرد قطيفةٍ // وأخلاق ثيابٍ ، وسحق عمامةٍ ، فقد أضافوا ما كان ١٢ / و صفة إلى موصوفها ، فلا تكون إضافة الصفة إلى موصوفها ممتنعة .

تقرير الجواب : أنه قد تقدم ما يمنع من إضافة الصفة إلى موصوفها ، فوجب تأويل هذه المواضع على وجه يستقيم .

وتأويلها أنهم حذفوا موصوفات هذه الصفات ، واستعملوا الصفات مواضع موصوفاتها حتى صارت كأنها أسماء غير صفات ، ثم رأوها مبهمة كإبهام (خاتم) فإن الجرد صالح لأن يكون قطيفة وغيرها ، مثل (خاتم) في كونه صالحاً لأن يكون فضة وغير فضة ، وكذا الباقي فقصدوا تخصيصها فأضافوها إلى جنسها الذي يتخصص بها كما أضافوا خاتماً إلى فضة ، فقالوا : جُرد قطيفة وأخلاق ثيابٍ ، وسحق عمامةٍ كما قالوا : خاتم فضةٍ .

وقد شَبَّه النحويون هذا الباب في كونهم حذفوا الموصوف واستعملوا الصفة مكانه ، فلما احتاجوا إلى تبيين ذكر موصوفها بعدها بوجه من التبيين[١] بقوله[٢]:

والمؤمنِ العَائذاتِ الطير يرْقبها . . . . . .

وإن لم يكن مثله في الإضافة[٣] ، بل من حيث إنه أجرى (الطائر) على

---

(١) في الشرح التعيين وهو تحريف ، والمثبت دلَّ عليه السياق .

(٢) قائله النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ص (٣٥) ، وهو صدر بيت من البسيط عجزه :

. . . . . **ركبان مكة بين الغيل والسعد**

والشاهد في : المفصل (٩٢) ، وشرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١١) ، والخزانة (٥ / ٧١) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (١ / ٦٠٥ ، ٦٠٦) .

(العائذات) عطف بيان بعد أن أُريد بالعائذات نفس الذات بحسب موصوفها ، فلما صار مبهماً بُيِّن بموصوفها فوجه تشبيهه بها أنه أُريد بالأول حذف الموصوف فصار مبهماً فقُصد إلى بيانه ، إلا أنه بُيِّن في الأول بالإضافة ، وهاهنا بعطف البيان.

قال ابن عصفور[1] : واختلفوا في أن إضافة الموصوف إلى صفته مثل : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، ودار الآخرة ، وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾[2] أي : ربنا الجد ، أي : العظيم ، تقدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ، ومنه قول الشاعر[3] :

يا قُرَّ إن أباك حيَّ خويلد قد كنت خائفهُ على الأحماقِ

فمنهم من قال : إضافتها غير محضة مستدلاً بأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، فلا تعريف ولا تخصيص ، وهذا ليس بصحيح ، فإنه ليس [من][4] إضافة الشيء إلى نفسه ، إذ يجوز أن يكون قولك : صلاة الأولى معناه : صلاة الساعة الأولى ، وكذلك مسجد الجامع معناه : مسجد الوقت الجامع ، وكذلك دار الآخرة معناه : دار الإقامة الآخرة ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه في ذلك كله ، وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فلا تكون أيضاً [من] إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك بأن نجعل الاسم مضافاً إلى المسمى ، فكأن قوله تعالى :

---

(١) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٧١) .

(٢) سورة الجن من الآية (٣) .

(٣) هو جَبَّار بن سلمى كما في نوادر أبي زيد (١٦١) ، وهو من الكامل .
والشاهد في : المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢٩١) ، والخصائص (٣ / ٢٨) ، والمقرب (١ / ٢١٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٣) .

(٤) في الشرح : « ونحوه » والمثبت من شرح ابن عصفور .

﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ عظيم هذا اللفظ الذي هو ربنا كما قالوا : هو ذو زيد ، أي : صاحب زيد الذي هو [هذا] اللفظ ، وكذا قولك: إن // أباك حي [خويلد]، أي : إن أباك صاحب هذا اللفظ هو خويلد . ١٢ / ظ

اعلم أنّ (حي) في البيت بدل أو عطف بيان من (أباك) و(كان) واسمها وخبرها خبر (إن) ومعناه : إني كنت أرى من أبيك مخائل تدل على أنه يلد ولداً أحمق ، وقد تحقق بولادته إيَّاك ، ومثل ذلك أبلغ من أن تقول له : أنت أحمق ؛ لأن ذلك يشعر بتحقق ذلك فيه، أي : كان معروفاً من أبيك قبل أن يلدك، فهذا أبلغ من دعوى الحمق فيه ، وإدراك هذه الأمور لا تكاد تحصل بالتعيين ، وإنما هي أمور تدرك في الغالب بالقوة التي جعلها الله في أهل هذا اللسان، والجار والمجرور متعلق بـ(خائفه) يقال : خفته على كذا ، أي : خفت منه[1] .

وموضع الاستشهاد (حيَّ خويلد) .

قال صاحب التسهيل[2] : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، واسطة بين المحضة وغير المحضة - على أصحِّ القولين - لأنها إضافة يتصل ما هي فيه بما يليه ، إما بها نحو : ولدار الآخرة ، وإما بجعلها منعوتاً ونعتاً نحو : الدار الآخرة ، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح .

فوجب أن يكون لنوعه اعتباران : اتصال من وجه ، وانفصال من وجه .

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٤٥) ، وقوله (خفت منه) جاءت في الشرح (خفته منه) وهو تحريف .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٢٢٩ - ٢٣٢) ، وفيه : « ... أن إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كمسجد الجامع ... » .

فالاتصال من قِبَل أنّ الأول غير مفصول بضمير مَنْوِيٍّ كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها ، ولأن موقعه لا يصح للفعل فيقدر تنكيره ، ولأن الذي حكم بعدم تمحض إضافته جعل سبب ذلك أن الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثاني ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، وهذا إذا سُلِّمَ لا يمتنع فيه تمحض الإضافة ؛ لأن الحكم لا يتغير بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وقبل حذف الموصوف كان تمحض الإضافة ثابتاً فلا يزول بعد الحذف ، كما لا يزول غيره من أحكام المحذوف الذي أقيم غيره مقامه .

وأما الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قِبَلِ أن المعنى يصحّ به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر ، ألا ترى أن نحو : الجانب الغربي ، والصلاة الأولى ، والدار الآخرة ، والحبة الحمقاء مكتفٍ بلفظه في صحة معناه ، وأن نحو : جانب الغربي ، وصلاة الأولى ، ودار الآخرة ، وحبة الحمقاء غير مكتفٍ بلفظه في صحة معناه ، بل يحتاج فيه إلى تكلف تقديرٍ ، بأن يُقال : جانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، ودار الحياة الآخرة ، وحبة البقلة الحمقاء . مع أن بعض هذا النوع لا يحسن فيه تقدير موصوف نحو : ﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[1] فإن أصله : الدين القيِّم ، والتاء للمبالغة ، فإذا قُدِّر محذوف لزم أن يقال : دين الملّة أو الشريعة ، والملة هي الدين وكذا الشريعة // فيلزم تقدير ما لا يغني تقديره ؛ لأن المهروب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو لازم بتقدير الملة أو الشريعة . ١٣ / و

وأيضاً جعل الأول من هذا النوع منعوتاً والثاني نعتاً مطرد كقولهم للحنطة : الحبة السمراء ، وللشونيز : الحبة السوداء ، وللبُطم : الحبة الخضراء ، والإضافة غير مطردة ؛ لأنها مقصورة على السماع، واعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد ، فلذلك يجوز الإتباع فيما جازت فيه الإضافة .

---

(١) سورة البينة من الآية (٥) .

ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب كالحبة السمراء ، والحبة السوداء ، والحبة الخضراء .

والحاصل : أن إضافة هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر ، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل ، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه .

وإضافة الصفة إلى الاسم كقول الشاعر[1] :

إنا مُحَيّوكِ يا سَلمى فحيّينا وإن سقيتِ كرام النَّاس فاسْقينا

فالأصل : وإن سقيت الناس الكرام ، ثم قَدَّم الصفة وجعلها نوعاً مضافاً إلى الجنس ، ومن هذا القبيل قولهم : سَحق عمامة ، وجُرد قطيفة ، وسَمْل سربال ، والأصل : عمامة سحقٌ ، وقطيفة جُردٌ ، وسربال سملٌ . ثم فعل بها ما فعل بكرام الناس .

وقد يضاف الاسم الموصوف إلى مضاف إليه الوصف كقول الشاعر[2] :

علا زيدُنا يوم النَقا رأسَ زيدِكم بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتين يمانِ

---

(١) نُسب هذا البيت للمرقش الأكبر ، وقد جاء عجز هذا البيت في قصيدة له في المفضليات ص (٤٣١) ، كما نُسب إلى بشامة بن حزن النهشلي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١ / ٥٠) وهو من البسيط .

والشاهد في : ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٣٤) ، والدر المصون (٩ / ٤٦٩) ، والمساعد (١ / ١٨٤) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٠٤) .

(٢) رجل من طيء يقال له : زيد ، من ولد عروة بن زيد الخير ، وهو من الطويل .

والشاهد في: الكامل للمبرد (٣ / ١٥٧)، والمقتصد (٢ / ٧٥٥) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٥٨)، والخزانة (٢ / ٢٢٤) .

قوله : « النقا » كثيب الرمل ، « الشَّفْرتين » حد السيف ، وثَنَّاهُ باعتبار وجهيه . الصحاح (نقا)، (شفر) .

أي : علا زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صَاحبِكم ، فحذف الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب ، وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة .

ومثله[١] :

فإن قريشَ الحق لن تتبعَ الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائمِ

أراد : فإن قريشاً أصحاب الحق ، ثم فعل كما فعل الأول ، ومثله[٢] :

لعمري لئن كانت بجيلة زانها جرير لقد أخزى كليباً[٣] جريرها

ومثله[٤] :

يا زيد زيد اليعملات الذبل

وكذا قولهم في زيد الذي سماه رسول الله ﷺ : « زيد الخير » زيد الخيل[٥] ؛ لأنه كان صاحب خيلٍ كريمة .

---

(١) لم أقف على نسبته ، وهو من الطويل .
والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٣٢) ، والمساعد (٢ / ٣٣٤) .

(٢) قائله غسان بن دهبل ، ونسبه ابن سَلاَّم في طبقات الشعراء (١٦) للفرزدق وروايته عنده :
لعمري لئن كانت بجيلة زانها جرير لقد أخزى بجيلة خالد
ولم أجده في ديوان الفرزدق بالروايتين ، وهو من الطويل .
والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٣٢) ، والأغاني (٨ / ١٥) .

(٣) في الشرح « كليبٌ » وهو سهو .

(٤) قائله عبد الله بن رواحه الأنصاري - رضي الله عنه - ينظر : ديوانه ص (١٥٢) ، وقد نُسب إلى غيره ، وهو من الرجز وبعده :
تطاول الليل عليك فانزل
والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٢٠٥) ، والمقتضب (٤ / ٢٣٠) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٢٧٢) ، والتهذيب الوسيط (١٩٩) .
اليعملات : جمع يعملة وهي الناقة القوية ، الذبل : جمع ذابل وهو الضامر من السفر .

(٥) هو زيد بن مهلهل الطائي لقب بـ(زيد الخيل) لكثرة خيله ، كان من أحسن الناس وجهاً خطيباً شاعراً ، أسلم فسماه الرسول ﷺ : زيد الخير ، مات على ماء بنجد سنة (٩) هـ .
ينظر : الأعلام (٣ / ٦١) .

ص : « **ولا يُضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ: ليث وأسد ، وحَبْسٍ ومَنْعٍ ، لعدم الفائدة بخلاف : كُلُّ الدراهم ، وعين الشيء فإنه اختص ، وقولهم : سعيد كرز ونحوه . متأوَّل** »[1] .

ش : يعني بالاسم المماثل في العموم والخصوص الاسم المرادف ، فإن أحد المترادفين مماثل للآخر في العموم والخصوص على معنى أنه كلما صدق عليه أحد المترادفين بحسب المعنى صدق عليه المترادف الآخر ، وإنما لا يضاف أحد المترادفين إلى الآخر سواء كانا من أسماء الأعيان كليث وأسد // أو من أسماء المعاني كحَبْسٍ ومَنْعٍ ؛ لأن الإضافة لم يُؤت بها إلا لتوضيح أو تخصيص أو تخفيف ، فإذا أضفت أحد المترادفين إلى الآخر لم يحصل توضيح ولا تخصيص ، لامتناع تخصيص الشيء بنفسه ، ولامتناع توضيحه بنفسه ، ولا يحصل التخفيف - أيضاً - لأن التخفيف إنما يَحصل بإضافة الصفة إلى معمولها ، وليس أحد المترادفين معمولاً للآخر .

/ ١٣

قوله : « بخلاف كل الدراهم » .

إشارة إلى جواب اعتراض على قولهم : ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص .

تقرير الاعتراض : أن (كُلاًّ) مضاف إلى الدراهم ، وهو عين الدراهم ، وعيناً أضيفت إلى الشيء وهو عينه فقد أضيف اسم مماثل للمضاف إليه .

تقرير الجواب : أنا لا نُسَلِّم أن (كلاً) مثل (الدراهم) وأن (عيناً) مثل (الشيء) فإن (كُلاًّ) صالح للدراهم وغيرها ، وهو أعم من الدراهم ، فإذا أضيف إلى الدراهم تحصل فائدة لم تكن ، وكذلك (عين الشيء) و(نفس

(١) الكافية (١٢٥ ، ١٢٦) .

الشيء) ، وما كان مثله فإن المضاف يختص بهذه الإضافة لما فيه من صلاحيته أن يكون للمضاف إليه وغيره ، ومحتمل أن يقال في هذا : إن المراد بالأول الذات ، وبالثاني اللفظ كما في قولك : ذات زيدٍ .

وأما قول من قال : العين تطلق على الباصرة ، ونفس الشيء ، والجارية ، وغيرها فأضيفت ليحصل التخصيص فيه ، فهو في غاية السقوط يظهر ذلك من غير تأمل .

قوله : « وقولهم : (سعيد كرز) ونحوه متأول » .

يرد اعتراضاً على قولهم : لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه .

تقرير الاعتراض : أن (سعيداً) و(كرزاً) اسمان متماثلان في العموم والخصوص فإنهما لمسمى واحد كلَيْثٍ ، وَأَسَدٍ ، وحَبْسٍ ، ومَنْعٍ ، من غير أن يكون في أحدهما خصوص أو عموم ، وقد صحت إضافة (سعيد) إلى (كرز) باتفاق فلتصح إضافة (ليثٍ) إلى (أسدٍ) و(حبسٍ) إلى (منعٍ) .

تقرير الجواب : أنه قد تقدم ما يمنع ذلك[1] ، فوجب تأويله ، وتأويله : أن الاسم قد يطلق ويراد به المدلول ، وقد يطلق ويراد به اللفظ ، فيجب حمل الأول منهما على المدلول ، والثاني على اللفظ ، فكأنه إذا قيل : جاء سعيد كرز، قيل : جاء مدلول هذا اللفظ ، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره ؛ لأن مدلول اللفظ غير اللفظ ، ولا يمكن تقدير العكس بأن يراد بالأول اللفظ ، وبالثاني المدلول ؛ لأنه حينئذٍ يؤدي إلى إسناد الفعل إلى ما لا يصح إسناده إليه كقولك : جاءني سعيد كرز ، فإنه لو أُريد بالأول اللفظ لم يصح ؛ لأن إسناد (جاء) إلى (اللفظ) غير صحيح ، وإنما لم يقل : كرزُ سعيدٍ - وإن كان يحتمل هذا

(١) وهو قوله : لعدم الفائدة . ص (٤٢) .

التأويل - ؛ لأن قصدهم بالإضافة التوضيح، واللقب أوضح من الاسم - غالباً - فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى[١] .

وقد تأول بوجه // آخر هو : أن (سعيداً) لما كان في معنى الجنس المسمى ١٤/ بـ(سعيد) صحت الإضافة إلى ما يَبْعُد ، تقدير ذلك فيه من نحو : (كرز) فيكون بهذا التأويل من باب (خاتمُ حديدٍ) فعلى هذا قد استعمل العلم لواحد من الأمة المسماة به فصحت إضافته لذلك .

وقد تؤول بوجه آخر وهو : أنهم يختصرون في الأعلام لكثرتها في الكلام فجوزوا إضافته إلى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين[٢] .

وقد يضاف المسمى إلى اسمه ، يعني يضاف الذي مُرادٌ به الذات ، أي : المسمى إلى اللفظ الذي لم يرد به إلا اللفظ ، كقولك : لقيته ذات مرةٍ ، وذات ليلةٍ ، ومررت به ذات ليلةٍ ، وذات يوم ، ودارُه ذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشمالِ ، وسرنا ذات[٣] صباحٍ ، سُمي الأول المسمَّى لما قصد به الذات ، وسُمي الثاني اسماً لما قصد به اللفظ[٤] .

ولا خلاف في أن الأول - أي المسمى - هو الذات ، وفي الثاني خلاف فمنهم من يقول : الاسم هو التسمية ، وهذا مذهب المعتزلة[٥] والنحويين وكثير

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٠٧ ، ٦٠٨) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٤٤ ، ٤٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٣١) .

(٣) في الشرح « ذا » وهو تحريف .

(٤) ينظر : المفصل (٩٢) .

(٥) فرقة إسلامية أسسها واصل بن عطاء الغزَّال كان تلميذاً للحسن البصري فاختلف معه في مسألة من الدين ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمي هو وأصحابه المعتزلة ، وهي فرقة ضالة أشهر أقوالها : نفي صفات الباري من العلم والقدر والإرادة والحياة وغير ذلك من ضلالاتها ، وافترقت إلى اثنتي عشرة فرقة .
ينظر الملل والنحل (٤٦) ، والتعريفات (١٩٨) .

من الفقهاء ، ومنهم من يقول الاسم هو المسمى وهو مذهب الأشعري[١] .

ولا خلاف أن الاسم يطلق على المسمى ، وعلى التسمية ، وإنما الخلاف هل هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة ، أو بالعكس ؟

فذهب الأشعري إلى الأول ، والمعتزلة الثاني - ولا شك أن هذا خلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد - .

وفي القرآن ظواهر في المذهبين قال الله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً ﴾[٢] ظاهرة على مذهب الأشعري ، فإن المراد بالأسماء هنا المسميات فإن عبادتهم بالنسبة إلى المسميات لا بالنسبة إلى الأسماء .

وقال تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ﴾[٣] وكذلك نظائره ، وقال تعالى : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾[٤] وقال [تعالى]: ﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾[٥] ظاهرهما على مذهب المعتزلة[٦] .

---

(١) طائفة إسلامية تنسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل من ولد أبي موسى الأشعري كان معتزلياً في بدء حياته ثم جاهر بعداوته لهم وبنقدهم ت (٣٢٤ هـ) ، من آثاره : مقالات الإسلاميين ، والإبانة في أصول الديانة ، والأشاعرة من الفرق الصفاتية من أشهر أقوالهم تأويل صفات الرحمن ، واستطاعة إدراك وجود الله بالعقل وغير ذلك .
ينظر : شرح العقيدة الطحاوية (٤١٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٥ / ٨٥) ، والموسوعة العربية (٢ / ١٦٦) .

(٢) سورة يوسف من الآية (٤٠) .

(٣) سورة الأعلى من الآية (١) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٣١) .

(٥) سورة آل عمران من الآية (٤٥) .

(٦) ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (١ / ٤٧) ، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤١٧) ، والكشاف (٤ / ٢٤٢) ، (١ / ٢٧٢ ، ٤٣٠) .

وقيل : إن ذات يوم وشبهه من باب قولك : عين الشيء ونفسه .

وقد يضاف الملغي إلى المعتبر ، والمضاف الملغي : اسمٌ مقحم خروجه ودخوله سواء كقول لبيد[١] :

إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما . . . . . .

وقول ذي الرمة[٢] :

. . . . . **داعٍ يُناديه باسم الماء مَبغومُ**

وقوله[٣] :

تداعين باسم الشِّيب في مُتَثَلِّمِ . . . . . .

ونحوه : هذا حيُّ زيدٍ ، وأتيتك وحيُّ فلان قائم ، وحي فلانة شاهد[٤] . ومنه[٥] :

---

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري . ينظر : ديوانه (٧٩) وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

. . . . . **ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر**

والشاهد في : مجاز القرآن (١ / ١٦) ، والمقرب (١ / ٢١٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤١٨) ، والهمع (٢ / ٤٢٠) .

(٢) قائله ذو الرمة ، ينظر ديوانه (٦٥٤) وهو عجز بيت من البسيط صدره :

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه . . . . . .

والشاهد في : الخصائص (٣ / ٢٩) ، والمبهج (١٢٤) ، ونتائج الفكر (٤٧) .

(٣) قائله ذو الرمة أيضاً ، ينظر ديوانه ص (٦٨٩) وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

. . . . . **جوانبه من بصرة وسلام**

والشاهد في : إصلاح المنطق (٢٩) ، والمثلث للبطليوسي (٣٦١) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٤٢) .

(٤) ينظر : المفصل (٩٥) .

(٥) تقدم تخريج هذا البيت ص (**٣٧**) .

يـا قُـرُّ إن أبـاك حـيّ خويلـدٍ . . . . . .

ومنه قول الشماخ[١] :

دَعَـرتُ بـه القطـا ونفيـتُ عنـه مَقَـام الذئـب كـالرجل اللَّعـين

اعلم أن من يجعل الاسم التسمية يختار أن يكون الاسم المضاف في هذه الأمثلة زائداً ، والذي يجعل الاسم هو المسمى يجعل الاسم في هذه الأمثلة من باب ذات يوم ، ويتأول قوله : باسم الماء على أن المراد مسمّى // هذا اللفظ، ويجعله ١٤ / ظ
دالاً على قولك : ماء ؛ وهذه حكاية بغام الظبية ، وقولهم (شيب) : هو حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب ، و(متثلم) : اسم لماءٍ مورود .

اعلم أن (أي) تضاف إلى المعرفة وإلى النكرة ، فإذا أضيفت إلى معرفة تضاف إلى اثنين فصاعداً ، ولا تضاف إلى الواحد تقول : أيّ الرجلين عندك ؟ وأي الرجال عندك ؟ وأيّهما ، وأيّهم ، وايّ مَنْ رأيتَ أفضلُ ؟ وأيّ الذين لقيت أكرمُ ؟ ولا تقول : أي الرجل عندك ، ولا أيّه .

وإذا أضيف إلى نكرة تضاف إلى الواحد - أيضاً - كقولك : أي رجلٍ ، وأي رجلين ، وأي رجال[٢] .

وإنما افترقت الإضافة إلى المعرفة عن الإضافة إلى النكرة ؛ بعدم الإضافة إلى الواحد ؛ لأنه إذا أضيف إلى المعرفة يكون سؤالاً عن واحد من المذكور بعدها جنساً أو جمعاً معروفاً ، أو مثنى معروفاً بإضمار ، أو لام جنس ، أو عهد ، أو

---

(١) قائله الشماخ بن ضرار . ينظر ديوانه ص (٣٢١) وهو من الوافر .
والشاهد في : إعراب ثلاثين سورة ص (٨) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٤٧٥) ، والخزانة (٤ / ٣٤٧) .

(٢) ينظر : المفصل (٨٧) .

إضافة ، أو إشارة ، فإذا قيل : جاءني أحد الرجلين ، قلت : أيّ الرجلين ؟ وكذلك ما أشبهه ، وإذا أضيفت إلى النكرة يكون سؤالاً عن عدد أضيف إليه ، واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، فإذا قيل : جاءني رجلٌ ، قلت : أيُّ رجلٍ ؟ وإذا قيل : جاءني رجلان ، قلت : أيُّ رجلين ؟ وإذا قيل : جاءني رجالٌ ، قلت : أيُّ رجالٍ ؟ فالمعنى في هذا تقدير الجنس رجل رجل ، ورجلين رجلين ، وجماعة جماعة ، ثم سأل عن الواحد الملتبس عنده منهما فهي في التحقيق في هذا مضافة إلى المسؤول عنه على طِبْقِه ووِفْقِه ، وفي الأول مضافة إلى أمر يكون المسؤول عنه واحداً منه ، وإنما أضافوها إلى عين المسؤول عنه ، وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد ؛ لأنهم لما اضطروا إلى السؤال عن مثل ذلك ، فَهُمْ إما أن يضيفوها عند الإضافة إلى النكرة إلى جنس ذلك أو إليه ، أو إليهما ، ولا تستقيم الإضافة إليهما ، إذ لا يضاف إلى اسمين ولا إلى الجنس لئلا يوهم الوجه الأول فأضافوه إلى نكرة مطابقة للمسؤول عنه ليحصل الغرض ، وكان في تنكيره مناسبة للجنسيه في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية ، وإن كان في المعنى الجنس مراداً يجوز التصريح كما لو قلت : أيُّ رجالٍ من الرجالات ؟ لأنك قَدَّرْتَ الجنس رجالاً رجالاً .

فإن قيل : قد أضيف (أيٌّ) إلى معرفة وهي واحدة كقولهم[1] : أيِّي وأيُّك كان شراً فأخزاه الله .

أجيب : بأنه لم يضف في التحقيق إلا إلى المتعدد ، فإن المعنى: أيُّنا كان شراً، كقولك : أخزى الله الكاذب مني ومنك ، أي : الكاذب منا ، وكقولك : وهو بيني وبينك ، أي : وهو بيننا ، وإنما كررت (أيّ) لأمر لفظي ، وهو التزامهم ألاَّ يعطفوا على المضمر المخفوض إلا بإعادة العامل ، كما قالوا : المال بيني وبينك

(١) ينظر : المفصل (٨٧) .

// فلم تُكرر (بين) لأمر معنوي اقتضاها ، وإنما كررت لما ذكرنا[١]. ١٥ / و

واعلم أنّ (كِلا) حقه أن يضاف إلى ما هو معرفة ومثنى ، أو في معنى المثنى كقوله[٢] :

إن للخير وللشر مدىً وكِلاَ ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

ونظيره [قوله تعالى][٣] : ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ ، ويجوز التفريق في الشعر كقولك : كلا زيد وعمرو[٤] .

واعلم أنه لا يشترط أن يكون المضاف ملكاً فيما يصح أن يتملك ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة إلى المضاف إليه[٥] ، بل يضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبه لصاحبه : خذ طرفك[٦] ، أضاف (الطرف) إليه لملابسة قربه منه ، وقال[٧] :

إذا كوكبُ الخَرقاءِ لاحَ بِسُحرةٍ سُهيلٌ أضاعت غزلها في القَرائبِ

---

(١) ينظر الإيضاح للمصنف (١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨) .

(٢) قائله عبد الله بن الزِّبَعري . ينظر : ديوانه (٤١) وهو من الرمل والشاهد في : التخمير (٢ / ٢٤) ، والمساعد (٢ / ٣٤٣) ، وأوضح المسالك (٣ / ١٣٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٢٣) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٦٨) .

(٤) ينظر : المفصل (٨٨) .

(٥) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤١٣) .

(٦) ينظر : المفصل (٩٠) .

(٧) لم أعثر على قائله فيما بين يدي من مصادر ، وهو من الطويل .

والشاهد في : المحتسب (٢ / ٢٢٨) ، والمقرب (١ / ٢١٣) ، وخزانة الأدب (٣ / ١١٢) .

قوله : « الخرقاء » المرأة التي لا تحسن عملاً ، (القرائب) جمع قريبة . ينظر : اللسان (قرب) .

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها إذا طلع ، وقال[١] :

إذا قال قدني قال بالله حلفةً لتغني عنّي ذا إنائك أجْمعَا

والاستشهاد في هذا البيت في موضعين :

- أحدهما : إضافة (الإناء) إلى المخاطب ، فإن (الإناء) ليس ملكاً له ، وإنما أضافه لملابسته له في شربه .

- وثانيهما : إضافة (ذا) إلى (الإناء) على معنى أن اللبن صاحب الإناء لملابسته له ، وهو لصاحب اللبن في الحقيقة[٢] .

اعلم أن قياس الأسماء ألاَّ تُضاف إلا إلى الأسماء ، لكن اتسعوا في ظروف الزمان فأضافوها إلى الفعل ، قال الله عز وجل[٣] : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ وتقول : جئتك إذا جاء زيدٌ ، وآتيك إذا أحمرَّ البسرُ ، وما رأيتك منذ دخل الشتاءُ ، ومذ قدم الأميرُ ، وأضافوها إلى الجملة الابتدائية - أيضاً - كقولك : أتيتك زَمَن الحجّاجُ أميرٌ ، وإذا الخليفةُ عبدُ الملك ، وقد أضيف المكان إلى الفعل ، وإلى الجملة الابتدائية كقولك : اجلسْ حيثُ جلسَ زيدٌ[٤] .

ومما يضاف إلى الفعل (آية) لقرب معناها من معنى الوقت قال[٥] :

---

(١) قائله حريث بن عنَّاب الطائي ، وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح الأبيات المشكلة (٢١٤) ، والتخمير (٢ / ٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٨) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (٢ / ٤١٤) .

(٣) سورة المائدة من الآية (١١٩) .

(٤) ينظر : المفصل (٩٦ ، ٩٧) .

(٥) قائله الأعشى ، ينظر : ملحقات ديوانه (٢٥٧) ، وهو من الوافر .

والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ١١٨)، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٨)، والهمع (٢ / ٤٢٨).

بآيــة يُقدمــون الخيــل شُــعثاً كــأنّ علــى سَــنَابِكها مُدامــا

وقال[١] :

ألا مــن مُبلــغٍ عــني تميمــاً بآيــة مــا يحبــون الطَّعامــا

ومما يضاف إلى الفعل (ذو) في قولهم[٢] : اذهبْ بذي تَسْلَمُ ، واذهبا بــذي تسلمانِ ، واذهبوا بذي تسلمونَ ، أي : بذي سلامتك .

والإضافة إلى الفعل بتأويل المصدر ، والإضافة إلى الجملة بتــأويل مضمونــها ، فهو في المعنى مفرد .

ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر كقول عمرو بن قميئة[٣] :

. . . . . لله در – اليــوم – مــن لامــها

وقول دُرْنا[٤] :

---

(١) قائله يزيد بن الصعق ، وهو من الوافر .
والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ١١٨) ، وينظر : طبقات الشعراء (٦٣) ، والكامل للمبرد (١ / ١٧١) ، وشفاء العليل (٢ / ٧١٨) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ١١٨) ، والصحاح (سلم) .

(٣) ينظر ديوان ابن قميئة (٧١) ، وهو عجز بيت من السريع وصدره :
تذكرت أرضاً بها وأهلها . . . . . .
والبيت من شواهد الكتاب (١ / ١٧٨) ، والمقتضب (٤ / ٣٧٧) ، واللامات للزجاجي (١٠٨) ، والخزانة (٤ / ٤٠٦) .

(٤) هي دُرنا بنت عبعبة كما في كتاب سيبويه (١ / ١٨٠) وغيره ، وأما المروزقي فقد نسب هذا البيت لعمرة الخثعمية كما في شرحه للحماسة (٣ / ١٠٨٣) ومنهم من نسبه إلى غيرهما ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :
. . . . . إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما
وينظر : نوادر أبي زيد (١١٦) ، والإنصاف (٢ / ٤٣٤) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢١) .

هما أخوا في الحرب من لا أخاله . . . . . .

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ولا بالظرف في غير الشعر ، وقد اعترض على هذا بقول الفرزدق[١] :

. . . . . بين ذراعيْ وجبهةِ الأسْدِ

// وقول الأعشى[٢] : ١٥ / ظ

إلا عُلالةَ أو بَدا هةَ سابحٍ . . . . . .

فإنه وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف[٣] .

وأجيب عنه : بأنه لم يقع فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، بل حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني .

---

(١) ينظر ديوانه ص (٢١٥) تحقيق الصاوي ، وهو عجز بيت من المنسرح وصدره :

أمن رأى بارقاً أسر به . . . . . .

والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٨٠) ، والخصائص (٣ / ٤٠٧) ، والتخمير (٢ / ٥٠) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢١) .

(٢) هو الأعشى - ميمون بن قيس - كما ذكر الشارح ، ينظر : ديوانه (١٩٥) وهو جزء بيت من مجزوء الكامل وتمامه :

. . . . . نهد الجُزارهْ

والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٧٩) ، والمقتضب (٤ / ٢٢٨) ، وسر صناعة الإعراب (١ / ٢٩٨) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٥٨) .

قوله : علالة : بقية جري الفرس ، بداهة : أول جري الفرس ، سابح : سَبْح الفرس جريه ، وهو فرس سابح .

الصحاح (علل) ، (بده) ، (سبح) .

(٣) ينظر : المفصل (٩٩ - ١٠١) .

وقد أجاب بعضهم[١] : بأن مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه ، وإنما الفصل الممتنع إذا لم يكن كذلك .

وقد ذهب سيبويه[٢] إلى أن (عُلالة) مضافة إلى (سابح) المذكور آخراً وحذف المضاف إليه لقوله : (بداهة) ، وإنما جعل المحذوف مضافاً إليه لقوله : (بداهة) ليكون الدال على الحذف مقدماً في المعنى ، فإن الدال يجب أن يعقل قبل المدلول ، وإنما أخر عنه لفظاً ؛ لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضاف إليه ولا ما يقوم مقامه ، فأخره ليكون كالعوض من المضاف إليه .

ومذهبه في (زيدٌ وعمروٌ قائمٌ) أن خبر الأول هو المحذوف ، والمذكور آخره هو خبر الثاني ، وهو عكس ما قاله[٣] هاهنا ، والفرق بينهما أنه وضح ثم أمرٌ أوجب التأخير مع تحقيق الذي أوجب التقديم ، وهذا لو كان خبراً عن الأول لوقع في موضعه من غير ضرورة ، وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، واستدل على أن الخبر للثاني لا للأول بقوله[٤] :

نحن بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

ولو كان خبراً عن الأول لقيل (راضون)[٥] .

---

(١) هو المبرد ، ينظر : المقتضب (٤ / ٢٢٧) .

(٢) ينظر الكتاب (١ / ١٧٩) ، والانتصار لابن ولاّد ، المسألة العشرون ص (٨٢) .

(٣) الكتاب (١ / ١٧٩) .

(٤) قائله قيس بن الخطيم ، ينظر ديوانه ص (٢٣٩) ، وهو من المنسرح .
والشاهد في كتاب سيبويه (١ / ٧٥) ، ومعاني القرآن للنحاس (٣ / ٢٢٨) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٨٩) ، ولباب الإعراب (٤٥٥) .

(٥) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣) .

وقد أورد على قولهم : لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف بأنه ذُكِرَ عن سيبويه في الكتاب قول الشاعر[١] :

فزججتها بمزجةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مزاده

قال الزمخشري : سيبويه بريء من عهدته ، فإنه وقع هذا البيت في بعض نسخ الكتاب[٢] .

قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل[٣] : هذا يرد في المعنى على قراءة ابن عامر وهي : ﴿ **قتلُ أولادَهم شركائِهم** ﴾[٤] وإنما ورَّك[٥] على الشعر قصداً لنفي الشناعة عنه في التصريح بِرَدِّ القراءة ، والنحويون أكثرهم ينكرون ذلك أيضاً ؛ لأنه لم يثبت الفصل عندهم إلا بالظرف ، وهذا ليس بظرف .

وقد رَدَّ بعضهم بطريق آخر ، وهو أن الفصل إنما يجوز في الشعر للضرورة ، وهذا لا ضرورة فيه إذ كان يمكنه أن يقول : زجَّ القلوصِ أبو مزادة ، فيضيف المصدر إلى المفعول ، ويرفع بعده الفاعل[٦] .

---

(١) لم يعرف قائله ، وقيل : هو مصنوع ، وهو من مجزوء الكامل .
والبيت في زيادات كتاب سيبويه (١ / ١٧٦) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ٣٥٨) ، ومجالس ثعلب (١٥٢) ، والإنصاف (٢ / ٤٢٧) .
زججتها : طعنتها بالزج ، وهي حديدة تكون في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة .
الصحاح (زجج) ، (قلص) .

(٢) المفصل (١٢٥) ، وينظر : التخمير (٢ / ٥٠) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣) .

(٤) سورة الأنعام من الآية (١٣٧) ، وينظر : السبعة (٢٧٠) ، والكشف عن وجوه القراءات (١ / ٤٥٣) ، والإقناع (٢ / ٦٤٤) .

(٥) أي : اعتمد .

(٦) قال السيرافي : « ولا يجوز هذا عند البصريين إلا في الظرف ، وقد أنشد قوم فيه ما لا يثبته أهل الرواية وهو قوله :

فزججتها بمزجةٍ زَجَّ القلوص أبي مزاده

أي : زج أبي مزادة القلوص ، وليست القلوص بظرف » .
ما يحتمل الشعر من الضرورة (٢٢٠ ، ٢٢١) .

وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه عند الأمن من اللبس للعلم به كقوله عز وجل[١] : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ فإنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي // ، ولا يقال : رأيتُ هنداً ، يعنون : غلام هند . ١٦ / و

ومنهم من ذهب إلى أن (القرية) تطلق على الأهل والجدران جميعاً على وجه الاشتراك[٢] ، وليس بجيد ؛ لأنه معلوم أن القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الأهل ، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلا بقيام قرينة تدل على المحذوف ، ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك[٣] ، وقد جاء اللبس في الشعر قال ذو الرمة[٤] :

عَشِيَّة فرَّ الحارثيون بعدما قضى نَحْبَهُ في ملتقى القوم هَوْبرُ

وقال[٥] :

. . . . . بما أعطى النطاسيّ حِذيما

أي : ابن هوبر ، وابن حذيم ، وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب ، فقد أعطوه حقه في غير الإعراب من التذكير والتأنيث والإفراد والجمع

---

(١) سورة يوسف من الآية (٨٢) .

(٢) نسبه ابن الحاجب في الإيضاح (١ / ٤٢٤) إلى الباقلاني ، ولم أجده في إعجاز القرآن له .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٣٤١) ، ومعاني القرآن للفراء (٢ / ٥٣) .

(٤) ينظر ديوانه ص (٣٢٢) ، وهو من الطويل .

والشاهد في مجاز القرآن (٢ / ١٣٦) ، وتأويل مشكل القرآن (٢٠١) ، والمقرب (١ / ٢١٤) .

(٥) قائله أوس بن حجر ينظر ديوانه ص (١١١) وهذا بعض بيت من الطويل وتمامه :

فهل لكم فيها إليَّ فإنني بصير . . . . . .

والشاهد في : الخصائص (٢ / ٤٥٣)، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢٥)، والخزانة (٤ / ٣٧٠).

قوله : النطاسي : العالم المتطبب . القاموس المحيط (نطس) .

قال حسَّان[١] :

يَسقُون مَن وَرَدَ البَريص عليهم بردى يُصَفِّقُ بالرحيق السَّلسلِ

فَذَكَّرَ الضَّمِيْرَ في (يصفق) ، حيث أراد ماء بردى ، وقد جاء قوله تعالى[٢]: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ على ما للثابت والمحذوف جميعاً[٣] ، (أهلكناها) على الثابت ، و(أو هم قائلون) على المحذوف[٤] .

وفي إعادة الضمير الذي هو مفعول (جاء) وجهان :

أحدهما : أن يقام مقام المحذوف ، فصارت المعاملة معه .

والآخر : أن يقدر في الثاني حذف المضاف كما يقدر في الأول ، فإذا قلت: سألت القرية وضربتها، فمعناه وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما في الأول ، إذ وجه الجواز قائم .

وقد يحذف المضاف إليه في قولهم : كان ذلك إذٍ ، ومررت بكلٍ قائماً ، قال الله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[٥] وقال : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[٦] وقال : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[٧] ، وفعلَهُ

---

(١) ينظر ديوانه ص (١٢٢) ، وهو من الكامل .
والشاهد في: أمالي ابن الحاجب (١ / ٤٥١)، والتخمير (٢ / ٥٧)، وهمع الهوامع (٢ / ٤٢٩) .
قوله : البَريص : اسم نهر بدمشق . معجم البلدان (١ / ٤٠٧) .
(٢) سورة الأعراف الآية (٤) .
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٣٧١)، والكشاف (٢ / ٦٧)، والدر المصون (٥ / ٢٤٧).
(٤) ينظر : المفصل (١٠٤ - ١٠٦) .
(٥) سورة الأنبياء من الآية (٧٩) .
(٦) سورة الزخرف من الآية (٣٢) .
(٧) سورة الروم من الآية (٤) .

أوَّلُ ، أي : إذ كان كذا ، وكلهم ، وبعضهم ، وقبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، وأول كل شيء .

وقد يُحذف المضافُ ويتركُ المضافُ إليه على إعرابه في نحو قولهم : « ما كُلُّ سَوداءَ تَمْرةٌ ولا بَيْضَاءَ شَحْمةٌ »[١] وقد اختلف النحويون فيه ، فذهب كثير من النحويين[٢] إلى أنه من باب العطف على عاملين مختلفين ، ويجوزون العطف على عاملين فما كان مثله ، وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر غير المجرور ، ثم يُؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب ، أول المعطوفين المجرور عطف على عامل المجرور ، وثاني المعطوفين غير المجرور عطف على عامل غير المجرور نحو : في الدار زيدٌ والحُجْرةِ عمروٌ ، وعندهم على هذا قوله تعالى[٣] : ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... ءَايَٰتٌ ﴾ و(آيات) - نصباً ورفعاً[٤] - وقوله تعالى[٥] : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ثم قال[٦] : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ ﴾ // فـ(الذين ١٦ / ظ
كسبوا السيئات) في موضع خفض ، وذهب سيبويه وأصحابه إلى أنه ليس عطفاً على عاملين مختلفين ، ولا يجيزون العطف على عاملين مطلقاً ، وجعلوه على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه[٧] .

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال للميداني (٢ / ٢٨١) .

(٢) منهم الأخفش كما ذكر ذلك المبرد في المقتضب (٤ / ١٩٥) .

(٣) سورة الجاثية من الآية (٥) .

(٤) « اختلفوا في (آياتٍ لقوم) في الموضعين ، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء فيهما ، وقرأهما الباقون بالرفع » النشر في القراءات العشر (٢ / ٣٧١) .
وينظر : التيسير للداني ص (١٩٨) .

(٥) سورة يونس من الآية (٢٦) .

(٦) سورة يونس من الآية (٢٧) .

(٧) قال سيبويه في كتابه (١ / ٦٥ ، ٦٦) : « وتقول : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر » وهذا رأي المبرد صرَّح به في المقتضب (٤ / ١٩٥) حيث قال بعد إيراده المذهب الأول القائل بجعله من باب العطف على عاملين مختلفين : « وهذا عندنا غير جائز » . وينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٥٤ ، ٢٥٥) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢٧ ، ٢٨) ، والتبصرة (١ / ٢٠٠) .

وقد أورد عليهم بأنه يجوز حينئذ أن تخفض (القرية) في قوله تعالى[١] : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ بحذف المضاف الذي هو (أهل) وترك المضاف إليه الذي هو (القرية) على إعرابها الذي هو الخفض .

وأجيب : بأنه لايجوز الخفض في (القرية) وفرق بين (القرية) وبين ما ذكر من نحو : « ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ »[٢] بأن المضاف متقدماً مضاف إلى شيء ثم يذكر بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف إليه مثل الأول ، فهذا شرط جواز ترك المضاف إليه على إعرابه .

قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب[٣] : ما ذكره غير سيبويه وأصحابه هو الوجه المستقيم المطابق لظواهر القرآن وأشعار العرب غير محتاج إلى تعسف ، وأما الذين أجازوا العطف على عاملين ، فإنهم لما رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنوا أن الباب واحد ، فأجازوا الجميع ، وأما سيبويه فإنه لما ظهر له امتناع : زيد في الدار وعمرو الحجرة ، لعدم وروده وغلب على ظنه أن الباب واحد عمم المنع في الجميع ؛ لأن النائب لا يزيد على الأصل ، فإذا لم يعمل الأصل عملين فالنائب أولى .

واستدل سيبويه في مسألة « ما كل سوداء فحمة ولا بيضاء شحمة »[٤] على أنه ليس عطفاً على عاملين ، وإنما هو على تقدير : ولا كل بيضاء شحمة ، فحذف المضاف ، وترك المضاف إليه على أنه معطوف على (سوداء) ، بقولهم: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، فإن هذه محمولة على أن المضاف محذوف،

---

(١) سورة يوسف من الآية (٨٢) .

(٢) تقدم تخريج المثل ص (٥٧) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٢٧ - ٤٣٠) .

(٤) تقدم هذا المثل ص (٥٧) بلفظ : « ما كل سواء تمرة » .

والمضاف إليه باقٍ على إعرابه ، فلا يستقيم أن يكون (ولا أخيه) معطوفاً على (عبد الله) من وجهين :

- أحدهما : أن المخفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالأجنبي ، فلا تقول : غلام زيد ضارب وعمرو ، ولو كان (ولا أخيه) معطوفاً على (عبد الله) لكان كذلك ، أي : فصل بينه وبين ما عُطف عليه بالأجنبي .

- الثاني : أن المعطوف الداخل عليه (لا) إنما يكون معطوفاً على ما دخل عليه الحكم المنفي ، وهاهنا قد دخل (لا) على (أخيه) فلو كان معطوفاً على (عبد الله) لكان قد دخل عليه حرف النفي ، وهو ليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، ألا ترى أنك لا تقول في غلام لزيدٍ وعمروٍ : ما جاءني غلام زيدٍ ولا عمروٍ ، لأن (عمراً) ليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، وأيضاً // بقوله : ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك[1] . ١٧ / و

وهذا لا يستقيم أن يكون معطوفاً فيها (أخيك) على (أبيك) من ثلاثة وجوه :

- أحدها : دخول النفي وهو أحد الوجهين المتقدمين .

- وثانيها : أنه لو كان (أخيك) معطوفاً على (أبيك) لم يكن الإخبار إلا عن (مثل) وإذا كان الإخبار عن (مثل) وجب الإفراد في الخبر ، فتقول : ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذلك ، كما تقول : ما غلام زيدٍ وعمروٍ جاءني ، ولو قلت جاءاني ، لم يجز .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٦٦) .

- وثالثها : أنه لو كان معطوفاً على (أبيك) لفسد المعنى ؛ لأن المعنى : ما مثل هذين الشخصين جميعاً يقولان ذلك ، وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين جميعاً ، بل المراد نفي القول عن مثل كل واحد منهما ، وهذا لا يستقيم إلا أن يكون معطوفاً على (مثل) ولا يكون معطوفاً على (مثلٍ) إلاّ بتقدير (مثلٍ) .

والجواب عن استدلال سيبويه ، أما عن الأول فمن وجهين :

- أحدهما : أنه قليل شاذ ، فلا وجه لأن يُحمل غيرُهُ عليه ، خصوصاً إذا كان كثيراً ظاهراً .

- وثانيهما : أن العرب تريد بمثلك في نحو قولهم : مثلك لا يقول كذا ، المخاطب نفسه في الحقيقة ، فكان مرادهم : أنت لا ينبغي لك أن تقول كذا ، فذكر (المثل) وإرادة المخاطب تفيد مبالغة في نفي المنفي عنه ، فلا يكون المثل مقصوداً ؛ لأنه لو كان مقصوداً لم يكن المخاطب مقصوداً ؛ لأنه حينئذٍ يمكن أن يكون المراد مثلك لا يقول كذا ولكنك أنت تقوله ، كما تقول : غلام زيد لا يقول كذا ، ولكنْ زيدٌ يقول كذا ، لَّما كان الغلام مقصوداً ، فثبت أن المراد هو الاسم المضاف إليه حقيقة ، وإذا كان كذلك فالعطف عليه في المعنى ، وحينئذٍ لا يمتنع الفصل ؛ لأن المعطوف عليه مرفوع في المعنى ، ولما كان المضاف هو المقصود كان النفي في الحقيقة داخلاً عليه ، فجاز دخوله على المعطوف . وأما عن الثاني ؛ فلأنه لما كان المراد من المثل المضاف إليه فالعطف في الحقيقة على المضاف إليه وحينئذٍ يصح دخول حرف النفي في المعطوف ، ويكون الإخبار عن المضاف إليه - أيضاً - لا عن المضاف ، فيصحّ تثنية الخبر ؛ لأنّه حينئذٍ يكون التقدير : ما أبوك ولا أخوك يقولان ، وإذا كان المراد بالمثل المضاف إليه لا يفسد المعنى ؛ لأن المعنى حينئذٍ : إن أباك وأخاك لا يقولان ذلك ، لا أنَّ شخصاً آخراً مماثلاً لهما لا يقول ذاك .

وقد يحذف المضاف والمضاف إليه ، وذلك فيما إذا وُجِد مضاف إليه ثان بالنسبة إلى المضاف إليه ، ثالث بالنسبة إلى المضاف // فيحذف المضاف أولاً ، ويقام المضاف إليه أولاً مقامه ، ثم يحذف المضاف إليه أولاً ، ويقام المضاف إليه ثانياً مقامه كقول أبي دؤاد - في صفةِ البرق[1] - : ١٧ / ظ

. . . . . أسال البحار فأنتحى للعقيق

تقديره : أسال سقيا سحابه ، فحذف المضاف أولاً - أعني سقيا - فبقى أسال سحابه ، ثم حذف المضاف إليه أولاً - أعني سحاب - وأقيم الضمير الذي هو المضاف إليه ثانياً مقامه ، فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه فوجب استتاره ؛ لأنه صار ضميراً مفرداً مرفوعاً غائباً ، ولا يكون ذلك إلا مستتراً ، ففي (أسال) ضمير مرفوع مستتر هو ذلك الضمير الذي كان مجروراً في (سحابه) .

وكقول الأسود[2] :

. . . . . وقد جعلتني من حَزيمة إصبعا

أي : ذا مسافة إصبع ، حذف المضاف أولاً ، أعني (ذا) فبقى مسافة إصبع ثم حذف المضاف إليه أولاً - أعني مسافة - فبقى إصبعا .

---

(١) هو أبو دؤاد الإياديّ . ينظر شعره ص (٣٢٧) وهو عجز بيت من الطويل صدره :

أيا من رأى لمع برق شريق . . . . . .

والشاهد في : إيضاح الشعر (٤٩٤) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٣١) ، والتخمير (٢ / ٦٣).

(٢) يعني به الأسود بن يعفر ، كما نسبه إليه ابن يعيش في شرحه (٣ / ٣١) . والصحيح أنه للكلحبة العريني كما جاء في نوادر أبي زيد ص (٤٣٥ ، ٤٣٦) ، والمفضليات (٣٢) وهو عجز بيت من الطويل صدره :

فأدرك إبقاء العرادة ظلعها . . . . . .

والشاهد في : الإيضاح لابن الحاجب (١ / ٤٣٠) ، ومغني اللبيب (٢ / ٦٢٤) ، وخزانة الأدب (٤ / ٤٠١) .

قال صاحب التسهيل[١] : المضاف إليه كصلة للمضاف ، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه ، كما لا يتقدم على الموصول معمول صلته ، فلا يقال في (أنت أول قاصدٍ خيراً) : أنت خيراً أوّل قاصدٍ ، ولا في (أنا مِثْلُ مُكْرِمٍ عمراً) : أنا عمراً مثلُ مكرمٍ .

فإذا كان المضاف (غيراً) أريد به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول المضاف إليه كما يتقدم معمول المنفي بـ(لم) ، و(لن) ، و(لا) ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[٢] :

فتى هو حقّاً غير مُلغٍ قوله ولا يتخذ يوماً سواه خليلا

فإن التقدير : غير ملغٍ حقّاً ، وإنما جاز في هذه الصورة ؛ لأن النفي مرادٌ ، فكأنه قال : هو حقاً لا يلغى ، فإن لم يرد بـ(غير) النفي لم يجز تقديم معمول المضاف إليه نحو : أكرم القوم غير شاتمٍ زيداً ، فإنه لا يجوز أن يقال : أكرم القوم زيداً غير شاتمٍ ؛ لأن النفي غير مراد .

ونقل ثعلب عن الكسائي جواز قولك : أنت أخانا أوَّلُ ضاربٍ ، على معنى : أنت أول ضارب أخانا ، وغير الكسائي لا يجوزه ، وهو الصحيح[٣] .

وإذا أضيف مذكر إلى مؤنث ، فإن صحَّ الاستغناء بالمضاف إليه ، والمضاف يكون بعضاً أو كبعض يكتسب المضاف تأنيثاً من المضاف إليه ، وكذا إذا أضيف مؤنث إلى مذكر يكتسب المضاف تذكيراً من المضاف إليه بالشرط المذكور .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٢٣٦ - ٢٣٨) .

(٢) قائله غير معروف ، وهو من الطويل .

والشاهد في شرح التسهيل (٣ / ٢٣٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٢٠) ، والدرر اللوامع (٥ / ١٧) .

(٣) جاء في مجالس ثعلب (١ / ١٤١) : « أنت أخانا أوّلُ ضاربٍ يأباه الفراء ، ويجيزه الكسائي » .

والأول كقول الشاعر[١] :

لما أتى خَبَرُ الزُّبير تهدمتْ سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

ومنه قراءة أبي العالية[٢] : ﴿ **لا تَنْفَعُ نَفْساً أيمانُها** ﴾[٣] .

والثاني كقوله تعالى[٤] : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ // ويحتمل ١٨ / و
أن يكون منه قوله تعالى[٥] : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وكقول
الشاعر[٦] : ٥

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوىً وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويراً

---

(١) هو جرير ، ينظر ديوانه ص (٢٧٠) ، والبيت من الكامل .
وهو من شواهد سيبويه (١ / ٥٢) ، والخصائص (٢ / ٤١٨) ، والخزانة (٤ / ٢١٨) .

(٢) هو رفيع بن مهران الرياحي من كبار التابعين ت (٩٠ هـ)، ينظر طبقات القراء (١ / ٢٨٤) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٥٨) وقد قرأ الجمهور بالياء في (ينفع) ، قال ابن جني في المحتسب (١ / ٢٣٦) : " ومن ذلك قراءة أبي العالية : (لا تنفع نفساً إيمانها) بالتاء فيما يروى عنه ، قال ابن مجاهد : وهذا غلط ... " .
وينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ٣٦٧) ، والحجة لابن خالويه (١٢٨) ، والدر المصون (٥ / ٢٣٢) .

(٤) سورة الشعراء من الآية (٤) .

(٥) سورة الأعراف من الآية (٥٦) ، وينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للزجاج (٢ / ٣٨٠) ، ومواقف ابن هشام الأنصاري ، من الجوهري للدكتور : محسن سالم العميري (٣٦) .

(٦) لم أهتد إلى قائله ، وهو بيت من البسيط .
والشاهد في : شرح التسهيل (٣ / ٢٣٨) ، ومغني اللبيب (٢ / ٥١٢) ، وشرح الأشموني (٢ / ١٨٧) .

ص : « **وإذا أضيف الاسم الصحيح ، أو الملحق به إلى ياء المتكلم كُسر آخره ، والياء مفتوحة أو ساكنة ، فإن كان آخره ألفاً تثبت ، وهُذيل تقلبها لغير التثنية ياء ، وإن كان ياء أدغمت ، وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت وفتحت الياء لالتقاء الساكنين** »[1] .

ش : الاسم على قسمين : صحيح ، وغير صحيح .

فالاسم الصحيح هو الذي لا يكون في آخره واو أو ياء أو ألف كـ: ثوب ، وعبد ، ودار . وغير الصحيح هو الاسم الذي يكون في آخره أحد الأمور الثلاثة - أعني الواو ، والياء ، والألف - ، ثم غير الصحيح إما ملحق بالصحيح ، وهو الذي يكون في آخره واو أو ياء قبلها ساكن نحو : دلو وظبي ، وإما غير ملحق به كالذي لا يكون كذلك ، فإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم وجب كسر آخره أي : كسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لأن الكسرة تناسب الياء ؛ ولأن الضم والفتح فيما قبل الياء مستثقل بخلاف الكسرة ، ألا ترى أنهم يقولون: رأيت القاضِيَ ، ولا يقولون : رحَيٌ ، ولا قلنسوٌ ، بل رحىً وقلنسٍ استثقالاً لذلك[2] .

ولما كان حرف العلة يخف النطق به متحركاً إذا سكن ما قبله جعلوا نحو : دلو ، وظبي ملحقاً بالصحيح ، فإذا أضافوه إلى ياء المتكلم كسروا ما قبل الياء - وإن كان حرف علة - إلحاقاً بالصحيح لخفة النطق بحرف العلة عند سكون ما قبلها .

وأما ياء المتكلم جاز سكونه وفتحه بلا خلاف ، لكن اختلفوا في أن أصلها

---

(١) الكافية (١٢٦) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٣ / ٦٠٩) .

السكون أو الفتح ، فمنهم من ذهب إلى أن الأصل الفتح ، وهو الصحيح عند المصنف[١] ، ومنهم من ذهب إلى أن الأصل السكون[٢] .

واحتج من ذهب إلى أن الأصل الفتح بأن ياء المتكلم كلمة على حرف واحد فوجب أن تبنى على حركةٍ قياساً على ما هو الأكثر في كلامهم ، فإن أكثر الكلمات التي هي على حرف واحد مبني على الحركة نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ وأشباهها ثم سكونها بعد الفتح - الذي هو الأصل - على سبب التخفيف ، واحتج من ذهب إلى أن الأصل السكون ، بأنها حرف علة ، فوجب بناؤها على السكون - وإن كانت كلمة - قياساً على (واو) ضربوا .

وأجيب : بأن تحريك الواو بعد الضمة مستثقل ، فلهذا بُني (واو) ضربوا على السكون ، وهذا بخلاف ياء المتكلم ، والذي يدل على استثقال حركة الواو بعد الضمة اطراحهم إياه في // الأسماء إذا أدى إليه قياس ، فلا يلزم من رفض الحركة في الواو استثقالاً لها رفض الحركة في غيرها ، فإن حركة الياء هي القياس، والمعارضُ منتفٍ[٣] . ١٨ / ظ

(١) قال المصنف في شرح المقدمة الكافية (٣ / ٦١٠) : « والصحيح أنه الفتح لأنها كلمة على حرف واحد » . وينظر : الإيضاح (١ / ٤٣١) واختيار الفتح والسكون هو قول جمهور النحويين . ينظر : المفصل (١٠٧) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٣٢) ، والتخمير (٢ / ٦٥) ، والمقرب (١ / ٢١٦) .

(٢) وهو اختيار الرضي وغيره حيث قال في شرحه (١ / ٣٨٩) : « وقال بعضهم: أصلها الإسكان، وهو أولى ؛ لأن السكون هو الأصل » .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٣ / ٦١٠) .

ص : « **فإن كان آخره ألفاً ثبتت ، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء** »[1] .

ش : الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به لا يخلو إما أن يكون آخره ألفاً أو ياءً أو واواً ، فإن كان آخره ألفاً ثبتت في اللغة الفصيحة سواء كانت الألف للتثنية أوْ لا ، منقلبة من واو أو ياء ، أوْ لا نحو ضارباي ، وعصاي ، ورحاي ، وحبلاي ، وبشراي ؛ لأن (الألف) لا يمكن تحريكها بكسرة ولا غيره فوجب أن تبقى ألفاً .

وهذيل توافق في ألف التثنية ، أي : تثبتها ، ولا تجعلها ياءً عند الإضافة إلى ياء المتكلم نحو : ضارباي ، وتخالف في الألف الذي لغير التثنية ، أي : تقلب هذيل الألف الذي لغير التثنية ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وتدغم الياء في ياء المتكلم فتقول : عَصَيَّ ، ورَحَيَّ ، وحُبْلِيَّ ، وبُشريَّ[2] .

ووجهه في نحو : عصا ، ورحى أن أصله : عَصَوِي ورَحَيِي فاستثقلت الحركة على الواو والياء ، فحذفت الحركة ، فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم فوجب إدغامه فقالوا : عَصَيَّ ، ورَحَيَّ .

ولم يفعلوا ذلك في ألف التثنية لأمرين :

- أحدهما : أن العلة التي ذكرنا منتفية ، إذ الألف في التثنية لا أصل لها من واو أو ياء فيمكن ردها إليه حتى يجري فيها ما جرى في عَصَيَّ ورحَيَّ .

- والثاني : أنهم لو فعلوا ذلك - أي قلب الألف ياء في التثنية - لالتبس المرفوع في التثنية بالمنصوب والمجرور ، فإن الألف علامة الرفع ، والياء علامة

---

(١) الكافية (١٢٦) .

(٢) قال ابن جني في المحتسب (١ / ٧٦) : « هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء » ، وينظر : (١ / ٣٣٦) منه ، ومعاني الفراء (٢ / ٣٩) ، وكتاب سيبويه (٣ / ٤١٤) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢ / ٨٤٨) .

النصب والجر ، فإذا قلبت الألف ياءً لم تبق علامة الرفع ، لا يقال : عَصَيَّ ورَحَيَّ - في الأحوال الثلاث - لم تظهر فيه علامة الإعراب فيلتبس المرفوع منه بغيره ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما أنّ لَبْسَ (عَصَيّ) ليس لقلب الألف ياء ؛ لأنه على تقدير عدم القلب اللبسُ واقعٌ أيضاً ، فلم يكن القلب فيها مؤدياً إلى اللبس[1] .

فلا يلزم من قلب الألف ياءً في الموضع الذي لا يؤدي القلب فيه إلى اللبس قلبها في موضع يؤدي القلب فيه إلى اللبس[1] .

ويقال على جميع اللغات: لديَّ ، ولديه ، ولديك كما قالوا : عليَّ ، وعليه ، وعليك ، وإنما قالوا : عليه وعليك ؛ فرقاً بين الفعل والحرف إذ لو بَقَّوْه لالتبس ، ثم أجروا ما كان آخره ألفاً من الحروف والأسماء المبنية المضافة إلى ياء المتكلم هذا المجرى لشبهه به ، وقولهم : عليّ ، وإن لم يكن فيه لَبْسٌ ، إجْراءً له مُجْرى // عليك ، لشبهه به ، هذا إذا كان آخر الاسم ألفاً[2] . ١٩ / و

وإن كان آخر الاسم ياء وأضيفت إلى ياء المتكلم ، أدغم الياء التي هي آخر الاسم في ياء المتكلم كقولك : قاضيَّ ، وغازيَّ ، وضاربيَّ ؛ لأن الياء التي في آخر الاسم اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم فوجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة ، هذا إذا كان آخر الاسم ياء ، فإن كان واواً - وذلك لا يكون إلا في جمع المذكر السالم - فإن جمع المذكر السالم في حالة الرفع إذا لحقته ياء الإضافة قلبت الواو ياء سواء كان ما قبل الواو مضموماً أو مفتوحاً ؛ لأن قياس لغتهم إذا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن أن تقلب الواو ياء، وتدغم الياء في الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة، ثم لا يخلو، إما

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦١١ ، ٦١٢) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٣٧) .

أن يكون ما قبل الياء مضموماً أو مفتوحاً ، ولا يمكن أن يكون مكسوراً ؛ لأن ما قبل الواو في جمع المذكر السالم لا يكون مكسوراً ، فإن كان مضموماً يكسر ؛ لأن الواو لما انقلبت ياء ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها ، فوجب تغييرها فتحرك بحركة مناسبة للياء ، وهي الكسرة فتقول في (مسلمْويَ) : مُسْلِمِيَّ[1] .

وإن كانَ ما قبل الواو مفتوحاً يبقى بحاله مفتوحاً كقولك في : مُصْطَفونَ مُصْطَفَيّ ، وفي مُعَلّون مُعلّيٌّ ، إذ لا موجبَ لتغيير الفتح ؛ لسهولة النطق بما قبل الياء . وياءُ الإضافة – مع ما ذكرنا من الألف والياء – مفتوحة ؛ لأنها لو سكنت لالتقى ساكنان ، فلزم تحريكها بالفتح ، إمّا لأنّه أصلها ؛ لأن الصحيح أن الأصل في الياء الفتح ، أو لأنه أولى من الضمة والكسرة لاستثقالهما عليها ، وقد جاء إسكان الياء بعد الألف، إما لأن الألف تقوم مقام الحركة فتختص بها ، وإمّا لنيّة الوقف ، وهي قراءة نافع في قوله تعالى[2] : ﴿ **مَحْيَايْ** ﴾ وهو عند النحويين ضعيف"[3] .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٢ / ٦١٢ – ٦١٤) .

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٦٢) ، وهي قراءة نافع وورش وأبي جعفر : (محيايْ) بسكون ياء محياي وصلاً بنية الوقف . ينظر : إتحاف فضلاء البشر (٢٢١) ، والتيسير (١٠٨) .

(٣) قال عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن الجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج : " وحكى شيخنا رحمه الله أن الشيخ أبا علي كان يحتج له بقراءة من قرأ (محيايْ ومماتيْ) بسكون ياء الإضافة ، والقول عندي أن هذا لا يقبح كل القبح لأجل أن في الألف فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة ، وإذا حَسُن اللفظ جاز اجتماع الساكنين ، وإنما امتنع منه النحويون ؛ لقلته في كلامهم ، وأنه على كل حال لا يخف كل الخفة " المقتصد (٢ / ١١٣٤) .

وينظر : ارتشاف الضرب (٤ / ١٨٥٠) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٣٠) ، والإرشاد إلى علم الإعراب (٣٤٥) .

ص : « **وأما الأسماء الستة فأخي وأبي ، وأجاز المبرد : أخيَّ وأبيَّ وتقول : حمي وهني ، ويقال : (فيَّ) في الأكثر و(فمي) ، وإذا قُطِعت قلت : أخٌ ، وأبٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفمٌ ، وفتح الفاء أفصح ، وجاء (حمٌ) مثل يدٍ ، وخبء وَدَلْوٍ وعصاً مطلقاً ، وجاء (هنٌ) مثل يد مطلقاً ، و(ذو) لايُضاف إلى مضمر ولا يُقطع** »[1] .

ش : وأما الأسماء الستة وهو : أخٌ ، وأبٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفو ، وذو مالٍ، فأخ وأب إذا أضيف إلى ياء المتكلم قيل : أخي ، وأبي كما قيل : يدي ، فإن حرف العلة محذوف عن أخي وأبي كما هو محذوف عن يدي ودمي ، فيكون المحذوف نسياً منسياً ، فيكون الإعراب على ما قبله ، فلهذا قيل : أبٌ ، وأخٌ فصار حكمه حكم الصحيح ، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم يكون ما قبل الياء مكسوراً فيقال : هذا أبي وأخي .

وأما المبرد[2] // فقد أجاز أبيّ وأخيَّ متمسكاً بقول الشاعر[3] : ١٩ / ظ

. . . . . **وأبيّ مالك ذو المجاز بدار**

وهذا ليس بحجة، فإن قوله : « أبيّ » يحتمل أن يكون جمعاً ، وأصله (أبِيْنَ) فبالإضافة سقط النون فاجتمعت ياء الإعراب وياء المتكلم فأدغمت فيها فصار

---

(١) الكافية (١٢٧) .

(٢) ينظر : المقتضب (١ / ٣٦٢) ، وإلى هذا ذهب الفارسي . ينظر : شرح الأبيات المشكلة (١٣٣) ، وخزانة الأدب (٤ / ٤٦٧) .

(٣) هو مُؤَرِّج السدوسي في معجم ما استعجم (٤٣٥) ، وهو عجز بيت من الكامل صدره :

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى . . . . . .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري (٢ / ٢٣٦) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٤٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٣٦) .

لفظه (أبيّ) ، والدليل على أن (الأب) جمع هذا الجمع قوله[١] :

فلمـــا تبيّـــن أصواتنـــا بكـــينَ وفَدَّيننـــا بالأبينَـــا

وإذا ثبت صحة حمله على ما ذكرناه لم يكن لحمله على ما ذكر المبرد وجه ؛ لأنه إذا احتمل أن يكون جارياً على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة ، فإجراؤه على القواعد هو الوجه ؛ لأن إجراءه على غير القواعد المستقرة إثبات لباب بما يحتمل غيره الذي هو قياس لغتهم ، ولو سلم له ذلك كان مردوداً ؛ لأنه خلاف القياس واستعمال الفصحاء[٢] .

وإنما خص المبرد (أبي) و(أخي) لما توهمه من قوله[٣] :

. . . . . وأبـيّ مـالك ذو المجـاز بـدار

واعلم أن (أخي) كأبي في لغاته ، وأصله ، وكثرته ، وقلّته ، بخلاف غيرهما من هذا الباب ، فإنه إن وافقه من وجهٍ فقد خالفه من وجه[٤] .

وأما (حمٌ) و(هنٌ) فعلى لغة من أعربهما بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، تقول عند الإضافة إلى ياء المتكلم (حمي) و(هني) والكلام فيهما كالكلام في (أبي) و(أخي) .

---

(١) هو زياد بن واصل السلمي ، كما في خزانة الأدب (٤ / ٤٧٤) ، وهو من المتقارب .
والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ٤٠٦)، والمقتضب (٢ / ١٧٤)، والخصائص (١ / ٣٤٦)، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٣٧) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٣٧٢) ، والوافية في شرح الكافية (١٦٢) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٣ / ٦١٥ - ٦١٧) .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت ص (٦٩) .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٩٧) .

وأما (فوك) فإذا أضيف إلى ياء المتكلم فالأصح[1] (فيّ) في الأحوال الثلاث أعني : الرفع ، والنصب ، والجر .

فأما من قال (فمي) فوجهه أنه قد ثبت إجراء هذه الكلمات عند إضافتها إلى ياء التكلم مجراها منفردة عن الإضافة ، وهذه في الإفراد (فم) فيجب أن يقال : (فمي) كما قيل في قولك أخ : أخي .

وأما من قال (فيَّ) في الأحوال الثلاث ، فوجهه أن العلة التي اقتضت قلب الواو ميماً عند الانفراد عن الإضافة منتفية عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، وذلك لأن العلة المقتضية للقلب عند الانفراد أدى بالكلمة إلى الاختلال ، وذلك لأنه لو أفرد على أصل أخواته لقيل (فَوٌ) فتقلب الواو ألفاً ، فتجتمع ساكنة مع التنوين، فتحذف ؛ لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحدٍ ، وليس ذلك في المتمكن من كلامهم .

وهذه العلة منتفية عند الإضافة ، فإنه إذا أضيف فقد زال التنوين لأجل الإضافة فوجب ألا تحذف العين ؛ لعدم المقتضى لحذفها ، وإذا وجب أن تثبت العين وهي (واو) فقياس هذه الواوات أن يكون ما قبلها من جنسها ، فصار أصله (فوي) ، فوجب قلب الواو ياءً ، وإدغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ، فإن القياس أن تتحرك هذه الواو بالكسرة ؛ لأنها بمثابة الخاء من (أخ) لكن تحريكها يؤدي إلى قلبها ألفاً ، وهي أجنبية عن الكسرة فقلبوها حرفاً من جنس الكسرة وهي الياء ، ثم كُسر ما قبلها لتحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو لتسلم الياء ، أو تقول : كان القياس أن يتحرك ما قبل الياء بالكسرة ، فلمّا تعذر حُرِّك ما قبل الواو وهي الفاء ، فانقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء في // الأحوال الثلاث . ٢٠ / و

(١) في شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦١٨) : « فالأفصح » .

قوله : « **وإذا قُطِعَت** » .

أي : هذه الأسماء عن الإضافة مطلقاً سواء كانت الإضافة إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها ووقعت مفردة التزم حذف لاماتها ، وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في (يد) و(دم) ، ولذلك قلبوا الواو ميماً في (فم) ؛ لأنه تعذر الإعراب على هذا الوجه في الفم ، فأبدلت من واوه ميماً ؛ لأنه لو حُذفت واوه كما في أخواته لبقيت على حرف واحد فتختل ، ولو بقيت واواً لم تقبل الحركات فأبدلت منها الميم لتصحَّ .

- ومنهم من يضم الفاء ؛ لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك .

- ومنهم من يكسرها ؛ لأنهم لما عوضوا الميم منها صار كتعويض الياء .

- ومنهم من يشددها فيقول (فمّ) لأنهم لما عوضوا جعلوه[1] عوضاً من العين واللام فشددوا لذلك ، وتخفيف الميم أفصح من تخفيف غيره تشبيهاً لها بأخواتها[2] .

قوله : « وجاء حَمٌّ » .

أي : جاء في حم لغاتٌ أخر غير اللغة الأولى ، فالأولى : أن تعربه بالحروف عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وبالحركات عند قطعة عن الإضافة - كما ذكر - .

---

(١) في الشرح (جعلوا) ، والمثبت من شرح المقدمة الكافية للمصنف .

(٢) ينظر اللغات في (فم) ، الصحاح (فم)، اللسان (فم)، وشرح الرضي (٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤)، والتذييل والتكميل (٢ / ١٦٨) .

واللغات الأخر :

إحداها : أن تكون مثل (يد) مطلقاً ، يعني مضافة إلى غير ياء المتكلم ، أو إلى ياء المتكلم ، أو غير مضافة فتقول : هذه حمٌ ، وهذه حَمِي ، وهذه حَمُك فهذه اللغة موافقة للغة الأولى في إفراده ، وتخالفها في الإضافة .

وثانيتها : أن تجري مجرى (خبءٍ) فتقول : هذه حمءٌ ، وهذه حمؤُك وهذه حَمْيء ، فهذه اللغة مخالفة للغة الأولى بالوجهين جميعاً .

وثالثتها : أن تجري مجرى (دلوٍ) فتقول : هذه حموٌ ، وهذه حَمْوى ، وهذه حَمْوك .

ورابعتها : أن تجري مجرى (عصىً) فتقول : هذه حمىً ، ورأيت حمىً ، ومررت بحمىً ، وهذه حمايَ ، ورأيت حمايَ ، ومررت بحمايَ ، وهذه حماك ورأيت حماك ، ومررت بحمَاك .

وجاء في (هن) لغة أخرى غير ما ذكر وهو: أن تجري مجرى (يدٍ) مطلقاً، فيقال : هذا هنٌ ، ورأيت هناً ، ومررت بهنٍ ، وهذا هَنِي ، ورأيت هَنِي ، ومررت بهني ، وهذا هَنُكَ ، ورأيت هَنَك ، ومررت بهَنِك ، فتوافق اللغة الأولى في الإفراد وفي الإضافة إلى ياء المتكلم ، وتخالفها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم .

قوله : « وذو لا يضاف إلى مضمر » .

اعلم أنه تكلم في هذه الأسماء باعتبار إضافتها إلى ياء المتكلم وإلىٰ غيرها ، وباعتبار قطعها عن الإضافة ، و(ذو) ممتنع فيه القطع عن الإضافة ، والإضافة إلى ياء المتكلم ، فلم يحتج إلى الكلام عليها في هذا المعنى .

وإنما لم يضف إلى مضمر ؛ لأن وضعها ليتوصل بها إلى الوصف // بأسماء الأجناس كقولك : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، فلا يضاف إلا إلى اسم الجنس ٢٠ / ظ

فلا يقطع عن الإضافة ؛ لأنها ليست مقصودة بذاتها ، وإنما هي وصلة إلى المضاف إليه[١] ، وأما قوله[٢] :

إنما يعرفُ ذا الفضْـ ـلِ من الناسِ ذووه

فشاذٌ لا يُقَاسُ عليه .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦١٨ - ٦٢٢) .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو بيت من مجزوء الرمل .

والشاهد في: شرح ابن يعيش (١ / ٥٣)، والتخمير (٢ / ٧٠)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٢٤).

أما الشاهد في هذا البيت فهو : إضافة (ذو) إلى الضمير فقال (ذووه) والأصل فيها أن تضاف إلى اسم الجنس ، أما ابن يعيش فيقول معلقاً على هذا البيت (١ / ٥٣) : " والذي جر على ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس (الفضل) " .

[التَّوابعُ]

ص : « **التوابع : كل ثانٍ بإعراب سابقِهِ من جِهةٍ واحدةٍ** »[١] .

ش : لما كان المعرب ثلاثة أقسام : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، وكل واحد من هذه الثلاثة يقع متبوعاً ، ويقع تابعاً ، وفرغ من المتبوع في الأقسام الثلاث شرع في توابعها .

قوله : « كل ثانٍ » .

يشمل التابع وغيره ، كخبر (كانَ) وخبر (إنَّ) وأخواتهما ؛ لأنها ثوانٍ لأسمائها .

قوله : « بإعراب سابقه » .

يخرج عنه خبر (كان) وخبر (إن) وأخواتهما .

قوله : « مِنْ جهةٍ واحدةٍ » .

يخرج عنه خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني من باب (علمت) ، والمفعول الثالث من باب (أعلمت) ؛ لأنها ثوانٍ بإعراب سابقها، ولكن من غير وجهة واحدة[٢].

فإن كون الشيء مفعولاً أوّل جهته غَيْرُ كون الشيء مفعولاً ثانياً ، وكذا كون الشيء مفعولاً ثانياً جهته غير كونه مفعولاً ثالثاً ، فإن جهة كونه مفعولاً أول هو كونه محكوماً عليه ، وكونه مفعولاً ثانياً هو كونه محكوماً به ، وكذا المفعول الثاني بالنسبة إلى الثالث ، ويخرج عنه المفعول الثاني من باب (أعطيتُ

---

(١) الكافية (١٢٨) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٢٣) .

زيداً درهماً) ، فإن جهة كونه مفعولاً أول غير جهة كونه مفعولاً ثانياً ، فإن تعلقه بالأول على معنى كونه آخذاً ، وتعلقه بالثاني على معنى كونه مأخوذاً ، بخلاف جاءَ زيدٌ العاقلُ[١] .

وقد أورد عليه بأنه غير مطرد ؛ لأنه يصدق على الثاني في نحو قولهم[٢] : بيَّنتُ حسابهم باباً باباً ، فإن (الباب) الثاني ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة مع أنه ليس بتابع ، لكون كلٍ من البابين حالاً ، والحال لا يكون تابعاً .

وأجيب عنه : بأنا لا نسلم أن (الباب) الثاني حال ، بل (الباب) الثاني تأكيد للأول ، والأول هو الحال ، ويجوز أن يكون تأكيداً ، وإن كان نكرة ، فإن التأكيد لفظي والتأكيد اللفظي لا يشترط أن يكون معرفة .

قال أبو علي[٣] : الباب الثاني منصوب بالباب الأول ؛ لأن الباب مشابهٌ للفعل ، لتصرفه لكونه يثنى ، ويجمع ، ويذكر ، ويؤنث[٤] ، نحو قولك : باب بابان ، بابة بابتان[٥] ، فشابه الصفة فجاز أن يعمل عملها .

وقد أورد عليه بأنه غير مطّرد ، فإن يَصْدُق على الخبر بعد الخبر نحو قوله

---

(١) ينظر : شرح الكافية للقمولي (٢ / ٣٩٧) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري (٣ / ١٩) ، وشرح قطر الندى (٤١٢) .

(٣) ينظر : المسائل المنثورة (٣٨) .

(٤) قال أبو حيان : « علمته الحساب باباً باباً ، أي مفصلاً ، وفي نصب الثاني خلاف : ذهب الزجاج إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول ، والذي اختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله ؛ لأن مجموعهما الحال » الارتشاف (٣ / ١٥٥٨) .

(٥) جاء في الصحاح (بوب) : « الباب يجمع أبواباً ، وقد قالوا : أبوبة للإزدواج ... وهذا شيء من بابتك ، أي يصلح لك » .

تعالى[١] : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ فإنه ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة ؛ فإن الخبرية جهة واحدة[٢] .

أجيب : بأنّ الخبر الثاني هو ثانٍ للخبر الأوّلِ لفظاً ، وثانٍ للمبتدأ معنىً .

وأراد بقوله : « ثانٍ » بحسب المعنى فيكون الخبر الثاني وإن كان بإعراب سابقه // الذي هو المبتدأ ، لكن جهة الابتداء غير جهة الخبر . ٢١ / و

وقد أورد عليه بأنه إن أراد بقوله : « واحدة » واحدة بالشخص فالحد غير جامع ؛ لخروج العطف بالحرف والبدل عنه حينئذٍ ؛ لأن الجهة غير واحدة بالشخص ؛ لأن العامل فيهما مكرر ، فالجهة في المعطوف والبدل غير الجهة في المعطوف عليه والمبدل منه بالشخص ، وإن أراد واحدة بالنوع فالحد غير مانع ؛ لأنه يصدق حينئذٍ على المفعول الثاني من باب (علمت) ، ومن باب : كسوت زيداً جبةً .

أجيب : بأنه أراد بالواحدة بالشخص ، والحد جامع ، قوله : يخرج العطف بالحرف والبدل عنه حينئذٍ .

قلنا : لا نسلم خروجهما عنه حينئذٍ . قوله : لأن الجهة غير واحدة بالشخص . قلنا : لا نسلم أن الجهة غير واحدة بالشخص . قوله : لأن العامل فيهما مكرر . قلنا : لا نسلم تكرر العامل ، فإنا سنبين أن الصحيح أن العامل منسحب لا مكرر في الجميع ، ولئن سُلِّم أن العامل فيهما مكرر ، ولكن لا نُسلم تعدد الجهة المقتضية للإعراب ؛ لأن الجهة القائمة بالمتبوع هي المقتضية لإعرابه وإعراب تابعه ، أو نقول : أراد بالواحدة ، الواحدة بالنوع والحد مانع .

---

(١) سورة البروج الآيتان (١٤ ، ١٥) .

(٢) ينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٧٨) .

قوله : لأنه حينئذ يصدق على المفعول الثاني من باب (علمت) ومن باب (كسوت) قلنا : لا نسلم صدق الحد عليهما ، فإن المقتضى فيما ذكر واحد بالجنس ، فإن المفعولية المطلقة تقتضي النصب المطلق ، وكونه مفعولاً أولاً يقتضي النصب الخاص به ، ولهذا لو قدمت المفعول الثاني في مثل : علمتُ زيداً قائماً ، لم يخرج بتقديمه عن كونه مفعولاً ثانياً .

فإن قيل : هذا الحد غير منعكس ، فإنه يصدق المحدود بدونه ، فإن التوابع المحمولة على مواضع المتبوعات توابع ولا يصدق الحد عليها ضرورة كونها لا تكون معربة بإعراب سابقها .

أجيب : بأن المراد بالإعراب السابق ما هو أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المحل .

وأورد عليه النقض بمثل : يا أيها الرّجلُ ، فإنّ (الرجل) تابع لـ(أيّ) من غير إعراب سابقه لفظاً أو تقديراً .

أما لفظاً فلأنه مبني ، وأما تقديراً فلكونه في تقدير النصب دون الفتح .

ويمكن أن يجاب عنه : بأن المراد من الإعراب ما هو حقيقي أو شبهه بإعراب حقيقيّ ، فإن حركة المنادى ، وإن لم تكن إعراباً لكنها شبيهة بحركة الإعراب ، لا يقال حينئذٍ : يلزم استعمال لفظ الإعراب في مفهومه الحقيقي والمجازي وهو غير جائز ؛ لأنا نقول بعد تسليم إنه غير جائز ، أنه لم يلزم استعمال لفظ الإعراب في مفهومه الحقيقيّ والمجازيّ ، بل استعمال لفظ الإعراب في المعنى المشترك بين الإعراب وشبهه // بطريق المجاز ، لا أنه يستعمل في هذا بخصوصه وفي ذلك بخصوصه ، والمحذور هو الأول . ٢١ / ظ

والتوابع خمسة أقسام ، وذلك لأن التابع لا يخلو ، إما أن يكون مقصوداً بالنسبة ، أوْ لا ، والأول لا يخلو ، إما أن يكون بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف أو لا ، والأول العطف ، والثاني البدل .

والثاني وهو ألاَّ يكون مقصوداً بالنسبة لا يخلو إما أن يدل على معنى في متبوعه ، أوْ لا ، والأول هو الصفة ، والثاني لا يخلو إما يكون مقرراً أمر المتبوع في النسبة ، أو الشمول ، أوْ لا ، والأول هو التأكيد ، والثاني عطف البيان .

قال ابن عصفور[١] : التوابع أربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل ، وهذه الأربعة تنقسم قسمين :

أحدهما : تنفرد به الأسماء ، وهو النعت والتأكيد نحو : جاء زيدٌ العاقلُ ومررتُ بزيدٍ نفسِه .

والثاني : تشترك فيه الأسماء والأفعال ، وهو العطف والبدل ، مثالهما من الأسماء: قامَ زيدٌ وعمرٌو، وقامَ زيدٌ أخوك، ومثالهما من الأفعال قوله [تعالى][٢]: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ .

واختلف النحويون في عامل التوابع ، فذهب بعضهم إلى أنه ينسحب حكم العامل على القبيلين جميعاً - أعني التابع والمتبوع - يعني العامل في المتبوع هو بعينه العامل في التابع[٣] ، وذهب بعضهم إلى أنه يُقدر عامل مثل عامل المتبوعات في التوابع كلها[٤] ، وذهب بعضهم[٥] إلى أن العامل في البدل والمعطوف بالحرف

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٢) .

(٢) سورة الفرقان من الآية (٦٨) ، والآية (٦٩) .

(٣) وهو رأي سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن كيسان ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، وجمهور النحويين . ينظر : الكتاب (٢ / ٦٠) ، والمقتضب (٤ / ٣١٥) ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢ / ٦٢٤) ، والهمع (٣ / ١١٤) .

(٤) يُنسب هذا الرأي إلى الأخفش . ينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٧٩) ، وأسرار العربية (٢٩٥)، والتصريح (٢ / ١٠٨) .

(٥) وهو مذهب الرماني والفارسي وأكثر المتأخرين . ينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٧٩) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٧٥) .

مقدر ، وفي غيرهما منسحب ، وذلك لأن البدل في حكم تكرر العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله تعالى[1] : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ والعطف بالحروف فيه ما يقوم مقام العامل فكأنه موجود ، فلهذا فرق بين العطف والبدل وبين ما عداهما ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في الصفة كونه صفة ، والعامل في التأكيد كونه تأكيداً ، والعامل في المعطوف كونه معطوفاً ، والعامل في البدل كونه بدلاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في الصفة مجموع الموصوف والصفة معاً ، وكذلك بقية التوابع ، والصحيح الأول ؛ لأنه به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، وما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب هو العامل ؛ ولأن المعنى عليه بدليل : اشتريتُ الجاريةَ نصفَها ، وجاءني غلامَ زيدٍ وعمرٍو ، ألا ترى أنه لو قدر الأول فسد المعنى ، إذ يتعدد (الغلام) ويتعدد (الشراء) وهو واحد ، فيجب القول بالانسحاب ، وإذا كان العامل في البدل والعطف منسحباً ، وكان تقدير عاملٍ موجباً للفساد كان غير البدل والعطف أولى بأن يكون العامل فيه منسحباً ، وبه يظهر فساد القول الثالث ، واحتج القائلون بالتقدير ؛ وهو المذهب الثاني ، بقول القائل : أعجبني قيامُ زيدٍ وعمرٍو ، فإنه لو لم يقدر // عامل في المعطوف لم يستقم المعنى ؛ لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلين ، فوجب أن يكون قيام زيد وقيام عمرو . ٢٢ / و

والجواب : أن (القيام) لم ينسب إلى (عمرو) بعد نسبته إلى (زيد) وإنما نسبه المتكلم في أول الأمر إليهما معاً ، فإن هذه أسماء وضعت لمعقولية مدلولها من غير نظر إلى تعداد ، فصحَّ نسبتها إلى مفرد وإلى متعدد ، فإذا نُسبت إلى مفرد فهو واضح ، وإذا نسبت إلى متعدد علم بمدلولها أن المراد جنسها ومعقولها نحو قولك : قام الزيدون ، لا أن المراد نسبته باعتبار خصوصية بالمضاف إليه إذ لم يرد

(١) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

أن قيام زيد منسوب إلى عمرو ، ولكن نسبة القيام إليهما جميعاً مطلقاً كما لو قلت : قام الزيدان ، وإنما جاء التعدد من ضرورة التغيير .

واحتج من ذهب إلى هذا التقسيم في الإنسحاب بما احتج به أصحاب المذهب الأول ، واحتج في البدل والعطف بالتكرر صريحاً كقوله [تعالى][1] : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ ﴾ وكقوله [تعالى][2] : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا ﴾ .

أجيب : بأن حروف الجر في نحو ذلك للتأكيد ، ورُدَّ المذهب الرابع بلزوم إعراب بدون مقتضٍ ، وبأنه ليس ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، وبأنه يلزم ألاَّ يكون ما فرضناه تابعاً تابعاً ، والخامس : قريب .

وقد أخذ من هذا الخلاف : الخلاف في صحة الوقف على المتبوع ، فعلى قول من قال بتقدير عامل مثل الأول ، فإذا قلت جاءني زيدٌ العاقلُ ، وكان تقديره جاءني العاقل ، كان جملة مستقلة ، فيستقيم الوقف دونها ، وهذا غير مستقيم ، فإنه يؤدي إلى ما لا يتناهى ؛ لأنه إذا كان التقدير: جاءني العاقلُ، كان تقدير (العاقل) في جاءني العاقل: جاءني زيد العاقل ، ثم يقدر (العاقل) كذلك إلى ما لا يتناهى ، فظهر فساد ذلك ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه ، وهو الصحيح[3] .

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

(٢) سورة الزخرف من الآية (٣٣) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٣٥ ، ٤٣٦) .

[النَّعْتُ]

ص : « النعتُ : تابع يَدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً »[1] .

ش : قدَّم النعت على سائر التوابع ؛ لأن النعت أشد اتصالاً بالمتبوع من العطف ، والبدل ، والتأكيد وعطف البيان ، وإن كانا مشاركين للنعت في شدة الاتصال ؛ لكن لم يدلا على معنى في متبوعهما ، بخلاف النعت ، والتابع الذي يدل على معنى مقصود في متبوعه أفيد مما هو بخلافه ، وما هو أفيد أشرف، والأشرف أقدم ، فتقديمه أولى ، ومنهم[2] من قدم التأكيد على النعت بناءً على أن التأكيد قد يكون مدلوله مدلول المتبوع بعينه بخلاف النعت، وما يكون مدلوله مدلول المتبوع أشد اتصالاً بالمتبوع مما هو بخلافه ، والنعت // والصفة مترادفان . ٢٢ / ظ

والصفة باصطلاح النحاة تطلق باعتبارين : عام وخاص .

فالعام : ما دل على ذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود ، أعم من أن يجعل في التركيب تابعاً لغيره .

والخاص : هو هذا المعنى ، باعتبار أن يجعل تابعاً لغيره في التركيب .

ولما كان المقصود بالتعريف ما هو الخاص ذكر التابع في تعريفه .

فقوله : « تابع » يخرج عنه الخبر ، إذ الخبر ليس بتابع بل هو جزءٌ مستقل بخلاف النعت ، فإنه ليس بمستقل ، وقوله : « يدل على معنىً » يشمل جميع التوابع ، وقوله : « في متبوعه » يخرج سائر التوابع ، فإن كلاً منها تابع يدل على معنى ، ولكن لا على معنى في متبوعه[3] .

---

(١) الكافيه ص (١٢٩) .

(٢) منهم الزمخشري وابن مالك . ينظر : المفصل (١١١) ، وشرح التسهيل (٣ / ٢٨٦) .

(٣) قال ركن الدين الاستراباذي : « واعلم أنه لو قال : تابع يدل على معنى في متبوعه ، أو متعلقه كقولنا : جاءني رجل عالم أبوه ، لكان أصوب ليشمل النوعين » .
الوافية في شرح الكافية (١٦٦) .

قوله : « مُطلقاً » ما ذكر ليُحترز به عن الحال حقيقة ، فإن الحال قد خرج بقوله : « تابع » فإن الحال ليس بتابع ، بل ذكره ليدفع وهم المتوهم بدخول الحال في التعريف لو لم يقيد به ، فإنه وإن قُدر دخوله فليست دلالته على ذلك مطلقاً ، فإن دلالته على المعنى الذي هو في ذي الحال مقيدة بحال الفعل بخلاف النعت فإنه يدل على معنى في المنعوت مطلقاً من غير تقيد بحال الفعل .

وقد أورد عليه[1] الحال المؤكدة ، فإنها تدل على معنى في صاحبها مطلقاً ، فلتكن نعتاً ، وليس كذلك .

وأجيب : بأن قوله : « مطلقاً » لم يذكره لإخراج شيء على التحقيق ، بل ذكره للتبيين ودفع التوهم ، والحال مؤكدة وغير مؤكدة ليست بتابع ، فيخرج بقيد تابع .

وقد أورد على هذا التعريف بأنه غير منعكس ، لخروج الوصف بحال متعلق الشيء .

والجواب : أن الموصوف بسبب ملابسته للمتعلق اكتسى من وصف المتعلق هيئة ، فيكون وصف المتعلق دل على معنى في المتبوع .

وقد أجاب بعضٌ عن هذا الاعتراض ، بأن الموصوف يكتسي من مثل هذه الصفة معناها لاستمرارها فيكون دالاً على معنى في المتبوع ، ثم قال : وهذا الجواب مستقيم بالنسبة إلى الصفات الثابتة ، أما بالنسبة إلى الصفات الحادثة فلا، فإن مثل : مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامُهُ ، لا يتصف الموصوف بوصف متعلقه[2] ، ولا يخفى أنه لا يرد هذا الجواب على الوجه الأول .

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٥٨ ، ٥٩) .

(٢) ينظر : شرح الرضى (٢ / ٢٨٤) .

وقد أورد على التعريف بأنه غير مطرد، فإنه يصدق على بدل الاشتمال نحو: أعجبني زيد علمه ، فإن هذا تابع يدل على معنى ، وهو العلم في متبوعه وهو (زيد) وليس بنعت[١] .

أجاب المصنف // عن ذلك[٢] : بأن هذا وقع في بعض الصور اتفاقاً من ٢٣ / و
قضية عقلية ، وهو كون العلم لابد له من محل ، ولا محل إلا (زيد) ، وأما قولنا : أعجبني زيد ثوبه ، وأعجبني زيد يده ، وما أشبههما من المسائل ليس فيهما ذلك ، فينبغي أن تكون المسائل كلها واحدة ، وهو أن الإعجاب إنما نُسب إلى الثاني والأول على سبيل التمهيد ، وإن أخذت الدلالة على ما ذُكر أولاً من قضية عقلية ، ولهذا يُحد البدل بحد يشمل هذا المسائل كلها ، وهو قولنا : تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه ، يعني دون المتبوع ،وقولنا : مقصود ، يدخل فيه العطف بالحرف ، فأخرج بقوله : بما نُسب إلى المتبوع دونه .

والأولى أن يقال في جوابه : إن النعت في الحقيقة هو ذو معنىً عند النحاة ، وهو صادق على المنعوت بهو هو كـ(العالم) بالنسبة إلى (زيد) بخلاف البدل ، فإن بدل البعض ليس بذي معنى صادق على المبدل منه كالعلم بالنسبة إلى زيد .

وقد أورد على هذا الحد أيضاً بأنه غير مطرد فإنه يصدق على التأكيد في نحو قولهم : جاء القوم كلهم ، فإن (كلهم) تابع دالٌ على معنى في المتبوع وهم (القوم) وليس بنعت .

أجاب المصنف عنه[٣] : بانا لا نسلم أن (كلهم) دال على معنى في المتبوع، فإنه لو كان (كلهم) دالاً على معنى في المتبوع لكان (زيد) في قولنا : جاء

---

(١) ينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٨٥) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٣٤) .

(٣) شرح المقدمة الكافية (٢ / ٦٢٤) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٦٥ ، ٦٦) .

زيدٌ زيدٌ ، دالاً على معنى في المتبوع ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

بيان الملازمة : أن (زيداً) الثاني بالنسبة إلى الأول كقولنا (كلهم) بالنسبة إلى (القوم) ، وأما بيان بطلان اللازم : فلأن التوهم الذي وقع بـ(زيد) الثاني ليس قائماً بـ(زيد) الأول ، ولم يكن موضوعاً له ، وإنما جاء اللبس على السامع بالنظر إلى الوجود ، إذ يحتمل أن يكون (جاء غلامه)، أو غيره من المنسوبين إليه فالمتبوع ليس التوهم قائماً به ألبتة بل بالمخاطب ، ونحن قد بينا وقلنا : ما دل على معنى في المتبوع ، وكذلك قولنا : جاء القوم كلهم ، لم يأت المتكلم بلفظ (كلهم) إلا رافعاً بها التوهم عن السامع لئلا يقدّر أن بعضهم جاء ، فليس في المتبوع الذي هو (القوم) احتمال أصلاً مع (كلهم)[1] .

وقد أورد[2] على هذا الحد بأنه غير مطرد ، فإن أسماء الأجناس كلها تدل على ذاتٍ باعتبار معنىً ، وليست بصفات ، فإن (رجلاً) موضوع لذلك باعتبار الذكورة ، والمرأة باعتبار الأنوثة ، وكذلك جميع الأسماء .

وأجيب : بأن الصفات المقصود بها المعنى لا الذات ، والأسماء المقصود بها الذات ، وقد احترزنا في الحد بقولنا : هو المقصود ، وقولنا: // هو قول مقصود، وإن لم يكن في اللفظ فهو مراد . ٢٣ / ظ

فإن قيل : فقولكم : جاءني هذا الرجل ، فالرجل صفة باتفاق بين النحويين المحققين ، وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود ، فينبغي أن لا يكون صفة .

فالجواب عنه من وجهين :

- أحدهما : أن الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد ،

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٦٥ ، ٦٦) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٤١ ، ٤٤٢) ، وشرح الرضي (٢ / ٢٨٤) .

فالحد المذكور هو الحد العام ، فإذا قُصد حده حُدَّ بحد آخر فقيل : هي أسماء الأجناس الجارية على الأسماء المبهمة .

- وثانيهما : أن يقال : هو مندرج تحت الحد الأول ، وبيان اندراجه : أن (الرجل) في قولنا: جاءني هذا الرجل ، لم يجئ إلا بعد تقدير لفظ يدل على الذات، ثم تصور إبهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت (رجل) هاهنا إلا لتبيين المعنى الذي تتميز به الذات ، فهو لفظ يدلُّ على ذاتٍ في هذا الموضع باعتبار معنىً هو المقصود ، وهو عين ما ذكرنا في الحدِّ العام ، فالذي يُظهر ذلك أنهم يقولون : مررتُ بثلاثة رجالٍ ، فـ(الثلاثة) هاهنا غير صفة بلا خلاف ، ويقولون: مررتُ برجال ثلاثةٍ ، فـ(ثلاثة) هاهنا صفة بلا خلاف ، فانظر إلى الاسم الواحد كيف جاء غير صفة لما قُصد به الذات ، وجاء صفة لَمَّا قُصد به غير الذات ، ولم يقصد به إلا قصد المعنى[1] .

قوله : « **وفائدته : تخصيصٌ أو توضيح ، وقد يكون لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التأكيد مثل** : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ »[2] .

اعلم أن النعت لا يكون ركناً من التركيب ، ويحصل المقصود من التركيب بدون ذكره ، فلابد لذكره من فائدة ، وفائدته : تخصيص أو توضيح وذلك بحسب الأمر الغالب ، فالتخصيص في النكرات نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، فإن قولك : (رجل) يصلح لكل فرد من أفراد هذا الجنس ، فلما وصف بـ(عاقل) خُصَّ بمن هذه صفته ، والتوضيح في المعارف وذلك إنما يكون بإزالة إبهام بسبب إشتراك عارض في المعرفة نحو : مررتُ بزيدٍ العالمِ ، وذلك إذا كان بينك وبين

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٢) .

(٢) الكافية (١٢٩) .

مخاطبك عهد في (زيدٌ عالمٌ) ، و(زيدٌ غير عالمٍ) ، والاشتراك - في نحو هذا - عارضٌ؛ لأن المعرفة إنما وُضِعت على أن تخص مسماها، والنكرة بعكس ذلك[1] .

وقد يجيء النعت لمجرد الثناء كأوصاف الله تعالى في مثل : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[2] فـ(الرحمن الرحيم) نعت لله على جهة الثناء ، وقد يجيء لمجرد الذم في مثل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، فـ(الرجيم) نعت للشيطان على جهة الذم ؛ لأن الشيطان لم يعرض فيه اشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به ، وفي نحو قولك : فعل زيد الفاسق الخبيث[3] ، في الموضع الذي فيه (زيد) متعين قبل ذكر (الفاسق) .

وقد يجيء لمجرد // التأكيد نحو قولك : ضربت ضربةً واحدةً ؛ لأنها معلومة ٢٤ / و
أنها (واحدة) فلم تفد إلا مجرد التأكيد[4] .

ومنه قول الشاعر[5] :

. . . . . تركتْ مَنَازِلَكم كأمسِ الدابرِ

أي : الماضي ، ومعلوم أن (أمس) ماضٍ لكنه جاء على طريق التأكيد ،

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٤) .

(٢) سورة النمل من الآية (٣٠) ، وسورة الفاتحة (١) .

(٣) في شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٢٥) : « فعل ذلك زيد الفاسق الخبيث » .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٢٥) .

(٥) هو عمران بن حطّان ، وهذا عجز بيت من الكامل صدره :

خبلت غزالةُ قلبه بفوارس . . . . . .

والشاهد في : مجاز القرآن (١ / ١١٥) ، والخصائص (٢ / ٢٦٧) ، والاقتضاب (٤٦٦) .
وغزالة : امرأة من الخوارج .

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[١] .

وقد يجيء لمجرد الترحم نحو قولك : مررت بزيد المسكين ، إذا كان (زيد) معلوماً عند المخاطب ، فـ(المسكين) نعت على جهة الترحم والتحنن عليه[٢] .

قال ابن عصفور[٣] : النعت لا يكون للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذُكر ، أو مُنزّلاً منزلة المعلوم نحو : مررت برجلٍ عاقلٍ ، إذا قَدَّرت في نفسك أنه لِعِظم شأنه لا يحتاج إلى أن يبين بنعت ؛ بل هو معلوم وإن أتي باسم نكرة ، أو كان الوصف الذي هو المدح أو الذم أو الترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه ، فيكون الأول إذ ذاك للتخصيص ، والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررت برجلٍ شجاعٍ[٤] بطلٍ ، فـ(شجاع) نعت مخصص لرجل ، و(بطل) ثناءٌ عليه ومدح له .

ص : « **ولا فَصْل بين أن يكون مُشتقّاً أو غيره ، إذ كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل : تميميّ ، وذي مالٍ ، أو خصوصاً مثل : مررتُ برجلٍ أيّ رجل ، وبهذا الرجل ، وبزيد هذا** »[٥] .

ش : اعلم أن النعت كما ذكرنا ، هو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، فكل ما كان كذلك صحَّ وقوعه نعتاً ، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره ؛ ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثيرٌ من النحويين أن

---

(١) سورة الحاقة من الآية (١٣) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٤ ، ١٩٥) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٥) .

(٤) في شرح ابن عصفور : « برجل شجاع وبطل » وحرف العطف لا معنى له هنا .

(٥) الكافية (١٢٩) .

الاشتقاق شرط[١] ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق[٢] .

والنعتُ سواء كان مشتقاً أو غير مشتق على وجوه :

- منها الحلية ، وهي الصفات المأخوذة من المعاني الثابتة كالدَّعج، والكَحل، والطُول ، والقِصَر ، والسَّوَاد ، والبياض وغير ذلك مما للإبصار فيه نصيب .

- ومنها الصفات المأخوذة من الفعل لازماً كـ: قائم وقاعد ، ومتعدياً كـ: ضارب وقاطع .

- ومنها الصفات المأخوذة من الأحوال النفسانية كـ: العالم والجاهل ، والذكي والبليد ، والكريم والبخيل .

- ومنها النسب وهو قد يكون إلى قبيلة نحو : قرشيّ ، أو إلى شخص بعينه كـ: علويّ ، أو إلى بلد نحو : بغدادي ، أو إلى صناعة وأكثر ما يكون هذا على وزن (فَعَّال) نحو : خيَّاط ، ونَجَّار ، والأسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقاً في جميع استعماله ، وهو معنى قوله : « عموماً » مثل المنسوب // و(ذي) المضاف إلى اسم جنسٍ وأشباههما كقولك : مررت ٢٤ / ظ
برجلٍ تميميٍّ ، وذي مالٍ .

لا يقال : إن المنسوب قد يستعمل خبراً نحو : أنا تميميٌّ ، ولا يصح قوله :

---

(١) جاء في شرح الرضي (٢ / ٢٨٩) : « اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سيبويه : مررت برجل أسد ، وصفاً ، ولم يستضعف : بزيد أسداً ، حالاً فكأنه يشترط في الوصف ، لا الحال ، الاشتقاق ؛ وفيه نظر ؛ والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً ، والمصنف لا يشترطه فيهما ... » .

وينظر : كتاب سيبويه (١ / ٣٤٣ ، ٤٣٥) ، والمقتضب (٣ / ١٨٥) ، والأصول (٢ / ٢١ ، ٢٦) ، واللمع (١٧٦) ، والتخمير (٢ / ٨٩) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٢٦) .

إن المنسوب يستعمل صفة دائماً ؛ لأنا نقول في نحو هذا عند التحقيق : الخبر هو موصوف المنسوب ، والمنسوب صفة وقعت موقع موصوفها فيكون تقديره : رجل تميميٌّ ، ونحوه ، قيل : إنه أهمل (الذي) ، وفيه نظر ؛ فإن (الذي) قد يستعمل غير صفة .

- ومنها ما وقع صفة في بعض أحواله كـ: (أيّ) مثل قولك : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، فمعناه : وصف الرجل بكمال الرجولية .

- ومنها أسماء الأجناس إذا جرت معرفة باللام تابعةً لأسماء الإشارة كقولك: مررت بهذا الرجل ، فقولك : (الرَّجل) هاهنا عند المحققين صفةً لـ(هذا) ، وإن كان وضعه للذات ، وإنما استعمل هاهنا صفة ؛ لأن ما تقدم من أسماء الإشارة دالٌّ على الذات فتعتبر دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دلَّ على الذات ، وهو معنى الصفة ، واختص اسم الإشارة بذلك ؛ لأنه لا دلالة له على حقيقة الذات ، فاحتيج إلى بيان حقيقتها ، فأتى بأسماء الأجناس لذلك ، ومْثل أسماء الإشارة في ذلك قولهم : يا أيهذا الرجل .

قال صاحب المفصل[1] : والصفة في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة ، وقولهم : تميميٌّ وبصريٌّ على تأويل منسوب ومعزوٍ ، وذو مال وذات سوار متأول : بمتمول ومتسورة ، أو بصاحب مال وصاحبة سوار ، وتقول : مررت برجل أيِّ رجل ، وأيما رجل ، بمعنى : كامل في الرجولية .

وكذلك أنت الرجلُ كلُّ الرجلِّ ، وهذا العالم جِدُّ العالم وحقُّ العالم ، يُراد به : البليغ الكامل في شأنه ، ومررت برجلٍ رجل صدقٍ ، ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ

(١) ينظر : المفصل (١١٤) .

كأنك قلت : صالح ، وفاسد ، والصدق هاهنا بمعنى الصلاح ، والسوء بمعنى الفساد ، والرداءة .

وهذه الصفات التي تكون متأولة على قسمين : قياسيّ وهو المنسوبُ ، وسماعيّ وهو : ذو ، وأي ، وأيما ، وكل الرجل ، جِدُّ ، وحق ، وصدق ، وسَوْءٌ[1] .

وقد استضعف سيبويه[2] أن يقال : مررت برجلٍ أسدٍ ، على تأويل جريء .

ووجه استضعافه : أن (أسداً) ليس موضوعاً لذاتٍ باعتبار معنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، ووجه تجويزه : أن يكون ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ تقديره : مثل أسدٍ ، وحَذْفُ المضاف وإقامة المضاف // إليه مقامه ليس بقياسٍ[3] . ٢٥ / و

وقد يوصف بالمصادر كقولهم : رجلُ عدلٌ ، وصومٌ ، وفطرٌ ، وزورٌ ، ورضى ، وكقولهم : ضرب هَبْرٌ ، وطعن نَتْرٌ[4] .

والوصف بالمصدر يؤول بتأويلين :

أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل والمفعول ، وهو الصحيح .

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٣) .

(٢) قال سيبويه في كتابه (١ / ٤٣٤) : « وتقول : مررت برجل أسد شِدةً وجُرأة ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يُجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شبّه بقولهم : مررت بزيد أسداً شدةً » .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٣) .

(٤) قوله : « ضَرْبٌ هَبْرٌ » معناه ينفي قطعة من اللحم إذا ضربه ، و(طعن نتر) فيه اختلاس .
ينظر : المفصل (١١٥) ، والتخمير (٢ / ٩١) ، والصحاح (هبر) ، (نتر) .

والآخر : أن يكون باقياً على بابه ويكون ثَمَّ مضاف محذوفٌ تقديره : ذو عدل ، وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أنه يلزم منه أن يوصف بجميع المصادر وعلى هذا النحو .

والآخر : أنه يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرنا[١] .

قال ابن عصفور[٢] : والوصف - عندنا - من قبيل ما هو في حكم المشتق ، وله في الوصف طريقان :

- أحدهما : أن تريد المبالغة .

- والثاني : أن لا تريدها[٣] ، وحينئذٍ على تقدير حذف المضاف نحو : مررت برجل عدلٍ ، أي : ذي عدل ، وإذا أريد المبالغة فَعَلى جَعْل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه ، نحو : مررت برجلٍ ضَرْبٍ ، تريد أن (الرجل) نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، وكقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[٤] فجعل (الإنسان) من عجل لكثرة وقوعه [منه][٥] ، خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم يزعمون أن المصدر واقع[٦] موقع الصفة فيجعلون ضرباً وعدلاً واقعين موقع الصفة ، فيجعلون (ضرباً) و(عدلاً) واقعين موقع ضارب وعادل، وذلك إخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى ، ومما يبين أنه باقٍ على أصله أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٣) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٨) .

(٣) بعده في شرح الجمل : « فإن لم ترد المبالغة فهو - عندنا - حينئذ » .

(٤) سورة الأنبياء من الآية (٣٧) .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٨) .

(٦) في الشرح : « واقعاً » وهو سهو .

أن يوصف به ، إلاّ ما حُكي شاذاً فإنه قد حُكي: فرسٌ طوعةُ القيادِ ، بتأنيث (طوع) وإن كان في الأصل مصدراً .

ويمكن أن يقال : إنّ جَعْل (الرجل) نفس الضرب لا يكون حقيقة فكما جاز أن يُجعل الموصوف نفس المصدر على سبيل المبالغة مجازاً يمكن أن يجعل المصدر اسم فاعل مجازاً .

قوله : هذا إخراج للمصدر عن أصله .

قلنا : الإخراج عن الأصل لازم على كل تقدير ، بل جعل المصدر موصوفاً أكثر خروجاً عن الأصل من جعله اسم فاعل ، فليس هذا بأولى من ذلك .

ص : « **وتوصف النَّكرة بالجملة الخبريَّة ، ويلزم الضمير ، ويوصف بحال الموصوف وحال متعلِّقه مثل : [مررت برجل عالمٍ ، ومثل :] مررت برجل حسن غلامه ، فالأول يتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل ومن ثم حَسُن : قام رجل قاعد غلمانُه، وضعف: قاعدون [غلمانه]، ويجوز : قعود غلمانه** »[1] .

ش : اعلم أن الاسم كما يوصف بالاسم الصريح يوصف بما هو في تقديره ، وهو الجملة الخبرية نحو : مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ ، والظرف // والمجرور في حكم الجملة الخبرية نحو : مررتُ برجلٍ عندك ، وبرجلٍ في الدار . ٢٥ / ظ

وقد اشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي : يكون في وصف الموصوف بها فائدة ، فإنه إذا لم يكن في وصف الموصوف بها فائدة لم يجز أن

(١) الكافية (١٣٠ ، ١٣١) .

تقع وصفاً نحو : مررت برجلٍ اليوم ، وبرجلٍ بك .

ويشترط في الجملة أن تكون خبرية ، أي : محتملة للصدق والكذب ؛ وذلك لأنه في المعنى حكم على صاحبه ، أي : بأنه هو كالخبر ، فلم يستقم أن تكون إنشائية ، فإن الجملة الإنشائية لا تصدق على الاسم بـ(هو هو) ، والذي يدل على أن الجملة الإنشائية لا يصح أن تكون وصفاً للاسم اتفاقهم على تأويل قوله[1] :

جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ ؟

فإنه مقدّرٌ : بمذْقٍ مقُولٍ فيه : هَلْ رأيتَ الذئبَ قط ؟[2]

فإنه لما كانت الجملة إنشائية لم يجوزوا أن يجعلوها وصفاً فجعلوها مقول قول ، وجعلوا المقول وصفاً على الوجه المذكور كأنه قال : بمذق تقول فيه إذا رأيته : هل رأيت الذئب قط ؟

والقول كثيراً يضمر ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم ﴾[3] أي يقولون : سلام عليكم[4] .

اعلم أن قبل هذا البيت :

---

(١) نُسب هذا البيت للعجاج وهو في ملحقات ديوانه (٨١) كما نُسب لغيره ، وهو من الرجز وقبله :

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلطْ

والشاهد في : المحتسب (٢ / ١٦٥) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٩٣) ، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٤٠٧) ، وأمالي الزجاجي (٢٣٧) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٢٨ ، ٦٢٩) .

(٣) سورة الرعد من الآيتين (٢٣ ، ٢٤) .

(٤) ينظر : معاني القرآن للنحاس (٣ / ٤٩٢) .

ما زلـت أسعى معهم وأختبطُ حتى إذا جَنَّ الظلام المختلطْ

جاءوا . . . . . .

يصفهم بالبخل واللؤم في ترك إكرام من نزل بهم ، وبالغ في أنهم لم يأتوا بما أتوا به مع ما فيه من اللؤم إلا بعد سعي واختباط ، ومُضي جانب من الليل ثم بعد ذلك لم يأتوا إلا بلبن قد شِيب بالماء حتى صار كلون الذئب لورقته لأنه سَمارٌ ، أي : مشوب بالماء[1] .

ونظيره قول أبي الدرداء - رضي الله عنه -[2] : « وَجَدْتُ النَّاسَ : أُخْبُرْ تَقْلِهْ » أي : وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال[3] .

ويُشترط في الجملة الواقعة نعتاً ضميرٌ يعودُ على الموصوف ، ليحصل الربط بينه وبين موصوفه كما كان ذلك في الخبر ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل قام عمرو ، لم يرتبط (قام عمروٌ) برجل ، وحكم هذا الضمير في الإثبات حكم

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٦٣) ، وينظر في معنى هذا البيت أيضاً : شرح التسهيل (٣ / ٣١١) ، والمفصل (١١٥) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٥٣) وفيه : « السمار:اللبن الرقيق » .

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٨ / ٩٠) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥ / ١٥٤) ، والسخاوي في المقاصد الحسنة (٢٥ ، ٢٦) . قال المناوي في فيض القدير (١ / ٢٠٦) :
« وجدت الناس أخْبُرْ تقلِهْ » أي : وجدت أكثرهم كذلك ، أي : علمتهم مقولاً فيهم هذا القول ، ما منهم من أحد إلا وهو مسخوط الفعل عند الخبرة ، فإذا خبرته أبغضته » .
قوله : تَقْلُه : أي تبغضه ، والهاء فيه للسكت ، وينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ١٠٥) ، واللسان (قلا) .
وأبو الدرداء : هو الإمام القدوة قاضي دمشق ، صاحب رسول الله ﷺ اسمه عويمر بن عامر بن قيس الخزرجي حكيم هذه الأمة وسيد القراء بدمشق توفي سنة (٣٢ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢ / ٣٣٥) .

(٣) ينظر : المفصل (١١٥) .

الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون مرفوعاً فإنه لا يجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو غير مبتدأ ، ولا توصف بالجمل إلا النكرات ، وذلك لأن الجمل نكرات ، والنكرة لا يوصف بها إلا النكرة .

وإنما كانت الجمل نكرات ؛ لأنها تقدر باعتبار الحكم ، والحكم في // المعنى نكرة فكان الاسم الذي سُبِك منها نكرة، فإنك تقول : مررت برجل قام أبوه ، فيقدر بقائم أبوه ، فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ، ولو كانت اسمية كقولك : مررت برجلٍ أبوه قائم لكان تقديره : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني . لا يقالُ : قد يكون الحكم معرفة نحو قولك: زيدٌ القائم ؛ لأنا نقول : ليس (القائم) في قولك : زيد القائم ، هو الحكم ؛ بل لابُدَّ وأن يكون القيام معلوماً نسبته إلى صاحبه عند مخاطبه ، ولو كان الحكم بالقيام لوجب أن يكون مجهولاً ، وإنما الخبر في المعنى الحكم بأن هذه الذات هي هذه الذات ، فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة فاجعلها صلة موصولٍ ، فيسوغ ذلك نحو : مررت بزيدٍ الذي قام أبوه ، وزيدٍ الذي في الدار ، وزيد الذي عندك[1] . ٢٦ / و

قوله : « ويوصف بحال الموصوف » .

أي : الاسم يوصف تارة بحال نفسه نحو : مررتُ برجلٍ عالم ، ووصفه بحال نفسه هو القياس ، وقد يوصف الموصوف بحال متعلقة ، وذلك لِيُنَزل حال متعلقه منزلة حاله ، فإن حال متعلقه يكون حاله باعتبار نسبته لا باعتبار إفراده ، فإذا قلت : مررت برجلٍ قائم أبوه ، فالقائم أبوه هو الرجل ، وما وصفته إلا بذلك ، وما وصفته بالقيام المجرَّد ، فمن أجل ذلك صَحَّ جريه صفة عليه .

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٤) .

قوله : « **فالأول يتبعه** » .

يعني بالأول الصفة بحال الموصوف كقولك : مررت برجلٍ عالمٍ ، فمثل ذلك يتبعه في عشرة أشياء :

الرفع ، والنصب ، والجر ، و التعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

أما الإعراب ؛ فلأن الوصف معربٌ من الجهة التي أُعْرِب فيها متبوعه فوجب إعرابه بمثله ، وأما التعريف والتنكير ؛ فلأنه في المعنى هو الأول فقصد إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد .

وأما الخمسة الباقية ؛ فلأنه في المعنى للذات المتبوع لها فوجب مطابقتهما في ذلك لئلا يختل المعنى .

قوله : « **والثاني يتبعه** » .

يعني بالثاني الوصف بحال المتعلق نحو : مررت برجلٍ كثيرٍ عَدُوُّهُ ، وقليل مَنْ لا سَبَبَ بينه وبينه ، فمثله يتبع الموصوف في الخمس الأول ، أي : الرفع والنصب والجر ، التي عُبر عنها بالإعراب ، والتعريف والتنكير[1] ؛ لأن // هذه الخمسة ٢٦ / ظ
أحكام ليست من أحكام الأفعال، وإنما هي من أحكام الأسماء ، فوجب أن يجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الموصوف الذي هو الأول ؛ لأنه له باعتبار الإسمية .

وأما في الخمس البواقي وهي : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث فكالفعل ، ولا يتبع الوصف الموصوف فيها ؛ لأن الإفراد ، والتثنية ، والجمع في الأسماء المشتقة ، إنما هو باعتبار فاعلها ، فإن كان الفاعل ظاهراً كان مفرداً ، وإن كان مضمراً مثنى كان مثنى ، وإن كان مضمراً مجموعاً كان

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٣٠ ، ٦٣١) .

مجموعاً ، وفاعلها هاهنا لا يكون إلا ظاهراً ، فوجب أن يكون مفرداً ، ولا يثنى ولا يجمع باعتبار الأول ، ولكن يفرد باعتبار الثاني على ما ذكر ، وكذلك التذكير والتأنيث إنما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله ، وفاعله في الحقيقة هو المتأخر عنه لا الموصوف فلأجل ذلك [كان][1] تذكيره وتأنيثه باعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف ، فكما أن الفعل إنما يكون مفرداً إذا تقدم فكذلك هذه ، وكما أن الفعل إنما يذكر ويؤنث باعتبار فاعله فكذلك هذه[2] .

قَوله : « ومن ثَمَّ حَسُنَ » .

يعني : ومن جهة كونها كالفعل حَسُنَ نحو : مَررتُ برجلٍ قاعدٍ غلمانُه ، فَوُحِّد (قاعد) وإن كان فاعله جمعاً كما تقول : قامَ رجلٌ قعدَ غلمانه .

« وضَعُفَ قَاعدونَ غِلمانُه » أي : من جهة كون الصفةِ كالفعلِ ضَعُفَ (قاعدونَ غلمانُه) كما ضَعُفَ (يقعدون غلمانُه) ، وإنّما جَازَ قامَ رجلٌ قعودٌ غلمانُه لمجيئه على صيغةٍ لم يُشبه بها الفعل بخلاف (قاعدون) فإنّها مُشبهةٌ بقولك : (يقعدون) فلم يلزم من امتناع (قاعدونَ غلمانُه) امتناع (قعود غلمانه) .

قال ابن عصفور[3] : النعتُ مشتقٌ وهو المأخوذ من المصدر نحو: قائمٌ وقاعدٌ، أو في حُكم المشتق ، وهو في معنى ما أخذ من المصدر ونحو أسدٍ أي : شجاعٍ ، وذي مالٍ أي : صاحبِ مالٍ .

والمشتقُ جارٍ على الفعل بأنْ يكونَ مجيئه من فعله على قياسٍ مطردٍ في بابه نحو : فاعل كـ(ضاربٍ) ، أو فعيل كـ(ظريف) ، أو غير جار ، وهو

---

(١) ما بين المعقوفين من الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٤٥) .

(٢) وينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٣١) .

(٣) ينظر : شرح الجمل (١ / ١٩٦ ، ١٩٧) .

ما لا يكون مجيئه في بابه مُطرداً نحو : مِفْعال كـ: (مِضْرابٍ) . فإن كان النَّعْتُ جَارياً يتبعُ المنعوت في أربعةٍ من عشرةٍ وهي : الرفعُ ، والنصبُ ، والخفضُ ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ، والإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، والتذكيرُ ، والتأنيثُ .

وإن كان غير جار نحو : (فَعُول) بمعنى فَاعِل كـ: ضَرُوبٍ بمعنى ضَاربٍ ، و(فَعِيل) بمعنى مَفْعولٍ كَـ: جَرِيْحٍ بمعنى مَجْروحٍ ، يتبع المنعوت في ثلاثةٍ من ثمانيةٍ وهي :

الرفعُ ، والنصْبُ ، والخفضُ ، والتّعريفُ ، والتنكيرُ ، والإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمْعُ ، فإنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاءٍ نحو : مررتُ بِرَجلٍ صَبُورٍ ، وبامرأةٍ صَبُورٍ .

وأَفْعَلُ التَّفضيل إن كان // مُعَرَّفاً باللام يتبعُ منعوتهُ في أربعةٍ من تسعةٍ ؛ لأنها / ٢٧
إنما تكون معرفة في كل حالٍ ، وإن كان مع (مِنْ) يتبع المنعوت في اثنين من خمسةٍ وهي :

الرفع ، والنصب ، والخفض ، والتعريف ، والتنكير . وتكون للمفرد ، والمثنى ، والمجموع ، والمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ ، وإن كان مضافاً يجوز أن يجعل بمنزلة المعرَّف باللام فيتبعُ المنعوت في أربعةٍ من تسعةٍ ، ويجوز أن يجعل بمنزلة مع (مِنْ) فيتبع المنعوت في اثنين من خمسةٍ ، هذا هو المشتق ، وما في حُكم المشتق إما منسوبٌ أو غير منسوبٍ ، فإن كان منسوباً جرى مَجرى المشتقِ الجاري على فعله فيتبع ما قبله في أربعةٍ من عشرةٍ ، وإن كان غير منسوبٍ فلا يتبع ما قبله إلاّ في اثنين من خمسةٍ[1] .

---

(١) وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير .

ص : « **والمضمر لا يُوصفُ [ولا يوصف به] ، والموصوف أخصُّ أو مُساوٍ ، ومن ثَمَّ لم يُوصف ذو اللام إلاّ بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله ، وإنما التُزِمَ وَصف [باب] (هذا) بذي اللام للإبهام ، ومن ثَمَّ ضَعُف : مررتُ بهذا الأبيضَ ، وحَسُن : بهذا العالم** »[١] .

ش : لما فرغ من بيان إتباع الصِّفة الموصوف فيما ذكره ، أراد أن يُشير إلى أنّ أيَّ اسم يُوصف ؟ وأيَّ اسم لا يُوصف ؟ وأيَّ اسم يُوصف به ؟ وأيَّ اسم لا يُوصف به ، فذكرَ أولاً أنّ المضمر لا يُوصف ، ثم ذكر ما هو قاعدة يُعلم منها أيّ اسم يوصف أو يُوصفُ بِهِ ، وأيّ اسم لا يُوصف به ، وهو قوله : « والموصوف أخصّ أو مُساوٍ » ولما لم يُعلم عدم جواز وصف المضمر من القاعدة[٢] خَصَّهُ بالذِّكر ثم ذكر القاعدة ، والمضمر لا يُوصَف ولا يُوصَف به ، أما أنه لا يُوصف به فَيُعْلَمُ من القاعدة ، وأما أنّه لا يوصف ؛ فلأنَّ ضمير المتكلم في غاية الوضوح فلم يحتجْ إلى الوصف ، ثمَّ حُمِلَ عليه أخواته من باب المضمر ؛ لأنّها مثله ، وإنْ كان فيها لبسٌ ما فلا يقال : مررتُ بهِ المسكينِ ، ومنهم مَنْ جَوَّزَهُ[٣] .

ولأنَّ المضمر ثلاثةُ أقسام : مُتكلمٌ ، ومخاطبٌ ، وغائبٌ ، وضمير الغائب لا يُوصف ؛ لأنّه نائبٌ مناب مكرر الاسم[٤] ، والاسم لا يُوصف إذا تكرر ،

---

(١) الكافية (١٣١) ، وما بين الحاصرتين منها .

(٢) جاء في الإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦) : « ... ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على المعنى ، فإن المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنما وُضِعت للذوات » .

(٣) قال أبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب (٤ / ١٩٣١) : « وقال النَّحاس : أجاز الكسائي : نعت المظهر إذا تقدَّم المضمر ، وقال الفرَّاء : هذا خطأ ، ومَن منع ذلك جَعله بدلاً » وينظر : إعراب القرآن للنَّحاس (٢ / ٢٦٠) ، ومعاني القرآن للفرَّاء (١ / ٤٧١) ، والهمع (٣ / ١٢١) .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ٣٢١) : « ولا يُنعت مضمر الحاضر ، ولا يُنعت به بإجماع ، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي ، ولا يمتنع عنده أن ينعت ، ورأيه قويٌّ فيما يقصد به مدحٌ أو ذمٌ أو ترحمٌ » .
وينظر : شرح الرضي (٢ / ٣١٠) ، وشرح الأشموني (٣ / ٧٣) .

فإنّك إذا قلت : رأيتُ رجلاً فكلمتُ الرجلَ ، لم يَصحْ أن يُوصف (الرجلُ) ، فلا يَصحُّ أنْ تقول : فكلمتُ الرجلَ العاقلَ ؛ لأنّه يُوهم وصفه بما لم يُوصف به الأول أنّه غيره ، وأمّا إذا قلت : رجلاً عاقلاً فكلمتُ الرجلَ العاقل ، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولاً ، وضمير الغائب نائبٌ منابَ الاسم المكرر فينبغي أن لا يُزادَ عليه كما لا يُزادُ على الاسم المكرر ، فلا يجوز أن تقول : ضربتهُ العاقل .

فإن قيل : يَصحُّ أنْ يُقال : لقيتُ رجلاً فضربتُ الرجل المذكور ، فتصفه بـ(المذكور) .

أجيب : بأنه // قصد بوصفه بـ(المذكور) أن تذكر أنّك تَعني بـ(الرجل) الرجل المتقدم لا غير ، وإذا قلت : زيدٌ ضربتُه ، فقد عُلِم أنه لا يُمكن أن يُراد بالضمير إلاَّ المتقدم المذكور ، فلم يحتج إلى نعتٍ يوضحه ، وأمَّا ضمير المتكلم والمخاطب فلا يُنعتان ؛ لأنَّه لا يدخلهما لَبْسٌ . ٢٧ / ظ

فإن قيل : غايةُ ما ذَكرتم أنَّه لا يُوصفُ دفعاً للبس ، فَلِمَ لا يجوز أن يوصف على جهة المدح ، أو الذم ، أو الترحم ؟

أجيب : بأنَّ الوصف على جهة المدحِ ، أو الذمِ ، أو الترحم إنّما جاز لشبهها بالنعت الذي قُصِد فيه رفع الاشتراك ، فكما لم يجز أن يوصف ضمير المتكلم والمخاطب بنعتٍ على طريق رفع الاشتراك لم يَجُزْ أن يوصف ما أشبهه ، إذ من المحال وجود المشبَّه دون المشبَّه به .

وأما أنَّ المضمر لا يُوصف به فسنبين بعد القاعدة[1] ، وهو أن الموصوف

---

(١) جاء في شرح الرضي (٢ / ٣١١) : « ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير ؛ لأنه يتبيَّن ذلك من قوله بعد : والموصوف أخصّ أو مساوٍ ، فإنه لا شيء أخصّ من المضمر ولا مساويَ له » غير أن نصَّ الكافية المطبوع متضمن لعبارة المصنف ، ولم يذكر المحقق اختلاف النسخ في إثبات عبارة المصنف، ولكن محقق شرح الكافية للمصنف أثبت اختلاف العبارة في بعض النسخ ، وينظر: الكافية ص (١٣١) ، وشرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٣٣) .

أخصُّ أو مساوٍ ، وليس المراد بكون الموصوف أخصَّ أو مساوياً كونه أخصَّ أو مساوياً له في الصدق وإلا لانتقض بنحو الحيوان الناطق ، بل المراد منه : أنّه أخصّ من الصفة ، أو مساوٍ له في الدلالة على الذات .

وإنما اشترط أن يكونَ الموصوف أخصّ أو مساوياً لمعنى المذكور ؛ لأن الموصوف هو المقصود ، والصِّفة فضلة غير مقصودةٍ ، والمقصود أولى بأن يكون أدلَّ من غير المقصود إذا لم يكونا متساويين في الدلالة ، قيل : ويمكن أن يُحمل الأخصّ والمساوي على ما هو المصطلح ؟ لكن يفسر الخصوص والمساواة بما هو أعمُّ من الخصوص والمساواة بحسب الخارج ليدخل فيه الخصوص والمساواة بحسب الصدق من حيث المفهوم ، وحينئذٍ لم يَرد النقض بنحو الحيوان الناطق ، فإن الناطق أعمُّ من الحيوان بحسب المفهوم ، والحيوان أخصّ منه من حيثُ المفهوم ، فإن مفهوم الناطق شيءٌ له نطقٌ ، وهو أعمُّ من أن يكون حيواناً أو غيره بحسب المفهوم وإن لم يوجد في الخارج بدون الحيوان .

قيل قوله : « الموصوف أخصّ أو مساوٍ » ليس على ظاهره ؛ لأن الوصف مُعَرِّفٌ للموصوف ، والمعرِّف أعْرَفُ من المعرَّف ، بل أراد به أن الموصوف أخصّ أو مساوٍ باعتبار الوضع دون الاستعمال مثل زيدٌ العاقل ، فإن (زيداً) باعتبار الوضع أخصّ من (العاقل) ، و(العاقل) باعتبار الاستعمال أخصّ منه .

فقيل : على هذا الكلام مؤاخذة فإنه إن أراد بكون الوصف معرِّفاً للموصوف بأنّ الوصف يجعل الموصوف معرفة بعدما كان نكرة ، فهو ممنوع ، أمّا في المعارف فلامتناع تحصيل الحاصل ، وأمَّا في النكرات فلوجوب كون الوصف // نكرةً ، والوصف بالنكرة لا يفيد تعريفاً ، وإن أراد به أنه يستقلُ بتبيين ذات الموصوف ، فليس كذلك ؛ لأنَّ الوصف لا يدل على ذاتٍ معينةٍ ، وإن أراد به تمييزه عن غيره في الجملة فَمُسَلَّمٌ ، ولكن لا نُسَلِّمُ حينئذٍ أنه يجب أن

٢٨ / و

يكون أعرف ، بل يجوز أن يكون أعرف ، ومع ذلك فيه جهة لَبْسٍ ، والوصف وإن كان ليس في درجته يرفع ذلك اللبس ، وهذا نحو ما قال المصنف في عطف البيان[١] حيث دفع قول القائل[٢] : إن عطف البيان يجب أن يكون أشهر ؛ ولئن سُلِّمَ أنّه يجب أن يكون أعرف ، إلا أنه كما أصلح لذلك أفسد ، فإنّ المصنف قال بعده: « أو مساوٍ »، والمعرَّفُ لا يجوز أن يكون مساوياً في المعرفة وفي الجهالة، ولا يمكنه دعوى أخصيّة الوصف هاهنا مثلاً : رجلٌ عالِمٌ ، مدلول الأول واحد من أفراد ما صدق عليه (رجلٌ) ومدلول الوصف واحدٌ مما صدق عليه (عالِمٌ).

فإن قيل : (عالِمٌ) أخصُّ بحسب الوجود ، قلنا : ممنوع ؛ ولئن سُلِّم فبقرينةٍ خارجيةٍ ، وفي نحو هذا المثال ، أمّا في نحو : أسود وأبيض ، لا يتأتى له هذا .

قيل في قوله : المقصود ينبغي أن يكون أدلَّ من غيره ، نظرٌ ؛ لأنّ عطف البيان قد يكون أخصَّ من متبوعه مع كون المقصود هو المتبوع ، وأيضاً البدل قد يكون نكرةً والمبدل منه معرفةً مع كون البدل هو المقصود .

والحق : أن عطف البيان وإن كان أشهر ، لكن قد يكون مساوياً للمتبوع في الدلالة على الذات بالمعنى المذكور ، وأمَّا النقضُ بالبدل فغيرُ صحيحٍ ، يظهرُ بالتأملِ .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ » .

أي : ومن أجل أنّ الموصوف يجب أن يكون أخصَّ أو مساوياً لا يوصف الاسم المعرف باللام إلا بمثله ، أي : بالاسم المعرَّف باللام ، نحو : مررتُ بالرجلِ

---

(١) جاء في شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٦٨) : « ... واشتراط بعضهم أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه ، غير لازم » .

(٢) هذا قول عبد القاهر الجرجاني والزمخشري ، وينظر : تفصيل هذه المسألة في باب عطف البيان ص (٢٠٣) .

العالمِ ، وإلا بالاسم المضاف إلى الاسم المعرَّف باللام نحو : مررتُ بالرجلِ صاحبِ القومِ ، ولا يُوصف بما عداهما .

وإنّما جاز وصفه بأحدهما لكونه مُسَاوياً لهما ، وإنَّما لم يُوصف بما عداهما من المعارف ، أمّا بالمضمر ؛ فلأن المضمر أخصُّ من المعرَّف باللام والموصوف يجب أن يكون أخصَّ أو مساوياً ، فالمضمر لا يوصف به المعرَّف باللام ، ويُعلم من هذا أنّ المضمر لا يُوصف به أصلاً ؛ لأنه أخصُّ من غيره ، والموصوف يجب أن يكون أخصَّ أو مساوياً ، وأما المضمر فلانتفاء معنى الوصفية فيه ، وهو الدلالة على المعنى ، فإنَّ المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى ، وإنّما وُضعت للذوات ، // ولذلك امتنع إضمار الحال ، وهذا التعليل عام في امتناع الوصف ٢٨ / ظ
بالمضمر سواء كان الموصوف مضمراً أو غيره ، وأما بالعلم فلانتفاء معنى الوصف فيه ، وأما بالمبهم ، والمضاف إلى واحدٍ من المعارف غير المعرَّف بلام التعريف فلكونهما أخصّ من الاسم المعرَّف بلام التعريف والمضاف إليه ، ووجوب كون الموصوف مساوياً أو أخصَّ .

اعلم أنَّ أسماء الشَّرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكلُّ اسم متوغل في البناء غير متمكنٍ نحو : (الآن) و(أين) و(متى) لا توصف ، ولا يوصف بها ، أمَّا الأوّل ؛ فلأنّها وُضعت على الإبهام ، فلو وُضعت لكان الوصف يخصصها فيخرجها عمَّا وُضعت له من الإبهام ، وأمَّا الثاني ؛ فلأنها ليست بمشتقةٍ ولا في حكمه ، والوصف يجب أن يكون مشتقاً أو في حكمه .

والعلم لا يوصف به ؛ لأنّه ليس بمشتقٍ ولا في حكمه ، فإنَّ العلمية يذهبُ بها معنى الاشتقاق ، وإن كان لفظه مشتقاً ، ويوصف العلم بثلاثة أشياء :

بالمعرَّف باللام نحو : مررتُ بزيدٍ الكريم ، وبالمضاف نحو : مررتُ بزيدٍ صاحب عمروٍ ، وصديقك ، وبراكب الأدهم ، وبالمبهم نحو : مررتُ بزيد هذا ،

وإنما جاز الوصف بالمبهم وإن لم يكن فيه اشتقاق ؛ لأنّ المراد منه الحاضر ، وكأنّه قيل : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ .

ولم يُوصف العلم بالمضمر ، لما ذكرنا[1] ، ولم يوصف العلم بالعلم لانتفاء معنى الوصفية فيه ، وسائرُ الأسماء الجوامد تنعت لأجل اللَبْس الذي يُدخلها ، ولا يُنعت بها ، لأنّها ليست بمشتقةٍ ولا في حكمها ، وأمّا سائر الأسماء المشتقة وما هو في حكم المشتق فتنعتُ ؛ لأن اللَبْسَ قد يدخلها ، ويُنعتُ بها لأجل الاشتقاق وحكمه .

قوله : « وإنّما التزم وَصْفُ (هذا) بذي اللاّمِ » .

إشارةٌ إلى جواب اعتراضٍ ، تقرير الاعتراض : أنَّ المبهم أخصُّ من المضافِ إلى المبهم ومن المضاف إلى المعرّف باللام ، ولم يوصف بهما[2] .

تقرير الجواب : أن المبهم إنما لم يُوصف بهما والتزم وصفه بذي اللام اسماً أو صفةً للإبهام ، أمَّا امتناع وصفه بما أضيف إلى المبهم ، أو إلى المعرَّف باللام ؛ فلأنّ الغرض من وصف المبهم تبيين الجنس ، ولا تتبين الذّات بالمضاف إلى المُبهم أو إلى المعرَّف باللام ، وأما التزام وصفه بذي اللام ، فلأنَّ الغرض تبيين الجنس ، وتبيين الجنس إنَّما يكون باسم الجنس ، واسم الجنس غيرُ مضافٍ ، فوجب أن يكون اسم جنس مُعرَّفاً باللام ، فإنّ الأوَّل معرفةٌ ، والصفة الجارية في الحقيقة إنّما هي صفة لاسم الجنس المقدَّر صفةً ليدلَّ على المعنى الذي كان به ذاتاً مخصوصة باعتباره ، ولذلك كان قولك : مررتُ بهذا الأبيضِ ، ضعيفاً ، بخلاف قولك : مررت بهذا العاقل ، لما في (العاقل) من الدلالة على معنى الجنس المخصوص ، والذي يدلُّ على أن الغرض من // وصف المبهم هو المعنى الذي ٢٩ / و

(١) أي : من أن الضمير لا يُوصف ولا يوصف به ، ولأنه أخص من الموصوف .

(٢) ينظر : شرح الرضى (٢ / ٣١٦) .

كان به ذاتاً مخصوصة أنّهم جعلوا اسم الإشارة واسم الجنس كالشيء الواحد ، من جهة أنَّ المقصود بهما جميعاً ما يُقصدُ بالأسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : مررتُ بهذا يوم الجمعة العاقل - فاصلاً بينهما - وجاز : مررتُ بالزيدين العاقل والطويل ؛ لأنَّ صفة غير اسم الإشارة ليست في الامتزاج كأسماء الإشارة[١] .

قال ابن عصفور[٢] : « الأسماء باعتبار النعت ثلاثة أقسام :

- قسم لا يُنعت ولا يُنعت به : وهي المضمراتُ ، وأسماءُ الشروط ، وأسماء الاستفهام ، و(كم) الخبرية ، وكل اسم غير متمكنٍ ، أي : الذي يلزم موضعاً واحداً كـ(ما) التعجبية ، أو موضعين كـ: (قَبْلُ وبَعْدُ) .

- وقسمٌ ينعت ويُنعت به وهو : أسماء الإشارة ، وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً أو في حكمه .

- وقسم يُنعت ولا يُنعت به وهو : العلم ، وما بقي من الأسماء إذا لم يكن مشتقاً ولا في حكمه ، ولم يوجد عكس هذا القسم وهو الذي لا يُنعت ويُنعت به ، والأسماء تنحصر في النكرة والمعرفة ، والنكرة لا تُنعت إلا بالنكرة .

والمعرفة خمسة أنواع :

المضمر لا يُنعت ولا ينُعت به[٣] ، والمضاف إلى المضمر كالعلم يُنعت بما يُنعت به العلم ، والعلم ينعت بما فيه الألف اللام ، وباسم الإشارة ، وبما أضيف

---

(١) قال أبو حيَّان في ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٣٣) : « وأما أسماء الإشارة فمذهب البصريين أنها توصف ويوصف بها ... وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي ، والزجاج إلى أن أسماء الإشارة لا توصف ، ولا يوصف بها » وينظر : المقتضب (٤ / ٢١٩) ، ونتائج الفكر (٢١٤) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٧) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٥٨) ، والهمع (٣ / ١٢١) .

(٢) ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٠٦ - ٢٢٢) .

(٣) تقدَّم سبب ذلك ص (١٠٠) .

إلى معرفة ، واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام ، والمضاف إلى المشار يُنعت بالمشار وبما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إليهما ، والمعرَّف بالألف واللام يُنعت بما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام يُنعت بما يُنعت به المعرَّف بالألف واللام .

والنعت إذا لم يتكرر فإن كان المنعوت مجهولاً لم يصحَّ إلا الإتباع نحو : مررتُ برجل كريمٍ ، وبزيدٍ العاقل ، إذا لم يكن (زيدٌ) معلوماً عند المخاطب ، وإن كان المنعوت معلوماً عند المخاطب لم يصحَّ إلا الإتباع إن كانت الصفة[1] غير صفةِ مدحٍ أو ذمٍ أو ترحم ، نحو : مررتُ بزيدٍ الطويل ، وإن كان الصفة صفةَ مدحٍ أو ذمٍ أو ترحم جاز الإتباع ، والقطع على الرفع بأنه خبر مبتدأ محذوف، وعلى النصب بإضمار فعل تقديره : أَمْدَحُ ، إن كانت الصفة صفة مدح، أو أَذُمُّ إن كانت صفة ذمٍ ، أو أترحَّمُ إن كانت الصفة صفة ترحمٍ .

ومن النحويين[2] من لم يجوز القطع إلا عند تكرر الوصف ، وليس بصحيح؛ لأنه قد جاء في كلامهم : الحمد لله أهل الحمدِ ، والحمد لله الحميدَ - بنصب أهل الحمد ، والحميد - حكى ذلك سيبويه[3] .

هذا إذا لم يتكرر النعت ، فإن تكرر النعت فإن كان المنعوت مجهولاً فالإتباع ليس إلاّ ، إلاّ في موضعين فإنّه يجوز فيهما الإتباع والقطع :

---

(١) جاءت في الشرح : « الصلة » وهو تحريف .

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة (٢ / ٤١٧) : « وكلُّ نعتٍ أريد به المدح أو الذم ، وجاء بعد تكرير جاز قطعه عن إعراب ما قبله » ، أما الرضي فقد نسبه في شرحه (٢ / ٣٢٢) للزجاجي . ينظر : الجمل للزجاجي (١٥) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٦٢) ، وأجاز الخليل قطعه رفعاً ونصباً ، ينظر : شرح الرضي (٢ / ٣٢٤) وقال يونس : لا يجوز القطع في الثلاثة ، ينظر : الهمع (٣ / ١٢٥) .

- أحدهما : أن يقدر المنعوت وإن كان مجهولاً // تقدير المعلوم تعظيماً له ٢٩ / ظ
نحو : مررتُ برجلٍ كريمَ الأخلاق ، شريفَ الآباء .

- وثانيهما : أن تكون الصِّفة المقطوعة قد تقدمها صفةٌ تقاربها في المعنى
نحو : مررتُ برجلٍ شجاعٍ فارسٌ ، فإنَّ الشجاعة تُفهم منها الفروسية .

ومنه قوله[1] :

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَراضيعَ مِثلَ السَّعَالي

فنصبِ (شعثاً) على القطع ، فإنه لما وصفهن بـ(العُطَّلِ) فُهِمَ منه أنَّهن (شُعث) ، وإن كان المنعوت معلوماً فإن لم يكن صفة مدحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ فالإتباع ليس إلا نحو : مررتُ بزيدٍ الطويلِ الأبيضِ ، وإن كانت صفة مدحٍ كالشجاع والكريم ، أو ذمٍ كالفاسق والخبيث ، أو ترحم كالمسكين والفقير جاز ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع البعض المتقدم وقطع البعض المتأخر لا العكس وإلاّ يلزم الفصل بين المنعوت والنعت بجملةٍ أجنبيةٍ ، فإنّ القطعَ على الرفع بأنّه خبر مبتدأٍ ، وعلى النصب بإضمار فعلٍ ، فالأوّل يؤدي إلى الفصل بجملة اسمية ، والثّاني إلى الفصل بجملةٍ فعليةٍ مثال ذلك : مررتُ بزيدٍ الكريمُ الشجاعُ البطلُ برفع جميع الصفات أو نصبها ، أو رفع بعضٍ ونصب بعضٍ ، أو خفض جميعها ، ولا يجوز أن تنصب (الكريم) أو ترفعه على القطع .

ولا يجوز عطف بعض النعوت على البعض ؛ لأنّه يلزم منه عطف الشيء على نفسه ، اللهم إلاّ أن يختلف معنى النعوت ، فإنّه حينئذٍ يجوز العطف نحو :مررتُ

(١) قائله أميَّة بن أبي عائذ الهذلي . ينظر ديوان الهذليين (٢ / ١٨٤) وهو من المتقارب .
وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٩٩) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ١٠٨) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٨) .

بزيدٍ الكريم والشجاع والعالم ، وإذا اجتمع المنعوتون والنعوت ، فإن جُمعا نحو : قام الزيدون العقلاء ، أو فُرِّقا نحو : زيدٌ العاقلُ وعمرو الكريم ، أو جمع المنعوتون وفُرِّقَ النعوت نحو : قام الزيدون العاقل والكريم والشجاع ، كان حكم ذلك حكم النعوت المفردة في الإتباع والقطع في أماكن القطع ، فإنه يجوز جمع المنعوتين وتفريق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله[1] :

بكيتُ ومَا بُكا رجلٍ حَزينٍ على رَبْعَينِ مَسْلوبٍ وَبَالِ

إلا في أسماء الإشارة ، فإنه لا يجوز فيها ذلك ، إذ لا يَصحُّ أن يُقال : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ[2] ، وذلك لأنَّ أسماء الإشارة لا تُوصف إلا بالجوامد أو بمشتقٍ قائمٍ مقامَ الجامدِ نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، ولذلك لا يجيء وصفه بالمشتق إلا قليلاً ، والجامد لا ضمير فيه ، فجعل كون نعت الإشارة موافقاً لها في الإفراد والتثنية والجمع نائباً عن الضمير الذي في الصفة للموصوف ، فلو قلت : مررت بهذين الطويل والقصير ، لزالت // المشاكلة التي هي الرابطة بين الصفة والموصوف في أسماء الإشارة . ٣٠ / و

فإن فُرِّق المنعوتون وجُمع النعوت ، فإن اختلف الإعرابُ فالقطع ليس إلاّ نحو ضربَ زيدٌ عمراً العاقلان - بالرفع - على أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هما

---

(١) نسبه سيبويه في كتابه (١ / ٤٣١) إلى رجل من باهلة ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني (٢٦٢) إلى ابن مَيَّادة ، ينظر : ديوانه (٢١٤) ، والبيت من الوافر .

وينظر : المقتضب (٤ / ٢٩١) ، والتبصرة (١ / ١٧٤) ، والمقرب (١ / ٢٢٥) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣١٣) .

قوله : « مسلوب » هو الذي سُلِب أنسه ، لخلوه من أهله .

(٢) وهذا رأي سيبويه والزيادي والمبرد والزجاج وجمهور النحويين . ينظر: كتاب سيبويه (٢ / ٨)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٢٢) ، ومغني اللبيب (٢ / ٥٧٦) ، والمساعد (٢ / ٤١٣) .

العاقلان ، والنصب بإضمار فعل تقديره : أعني العاقلين ؛ لأنَّ أحد المنعوتين يَطْلبُ النعت مرفوعاً ، والآخرُ يطلبه مَنْصُوباً أو مخفوضاً، ولا يُتَصور أنْ يكون اسمٌ واحدٌ في حينٍ واحدٍ مرفوعاً وغير مرفوع ، هذا مذهبُ البصريين ، والكوفيون فَصَّلوا فقالوا : إن اختلف الإعراب ، فإن كان المعنى مختلفاً فالقطع ليس إلاّ نحو : ضَربَ زيدٌ عمراً ، وإن كان متفقاً جاز فيه الإتباع نظراً إلى المعنى في أماكن القطع نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، فإن كل واحدٍ من الاسمين ضاربٌ ومضروبٌ في المعنى[١] ؛ فأجازوا أن يكون (العاقلان) بالرفع نعتاً لـ(زيد وعمرو) ويغلب المرفوع خَاصَّةً ؛ لأنّه عمدةٌ[٢] ، وهو مذهبُ الفرَّاء[٣] .

ومنهم من[٤] أجاز الرفع والنَّصب على الإتباع ، فيغلب تارةً المرفوع ، وتارةً المنصوب ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين معناه معنى المرفوع وهو (ضاربٌ) ، ومعنى المنصوب وهو (مضروبٌ) ، والصحيحُ أنّه لا يجوز إلا القطع ، إذ لا يصحُّ أن يقال : ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةُ - برفع العاقلة - على أن تكون نعتاً

---

(١) جاء في شرح الرضي (٢ / ٣١٨) : « فإن كان العامل واحداً ، ومعمولاه مختلفي الإعراب ، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجز جمعهما في وصف واحد ... وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو : ضارب زيد عمراً ، وأجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت ، نظراً إلى المعنى ، إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى ... » ، وينظر : الأشموني (٣ / ٦٧) .

(٢) في الأصل (عمله) والمثبت من شرح ابن عصفور على الجمل .

(٣) ينظر : همع الهوامع (٣ / ١٢٤) ، والتصريح (٢ / ١١٥) .

(٤) في شرح ابن عصفور على الجمل (١ / ٢١٠) : « وهو مذهب ابن سعدان » .

قال السيوطي في همع الهوامع (٣ / ١٢٤) : « وقال الفراء وابن سعدان : يجوز الاتباع في الأخيرة ، ثم قال الفراء : يجب اتباع المرفوع تغليباً له وقال ابن سعدان : يجوز اتباع كل منهما ... » .

وابن سعدان هو : أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير ، كان على مذهب الكوفيين ، وكان مقرئاً (ت ٢٣١ هـ) . ينظر : بغية الوعاة (١ / ١١١) .

لـ(هندٍ) على المعنى باتفاقٍ من البصريين والكوفيين .

وكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أُفْرِدَ الحملُ على المعنى ، فكذلك لا يجوز إذا ضممته إلى غيره - وفيه نظرٌ - إذ يجوز أن يكون بالضمِّ تحصل قوة اعتبار المعنى ، فيصحّ عند الضمّ دون الإفراد .

(١)وإن اتفق إعراب المنعوتين ، فإن اختلف التعريف أو التنكير فالقطع ليس إلاّ نحو : قامَ زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، و(الكريمين) على النصب بإضمار فعلٍ .

ولا يجوز الاتباع ؛ لأنَّ المعرفة تطلب نعتاً معرَّفاً ، والنَّكرةُ تطلب نعتاً منكراً ، وذلك لا يمكن في اسمٍ واحدٍ في حالٍ واحدٍ .

وإن اتفق(٢) الإعراب ، والتعريف أو التنكير ؛ فإن كان بعض المنعوتين مُستفهماً عنه وبعضها غير مُستفهمٍ عنه لم يجز إلا القطع ، نحو : من أخوك ؟ وهذا محمد العاقلان ، على أنّه خبر ابتداءٍ محذوفٍ ، و(العاقلين) على النصب بإضمار (أعنى) ، ولا يجوز أن يكون (العاقلان) نعتاً لـ(محمد ، وأخيك) ؛ لأن النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فإذا قلت : من أخوك العاقل؟ فـ(العاقل) مستفهمٌ عنه كـ(الأخ) كأنَّك قلت : من العاقل ؟ والمستفهم عنه مجهولٌ ، وإذا قلت : هذا زيدٌ العاقل فـ(العاقل) خبرٌ كـ(زيدٍ) كأنّك قلت : هذا العاقل // فـ(العاقل) معلومٌ ، فلو جعلتَ (العاقلين) نعتاً ٣٠ / ظ

---

(١) يستأنف الشارح من هنا كلام ابن عصفور بعد أن اعترض على قوله في عدم جواز نعت الاسم إذا ضُمَّ إلى غيره . قال أبو حَيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٢٥) : « فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرِد الحمل على المعنى ، فلا يجوز إذا ضممته إلى غيره ، وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو ؟ » .

(٢) في شرح ابن عصفور (١ / ٢١١) : « فإن اتفق المنعوتون في الإعراب ... » .

لهما وجب أن يكونا معلومين مجهولين في حال واحدٍ .

وإن اتفق المنعوتون في الاستفهام عنهم أو عدمه ، فإن كان العامل واحداً فالإتباعُ والقطعُ في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكراً أخاك العقلاء ونحو : قامَ زيدٌ وعمروٌ وجعفرٌ العقلاء ، وإن كان العامل أزيد من واحدٍ ، فإن اختلف العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجرمي[1] ، فإنّه يجيز الإتباع والقطع في أماكنَ القطعِ ، نحو : قامَ زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان ، على أنّه خبر مبتدأٍ محذوف ، و(العاقلين) على النصب بإضمار فعل .

وإنّما لا يجوز الإتباع ؛ لأنّه يلزم أن يكون (العاقلان) خبراً من حيث إنّه نعت للخبر ، مخبراً عنه من حيث إنّه نعت للفاعل ، واسمٌ واحدٌ لا يصحُّ أن يكونَ خبراً ، مخبراً عنه في حال واحد .

وكذلك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى أبيك العاقلين ، لم يجز إلاّ القطع لمخالفة معنى (الباء) لمعنى (إلى) ، وإنْ اتفق جنسُ العامل ، بأنْ يكون من جنس الاسم ، أو من جنس الفعل ، أو من جنس الحرف ، والحروف المختلفة المعاني بمنزلة العوامل المختلفة الجنس ، فإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، فـ(العاقلُ) ممرور به ، كأنّك قلت : مررتُ بالعاقلِ ، وإذا قلتَ : دخلتُ إلى أخيك الكريم ، فـ(الكريم) مدخولٌ إليه كأنّك قلتَ : دخلتُ إلى الكريم ، فلو قلت : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى أخيك العاقلين ، لكان (العاقلين) وهو اسمٌ واحدٌ مجرورٌ على الإلصاق ، وانتهاء الغاية ، واسمٌ واحدٌ لا ينجر على معنيين مختلفين .

وأمَّا الجرميّ فتوهم أنَّ مَنْعَ ذلك إنّما هو من طريق أنَّ عاملين لا يعملان

---

(١) وهو رأي الأخفش أيضاً ، ينظر : ارتشاف الضَّرب (٤ / ١٩٢٣) ، والمساعد (٢ / ٤١٥) .

في معمولٍ واحدٍ ، وتقرر عنده أنَّ العاملَ في النعت إنّما هو التبعُ[١] ، فأجاز الإتباع .

وإن اتفق جنسُ العامل ، بأن يكون من جنس الاسم ، أو من جنس الفعل ، أو من جنس الحرف ، فإن اختلف العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وأدْبَرَ عمرٌو ، أو اختلفت في المعنى دون اللفظ نحو : وجدَ الضَالَّةَ زيدٌ ، ووجد على بكر عمرو ، أي : غضِب عليه ، فمذهب سيبويه الإتباع والقطع[٢] ، ومذهب المبرد[٣] القطع ليس إلاّ . والصحيح مذهب سيبويه ، فإنّك إذا قلت : أقبل زيدٌ العاقل، فـ(العاقل) في المعنى مقبلٌ ، وإذا قلت : أدبر عمرو العاقلُ ، فـ(العاقل) في المعنى مدبرٌ فلو قلت : أقبلَ زيدٌ وأدْبَرَ عمرٌو العاقلان ، على الإتباع ، لكان (العاقلان) فاعلين ، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر ، وذلك جائزٌ بدليل قولهم : اختلف الزيدان ، فـ(الزيدان) فاعلٌ ، وقد فَعل أحدهما خلافَ فعل الآخر . فإن قال المبردُ : فقد اتفقا في جنس الاختلاف ، قيل له : وكذلك // في مسألتنا فقد اتفق زيدٌ وعمرٌو في جنسِ الفِعْلِ . ٣١ / و

وإن اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو : ذهب زيدٌ وانطلقَ بكرٌ ، فمذهب سيبويه والمبرد الإتباع والقطع[٤] ، ومذهب أبي بكر السرَّاج القطع ليس إلاّ[٥] .

---

(١) وهو مذهب ابن عصفور أيضاً ، ينظر شرح الجمل (١ / ٢١٤) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٥٨) فما بعدها .

(٣) وهو مذهب ابن السرَّاج أيضاً ، ينظر : المقتضب (٤ / ٣١٥) ، والأصول (٢ / ٤١) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٢٤) .

(٤) وقد تابعهما الكسائي ، ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٥٩) ، والمقتضب (٤ / ٣١٥) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٢٤) .

(٥) ينظر : الأصول (٢ / ٤١) .

وإن اتفق اللفظ والمعنى نحو : قام زيدٌ وقام عمرٌو ، فمذهبُ كافة النحويين الإتباع والقطع إلا أبا بكر السرَّاج[١] ؛ فإنه يقطع ولا يجيز الإتباع إلا بشرط أن يُقدر الاسم الثاني معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأوَّل غير عامل في الاسم [الثاني][٢] فحينئذٍ يجوز الإتباع والقطع ؛ لأنَّ العامل واحد نحو : قام زيد قام عمرو ، إذا قدرت (قام) الثاني تأكيداً للأول ، حُجة أبي بكر السرَّاج أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت فالإتباع في ذلك مُفْضٍ إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ .

وإذا اجتمع في باب النعت صفةٌ هي[٣] اسمٌ مع صفةٍ هي في تقدير اسم ، قُدِّم ما هو اسمٌ على ما هو في تقدير اسمٍ ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ في الدار ، على أن يكون (في الدار) موضع صفةٍ لـ(رجلٍ) ، ولا يصحُّ أن يُقال : مَررتُ برجلٍ في الدار قائمٍ ، إلا في ضرورة شعرٍ أو نادر كلامٍ ، قال الشاعر[٤] :

وَفَرْعٍ يُغَشِّي المتنَ أسْوَدَ فَاحِمٍ . . . . . .

قَدَّمَ (يُغَشِّي) على (أسْوَد) .

ولا يجوزُ تقديم الصِّفة على الموصوف إلاّ حيثُ سُمِعَ - وهو قليلٌ - وللعرب فيما وُجِدَ منه وجهان :

---

(١) ينظر : الأصول (٢ / ٤٢) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٢٤) .

(٢) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢١٢) .

(٣) في الشرح : « هو » والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ٢١٧) .

(٤) هو امرؤ القيس ، ينظر ديوانه (١٧١) ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

. . . . . **أثيثٍ كقنو النَّخلةِ المتعكِّل**

والشاهد في : شرح القصائد السبع لابن الأنباري (٦٢) والمقرب لابن عصفور (١ / ٢٢٧) ، واللسان (قنا) .

أحدهما : أن تُقَدِّم الصِّفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله[١] :

. . . . . وبـالطويلِ العُمْـرِ عُمْـراً حَيْـدَرا

فقدم (الطويل) على موصوفه ، وقول الآخر[٢] :

والمؤمن العائذات الطِّـير . . . . . .

فقدم (العائذات) على موصوفها ، وفي إعراب نحو هذا وجهان :

أحدهما : أن تجعَلَ (العائذات) نعتاً (للطيّر) مُقدماً .

والآخر : أنْ تجعلَ (العائذات) مجروراً بإضافةِ (المؤمـنِ) إليـه ، وتجعـلَ مـا بعدها بدلاً منها .

والوجه الثَّاني من الوجهين المتقدمين : أن تُضيفَ الصِّفةَ إلى الموصوفِ إذا قدمتها عليه ، كقراءة مَنْ قرأ ﴿ **وأنَّه تعالى جُدُّ رَبِّنا** ﴾[٣] - بضم الجيم - أصله: رَبُّنَا الجُدُّ ، أي : العظيم ، فَقُدِّمت الصِّفَةُ وحُذِفَت منها الألفُ واللام ، وأضيفت إلى الموصوفِ ، وَمِثلُ ذلك قوله[٤] :

يَـا قُـرَّ إنّ أبـاكَ حَـيَّ خُوَيلِـدٍ . . . . . .

---

(١) لم أهتد إلى قائله . والبيت من الرجز .

والشاهد في : الكشـاف (٢ ، ٥٢) ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور (١ / ٢١٨) ، والمقـرب (١ / ٢٢٧) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٣١) .

(٢) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (٣٦) .

(٣) سورة الجن من الآية (٣) ، وهي قراءة حُميد بن قيس حيث قرأ بضـم الجيـم مضافـاً إلى ربنـا ، وهو بمعنى العَظيم ، وهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها والأصل ربنا العظيـم ، ينظـر : الـدر المصون (١٠ / ٤٨٧) ، وكتاب سيبويه (٤ / ٢٤٣) ، والقراءة المشهورة (جَدُّ ربنا) - بفتح الجيم - .

(٤) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (٣٧) .

- يُريدُ خُويلدَ الحيِّ - فقدَّمَ وأضاف[١] ، وتكونُ الصِّفةُ إذ ذاك معمولة العَاملِ الذي قبلها ، وتخرجُ عن كونها صفةً .

والصِّفةُ إذا كانت [اسماً[٢] أو] ما هو في تقدير الاسم لا يجوز حذْفُ موصوفها وإقامتها مقامه إلاَّ مَعَ (مِنْ) ، أو تكونُ الصِّفةُ صفةً لتمييز (نِعْمَ) ، نحو قولهم : نِعْمَ الرَّجلُ يقُومُ ، أي : نعم الرَّجلُ رجلاً يقُومُ ، وقولهم : « منَّا ظعنَ ومِنّا أقَامَ » أي : مِنّا إنسانٌ ظَعَنَ ومِنّا إنسانٌ // أقامَ ، وما عدا ذلك لا تُقامُ الصِّفةُ مقامَ الموصوف إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله[٣] : ٣١ / ظ

وَاللهِ مَا زيدٌ بِنامَ صَاحِبُهْ

أي : برجل نامَ صَاحِبُه ، وقوله[٤] :

تَرْمي بكفّي كان مِنْ أرْمَى البَشَرْ

أي : بكفى رجلٍ مِنْ أرْمى البشرِ .

---

(١) جاء في أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٤٤) : « حيَّ خُويلدٍ : بدل ، أو عطف بيان من (أباك) ، وكان واسمها وخبرها : خبر إنّ ، وقيل : إن (حي) زائد » .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ٢١٧) .

(٣) لم أهتد إلى قائله فيما رجعت إليه من مظان ، غير أن العيني في حاشيته على الأشموني (٣ / ٢٧) نسبه للقناني ، وهو بيت من الرجز بعده :

. . . . . ولا مخالط اللَّيان جانِبُه

والشاهد في : الكامل (١ / ٣٨٣)، وأسرار العربية (٩٩)، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٤٠٥) وخزانة الأدب (٩ / ٣٨٨) .

(٤) لم أقف على نسبته لقائلٍ مع كثرة من استشهد به ، وهو بيتٌ من الرجز وقبله :

مالك عندي غير سوطٍ وحجرْ وغير كَبْداء شديدة الوترْ

ترمي بكفّى كان من أرمى البشرْ

والشاهد في : المقتضب (٢ / ١٣٩) ، والأصول (٢ / ١٧٨) ، وتذكرة النحاة (٧٠) ، ومغني اللبيب (١ / ١٦٠) .

وإن كان الصِّفَةُ اسماً لم يَجُزْ إقامتها مقامَ الموصوف إلاّ بشرط أن يُقدَّم الموصوف في الذِّكْر ، نحو قولك : أعطني ماءً ولو بارداً ، أي : ولو ماءً بارداً ، فحذفت (ماءً) لدلالة (ماء) المقدم عليه ، أو تكون الصِّفة خاصةً بجنس الموصوف نحو : مررتُ بكاتبٍ ، أي : برجلٍ كاتبٍ ؛ لأنَّ الكَتْبَ خاصٌ بجنس العقلاء ، أو تكون الصِّفة قد استعملتها العربُ استعمال الأسماء ، وحُفِظَ ذلك عنها نحو : الأبْطَحُ والأبْرَقُ - في صفة المكان[1] - ، والأدْهَمُ : للقيد ، والأسود : للحيَّة ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حَذْفُ الموصوفِ ، وإقامةُ الصِّفةِ مقامهُ إلاّ في ضرورةٍ .

ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيٍ ، ونعني بالأجنبي : ما ليس بصفةٍ إلاّ أن يكون الفاصلُ جملة اعتراضٍ ، وجملةُ الإعتراض هي : كلُّ جُملةٍ يكون فيها توكيدُ الكلام وتبيينٌ لمعنىً من معانيه ، فمن ذلك قوله تعالى[2] : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ففصل بين (القسم) وصفته بقوله : ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ لأنّ تقدير الكلام : لو تعلمون ذلك لتبينتُم أنه عظيم [وقوله : لو تعلمون ذلك لتبينتم أنه عظيم][3] تأكيداً لمعنى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلاّ في ضرورة

---

(١) الأبطح : مَسِيلُ واسعٌ فيه دقاق الحصى ، والأبرق : غِلَظٌ فيه حجارةٌ ورملٌ وطين مختلطةٌ ، والجبل الذي فيه لونان ، وكل شيءٍ اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق . ينظر : الصحاح (بطح) ، (برق) .

(٢) سورة الواقعة الآية (٧٦) .

(٣) سقط من الشرح وهو في شرح ابن عصفور (١ / ٢٢٢) .

شعرٍ نحو قوله[١] :

أمرّتْ مِن الكتّان خَيطاً وأرْسَلتْ رَسُولاً إلى أخْرى جَرِّياً يُعينُها

ففصل بالجار والمجرور الذي هو : (إلى أخرى) بين (رسول) وصفته وهو (جَريّ) ولا يُقاس على ذلك .

---

(١) لم أهتد إلى قائله ، وهو بيت من الطويل .

والشاهد في : شرح القصائد السبع (٨٨ ، ١٦٤) ، والمحتسب (٢ / ٢٥٠) ، والخصائص (٢ / ٣٩٦) .

قوله : « أمرّت » أي : فتلت ، « جرّيا » الجريّ هو الرسول والوكيل وذلك لجريه لأداء الرسالة . ينظر الصحاح (مرر) ، (جرى) .

[عَطْفُ النَّسَقِ]

ص : « **العَطْفُ تَابعٌ مَقْصُودٌ بالنِّسبةِ مَعَ مَتْبوعهِ يَتوسَّطُ بينهُ وَبَيْنَ مَتْبوعهِ أحدُ الحروفِ العشرةِ ، وسيأتي ، مِثلُ : قامَ زيدٌ وعمروٌ** »[١] .

ش : لما فرغ من النعت شرع في العطف ، وإنما قدمه على الثلاثة الباقية من التوابع ؛ لأنّه تابعٌ مقصود بالنسبة مع متبوعه بخلافها ، والعطف لغةً : الرجوعُ والالتفات قال الشاعر[٢] :

ولقد أعطفها كارهةً حِينَ للنَّفْسِ من الموتِ هريرُ

أي : أرجعها ، وبالإصطلاح يُطلقُ على معنَيين :

أحدهما : عمل المتكلم هذا العمل المخصوص .

وثانيهما : المعطوفُ[٣] ، والتعريف الذي ذكرهُ للثَّاني ؛ لأنّه جَعَل العَطفَ من أقسام التابع والذي هو التابع المعطوف لا المصدر ، وهذا العطف يسمى عطفَ النَّسق ، إمَّا لمتابعته الأوَّل من نسقتُ الشيء إذا أتيتُ به متتابعاً ، وإمَّا لمساواته الأوَّل في // الإعراب مِنْ قولهم : ثَغْرٌ نَسَقٌ ، أي : مُسْتوٍ ، والنَّسق - بفتح السِّين - المنسوقُ . ٣٢ / و

قيل : لقائلٍ أنْ يقول : العطفُ تابعٌ مشتركٌ بين الاسم ، والفعل ، والحرف فما وجه اختصاصِ ذكره في الاسم ؟

أجيبَ : بأنَّ الإعراب في الأصل إنّما هو للأسماء وتوابعها ، وكان ذكره في

---

(١) الكافية (١٣٢) .

(٢) قائله عمرو بن معد يكرب . ينظر : ديوانه (١٠٢) ، وهو من الرمل . والشاهد في : فصل المقال (٣١٤) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١ / ٩٤)، والصفوة الصفية (١ / ٧٣٩) .

(٣) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٥٤) .

هذا القسم راجحاً على ذكره في الفعل ، والحرف ، وكذا البدل والتأكيد[١] .

قوله : « تَابِعٌ » . يَشمل التوابع الخَمس . قوله : « مَقْصودٌ بالنِّسْبَةِ » .

فصلٌ يُميزه عن الصِّفة ، والتوكيد ، وعطفِ البيان ، فإنَّها وإنْ كانت توابع لكنّها ليستْ بمقصودةٍ بالنِّسبة ، فإنّك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ العاقِلُ ، فالمقصود بالنِّسبة إنّما هو (زَيدٌ) ، والصِّفة إنّما جِيءَ بها لِيُوضَح بها، وأمَّا كونُ التوكيد، وعطفُ البيان غير مقصودٍ بالنِّسبة فظاهرٌ ، قوله : « مَعَ مَتْبوعِهِ » أي : مقصودٌ بالنِّسبة مَعَ متبوعه ، فصْلٌ يُميزهُ عن البدل ؛ لأنَّ البدلُ ؛ وإن كان مقصوداً بالنِّسبة لكن لامع متبوعه ، فإنَّك إذا قُلتَ : أعجبَني زَيدٌ عِلْمُهُ ، فإنَّما الإسنادُ إلى (العِلْم) دون (زيدٍ) .

قوله : « يَتوسَّطُ بَيْنهُ وَبينَ متبوعِهِ » .

أي : يتوسطُ بين العطف وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة ، هذا شرطٌ بعد تمام الحدِّ فإنَّ الحدَّ قد تمَّ بما قبله ، ولم يحُدُهُ بقوله : « تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة » ؛ لأنَّه غيرُ مُطَّردٍ ، وشرطُ الحدِّ الإطرادُ ، وإنَّما قُلنا[٢] : إنّه غير مُطَّردٍ ؛ لأنَّ الصِّفات قد يتوسط بينها وبين متبوعها أحدُ الحروف العشرة في مثل قوله[٣] :

---

(١) أي : وكذلك القول في البدل والتأكيد بأنَّ الإعراب في الأصل خاص بالأسماء وتوابعها ، وهما من توابع الأسماء .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ١٠٢) .

(٣) ينسب هذا البيت لابن زَيَّابة : سَلَمَةُ بن مالك بن دُهل . ينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١ / ٧٤) ، وهو عجز بيت من السريع صدره :

يا لهف زيَّابَة للحارث . . . . . .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري (٢ / ٥٠٨) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٣٢) ، ومغني اللبيب (١ / ١٦٣) ، والخزانة (٥ / ١٠٧) .

قوله : « زيَّابة » اسم أمه ، ينظر : من نسب إلى غير أبيه ، ضمن نوادر المخطوطات (٢/٣٢٠).

« وزيَّابة » اسم مرتجل للعلم وهو من لفظ الأزيب وهو النشاط . الصحاح (زيب) ، والمبهج ص (٨٤) .

. . . . . فالسَّـابِح[1] فالغـانِمِ فـالآيبِ

فَيَصْدقُ عليها أنَّها توابعُ يَتوسط بينها وبين متبوعها أحدُ الحروف العَشرة ، وهي ليست بعطفٍ ؛ بل هي باقيةٌ على ما كانت عليه في الوصفية ، وإنّما حَسُنَ دخولُ حرف العطف لنوعٍ من الشَّبه بالمعطوفِ ، لما بينها من التغاير[2] ، وسيأتي الكلامُ على حروف العطفَ في قسم الحروف[3] .

قيل : لوحَدَّ بهذا الحدِّ لكان أتمّ وأعمّ فائدةً ، فإنَّ الصِّفاتِ المعطوف بعضها على بعضٍ كلُّ ثانٍ منها مقصودٌ مع الوصف الأوَّل ، ولذلك لا يصحُّ عطفُ الصِّفة الأولى ، فلا يُقال : قامَ زيدٌ والكريم ؛ بل يقال : قامَ زيدٌ الكريمُ والعالمُ واللبيبُ ، فالثاني مقصودٌ مع الوصف الذي قبله وإن لم يكن مقصوداً بالنِّسبة مع متبوعه ، وهذا ليس بشيءٍ ، فإنَّ الصّفة الواقعة بعد أحد الحروف // العشرة ٣٢ / ظ
بالنِّسبة إلى موصوفها لا بالنِّسبةِ إلى الصِّفة الأخرى السَّابقة عليها يَصْدُقُ عليها أنّه تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه - أعني الموصوف - أحد الحروف العشرة ، ومع هذا ليس بعطفٍ بالنِّسبة إلى الموصوف فيكون عَدمُ الإطرادِ بالنِّسبة إلى الموصوف[4] .

وأما الصِّفة الثانية بالقياس إلى الصِّفة الأولى فيصدق عليها أيضاً أنّها تابعٌ

---

(١) يروى : « الصَّابِح » وهو أولى .

(٢) قال الجرجاني في حاشيته على الرضي : « قد جَوَّز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف » .
ينظر : شرح الرضي وبه حاشية الجرجاني (١ / ٣١٨ ، ٣١٩) ط/ دار الكتب العلمية ، والكشاف (٢ / ٣٨٧) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ١٠٢) ، ومغني اللبيب (٢ / ٣٦٤ ، ٣٦٥) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٣٦ ، ٦٣٧) .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٤ / ١١٥ ، ١١٦) .

يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، فيجوز أن يكون عطفاً بالنِّسبة إلى الصفة ، وعدم الاطراد إنّما هو بالنِّسبة إلى الموصوف .

قيل : الحد الذي ذكره غير منعكس فإنَّ نحو قولنا : جاءني زيدٌ لا عمرو ، فيه عطفٌ ، وهو قوله : « عمرو » ، ولا يَصْدُقُ الحدُّ عليه فإنَّه ليس مقصوداً بالنِّسبة مع متبوعه .

أجيبَ : بأنَّه يَصْدُقُ الحدُّ عليه ، فإنّه مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعه ؛ لأنَّ كونه مقصوداً بالنِّسبة مع متبوعهِ أعمُّ من أن تكونَ إيجابيةً فيهما أو سلبيةً فيهما ، أو في أحدهما إيجابية وفي الآخر سلبية ، وفي نحو قولنا : جاءني زيدٌ لا عمروٌ ، النِّسبة في الأول إيجابيةٌ ، وفي الثاني سلبيةٌ .

وقيل أيضاً : إنَّه غَيرُ منعكس ، فإنَّ نحو قولنا : جاءني زيدٌ بل عمرو ، فيه عطف وهو قوله : « عمرو » ولا يصدق الحد عليه ، فإنَّ (عمراً) ليس مقصوداً بالنِّسبة مع متبوعه .

أجيب : بأنَّه مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعه ، لكن في وقتين ، وليس بلازم أن يكونا مقصودين بالنِّسبة في وقتٍ واحدٍ ، لا يُقال : المعية تقتضي أن يكونا في وقت واحد ؛ لأنَّا نقول : المعيةُ متعلقةٌ بالقصد ، فيقتضي أن يكون قصدُ التَّابع وقصد المتبوع في وقتٍ واحدٍ ، ولا يقتضي أن تكون النِّسبة في التابع والمتبوع في وقتٍ واحدٍ .

قيل : هذا الحدُّ غير منعكسٍ ، فإنَّه لا يصدق على عطف الجملة على الجملة نحو : زيدٌ قائم وعمروٌ نائم ، فإنَّها غير مقصودةٍ بالنِّسبة مع الجملة المتبوعة .

أجيب : بأنَّه مُنعكسٍ ، فإنَّ الحدَّ يصدق عليه ، إذ المراد بالنِّسبة - هي النسبة التي يكون المتبوع ملابساً لها - أعمُّ من أن تكون فيه أو خارجةً عنه .

اعلم أنَّ التَّابع إمَّا كامل الاتصال بالمتبوع كالنعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، وبدل الكل ، أو كامل الانفصال كسائر الأبدال ، أو متوسطه بينهما - أي : لا يكون كامل الاتصال ولا كامل الانفصال - .

والأوَّلُ : يُنَزَّلُ مَنزلة الشيء نفسه ، فلا يَحتاجُ إلى رابط .

والثاني : يُنَزَّلُ منزلة ما لا علاقة له مع الشَّيء فلا يحتاجُ إلى رابطٍ ، فإنَّه في حُكم المستأنف .

والثالث : وهو المعطوف ، يحتاجُ إلى رابطٍ ، وهو أحَدُ الحروفِ العشرة .

ص : « **وإذا عُطِفَ على [المضمر] المرفوع المتَّصل أكِّدَ بمنفصلٍ مثلُ : ضربتُ أنا وزيدٌ إلاَّ أنْ يقع فصلٌ فيجوزُ تركه مثل : // ضربتُ اليومَ وزيدٌ ، وإذا عُطِف على المضمر المجرور أعِيْدَ الخافضُ مثل : مررتُ بكَ وبزيدٍ** »[1] . ٣٣ / و

ش : كلُّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، إمَّا أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً مُنفصلاً ، أو مضمراً مُتصلاً ، فالأقسامُ تسعةٌ ، هي الحاصلُ من ضرب ثلاثةٍ في ثلاثة ، فإن كان المعطوف عليه ظاهراً والمعطوف أيضاً ظاهراً جاز العطف مطلقاً ، سواءً كان المعطوف عليه مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً لفظاً أو تقديراً ، أو محلاً ، وإن كان المعطوف مضمراً منفصلاً جاز عطفه أيضاً على المظهر ، ولا يتصور ذلك إلاَّ في المرفوع والمنصوب ، فإنَّ الضمير المجرور لا ينفصل ، وإن كان المعطوف ضميراً متصلاً تَعذَّرَ عطفُهُ ، إذ لا يتصل بحروفِ العطف ، فإن أريدَ عطفهُ وَجَب إعادةُ العامل ليتصل به ، إن كان ممَّا يُمكنُ ، فهذه ثلاثةٌ من التسعة .

---

(١) الكافية (١٣٢) .

وإنْ كان المعطوفُ عليه مُضمراً منفصلاً، وكان المعطوف ظاهراً جاز عطفه، ولا يتصور ذلك إلاَّ في المرفوع والمنصوب[١] ، فإنَّ الضمير المجرور لا ينفصل ، فإن كان المعطوف مُضمراً منفصلاً جاز العطف أيضاً ، وإن كان مضمراً متصلاً لم يجز عطفه ؛ إذ لا يتصل بحرف العطف ولا يمكن التَخَيُّلُ إليه بإعادة العامل ؛ لأنَّه إذا أعِيْدَ وجب الانفصال أيضاً ، فهذه ثلاثةٌ من التسعة ، فصارت ستة أقسامٍ منها ، فبقي ثلاثة .

وإن كان المعطوف عليه مُضمراً متصلاً وكان المعطوف ظاهراً ، فإن كان المعطوف عليه منصوباً جاز العطف من غير شريطة ، فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً لم يجز العطف إلاَّ بتأكيد المضمر المتصل بمنفصل سواء كان مستتراً أو بارزاً مثل قوله تعالى[٢] : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ وقولك : ضربتُ أنا وزيدٌ ، أو بوقوع فصلٍ يقوم مقام التأكيد نحو قوله تعالى[٣] : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾ وإن كان المعطوف عليه مجروراً لم يجز العطف إلاَّ بإعادة الخافض ، وإن كان المعطوف مضمراً منفصلاً كان حكمهُ في الرَّفع بالتأكيد ، وفي النصب بغير شريطةٍ كالمعطوف الظَّاهر ، ولا يقع في المجرور ، وإن

---

(١) قال أبو حيَّان في ارتشاف الضرب (٤ / ٢٠١٢) : « وَوَهِمَ شيخنا أبو الحسن الأُبُذي في أنه لا يجوز : رأيتُ زيداً وإيَّاك ، وكلام العرب على جوازه » . وينظر : الهمع (٣ / ١٨٨) ، والأشباه والنظائر (٢ / ٢٣٩) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف من الآية (١٩) وقد جعله ابن مالك من عطف الجمل فجعل (زَوْجُك) مرفوعاً بـ(ليسكن) مضمراً دل عليه قوله (اسكن) ، قال أبو حيَّان : وما ذهب إليه ابن مالك مخالفٌ لما تضافرت عليه نصوص المعربين من أنّ (زوجُك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) المؤكد بـ(أنت) . ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٣٧١) ، والارتشاف (٤ / ٢٠١٢) .

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٤٣) .

كان المعطوف مُضمراً مُتصلاً تعذَّر عطفهُ إلاَّ بإعادةِ العامل ، فهذه ثلاثةُ أقسام ، فصارت الأقسام تسعةً[١] .

وعلةُ امتناعِ العطف على المضمرِ المرفوع المتصل إلا بتأكيد // المرفوع المتصل بالمنفصل أو ما يقومُ مقامَ التأكيد بالمنفصل ، أنَّه في حكم الجزء ، لتأكد اتصاله لفظاً ومعنىً ، ولذلك سكنوا اللام في نحو : (ضَرَبْتُ) ولم يُسَكِّنوا في نحو : (ضَرَبَكَ) ، ولمَّا كان في حكم الجزء كرهوا العطف عليه في الصورة ؛ لأنَّهم لا يعطفون على الجزء ، فأتوا باسم مستقلٍ مُوافق له في المعنى ، ليكون العطف عليه في الصورة ، إلاَّ أن يقع فصلٌ فيجوز تركه ، ويجوز الإتيان به ، أمَّا الإتيان به فلما ذكرنا[٢] ، وأمَّا تركه فلطول الكلام كقوله تعالى[٣] : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ وقوله[٤] : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ .

٣٣ / ظ

وأمَّا المعطوفُ عليه الذي هو المضمر المجرور ، فلا يُعطف عليه إلاّ بإعادة الخافضِ[٥] وإليه أشار بقوله: « وإذا عُطِف على المضمرِ المجرور أعيد الخافضُ مثل:

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦) .

(٢) ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتَّصل إلا بعد تأكيده بمنفصل مثل : ضربتُ أنا وزيدٌ خلافاً للكوفيين وابن الأنباري ، وهو مَحْكيٌّ عن أبي علي .
ينظر : الإنصاف مسألة (٦٦) (٢ / ٤٧٤)، ومعاني القرآن للفراء (٣ / ٩٥) ، والارتشاف (٤ / ٢٠١٣) ، والإرشاد إلى علم الإعراب (٤٠٠) ، وشرح الرضى (٢ / ٣٣٤) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٤٨) .

(٤) سورة النحل من الآية (٣٥) .

(٥) ذهب البصريون إلى أنَّه لا يُعطف على المضمر المجرور إلاَّ بإعادة الخافض ، وقد وافقهم المصنف ، وأما الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب وابن مالك وأبو حيان فأجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض . ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٨١) ، والمقتضب (٤ / ١٥٢) ، والأصول (٢ / ٨٠) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ٢٥٢) ، والإنصاف المسألة (٦٥) (٢ / ٤٦٣) .

مررتُ بِكَ وَبزيدٍ » وذلك لأنَّ المضمر المجرور اشْتدَّ اتصاله كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ، ولم يُكن له مضمرٌ (مُنفصلٌ)[١] فيُجعلُ في المجرور كما يُجعَل في المرفوع ، فأعادوا الخافض من الأوَّل ليكون في حكم الاستقلال[٢] ، ومنهم من قال : المضافُ إليه إذا كان ضميراً صار بمنزلة التنوين، فكما لا يُعْطفُ على التنوين كذلك لا يُعطف على هذا المضاف إليه ، وبيانُ كونه مُشبَّهاً بالتنوين أنَّه لا يستقلُ معه كلاماً كما أنَّ التنوين لا يستقلُ مع المنون كلاماً .

قال المصنف[٣] : واخترت هذه العلَّة ؛ لأنَّه يَردُ عَلى الأوَّل إلزامٌ نحو : مررتُ بكَ أنتَ وزيد ، ولا خلاف أنَّه يجوز أن يُقال : مررتُ بك أنْت،فيلزم أن يكون مصححاً لعطف المجرور كالمرفوع ، فيجيبُ هؤلاء بأنَّ المجرور أشدّ اتصالاً ؛ لأنَّ المرفوع مع عامله مستقلٌ ، والمضافُ مع المضاف إليه غير مستقلٍ فلما اشتدَّ اتصاله أكثر من المرفوع[٤] خُولف بينه وبينه في العطف .

ولو قيل : إنّه لا يلزم ، لم يكن بعيداً ؛ وذلك من وجهين :

- أحدهما : أنَّ قولك : مررتُ بك أنت ، مخالفٌ للقياس ، فلا يلزم من مخالفة القياس هاهنا[٥] مخالفته في كلِّ موضعٍ .

- الثاني : سلمنا أنَّه غير مخالفٍ للقياس ، ولكن منع مانعٌ هاهنا ، وهو أنَّهم لو قالوا : مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ ، لكانت هاهنا مخالفةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ ، وفي

---

(١) في الشرح : « متصلٌ » وهو سهو .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٣٧ ، ٦٣٨) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٥٦ ، ٤٥٧) .

(٤) في الإيضاح للمصنف : « الفاعل » .

(٥) في الإيضاح للمصنف : « لغرض » .

قولك : مررتُ بك أنت ، ليس له إلا مخالفة التقدير ، ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير ، ألا ترى أنَّ بعضهم[١] يقول : إنَّهم أجمعون ذاهبون ، ولا أحد يقول : إنَّ القوم أجمعون . فهذا جوابٌ لمن تمسك بالوجه الأوَّل الذي يجعله كالفاعل // ولا يجعله كالتنوين . ٣٤ / و

قال ابن عصفور[٢] : ضمير الخفض لا يُعطف عليه إلا بإعادة الخافض نحو قولك : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، ولا يجوز لك أن تقول : مررتُ بكَ وزيدٍ[٣] ، والسَّببُ في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فيكون معه بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف ، إذ لا يُتصور أن يَعطف على بعض الكلمة دون بعض ، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله[٤] .

وزعم المازني[٥] أنَّ امتناع ذلك إنّما هو لأجل أنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها، إذ كلُّ واحدٍ منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز في مثل : قامَ زيدٌ وعمروٌ ؛ لأنَّك لو عكست قلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك مستقيم . ولا يجوز نحو : مررتُ بك وزيدٍ ؛ لأنَّك لو قلت : بزيد وكَ ، لم يجز ، وإذا قلت : مررتُ بك وبزيدٍ ، جاز ؛ لأنَّك لو قلت : مررت بزيدٍ وبكَ ، جاز ، وما ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ؛ فإنَّه قد يجوز في

---

(١) قال سيبويه في كتابه (٢ / ١٥٥) : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء » .

(٢) ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٣) تقدم أنَّ الكوفيين وبعض نحاة البصرة يجيزون ذلك . ينظر ص (**١٢٥**) .

(٤) وهذا مذهب سيبويه (٢ / ٣٨١ ، ٣٨٣) .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (١ / ٤٣١) ، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١ / ١٨٩) .

باب العطف ما لا يجوز في عكسه نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه ، ولا يجوز عكس ذلك ؛ لأنَّ (رُبَّ) و[١](كلاً) لا يدخلان مباشرةً إلا على النكرات ، فلذلك كان الأولى ما عللنا به أوّلاً .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الحافض إلاَّ في ضرورة الشعر[٢] نحو قوله[٣] :

الآن قَرَّبْتَ تهجونا وتشْتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ

وكان حقه أن يقول : فاذهب فما بك وبالأيام ، وأمَّا قوله تعالى[٤] : ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، وقوله تعالى[٥] : ﴿ **والأرحامِ** ﴾ بخفضها في قراءة حمزة[٦] فمحمولٌ على القسم ، أو من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف عنه وذلك قليل[٧] .

قال ابن مالك[٨] : ذكر النحويون حجتين على أنَّه لا يجوز العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الخافض :

---

(١) في الشرح : " وكل " والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٢) وقد ذهب إلى هذا الفراء . ينظر : معاني القرآن (١ / ١٥٢) .

(٣) لم أهتد إلى قائله ، وهو بيت من البسيط .

وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٨٣) ، وينظر : شرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٠٧) ، واللمع (١٨٥) ، والمقرب (١ / ٢٣٤) ، وضرائر الشعر (١٤٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٥) سورة النساء من الآية (١) .

(٦) وهي أيضاً قراءة ابن عباس ، ومجاهد ، والحسن ، وقتادة ، والأعمش ، وغيرهم ينظر : معاني القرآن للزجاج (٢ / ٥ ، ٦) ، والسبعة (٢٢٦) ، والإقناع لابن الباذش (٢ / ٦٢٧) .

(٧) هذا تأويل البصريين . ينظر : الإنصاف مسألة (٦٥) (٢ / ٤٦٣) ، والبيان لابن الأنباري (١ / ٢٤١) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٣٧٥) فما بعدها .

- إحداهما : أنَّ ضمير الجرِّ شبيهٌ بالتنوين ، ومُعاقبٌ له ، فلم يَجُزْ العطف عليه كما لم يَجُزْ العطف على التنوين .

- والثانية : أنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يَصْلُحا لحلول كلٍّ واحدٍ منهما محل الآخر ، وضمير الجرِّ غير صالح لحلوله محل ما يُعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلاَّ بإعادة الخافض ، وكلتاهما ضعيفٌ .

أمَّا الأولى فيدلُّ على ضعفها أنَّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو كان مانعاً من العطف عليه لكان مانعاً من توكيده والإبدال منه ؛ لأنَّ // التنوين لا يؤكد ٣٤ / ظ
ولا يبدل منه ، واللازم باطلٌ ، فإنَّ ضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوةٌ بهما .

ولقائلٍ أن يمنع الملازمة بالفرق بين التوكيد والبدل ، وبين العطف ، أمَّا بين التوكيد والعطف فبأن يُقال: التوكيد مقصودٌ به تكميل متبوعه فينزل منزلة الجزء، وذلك يقتضي أن يكون شبَهُ الضمير المجرور بالتنوين حال توكيده أقلَّ من شبهه به حال العطف عليه ، لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين ، وهو تكميلهُ بما بعده ، فلا يلزم أن يؤثر شبه التنوين في التوكيد تأثيره في العطف ، لاحتمال ترتيب الحكم على أقوى الشبهين ، وبأنَّ شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة بأن [ما] منع من العطف لا يمنع من التوكيد ؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميله ببقية أجزائها، فكذلك لا يمتنع على ما أشبه بعض الكلمة تكميله بما بعده.

وأما البدلُ فالفرق بينه وبين العطف أنَّ البدل في نيَّة تكرار العامل فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباعٌ له وللجار جميعاً ؛ لأنَّ البدل في قوة المصَرَّح معه بالعامل ، وليس كذلك المعطوف ، فجاز أن يقول : مررتُ بهِ المسكينِ ، جواز : مررتُ به وبزيدٍ .

- وأما الثانية : فيدلُّ على ضعفها أنَّه لو كان حُلولُ كلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحَّة العطف لم يَجُزْ : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ ، ولا كلُّ شاةٍ وسخلتِها ، ولا[1] :

الواهبُ المائة الهجان وعبدِها . . . . . .

واللازم باطلٌ ، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيدٍ، وإذا بَطَلَ كونُ ما تعللوا به[2] مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز .

ومما يؤيد الجواز قوله تعالى[3] : ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ بالعطف على (الهاء) لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو غير جائز باتفاق ، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا فقال صاحب الكشاف : ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ عطف على ﴿ سَبِيلِ[4] ٱللَّهِ ﴾ ولا يجوز أن يعطف على الهاء في (به)[5] .

قال ابن مالك[6] : ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[7] - بخفض (الأرحام) - وهي أيضاً قراءة ابن

---

(١) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**٢٩**) .

(٢) يقصد به المازني ومن يرى رأيه ، وقد تقدم رأي المازني ص (**١٢٧**) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٥) ينظر : الكشاف (١ / ١٣٤) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٣٧٦) .

(٧) سورة النساء من الآية (١) ، وقد تقدم تخريج قراءة حمزة ص (**١٢٨**) .

عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن[١] وثّاب وأبي رزين[٢] .

ومثلُ هذه القراءة قولُ بعض العرب : ما فيها غيره وفرسِه ، رواه قطرب بجر (فرسِه)[٣] ، ومثله[٤] :

. . . . . فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

// قيل : لا يبعد أن يقال في هذه المسألة : إنَّ العطف على ضمير المجرور ٣٥ / و
بدون إعادة الخافض مخالفٌ للقياس كما ذُكِرَ[٥] ، وما ورد منه في السماع محمولٌ على شذوذ إضمار الخافض كما أضمر في مواضع أخر نحو : ما كلٌّ بيضاءَ شحمة ولا سوداءَ تمرة ، وكقولهم : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك ؟ على ما يراه سيبويه من أنَّ الجر فيه بعد (كم) بإضمار (مِنْ) لا بالإضافة[٦] .

---

(١) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي ، تابعي ثقة ، روى عن ابن عمر وابن عباس كان مقرئ أهل الكوفة في زمانه (ت ١٠٣ هـ) . ينظر طبقات القراء (٢٣٣) .

(٢) هو مسعود بن مالك أبو رزين الكوفي ، روى عن ابن مسعود ، وعلي بن أبي طالب ، وروى عنه الأعمش . ينظر : طبقات القراء (٢ / ٢٩٦) . وقد جاء في الشرح : « ابن رزين » والصواب ما أثبته .

(٣) ينظر : المساعد (١ / ٤٧١) .

(٤) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**١٢٨**) .

(٥) ينظر ص (**١٢٧**) .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ١٥٨ ، ١٦٠) .

ص : « **والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثم لم يجز في : ما زيدٌ بقائم أو قائماً ، ولا ذاهبٌ عمروٌ ، إلا الرفع ، وإنّما جاز ، الذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذبابَ ؛ لأنَّها فاء السَّببية ، وإذا عطف على عاملين لم يجُز خلافاً للفراء إلاّ في نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، خلافاً لسيبويه** »[١] .

ش : المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع[٢] ، فإذا وقع المعطوف صلة وعطف عليه جملةٌ أخرى ، فإنّه يشترطُ فيها من الضمير ما يشترطُ في الجملة الأولى المعطوف عليها ، وكذا إذا وقع المعطوف عليه خبراً أو حالاً أو ما أشبهه وعطف عليه فيشترط في المعطوف الشرائط المعتبرة في المعطوف عليه ، ومن أجل أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع لم يَجُزْ في قولنا : ما زيدٌ بقائمٍ - أو قائماً - ولا ذاهبٌ عمروٌ ، إلاَّ الرفع في (ذاهبٌ) ، فإنَّك لو خفضت (ذاهباً) صار الخفض مشتركاً بينه وبين (قائمٍ) فيكون (ذاهبٌ) معطوفاً على (قائمٍ) و(قائمٌ) خبر عن (زيدٍ) ، فيجب أن يكون (ذاهبٌ) أيضاً خبراً عن (زيدٍ) لكن لا يصحُّ أن يكون (ذاهبٌ) خبراً عن (زيدٍ) ؛ لأنَّك لو قلت : ما زيدٌ بذاهبٍ عمرو ، لم يصح ، فكذا إذا جعلته معطوفاً على الخبر ، ولو نصبت صار خبراً أيضاً عن (زيدٍ) لكن لا يَصحُّ أن يكون خبراً عن (زيدٍ) ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يُقال : ما زيدٌ ذاهباً عمروٌ[٣] ، فيتعين الرفع ، فأمَّا إذا قلت : ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمروٌ ، فهو جائزٌ ، ولكن ليس على عطف (ذاهباً) على (قائماً) ؛ لأنَّه لو كان معطوفاً عليه لفسد المعنى على ما ذكرنا ، ولكن على أن يكون (ذاهباً عمرو) جملةً معطوفةً على الجملة التي قبلها ، وقُدِّم

---

(١) الكافية (١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٤٠) .

(٣) في الشرح : « عمراً » وهو سهو .

الخبرُ فيها على الاسم كأنَّك قلت : ليس زيدٌ قائماً ولا عمرو ذاهباً .

فإن قيل : يقدر هذا التقدير في قولنا : ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمروٌ .

أجيب : بأنَّ هذا التقدير متعذرٌ فيه؛ لأنَّه يلزم تقديم خبر (ما) على اسمها ، ولا يتقدم خبر (ما) على اسمها معمولاً لها في الجملة التي تدخل (ما) // عليها، فلأن لا يكون ذلك في المعطوف بطريق الأولى ؛ لأنّ المعطوف فرع المعطوف عليه[١] . ٣٥ / ظ

قوله : « وإنّما جاز : الذي يَطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » .

جواب اعتراضٍ ، تقرير الاعتراض : أن يقال : (يطيرُ) صلة لـ(الذي) وفيه ضميرٌ عائدٌ على الموصول ، وقوله « فيغضبُ » عطف على الصلة فينبغي أن يكون فيه ضميرٌ عائدٌ على (الذي) بِناءً على قولكم : المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع[٢] ، ولا ضمير في قوله : « فيغضب » حتى يكون مصححاً ؛ لأن يكون صلة ، فبطل قولكم : المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع .

تقرير الجواب : لا نسلم أن قوله : « فيغضبُ » عطفٌ على الصلة ، وإنّما يكون عطفاً عليه إذا كان الفاء فيه للعطف ، وهو ممنوع ، فإنَّ الفاء فيه فاء السببية لا للعطف ، وفاء السببية ليس بشرط فيه ذلك فيكون جائزاً ، ولو قلت : الذي يطيرُ ويَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ ، لم يَصِح[٣] .

قوله : « وإذا عُطِفَ على عاملين لم يجز » .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٤٠ ، ٦٤١) .

(٢) ينظر ما تقدم ص (**١٣١**) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٢ / ٦٤١) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٤٠) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٤٠٣) .

اعلم أنَّه يجوز أن يُعطف بحرف العطف اسمٌ فصاعداً ، على اسمٍ مثله فصاعداً ، تقول ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً ، فبالواو عُطف (بكرٌ وخالدٌ) على (زيدٍ وعمرو) ، وتقول : ظنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً ، وبكرٌ جعفراً مقيماً ، فبالواو عُطف (بكرٌ ، وجعفرٌ ، ومقيمٌ) على (زيدٌ ، وعمروٍ ، ومنطلق) ، وتقول : أعْلَمَ عبدُ الله بشراً أخاك منطلقاً ، وزيدٌ عمراً بكراً ضاحكاً ، فبالواو عُطِف (زيدٌ ، وعمروٌ ، وبكرٌ ، وضاحكٌ) على (عبد الله ، وبشر ، وأخيك ، ومنطلق) كلُّ ذلك جائزٌ ما لم يؤدِّ إلى العطف على عاملين[١] ، فأمَّا العطفُ على عاملين فممتنعٌ عند البصريين المتقدمين مُطلقاً[٢] ، جائزٌ عند الفراء مطلقاً[٣] ، ومنقسمٌ أمره عند كثيرٍ من المتأخرين كالأعلم[٤] وغيره[٥] ، فمنه ما يجوز ، ومنه ما لا يجوز ، فيجوز في مثل قولك : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ، ويمتنع فيما عدا ذلك نحو : مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ .

وضابط ما يجوز : أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ، ويتأخر المرفوع أو

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٥) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٦٥) ، والمقتضب (٤ / ١٩٥) ، والأصول : (٢ / ٧١ ، ٧٢).

(٣) ينظر : معاني القرآن (٣ / ٤٥) ، وقد نُسِب هذا الرأي إلى الأخفش كما في المقتضب (٤ / ١٩٥) ، والأصول (٢ / ٧٠) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢٧) ، ومغني اللبيب (٢ / ٤٨٦) .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، كان عالماً بالعربية حافظاً لها مشهوراً بإتقانها ، له كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب والنكت في تفسير كتاب سيبويه وغيرهما ، توفي بإشبيلية عام (٤٧٦ هـ) .
ينظر في ترجمته : نفح الطيب (٢ / ٤٧١) ، والذخيرة (٢ / ٤٧٤) .

(٥) ينظر : تحصيل عين الذهب (٨٩) فما بعدها ، وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٤٨٣) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٤٤) . وقد رجَّح المصنف والشارح رأي المتأخرين .
ينظر شرح الوافية لابن الحاجب (٢٦٢) ، وص (١٣٣) من هذا الشرح .

المنصوب ثم يؤتى بالمعطوف على ذلك الترتيب .

فأمَّا وجه المانعين مُطلقاً : فلأنَّ حرف العطف نائبٌ مَناب العامل الواحد ، فلا يكون قابلاً لأن يقوم مقام العاملين ، فإذا قلتَ : زيدٌ في الدار وعمروٌ الحجرةِ فقد أقمته مقام عاملين ، فإنَّ في الجملة الأولى عاملان :

أحدهما : العامل في قولك : (زيد)، والآخر : العامل في قولك : (الدار) وهو // حرف الجر . ٣٦ / و

وسواءٌ قلتَ : العامل في المبتدأ هو الابتداء أو غيره يكون العامل في قولك : (الدار) غير العامل في المبتدأ ، فيؤدي إلى نيابة الواو عن العامل في المبتدأ ، وعن العامل في الظرف ، فيُعطى الواو معنى الابتداء ، ومعنى الظرفية ، فيجيء حرفٌ واحدٌ في حالةٍ واحدةٍ مُعطياً أزيدَ من معنى واحدٍ ، فإذا أريد العطف في هذه المسألة فلابُدَّ من ذكر (في) فيقال : زيدٌ في الدار وعمروٌ في الحجرةِ ، فلا تنوب الواو إلاّ عن عاملٍ واحدٍ ، وهؤلاء أولوا مثل قولهم : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، على أنَّ المضاف محذوف [و] تُرك المضاف إليه على إعرابه ، وكذا قول الشاعر[1] :

أكلُّ امريءٍ تحسبين امرأ ونار توقَّدُ في الليلِ نارا

وكذا نحو : لِذَا شُهدٌ وخالدٍ صَبِرٌ ، على أن يكون جر (خالدٍ) بلامٍ محذوفةٍ دَلَّ عليها اللام المتقدمة ، فلا يلزم من هذا عطفٌ على عاملين ، فإنَّ الجار والمجرور خبرٌ مقدمٌ ، والجملة معطوفةٌ على الجملة المتقدمة ، وهذا أقربُ من

---

(١) هو أبو دؤاد الإيادي . ينظر : ديوانه ص (٣٩٣) ، والأصمعيات ص (١٩١) ، كما نُسب إلى عدي بن زيد العبادي وهو في ديوانه ص (١٩٩) . والبيت من المتقارب وهو من شواهد سيبويه (١ / ٦٦) ، وينظر : إيضاح الشعر (٥٣) ، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢١) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٢٦ ، ٢٧) .

العطف على عاملين ، إذ ليس في هذا التوجيه ما يُستبعد إلا حذْفُ عامل الجرِّ وبقاء عمله ، ومثل هذا جائزٌ لوجود ما يدلُّ على المحذوف ، ولذلك جوزوا الجر بـ(مِنْ) محذوفة بعد (كَمْ) إذا دخل عليها حرف جرٍ[١] ، وقد أجاز المحققون جَرَّ ما وقع جواباً بحرفٍ واحدٍ إذا كان الجار في السؤال ظاهراً ، نحو أن يقال : (زيدٍ) ، لمن قال : بمنْ مررتَ ؟ وإذا كان معنى الجر في السؤال قد سَوّغَ للمجيب أن يجر بحرفٍ محذوفٍ كقول رؤبة[٢] : خيرٍ ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ فلأن يُسوّغ ظهور حرف الجر في السؤال إعمال الجار المحذوف أجدر.

وكذا تأولوا قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ والآية[٤] الثالثة : ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾[٥] و(آياتٍ) على القراءتين[٦] على أن (آياتٍ) جيء بها توكيداً للآياتِ الأولى ، حتى كأنّه قيل : آيات آيات .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ١٥٨) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٤١) .

(٢) ينظر : الكامل للمبرد (٢ / ٩٢) ، والخصائص (١ / ٢٨٥) ، (٣ / ١٥٠) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٢٤ ، ٢٥٧) .

(٣) سورة الجاثية الآية (٣) .

(٤) لم يذكر الشارح الآية الثانية وهي : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ الجاثية الآية (٤) . وينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢ / ٦٤٦) ، فقد ذكرت هذه الآية هناك .

(٥) سورة الجاثية من الآية (٥) .

(٦) وهما : قراءة الرفع وهي قراءة الجمهور ، وقراءة النصب وهي قراءة الكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش والجحدري . ينظر : إتحاف فضلاء البشر ص (٣٨٩) ، والنشر (٢ / ٣٧١) .

فإن قيل[١] : إنَّما يثبت امتناع العطف على عاملين فصاعداً إذا لم يَجُز أن يكون لحرفٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ أزيد من معنىً ، لكن جاز أن يكون لحرف واحدٍ معانٍ كثيرة في حالة واحدة ، فإنَّ الحرف الواحد يُعطى خمسةَ معانٍ في حالةٍ واحدةٍ ، كواو الجمع في قولك : (الزيدون) فإنَّه يعطى الجمع، والسلامة ، والإعراب ، والعقل ، والتذكير .

أجيب : بأنَّ الواو إنما أعطت الجمع خَاصَّةً بدليل أنَّها لو زالت لَبَطَلَ مَعْنى الجمع ، وأمَّا الإعرابُ فهو بالتغيير والانقلاب // ، وأمَّا السلامة والتذكير فلا ٣٦ / ظ تُعطى الواو شيئاً منها ، فإنَّ الواو لو زالت لبقى الاسم لمذكرٍ عاقلٍ سالمٍ ، فهذه الواو مصاحبةً لهذه الخمسة ، ولا يُعطى منها إلاَّ معنىً واحداً وهو الجمع[٢] .

وهذا الجواب ليس بسديدٍ ، فإن الواو في الجمع لم يوضع لشيءٍ ، وإنَّما الموضوع هو المجموع لجمعٍ مذكرٍ عاقلٍ ، فلم يلزم أن يكون حرفٌ واحد لعدة معانٍ .

وأما وجه القائلين بالجواز مطلقاً ، فما ثبت من ظواهر الأمثال المذكورة ، وما ذكر من الترتيب المتقدم في مثل قولك : في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ ، فوجب تقييد الجواز بالباب الذي ثبت جوازه ، والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت تمسكاً بما ذكره المانعون مطلقاً . فثبت أنَّ الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون ، وأنَّ الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... ءَايَٰتٌ ﴾[٣] أنَّه مثل قولك : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ، وكذلك قوله : ما

---

(١) هذا قول ابن عصفور . ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٥٧) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٧) .

(٣) سورة الجاثية من الآية (٥) .

كلُّ سوداءَ تمرةً ، وعليه حُمل قولـه تعـالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[١] عطفاً على ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٢] و﴿ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ عُطف على ﴿ أَحْسَنُواْ ﴾ و﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ ﴾ عُطف على ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٣] .

اعلم أنَّ المـازني[٤] ذهـب إلى أنَّ النفـي إذا دخـل في بـاب العطـف ، يكـون الكلام بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله ، فتقـول في نفي قامَ زيدٌ فعمروٌ : ما قامَ زيـدٌ فعمـروٌ ، وفي نفـي مـررتُ بزيـدٍ وعمـرو : مـا مررتُ بزيدٍ وعمرو ، وفي نفي : قامَ زيدٌ ثـمَّ عمـروٌ : مـا قـامَ زيـدٌ ثـم عمـروٌ ، وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلاَّ في الواو[٥] إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فإنَّـه يُفَصِّل فيقول : لا يخلو إما أن يكون الكلام على فعلين ، أعني : أن يكون مررت بزيدٍ على حِدَتِهِ ، ومررت بعمرو على حِدَتِهِ ، أو يكون على فعلٍ واحدٍ ، أعني: أن يكون مررتُ بزيد وعمـرٍو ، علـى مـرور واحـدٍ ، فتقـول في النفـي إذا أردت مرورين : ما مررتُ بزيدٍ ، وما مررت بعمرو ، فتكرر الفعـل ، وتقـول في النفـي إذا أردت مروراً واحداً ، ما مررتُ بزيدٍ وعمرو .

وإنما وجب في الأول تكرير العامل حذراً من اللبـس ، فـإنَّك لـو قلـت : مـا مررتُ بزيدٍ وعمـرو ، احتمـل أنّـك تريـد : مـا مـررتُ بـهما معـاً ، بـل مـررتُ بأحدهما ، فإنَّ المجموع ينتفي بانتفاء جزءٍ، ولا يتوقف على انتفاء جميع الأجزاء ،

---

(١) سورة يونس من الآية (٢٧) .

(٢) سورة يونس من الآية (٢٦) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٤٧ ، ٦٤٨) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٧) .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٤٣٨) .

فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلْبِساً وَجب إعادته .

حجة المازني : أنَّ حرف النفي لا يُغيّر ما بعده عمَّا كان عليه قبل دخوله ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، فإنَّه قد وُجِدَ النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حاله قبل دخول النفي ، فإنّك تقول في نفي (سيفعل) لن يفعل ، وفي نفي (قد فعل) : لَمَّا يفعل ، وفي نفي (فَعَلَ) // لم يَفْعَلْ ، ولا تقول : لن سيفعل ، ولا لَمَّا قد فعل ، ولا لم فَعَلَ ، فإذا كانوا يُغيّرون ما بعد حرف النفي عمَّا كان عليه مع أنَّه لم يدع إليه ضرورة ، فالأولى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه الضرورة ، وهو خوف اللبس . ٣٧ / و

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي ، ثم الفصل قد يكون بمفردٍ ، وقد يكون بجملةٍ ، والأوَّلُ كقول الشاعر[١] :

فصَلَقنا في مُرادٍ صَلْقَةً وصُداءٍ ألحقتهم بالثلل

ففصل بين (مُرادٍ) وهو المعطوف عليه و(صُداءٍ) وهو المعطوف بالمصدر وهو (صَلْقةً)[٢] ، والمصدر مفرد .

والثاني : كقوله تعالى[٣] : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٤] ففصل بين (وجوهكم) وهو المعطوف

---

(١) هو لبيد بن أبي ربيعة العامري ، ينظر ديوانه ص (١٤٦) والبيت من الرمل .
والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٩) ، والخصائص (٢ / ٣٩٦) ، والصحاح (صلق) .
قوله : « صَلَقْنا » أوقعنا بهم وقعة شديدة ، و« مُراد ، وصُداء » قبيلتان ، و« الثلل » : الهلاك .

(٢) بعده في شرح الجمل (١ / ٢٥٩) : « لأنه ليس بأجنبي » .

(٣) سورة المائدة من الآية (٦) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٧ - ٢٥٩) .

عليه ، وبين المعطوف وهو (أرجُلكم) بالجملة وهي (وامسحوا برؤوسكم) ، وهذه الجملة ليست بأجنبيةٍ ، لأنَّ المقصود بالجميع تعليم الوضوء .

واعلم أنَّ المعطوف قد يُحذف مع حرف العطف (فاءً) أو (واواً) إذا أمن اللبس[١] ، فمن حَذْفِ الفاء مع المعطوف قوله تعالى[٢] : ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ أي : فامتثلتم فتاب عليكم[٣] ، وقوله[٤] : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ تقديره : فأفطر فعليه عدة من أيام أخر ، ومن حَذْف الواو مع المعطوف قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ أي : بين أحدٍ وأحدٍ من رسله[٥] ، ويَحْتملُ أن يكون قوله تعالى[٦] : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ من هذا الباب ، فإنَّه قيل معناه : سرابيل تقيكم الحر والبرد[٧] .

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (٤ / ٢٠١٧) : " ذهب ابن جني وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز ، وبه قال شيخنا الاستاذ أبو الحسن ابن الضائع " ، وينظر : نتائج الفكر (٢٦٣ ، ٢٦٤) ، والمساعد (٢ / ٤٧٤) ، والهمع (٣ / ١٩٣) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٥٤) .

(٣) ينظر : الكشاف (١ / ٢٨١) .

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٨٥) .

(٥) ينظر : الدر المصون (٢ / ٦٩٦) .

(٦) سورة النحل من الآية (٨١) .

(٧) وهذا قول ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ٣٧٩) ، وفي معاني القرآن للنحاس (٤ / ٩٨) : " قال الفراء يحيى بن زياد : المعنى : تقيكم الحرَّ وتقيكم البرد ، ثم حذف (وتقيكم) " . وينظر : معاني القرآن للفراء (٢ / ١١٢) ، وجامع أحكام القرآن للقرطبي (١٠ / ١٦٠) .

ومنه قول النابغة[١] :

فما كان بَيْنَ الخَيرِ لو جَاءَ سَالِماً أبُو حُجُرٍ إلا لَيَالٍ قَلاَئِلُ

أي : فما كان بين الخير وبيني ، وقول امرئ القيس[٢] :

كأنَّ الحَصى من خَلْفها وأمَامها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرا

أراد : إذا نَجلته رجلُها ويدُها .

والواو تفردتْ بعطفِ عاملٍ قد حُذف مَعَ بَقاء معموله ، كقوله تعالى[٣] : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ فإنَّ (الإيمان) مَعمولٌ لفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ بالواو على قوله : « تبؤوا » تقديره : تبؤوا الدار وألفوا الإيمانَ ، ومن هذا القبيل قول الشاعر[٤] :

تراهُ كأنَّ اللهَ يَجْدعُ أنْفَهُ وَعينيه إنْ مَولاه ثَاب له وُثْرُ

---

(١) هو النابغة الذبياني ينظر : ديوانه ص (٩٠) ، والبيت من الطويل والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٧٩) ، والدر المصون (٢ / ١٤٠) ، وأوضح المسالك (٣ / ٦٣) ، وشرح الأشموني (٣ / ١١٦) .

(٢) ينظر ديوانه ص (١٠٥) ، والبيت من الطويل . والشاهد في : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٢٦٢) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٩٥) ، واللسان (خَذف) .

قوله : « نَجَلَتْه » دفعته ، « خَذْف » رمي الحصى بالأصابع . ينظر : الصحاح (نجل) ، (خذف) .

(٣) سورة الحشر من الآية (٩) .

(٤) نسبه ابن الشجري في مختاراته ص (١١١) إلى الحطيئة ، ونسبه الجاحظ في الحيوان (٦ / ٣٩) لخالد بن الطيفان ، ونسبه العيني (٤ / ١٧١) للزبرقان بن بدر ، والبيت من الطويل والشاهد في: الخصائص (٢ / ٤٣١) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٢٦٥) .

قوله : « ثاب » رجع ، « وثر » : مال كثير . الصحاح (ثاب) ، (وثر) .

أي : يجدع أنفه ويفقأ عينيه وقوله[١] :

إذا مَـا الغَانيـاتُ بَـرَزْن يومـاً وَزَجَجْـنَ الحَواجـبَ والعُيونـا

أي : زججن الحواجب وكحلن العيون .

ومثله[٢] :

حَديثاً أضَعْنَـاهُ كِلانـا فَلَـنْ أرَى وأنتَ نَجِيًّا آخِـرَ الدَّهْـرِ أجْمَعَـا

و(أنت) غير معطوفٍ على مرفوع (أرى) فـإنَّ فعـل المتكلـم لا يعمـل في غير ضميرهِ ، بل هو مرفوعٌ بفعل مضمر ، قيل : من هذا القبيـل قولـه تعـالى[٣] : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ فإنَّ فعل المخاطب لا يعمل في الظـاهر ، فـهو على معنى // اسكن أنت ، وليسكن زوجُك[٤] . ٣٧ / ظ

ويجوز حذفُ المعطوف عليه إذا كان العاطف مع المعطـوف دالاً عليـه ، نحـو قولك لمن قال : أضربتَ زيداً ؟ نَعَمْ ، وعمراً ، أي : نعم ضربتُ زيـداً وعمـراً ، وقولهم : وبك أهلاً وسـهلاً ، لمـن قـال : مرحبـاً وأهـلاً ، فحـذف (مرحبـاً) ، وعطف عليه (أهلاً وسهلاً) .

---

(١) القائل الراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين ، ينظر : ديوانه ص (٢٦٩) ، والبيت من الوافر . والشـاهد في : المقـاصد النحويـة (٣ / ٩١) ، وتذكـرة النحـاة (٦١٧) ، وأوضـح المسـالك (٢ / ٢٤٧) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٢٤٢) . قوله : « زججن » : دققن الحواجب وطولنها . الصحاح (زجج) .

(٢) القائل أبو الأسود الدؤلي ، ينظر : ديوانه (١١٦) ، والبيت من الطويل . والشـاهد في : شـرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٢٦٦) ، وخزانة الأدب (١ / ٢٨٣) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٣٥) .

(٤) ينظر : الدر المصون (١ / ٢٧٩) .

ومنه قوله تعالى[١] : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ ﴾ أي : لو ملكه ، ولو افتدى به ، وقوله تعالى[٢] : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ أي لترحَم ، ولتُصنَع على عيني .

قال صاحب الكشاف[٣] : قوله تعالى[٤]: ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ تقديره : ألم يأتكم ، فلم تكن آياتي تُتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه .

ومما حُذف منه المعطوف عليه قوله تعالى[٥] : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ وقوله[٦] : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ فحذف المعطوف عليه ، أي : ضرب .

والمعطوف بالواو قد يَتقدم على المعطوف عليه أن لم يُفْضِ إلى تصدره ، أو إلى مباشرة عاملٍ لا يتصرَّفُ ، أو تقدم عليه ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان ، لتصدر المعطوف ، وفوات توسيطه ، ولا (ما أحسن وعمراً زيداً) ، ولا (ما وعمراً أحسن زيداً) ، لعدم تصرُّف العامل ، مثال تقديم المعطوف الجائز تقديمه

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٩١) .

(٢) سورة طه من الآية (٣٩) .

(٣) الكشاف (٣ / ٥١٣) .

(٤) سورة الجاثية من الآية (٣١) .

(٥) سورة البقرة من الآية (٦٠) ، وقد كتبت الآية في الشرح خطأ حيث جاءت هكذا : أن اضرب بعصاك البحر فانفجرت .

(٦) سورة الشعراء من الآية (٦٣) .

قول الشاعر[١] :

وأنتِ غريمٌ لا أظُنُّ قَضَاءَهُ ولا العَنَزيُّ القَارظُ الدَّهْرَ جَائيا

تقديره : لا أظُنُّ قضاءه جائياً ولا العَنَزي .

ويجوز عطف الفعل على الفعل ، وإنّ الأفعَال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الأحكام بحرف العطف نحو : من يجمع ويمنع غيرُ مؤمنٍ .

وشرطُ اتفاق الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر في الزمان ، فلا يُعطف مستقبلٌ على ماضٍ ، وبالعكسِ ، فإن اختلفا في اللفظ واتفقا في الزمان جاز لقوله تعالى[٢] : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾ ، وقوله تعالى[٣] : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ وقول الشاعر[٤] :

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

---

(١) قائله ذو الرمة ينظر ديوانه ص (٩٣) وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٠) ، وشرح التسهيل (٢ / ٧٣) ، وشرح الأشموني (٣ / ١١٩) .

قوله : « العَنَزِيُّ القارظ » رجل من قبيلة عنيزة خرج في طلب القرظ وهو ورَق السلم الذي يدبغ به فلم يرجع فضرب به المثل : لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي . ينظر : مجمع الأمثال للميداني (٢ / ٢١٢) ، والصحاح (قرظ) .

(٢) سورة الفرقان الآية (١٠) .

(٣) سورة هود من الآية (٩٨) .

(٤) نُسب في الكتاب إلى رجل من بني سلول مولد (٣ / ٢٤) ، وفي الأصمعيات نسب إلى شمّر بن عمرو الحنفي (١٢٦) ، والبيت من الكامل .

وينظر : الخصائص (٣ / ٣٣٠ ، ٣٣٢) ، وأمالي ابن الشجري (٣ / ٤٨) ، والاقتضاب (٣٨٨) ، ولباب الإعراب (٣٩٠) .

ويصحُّ عطف الفعل على اسمٍ مُشابه للفعل ، وبالعكس ، مثال الأول : قوله تعالى[١] : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ، وقوله تعالى[٢] : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ وقوله تعالى[٣] : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ .

ومثال الثاني قوله تعالى[٤] : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ // وقول الراجز[٥] : ٣٨ / و

يـا رُبَّ بَيضـاءَ مـن العواهِـج أمَّ صَـبيٍ قَـد حَبَـا أوْ دَارج

فـ(دارجٍ) معطـوفٌ علـى (حبـا) ، و(العوهـج) : المـرأة التامـة الخلـق ، وقول الآخر[٦] :

---

(١) سورة الحديد من الآية (١٨) .

(٢) سورة الملك من الآية (١٩) .

(٣) سورة العاديات الآيتان (٣ ، ٤) .

(٤) سورة الأنعام من الآية (٩٥) .

(٥) هو جندب بن عمرو ، حيث ورد ذكره مع بيته هذا في ديوان الشماخ بن ضرار ص (٣٦٣) ، وينظر : شرح القصائد السبع (٣٧) .
والبيت من الرجز .
والشاهد في : معاني القرآن للفراء (١ / ٢١٤) ، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٤٣٨) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣٩٤) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٩٨) .
ويروى : قد حبا ودارجٍ .

(٦) لم أقف على نسبته لقائل ، وهو من الرجز .
والشاهد في : معاني القرآن للزجاج (١ / ٤١٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (١٥٢) ، وإيضاح الشعر (٤٦٥) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٤٠ ، ١٤٤) .
قوله : « يغشيها » يشملها ويعمها ، ويروى : « يعشيها » أي يطعمها العشاء ، « عضب » : السيف، « باتر » قاطع ، « يقصد » : عدم مجاوزة الحد . الصحاح (غشى) ، (عضب) ، (بتر) ، (قصد) . ويروى : يقصد في أسؤقها وحائر ، وهو الصحيح .

بـات يُغشِّـيها بِعَضْـبٍ بـاترٍ يَقْصِـدُ في أسـواقها أو جَـائر

و(جائر) عطفٌ على (يقصدُ) ، [و(دارج) عطف على (حَبَـا)[1]] ؛ لأنهما بمعنى درج[2] .

(١) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، والمثبت دلَّ عليه السياق .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٨١ - ٣٨٣) .

[التَوْكِيْدُ]

ص : « **التوكيد : تابعٌ يقرِّرُ أمرَ المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول ، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ : تكريرُ لفظ الأوَّلِ مثل : جَاءَ زيدٌ زيدٌ ، ويجري في الألفاظ كُلِّها ، والمعنويُّ: بألفاظٍ مخصوصةٍ وهي نفسُهُ ، وعَينُهُ ، وكِلاهُما، وكُلُّه ، وأجَمع ، وأكتَعُ ، وأبتَعُ ، وأبصعُ ، فالأوّلان يَعُمَّانِ باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول : نفسُه ، نفسُها ، أنفسهما ، أنفُسُهم ، أنفسُهُن ، والثاني للمثنى : كلاهما كلتاهما، والباقي لغير المثنَّى باعتبار الضمير في كُلِّه، وكُلِّها ، وكلِّهم ، وكلِّهن ، والصيغ في البواقي أجمع ، جَمعاء ، أجمعون ، جُمَع ، ولا يؤكد بكلٍّ وأجمع إلاّ ذو أجزاء يصحّ افتراقها حِسّاً أو حكماً مثل : أكرمتُ القوم كُلّهم ، واشتريت العبد كله ، بخلاف جاء زيد كُلُّه** »[1] .

ش : لما فرغ من العطف شرع في التوكيد ، وقدمه على البدل ؛ لأنَّه أشدُّ تعلقاً بالمتبوع من البدل .

قوله : « تابع » .

جنسٌ يشمل التوابع الخمس .

قوله : « يقررُ أمْرَ المتبوع » .

فصلٌ يميزه عن الصفة والبدل والعطف .

قوله : « في النِّسبة أو الشُّمول » .

يخرج عنه عطف البيان ؛ لأنَّ عطف البيان وإن كان يقرر أمر المتبوع ، لكن لا في النسبة ولا في الشُّمول ، قيل : هذا الحدُّ غير مُطرد فإنَّه يَصْدُق على الصِّفة

---

(١) الكافيه ص (١٣٥ ، ١٣٦) .

نحو (واحدةٌ) في قوله تعالى[١] : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ فإنّها تابعٌ يُقرر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول ، فإن (واحدةٌ) دَلَّتْ على مَا دَلَّ عليه (نَفْخَةٌ) وهي الواحدة[٢] فصار بمنزلة قولك : زيدٌ زيدٌ .

أجيب : بأنَّا لا نُسلم أنَّ الحَدَّ يَصْدُقُ عليه قوله : إن (واحدةٌ) دلت على ما دلَّ عليه (نَفْخَةٌ) .

قلنا : لا نسلم أن (واحدة) دَلَّتْ على ما دلَّ عليه (نفخةٌ)، فإنَّ (نَفْخَةٌ) دَلَّتْ على النفخ ، وليس في (واحدة) دلالة على نفخ ، وأيضاً فإن (واحدة) لا تقرر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول ، فلا يصدق عليه حد التأكيد فيكون الحد مطرداً ، ويكون حَدُّ النَعْتِ صَادِقاً على (واحدة) ، فإنّها تدلُّ على معنى في متبوعها[٣] .

فإن قيل : (النفخة) تدلُّ على الوحدة ، و(الواحدة) تدلُّ على الوحدة ، فثبت أنَّه تابعٌ يقرر أمر المتبوع فيما دلَّ عليه ، وهو حَدُّ التأكيد . لا يقال : لا نسلم أن مجرد قوله : « تابعٌ يقرر أمر المتبوع » حَدٌّ للتأكيد ، بل حَدُّ التأكيد هو : أنَّه تابع يُقرر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول ؛ لأنَّا نقول إن قولكم : في النسبة أو الشمول ، لا يصلح أن يكون معتبراً في الحدِّ لوجهين :

- أحدهما : أنَّ فيه ترديداً ، وهو ينافي التحديد .

- والثاني : أن النِّسبة غير مَدلول عليها ، وإذا لم تكن النِّسبة مَدلولاً عليها لم يكن التأكيد تَابعاً يقرر أمر المتبوع في النِّسبة ، فإن تقرير أمر المتبوع في النّسبة

---

(١) سورة الحاقة من الآية (١٣) .

(٢) ينظر شرح المصنف على كافيته (٢ / ٦٤٩) .

(٣) جاء في إعراب القرآن للنحاس (٥ / ٢١) : « لما نُعت المصدر حَسُن رفعه ، ولو كان غير منعوتٍ كان نصباً لا غير » . وينظر : الكشاف (٤ / ١٥١) .

إنّما يتصور إذا كانت النسبة مدلولاً عليها .

أجيب[1] : بأنَّ (نفخة) لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها وإنّما وضعت للدلالة على النفخة ، والدلالة على الوحدة ضِمنٌ لا مقصود // بوضع اللفظ المركب له ، فقصدوا إلى صيغةٍ تدلُّ على المعنى قصداً ليكون أبلغ من دلالة التضمن فوضعوا ذلك له . ٣٨ / ظ

وأما قوله[1] : قولكم في النِّسبة أو الشمول لا يَصْلُح أن يكون معتبراً في الحدِّ ، فباطلٌ ، فإنَّ حَدَّ التأكيد لا يتم بدونه ، فإنَّ عَطف البيان يَصْدقُ عليه أنّه تابعٌ يُقرر أمر المتبوع ، ولكن لا في النِّسبة أو الشُّمول .

وأمَّا الوجه الأوَّل من الوجهين المذكورين في بيان أن قوله : « في النِّسبة أو الشمول » لا يَصْلح أن يكون معتبراً في الحَدِّ ، فليس بصحيح ، وذلك لأنَّ (أو) تفيد أمراً محققاً ، وهو مفهومُ أحدهما لا بعينه ، ويفيد أمراً محتملاً مرددا ، وهو كلُّ واحدٍ من الأمرين على التعيين ، والمعتبر في الحدِّ الأمر المحقق منه ، لا الأمر المردد ، وبهذا الاعتبار لا يكون (أو) منافياً للتحديد .

وأما الوجه الثاني : فغيرُ صحيحٍ أيضاً فإنَّ النِّسبة مَدلولٌ عليها صريحاً فتكرر المنسوب إليه يفيد أمر المتبوع في النِّسبة .

فإن قيل : (كلاهما) في قولنا : جاءني الزيدان كلاهما ، تأكيدٌ باتفاقٍ ، ويصدق عليه حدُّ الصفةِ .

فلا يصدق عليه الحدّ الذي ذكرتم فإنّ حدَّ الصفة مُنافٍ لحدِّ التأكيد ، فإذا صدق عليه حد الصفة لا يصدق عليه الحد الذي ذكرتم ، فإنَّ أحد المتنافيين إذا صدق على شيءٍ لا يصدق على المنافي الآخر ، وإنّما قلنا : إنَّ حَدَ الصفة يصدق

---

(١) أي : المصنف ، وينظر شرحه على الكافية (٢ / ٦٤٩ - ٦٥٠) .

على (كلاهما) في قولنا : جآءني الزيدان كلاهما ؛ لأنَّ (اثنان) في قولنا : جآءني رجلان اثنان ، مثل (كلاهما) في قولنا : جآءني الزيدان كلاهما ، و(اثنان) صفة باتفاق ، فيصدق عليه حدُّ الصفة ، فيصدق حدُّ الصفة على (كلاهما) الذي هو مثله .

أجيب : بأنَّا لا نسلم أنَّ حدَّ الصفة صادقٌ عليه ، فإنّه لم يوضع للدلالة على المعنى ، وما لم يوضع للدلالة على المعنى لا يصدق عليه حدُّ الصفة ، فإنَّ الصفة هي دالةٌ على معنى في متبوعها ، بل هو داخل في حد التأكيد ، فإنَّهُ يدلُّ على ما يدل عليه (الزيدان) ، والدليل عليه أن يفهم من (كلا الزيدين) ما يُفْهَمُ من (الزيدين) .

فثبت أنَّه يدلُّ على نفس ما يدل عليه الأوَّل ، وإذا دلَّ على عينِ ما دلَّ عليه الأول مقصوداً ، يصدق عليه حد التأكيد ، بخلاف قولك : رجلان اثنان ، فإنّ (اثنان) لا يدل على عين ما دل عليه (رجلان) بل يدل على معنىً في (رجلان)[1] .

واعتُرِض على حدِّ التوكيد[2] ، بأنَّه غير منعكس ، فإنَّ (أجمعين) وأخواته تواكيد مع أنَّها لا تقرر أمر المتبوع في النّسبة ولا في الشمول ؛ لأنَّ (كلهم) قرره في الشمول . وهذا الاعتراض ساقطٌ ، فإنّا لا نسلم أن (أجمعين) وأخواته لا يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول .

قوله : إن (كلهم) قرره في الشمول ، قلنا : كون (كلهم) مقرراً لأمر المتبوع في الشمول لا ينافي تقرير (أجمعين) وأخواته // للشمول بل (كلهم) مقرر ، و(أجمعون) أيضاً كذلك . ٣٩ / و

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٤٩ - ٦٥١) .

(٢) ينظر : الوافية في شرح الكافية (١٧٤) .

وفائدة التأكيد : تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه ، إمَّا بحسب النسبة أو باعتبار الشمول ، وإماطة شبهة مختلجة من جهة توهم نسبته إلى غير المتبوع ، أو غفلة وذهاب عن الشمول .

والتأكيد على ضربين : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

فاللفظيُّ هو تكرير الأول بعينه مجرداً ، أو مقروناً بعاطف ، إلا أنَّ المقرون بعاطف مع إتحاد اللفظ قلما يكون إلا جملة كقوله تعالى[1]: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ وأكثر وقوع التأكيد اللفظي بجملة كقول الشاعر[3] :

أيَا مَنْ لَسْتُ أقْلاهُ ... وَلا في البُعْدِ أنْساهُ

لَكَ اللهُ عَلى ذاكَ ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

وإذا أكِدَّ الفعل فأكثر ذلك أن يكون مع الفعل الموكَّدِ فاعل الأول أو ضميره مثل : قامَ زيدٌ قام زيدٌ ، أو قامَ زيدٌ قامَ ، أو يكون فاعلاهما ضميراً نحو : صِلْ صِلْ الصديق ، وقد يؤكد فعلٌ بفعلٍ فيستغنى بفاعل أحدهما .

ولكون الحرف كجزءٍ من مصحوبه لا يُؤكّدُ إلا ومع مؤكِّده مثل الذي مع الموكَّد مثل : عجبتُ منك منك ، وقد يغني عن مثل ما مع الأول ضميره نحو :

---

(١) سورة الانفطار الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(٢) سورة القيامة الآيتان (٣٤ ، ٣٥) .

(٣) لم أقف على نسبتهما إلى قائل ، والبيتان من الهزج .

والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٠٢) ، وشرح الأشموني (٢ / ٤٠٩) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢ / ٣٩٧) ، والهمع (٣ / ١٤٥) .

أعجبُ من المُغْرى بك أَعْجَبُ منه ، وإذا كان الحرف أحد حروف الجواب جاز أن يُؤكَّد بإعادته وحده كقولك لمن قال : أتفعلُ ؟ نَعَمْ نَعَمْ ، أَوْ لاَ لاَ .

وحكم الضمير المتصل حكم الحرف غير الجواب في أنَّه لا يعاد مفرداً ، بل مع ما هو متَّصِلٌ به [نحو][1] : بك بك أمُرُّ ، ولك أن تؤكد بضمير المرفوع المنفصل مرفوعاً كان المؤكَّدُ أو منصوباً أو مجروراً كقولك : فعلتَ أنتَ ، وزرتَنِي أنا ، ومررتُ به هو .

وفائدته : تقرير النِّسْبة ، وهو جار في الجملة وغيرها مفرداً أو مركباً ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وفي الظاهر والمضمر .

قال الزمخشري[2] : إنَّ نحو قولنا : يا زيد زيد ، وقع الثاني فيه بدلاً ، وهذا ليس بمستقيم؛ لأنَّه يؤدي إلى خرم باب التوكيد اللفظي؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكان: جآءني زيدٌ زيدٌ ، بدلاً ؛ لأنَّه مثله .

قال الزمخشري[3] : والتوكيد على قسمين : صريح ، وغير صريح . فالصريح قولك : رأيت زيداً زيداً ، قال الشاعر[4] :

مُرَّ إنِّي قدْ امْتَدَحْتُك مُرَّاً ... واثقاً أنْ تُثيْبني وتَسُرا

مُرَّ يا مُرَّ مُرَّةَ ابن قليدٍ ... ما وجدناكَ في الحوادثِ غِرَّا

---

(١) كلمة يقتضيها السياق .

(٢) ينظر : المفصل (٣٨) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٦٩) ، وشرح الرضي على الكافية (٢ / ٣٦٥) .

(٣) ينظر : المفصل (١١١) .

(٤) هو أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث ، والبيتان من الخفيف .
والشاهد في : المفصل (١١١) ، والتخمير (٢ / ٧٧) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٣٩) .

قال المصنف في شرح المفصل[١] : وقد يجعل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في كلامه وكلام غيره من النحويين ، وهو غير بعيد نظراً إلى المقصود بالمدلول ، هو الأول أو الثاني ؟ فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيدٌ ، وإلاّ فهو بدلٌ .

قال ابن عصفور[٢] : التوكيد لفظٌ يُراد به تمكين المعنى في النفس ، وإزالة الشك من الحديث ، أو المحدَّث عنه .

وهو على قسمين : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

فاللفظي : بإعادة اللفظ على حَسَبِ ما تقدم ، ويكون في المفرد نحو قوله تعالى : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾[٣] و﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[٤] قال الشاعر[٥] :

//أخاكَ أخاكَ إنّ مَن لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ ٣٩ / ظ

وقامَ قامَ زيدٌ ، لكن لا يؤكد الحرف إلا بإعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك : مررتُ بزيدٍ بزيدٍ ، ومررتُ بزيد به ، قال الله تعالى[٦] : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ، فـ(فيها) تأكيد لقوله : « في الجنة »[٧] ، ولا يجوز تأكيدُ الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلا

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٣٧) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) ، والمقرب (١ / ٢٣٨) .

(٣) سورة الفجر من الآية (٢١) .

(٤) سورة الفجر من الآية (٢٢) .

(٥) هو مسكين الدارمي ، ينظر ديوانه ص (٢٩) ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٥٦) ، والخصائص (٢ / ٤٨٠) ، والاقتضاب (١ / ١٣٤) ، وشفاء العليل (٢ / ٨٣٨) .

(٦) سورة هود من الآية (١٠٨) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٠٤)، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٧٠ ، ٤٧١) .

لضرورةٍ[١] نحو قوله[٢] :

فـلا واللهِ مـا يُلفـى لمـا بـي ولا لِلمـا بـهِمْ أبَـداً دواءُ

فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور ، ومثاله في الجملة قوله[٣] : الله أكبر الله أكبر ، وهذا القسم من التأكيد هو الذي يُراد به تمكين المعنى في النفس ، وذلك أن القائل : قام زيدٌ ، قد يقول ذلك من غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه المخاطب ، فإذا كُرر فقال : قام زيدٌ قام زيدٌ ، كان في ذلك محافظةٌ على الكلام في حق المخاطب ، وتحقيق لذلك الكلام ، وأنّه لم يكن على ظن .

والمعنوي إنّما[٤] يكون بألفاظٍ محصورة وهي : النَفْسُ ، والعين ، وكلٌّ ،

---

(١) قال أبو حيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٥٨ ، ١٩٥٩) : « وأما الحرف ، فإن كان جواباً أكدته بإعادة لفظه نحو : نعم نعم ، أجل أجل ، لا لا ، وإن لم يكن جواباً ، فنَصَّ السهيلي على أنه لا يُعاد إلا مع ما دخل عليه من اسم أو فعل » . وينظر : الهمع (٣ / ١٤٣) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٧١) .

(٢) هو مسلم بن معبد الوالبي ، وهو من الخفيف .

والشاهد في : معاني القرآن للفراء (١ / ٦٨) ، والمحتسب (٢ / ٢٥٦) ، والمقرب (١ / ٢٣٨) ، والخزانة (٢ / ٣٠٨) .

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى (٤١٣) : « وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : الله أكبر الله أكبر خلافاً لابن جني ؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثانٍ ، بخلاف قوله : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر ثانٍ ، جيء به لتأكيد الخبر الأول » ، أما الصيمري فيقول : « والتكرير في الأذان إذا قلت : الله أكبر الله أكبر ، يحتمل أن يكون لتمكين المعنى في النفس ، ويحتمل أن يكون إزالة الغلط عمن سمع : الله أكبر ، فتوهم أن إنساناً كبّر من غير آذان ، فإذا تكرر فقد زال الشك » . التبصرة (١ / ١٦٣) .

(٤) في الأصل : « إما أن » ، وما أثبته موافق لما في شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٢) .

وكلا، وأجمع ، وأكتع ، وأبتع - عند بعضٍ - ، وأبصع - عند بعض آخر[١] -.

قال ابن مالكٍ[٢] : من التأكيد ما له شبَهٌ بالمعنوي ، وشَبَهٌ باللفظيّ ، لكن شبهه باللفظي أولى كقولك : أنت بالخير حقيقٌ قمينٌ .

ومنه تأكيد الجار والمجرور الظاهر بالجار والمجرور المضمر[٣] كقوله تعالى[٤] : ﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ .

قال ابن عصفور[٥] : والتوكيد المعنوي على قسمين :

قِسمٌ يُراد به إزالة الشك عن الحديث ، وقِسمٌ يُراد به إزالة الشك عن المُحدَّث عنه . فالذي يُراد به إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر نحو قولك: ماتَ زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمراً قتلاً ، فإنَّ الشخص قد يقول : ماتَ فلانٌ ، مجازاً وإن كان لم يَمُتْ ، أي: كاد يموت ، وكذلك : قتلتُ زيداً ، قد يقوله و لم يقتله، أي : بَلغتُ به القتل ، وإذا قلت : ماتَ زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمراً قتلاً كان الموت والقتل حقيقيين .

والتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك .

---

(١) جاء في شرح ابن عصفور (١ / ٢٦٤) : « وزاد أهل الكوفة (أبصع) ، وأهل بغداد (أبتع) ».

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٨٤) . ومعنى : قيمن : خليق وجدير ، اللسان (قمن).

(٣) قال أبو حيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٥٩) : « وإذا أكدت المجرور بحرف ، وهو ظاهر ، فالأجود إعادة الحرف داخلاً على ضمير الظاهر » ، وينظر : الهمع (٣ / ١٤٦) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٤٥) .

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٠٧) .

(٥) ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤) .

و(النفس) و(العين) : يؤكد بهما ما يصح توكيده من الأسماء من مفرد ، أو تثنية ، أو جمع ، أو مذكر ، أو مؤنث ، ولابد من إضافتهما إلى ضميرٍ مُطابق للمؤكد فَيُخالف بين الضمائر ليدل على من هو ، وتجمع النفس والعين في التثنية والجمع ، أمَّا في الجمع فواضحٌ ، وأمَّا في التثنية فلأنه مثنى مُضافٌ إلى مثنى // فقياسه الجمع فتقول : زيدٌ نفسه ، والزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، ٤٠ / و
وهندٌ نفسها ، والهندان أنفسهما، والهندات أنفسهن ، متفق للمذكرين والمؤنثين ، ومذكر ومؤنث من حيث إنّ لفظ الجمع فيهما واحد ، ولفظ المضمر فيهما واحد، وكذلك الحكم في العين[١] .

و(كلا) : لا يؤكد به إلاَّ المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من هو له من مُتكلمٍ ، أو مخاطب ، أو غائب ، كقولك : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءني كلاهما ، فإن كان لمؤنث زدت [تاء][٢] فقلت : كلتانا ، وكلتاكما ، وكلتاهما ، وأهل الكوفة يجيزون أيضاً (كلاهما) في المؤنثين[٣] ، ويستدلون على ذلك بقوله[٤] :

كلا عَقِبيها قَدْ تَشَعْبَ رأسُها من الركضِ في جَنبيْ تَفَالٍ مُبَاشر

وبقول الآخر[٥] :

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٣ / ٦٥٣) .

(٢) سقط من الشرح والسياق يقتضيه .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٢) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٤٩) .

(٤) لم أهتد إلى قائله ، وهو من الطويل .
والشاهد في : معاني القرآن للفراء (٢ / ١٤٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٥) .
قوله : « ثفال » الجمل البطيء ، الصحاح (ثفل) .

(٥) هو هشام بن معاوية ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :
. . . . . **إليك وقربى خالد وحبيب**

⇐

يَمُتُّ بقربى الزَينَبين كليهما . . . . . .

وذلك قليل ، لم يجز إلاَّ في الشعر ، وينبغي أن يُحْمل على البدل على المعنى كأنه لحظ في (الزينبين) معنى الشخصين .

قال الأخفش[١] : لا يجوز [ضربت][٢] أحد الرجلين كليهما ، فإنَّك إذا قلت : أحد الرجلين عُلِم أنَّهما رجلان ، وأنّ موضع (الرجلين) لا يصلح لواحدٍ ، فلا يتوهم أن ذكرهما غلطٌ ، بخلاف رأيت الرجلين ، فإنَّ موضعه صالح (لرجلٍ) فيتوهم الغلط ، فيفيد التوكيد .

وقال الأخفش[٣] : ليس بكلامٍ قولك : ماتَ زيدٌ ، وعاشَ عمروٌ كلاهما ، لأنَّهما لم يشتركا في أمرٍ واحدٍ ، فلو قلت : انطلق زيدٌ وذهب عمروٌ كلاهما ، جاز ؛ لأنَّهما قد اجتمعا في أمرٍ واحدٍ ؛ لأنَّ معنى (ذهب) و(انطلق) واحدٌ ، لا أنَّ ارتفاع (كليهما) بأحد العاملين ؛ لأنَّه لا يعمل شيئان في شيء .

والباقي وهو : كُلٌّ ، وأجمع وأخواته لغير المثنى من مُفْرد ، أو جمع من مذكر أو مؤنث ، ويخالف بين الضمائر في (كُلٌّ) فتقول : اشتراني كُلِّي ، واشترانا

= والشاهد في : المقرب (١ / ٢٣٩) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٣٦) ، والمساعد (٢ / ٣٨٧) ، والأشموني (٣ / ٧٨) .

قوله : « يمت » يتوسل بقرابة . الصحاح (متت) .

(١) قال أبو حيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٤٩) : « رأيت أحد الرجلين كليهما ... فمذهب الجمهور ، ومنهم المبرد إلى الجواز وذهب الفراء ، وهشام ، وأبو علي إلى المنع ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح المنع » .

وينظر : المقتضب (٣ / ٢٤٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٠) ، والتصريح (٢ / ١٢٣) ، والمساعد (٢ / ٣٨٦) .

(٢) سقط من الشرح والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٠) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٧٩) ، وشرح الأشموني (٣ / ٧٥) .

كُلنا ، واشتراك كُلَّك ، وكُلَّك ، وكُلَّكم ، وكُلَكنَّ ، واشتراه كله ، واشتراها كلها ، واشتراهم كلّهم ، واشتراهن كلَّهنَّ .

وسقط المثنى ؛ لأنَّهم لم يستعملوه فيها استغناءً بـ(كِلاَ)[1] ، فلا تقول : كُلُّهُما ، ولا أجمعان ؛ لأنَّ قياس المثنى أن لا يؤكد بأمثالهما ؛ لأنَّه نصٌّ باعتبار مدلوله في الإحاطة بما دَلَّ عليه ، وما هو نصٌّ باعتبار مدلوله لا يؤكد باعتبار ما هو نصٌّ فيه ، فلهذا لم يَجُز أن يقال : جاءني الزيدان ، وأنت تريد (زيداً) واحداً بخلاف قولك : الرجال كلهم لجواز أن تريد البعض[2] .

فإن قيل : فقياس الواحد أن لا يؤكد .

أجيب : بأنَّه لا يؤكد بما يَدُلُّ على الإفراد لنصوصه ، وإنَّما يؤكد بما يَدُلُّ على حقيقته ، فإن قلت : فجوِّزْ في المثنى كذلك ، قلت : كذلك هو ، فتقول : (أنفسهما) كما تقول // نفسه ، فإنْ قُلت : فقد قالوا : اشتريتُ العبدَ كلَّه ٤٠ / ظ
وهذا يَدُلُّ على أنَّهم يؤكدون المفرد بكلٍّ ، فالتثنية أولى .

قلت : إنما يؤكد (العبد) وشبهه بكلٍّ نظراً إلى تفرقة أجزائه بالنِّسبة إلى ما وُجِّهَ إليه من شرى[3] ، أو بيعٍ ، فلولا تعدد الأجزاء المقدر تفريقها لم يَجُز ، ولذلك امتنع: جاءني العبدُ كلُّهُ ، وقام العبدُ كلُّهُ ، لامتناع تقدير تفريق الأجزاء.

فإن قلت : فجوّز في المثنى ذلك باعتبار الأجزاء ، قلت : هذا يلزمهم ، ولكنَّهم عوضوا عنه (كِلاهما) فيقولون : اشتريت العبدين كليهما ، واستغنوا بها .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٤) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٧٩) .

(٣) في الصحاح (شرى) : « الشراء يمد ويقصر ، يقال منه : شريت الشيء أشريه شِراء ، إذا بعته وإذا اشتريته أيضاً ، وهو من الأضداد » .

وأجاز أهل الكوفة وبغداد[١] تثنية ما بقي من الألفاظ فيقولون في المذكر : أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان، وفي المؤنث : جمعاوان ، كتعاوان ، بصعاوان. والصحيح أنَّه لا يجوز ذلك لا في المذكر ولا المؤنث ، لاستغناء العرب بـ(كلا) و(كلتا) كما تقول : زيد كعمرو ، ولا يجوز زيدكه ، لاستغناء العرب عنه بمثله، ولا يجوز في مثل : سرت حتى الصبح : حتَّاه ، لاستغنائهم عن الضمير بالمظهر ، أو لاستغنائهم عن (حتاه) بـ(إليه) .

قال ابن مالك[٢] : والمؤكد به في قصد الشمول : (كُلٌّ) و(جميعٌ) مضافاتٍ إلى ضمير المؤكد نحو : جاءَ الجيشُ كلُّه ، أو جميعُه ، والقبيلة كلُّها ، أو جميعُها ، والقوم كلُّهم ، أو جميعُهم ، والنساء كلُّهن ، أو جميعُهنّ .

وأغفل أكثر النحويين[٣] (جميعاً) ، ونَبَّه سيبويه[٤] على أنّها بمعنى (كُلّ) معنىً واستعمالاً ، ولم يذكر لها شاهداً من كلام العرب ، وقد ظَفِرتُ له بشاهدٍ، وهو قولُ امرأةٍ من العرب تُرقِّصُ ابنها[٥] :

فِداك حَيٌّ خَولان ... جَميعهم وهَمْدَان

وكُلُّ آل قحطان ... والأكرمُون عَدْنان

ويخالف بين الصيغ .

والبواقي وهي : (أجمع) ، و(أكتع) ، وأهل الكوفة زادوا (أبصع) ،

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٥) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٧٠ ، ١١٧١) .

(٣) في الشرح : (النحويون) وهو سهو .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ١١٦ ، ١١٧) .

(٥) البيتان من مجزوء المنسرح ، وهما في : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٧١) ، والهمع (٣ / ١٣٧) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣٣٠) ، وشرح التصريح (٢ / ١٢٣) .

وأهل بغداد (أبتع)[١] ، فيقال للمفرد المذكر: (أجمع) ، (أكتع) ، (أبصع)، (أبتع) ، وللمؤنث : (جمعاء) (كتعاء) ، (بصعاء) ، (بتعاء) ، وللجمع المذكر : (أجمعون) ، (أكتعون) ، (أبصعون) ، (أبتعون) ، وللجمع المؤنث (جُمَع) ، (كُتَع) ، (بُصَع) ، (بُتَع) .

وقد يؤكد بهذه الصيغ بعد (كل) فتقول : اشتريت العبد كُلَّه أَجْمَعَ واشتريت الجارية كُلَّها جمعاء ، واشتريت العبيد كلهم أجمعين ، واشتريت الجواري كلهن جُمَع .

وقد يُسْتَغنى بـ(أجمع) وأخواته ، وبـ(جمعاء) وأخواتها ، وبـ(أجمعين) وأخواته وبـ(جُمَع) وأخواته عن (كُلِّه)، و(كُلِّها) ، و(كُلِّهم)، و(كُلِّهن) .

ولا يُجاء بـ(أكتع) وأخواته إلا بعد (أجمع) وأخواته على الترتيب ، وشَذَّ قولهم : (أَجَمْعُ أَبْصَعُ) .

وأجاز الفراء[٢] : مررتُ بِقومِكَ إمَّا أجمعين وإمَّا بعضهم ، على تقدير : إمَّا بهم أجمعين ، وإمَّا بعضهم .

وزعم الشَّلوبين[٣] : أنَّ البصريين لا يجيزون هذا ، ويلزم سيبويه[٤] جوازه ؛ لأنَّه أجاز حذف المؤكد في : مررتُ بزيدٍ ، وأتاني أخوه أنْفُسهما // على تقدير: أعينهما أنفسهما . ٤١ /

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٨١) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٤) .

(٢) وهو رأي الكسائي أيضاً ، ينظر : ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٥٤) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٨٠) ، والمساعد (٢ / ٣٩٣) .

(٣) ينظر : الهمع (٣ / ١٤٣) .

(٤) ينظر كتاب سيبويه (٢ / ٦٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٨) .

ولا يُؤكد بـ(كل) و(أجمع) إلاَّ ذو أجزاء تصِحُّ افتراقها حساً أو حكماً ؛ لأنَّ (كُلاً) و(أجْمَع) وضعهما للتأكيد لتقرير الشمول والإحاطة ، فقصدوا أن لا يستعملوها إلاَّ في محل يُستفاد منه ذلك ، فإذا كان المؤكد ذا أجزاءٍ لا يصحُّ افتراقها حِسّاً وحكماً لم يُستفد منه ذلك المعنى كقولك : جاءَ زيدٌ ، أو سافرَ زيدٌ ، ونحو ذلك لا يَصحُّ تأكيده بهما ، فإنَّك لو قلت : (أجمع) لم يُفد شيئاً ، لم يستفد مِن قولك : جاء زيدٌ .

فأمّا إذا قلتَ : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كلَّه ، ورأيت الجارية كلها ونحوها ، ظهرت فائدتها باعتبار إفادتها الشمول ، إذ لو اقْتُصِر دونهما لجاز أن يكون الإكرام لبعض القوم ، والشراء لبعض العبد ، والرؤية لبعض الجارية ، على طريق التجوز ، فتبينت الفائدة لمجيئها ، بخلاف جاءَ زيدٌ كلُّه[١] .

أمَّا اشتقاق هذه الألفاظ فنقول : أن (كُلاً) مُشتقٌ من تكلله الشيب إذا أحاط به ، و(أجمع) مشتقٌ من الجمع ، و(أكتع)[٢] من تكتع الجلد إذا اجتمع وتقبض عند إلقائه على النَّار ، و(أبصع)[٣] من بَصَع العرق إذا اجتمع وتصبب، و(أبتع)[٤] من البتع وهو طول العنق مع شدتها ، والمناسبة البيان والظهور والقوة ؛ لأنَّ العنق بطولها تظهر وتبين ، وبشدتها تظهر قوتها ، فإنَّ التأكيد يقوى المعنى ويبينه ، والتوكيد : التقوية قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾[٥] .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٥) .

(٢) جاء في الصحاح (كتع) : « أتى عليه حول كتيع أي : تام ، وهذا الحرف سمعته من بعض النحويين ، ذكره في شرح كتاب الجرمي » . وينظر : اللسان (كتع) .

(٣) جاء في الصحاح (بصع) : « البصع : الجمع . سمعته من بعض النحويين ولا أدري ما صحته ... وأبصع كلمة يؤكد بها ... وهو تأكيد مرتب لا يقدم على أجمع » .
وينظر : تاج العروس (بصع) .

(٤) ينظر : الصحاح (بتع) .

(٥) سورة النحل من الآية (٩١) .

ص : « **وإذا أكِّدَ المُضْمَرُ المرفوعُ المُتَّصِلُ بـ(النفس) و(العين) أكِّد بمُنْفَصِلٍ مثلُ : ضربتَ أنْتَ نَفْسَكَ** »[١] .

ش : [قوله : « المضمر » احتراز من المظهر][٢] ، فإنه يؤكد بالنفس والعين من غير شريطة ، قوله : (المرفوع) احتراز من المضمر المنصوب ، فإنه يؤكد بالنفس والعين من غير شريطة سواء كان متصلاً أو منفصلاً .

قوله : « المتصل » احتراز من المضمر المرفوع المنفصل فإنَّه يؤكد بهما من غير شريطة .

قوله : « بالنفس والعين » احتراز من تأكيد المضمر المتصل بغير (النفس) فإنّه يؤكد تأكيد المضمر المرفوع المتصل بـ(النفس والعين) فإنَّه يؤكد أولاً بالمنفصل ثم يؤكد بهما من غير شرطٍ ، مثل : ضربت أنتَ نَفْسُكَ ، وضربتما أنتما أَنْفُسُكما ، وشبههما .

وإنَّما اختص ما ذكر بتأكيده بالمضمر المنفصل أولاً ؛ لأنَّ المرفوع المتصل مُنَزَّلٌ مَنزلة الجُزء ، فكرهوا أن يؤكد الجميع بما هو كالمستقل من الظواهر ؛ لأنَّ (النفس) تستعمل من غير تأكيد ، فيقال : قتل نفسه ، وحدث في نفسه ، ولا يقال : قتل كله ، ولا ذهب في كله .

نعم قد تُستعمل (كُلٌّ) مبتدأ لا غير لما كان العامل فيه غير لفظي ، فقصدوا أن يؤكدوا أولاً بمضمر بمعنى الأول // مستقلٌ ، ثم يجروا هذا المستقل عليه ، وأمَّا ما سوى ذلك فمفقود فيه العلة المذكورة ؛ لأنَّ المضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال ، والمضمر المرفوع المنفصل ليس كالمرفوع المتصل لاستقلاله بنفسه . / ٤١

---

(١) الكافية (١٣٦) .

(٢) سقط من الشرح والمثبت من شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٦ ، ٦٥٧) .

و(النفس) و(العين) ليستا كغيرهما في استقلالهما ، فلم يجريا على غير المستقل ، وغيرهما غير مستقل فجريا على المستقل ، وعلى غير المستقل .

ويؤكد المظهر بمثله ، ولا يؤكد المظهر بالمضمر ؛ لأنَّ التأكيد يكمله ، والأوَّل هو المقصود ، ولا يليق أن تكون التكملة أقوى من المقصود ، والمضمر يؤكد بالمضمر ، وبالمظهر جميعاً .

ص : « **و(أكتع) ، وأخواه أتباعٌ لـ(أجمع) ولا تتقدم [عليه][1] وذكرها دونه ضعيفٌ** »[2] .

ش : (أكتع) وأخواه أتباع لـ(أجمع) فيكون (أجمع) سابقاً عليها ، فإنّه أدلّ منها على المقصود ، وكان بالتقديم أجدر ، ولا تذكر دونه ، لكونه دالاً على معنى الجمع ، وكان أقعد لذلك ، وقد جاء ذكرها دونه ، وهو ضعيف لقلته ، وقد أجاز بعضهم حذف (أجمع) مع ذكر أيهما شئت ، ولم يُجِزْ أحدٌ مع وجود (أجمع) تأخيره .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التأكيد ، بدأت بـ(النفس ، ثم بـ(العين) ثم بـ(كل) ، ثم بـ(أجمع) ، ثم بـ(أكتع) ، وأما (أبصع) و(أبتع) عند من يزيدهما فلا يبالي[3] ، أيهما قدمت على الآخر ، فإن لم تأت بـ(النفس) أتيت بما بقي على الترتيب ، وإن لم تأت بـ(العين) ولا بـ(النفس) أتيت بما بقي على

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الشرح وهو في الكافية .

(٢) الكافية (١٣٦) .

(٣) أجاز ذلك الكوفيون ، وابن كيسان ، وابن عصفور حيث قال في شرح الجمل (١ / ٢٦٦) : « وأما (أبصع) ، و(أبتع) عند من يزيدهما فلا تبال أيهما قدَّمت على الآخر » ، وينظر : ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٥٢) . وشرح ابن يعيش (٣ / ٤٦) .

الترتيب ، فإن لم تأت بـ(كل) أتيت بـ(أجمع) وما بقي ، وقد أُكِّد بـ(أكتع)، و(أكتعين) غير مسبوقين بـ(أجمع) ، و(أجمعين) ، ومنه قول الراجز[1] :

يا ليتني كنتُ صَبيًّا مُرْضَعَاً تحملني الذلفاءُ حَوْلاً أكتعا

فيه توكيد بـ(أكتع) غير مسبوق بـ(أجمع) .

ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرة ، فإنَّها لا تؤكد على كل حال ، خلافاً للكوفيين[2] فإنَّهم يُجيزون تأكيد النَّكرة إن كانت مُتبعّضة ، ويكون التأكيد بـ(كلٍّ) وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كُلَّه ، فلا يجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نفْسَهُ ، وسببُ ذلك أنَّ التأكيد بـ(النفس) و(العين) لا فائدة فيه في النكرة ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربتُ زيداً نفسَهُ ، أفدت بالتأكيد بـ(النفس) أنَّ المضروب (زيدٌ) لا من هو بسببه ، وإذا قلت : أهنتُ زيداً، احتمل أن تريد أنَّك أهنت أباه ، فتجوزتَ وجعلت إهانتك لأبيه إهانةً له .

وإذا قلت : رأيت رجلاً نفسه ، لم يكن في تأكيد (رجل) بـ(النفس) فائدة ، إذا المفهوم من : رأيتُ رجلاً ، ومن : رأيت رجلاً نفسه ، واحدٌ وهو (رجل) غير معين ، وفي تأكيد النكرة المتبعضة بـ(كل) وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : أكلتُ رغيفاً ، أمكن أن تريد : أنَّك أكلتَ جميعَه ، وأنَّك أكلتَ بعضَه ، فإذا قلت : كُلَّه ، أفاد // ذلك العموم والإحاطة ، واستدلوا ٤٢ /

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من الرجز .

والشاهد في : المقرب (١ / ٢٤٠) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٢١٠) ، والهمع (٣ / ١٣٩) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٦٩) .

قوله : « الذلفاء » : المرأة تكون صغيرة الأنف مع استواء أرنبته . الصحاح (ذلف) .

(٢) وقد وافق الكوفيين الأخفش ، وابن مالك ، وابن هشام ، والرضي . ينظر : الإنصاف مسألة (٦٣) (٢ / ٤٥١) ، وأسرار العربية (٢٩٠) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٤٤) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٧٣) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٣٩) .

على جواز ذلك من طريق السماع بقوله[١] :

قد صَرَّت البَكْرَةُ يَوماً أجمعا

فأكد (يوماً) وهو نكرة بـ(أجمع) ، وبقول الآخر[٢] :

أرمي عليها وهي فَرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرُع وإصبعُ

فأكد (فرعٌ) وهو نكرة بـ(أجمع) ، وبقول الآخر[٣] :

يا ليتني كنتُ صبيًّاً مُرْضَعاً تحملني الذلفاءُ حَولاً أكْتعا

فأكد (حولاً) وهو نكرة بـ(أكتع)[٤] .

قال ابن عصفور[٥]: والصحيح أنَّه لا يجوز تأكيد النكرة أصلاً، لا بـ(النفس) ولا بـ(العين) لما ذكر[٦] ، ولا بـ(كل) وما في معناها ؛ لأنَّ أسماء التأكيد كلَّها معارف ، فلا تتبع إلاّ معارف ، بعضها معارف بالإضافة نحو : (نفسه)

---

(١) لم أقف على قائله فيما رجعت إليه من مظان ، وهو من الرجز .

والشاهد في : شرح الكافية للرضي (٣ / ٣٧٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٤٥) ، والتخمير (٢ / ٨٤) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٧٤) .

قوله : « صَرَّت » : ضجت وصيحت ، « البكرة » : ما يستقى عليها . ينظر : الصحاح (صرر) (بكر) .

(٢) نُسب في التصريح (٢ / ٧٨٦) لحميد الأرقط ، وهو من الرجز والبيت من شواهد سيبويه (٤ / ٢٢٦) ، والخصائص (٢ / ٣٠٧) ، وتذكرة النحاة (٢٨٠) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٨٦) ، وخزانة الأدب (١ / ٢١٤) .

قوله : « فرع » أي غير مشقوق ، يعنى بها القوس . ينظر : الصحاح (فرع) .

(٣) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**١٦٤**) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٦٩) .

(٦) وهو أن التوكيد بالنفس والعين لا فائدة فيه في النكرة ، فوصفها أولى من تأكيدها وذلك لتمييزها عن غيرها .

و(عينه) و(كله) ، وبعضها معارف بالعلمية نحو : (أجمع) و(أكتع) ، أو بنيَّة الإضافة[١] .

والتأكيد يشبه النعت في أنَّه تابعٌ بغير واسطة حرف جرٍ ، ومن غير أن يُنوى بالأوَّل الطرحُ ، فكما أنَّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة ، فكذلك لا تؤكد بشيءٍ من هذه الأسماء ، فأمَّا ما أنشدوا من قوله : « حولاً أكتعاً » و« فرع أجمع » فشاذٌ ، وينبغي أن يحمل على البدل لا على التأكيد ، لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فإذا خرجت إلى البدل ساغ إبدال المعرفة من النكرة ، ويكون الشذوذ إذ ذاك في استعمال (أجمع)[٢] في غير باب التأكيد ، فلا يقاس على شيءٍ من ذلك .

قال ابن مالك[٣] : النكرة المحدودة من الأوقات ، ما يدل على مدة معلومة المقدار كـ(يوم) و(ليلة) و(شهر) و(حول) ونحوها ، وغير المحدودة ما يصلح للكثير والقليل كـ(حين) و(زمن) ، و(وقت) ، و(مدة) .

ولاخلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة ، إذ لا فائدة في توكيدها ، وأمَّا المحدودة فمختلف في توكيدها فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون[٤] ،

---

(١) في شرح ابن عصفور على الجمل (١ / ٢٦٩) : « أو بنية الإضافة تريد (أجمعه) ، و(أكتعه) » قال السيوطي في الهمع (٣ / ١٤٠) : « ثم اختلف في سبب تعريفها فقيل : هو بنيّة الإضافة إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَع : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به وعُزى إلى سيبويه ، واختاره السهيلي وابن مالك » .
وينظر : الكتاب (٣ / ٢٠٣) ، ونتائج الفكر (٢٨٦) ، وشرح التسهيل (٣ / ٢٨٩) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٤٥ ، ٤٦) .

(٢) في شرح ابن عصفور : « أجمع ، وأكتع » .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٧٥ - ١١٧٧) .

(٤) تقدم تفصيل الكلام على هذه المسألة الخلافية ص (١٦٤) .

وإجازته أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ؛ ولأنَّ في ذلك فائدة ، فإنَّ من قال : صُمْتُ شهراً ، قد يريد : جميعه ، وقد يريد : أكثره ، ففي قوله احتمال ، فإذا قلت : صمت شهراً كله ، ارتفع الاحتمال وصار قوله نَصّاً على مقصوده ، فلو لم يُنقل استعماله عن العرب ، لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فيكف إذا ثبت استعماله ؟

قال ابن عصفور[١] : لا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغني عن التأكيد ، فتقول : قامَ الزيدان كلاهُما ؛ لأنَّه يجوز أن تقول : قامَ الزيدان ، وتريد أنَّه قام أحدهما ، قال الله تعالى[٢] : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ وإنّما يخرج من أحدهما ، وقال تعالى[٣] : ﴿ نَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾ وإنَّما نَسي أحدُهما وهو الفتى ، بدليل قوله تعالى[٤] : ﴿ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ ﴾ ، فإذا قُلتَ : قام الزيدان كلاهُما ، أفاد التأكيد العموم والإحاطة . ولا تقول : اختصمَ الزيدان كلاهُما ، إذ لا يُتصور أن تقول : اختصم الزيدان ، وأنت تعني أحدهما ؛ لأنَّ الاختصام لا يُتَصور من واحدٍ .

وأبو الحسن[٥] يجيز ذلك ويجعله بمنزلة // التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسدٌ؛ لأنَّك إذا قلت : قامَ الزيدون كلهُم ، جاز أن تعني بذلك البعض ، وأكدت / ٤٢

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٠) .

(٢) سورة الرحمن الآية (٢٢) .

(٣) سورة الكهف من الآية (٦١) .

(٤) سورة الكهف من الآية (٦٣) .

(٥) ذكر المبرد في المقتضب (٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣) أنَّ الأخفش لا يجيز ذلك ، وينظر : الصبان على الأشموني (٢ / ٢٨٦) وحاشية الخضري على ابن عقيل (٢ / ٥٧) ، ولكن ابن عصفور هنا والرضي في شرحه (٢ / ٣٧٢) ينسبانه إلى الأخفش ، قال أبو حيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٤٨) : « وعن الأخفش القولان ، والصحيح المنع » .

بـ(كُلٍّ) مُبالغةً ، فإذا قُلتَ : أجمعون ، زال ذلك الاحتمال ، وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد ، يتطرق إليه الاحتمال تطرقاً ضعيفاً ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال الاحتمال ، وعُلم أنَّ المقصود العموم ، وإذا قُلتَ : اختصم الزيدان ، لم يُتصور احتمال أصلاً ، فهذا فرق ما بينهما .

ولا يجوز توكيد ما ليس بمقصود[1] من الكلام نحو : ضربت عبدَ الزيدين كليهما ؛ لأنَّك لم تقصد الإخبار عن (الزيدين) فلو أكدتهما لكنت كالمناقض ؛ لأنَّك من حيثُ أكدت تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيثُ إنَّ الإخبار لم يقع عنهما لم يكونا مقصودين .

وإذا اجتمع التوابع بدأت بالنعت ، ثمَّ بالتوكيد ؛ لأنَّك لا تؤكد الشيء إلاَّ بعد معرفته واستقراره[2] ، ثم بالبدل ؛ لأنَّك لو قدمت البدل على التأكيد ، فمن حيث أبدلت قصدت طرح الأول من جهة المعنى ، ومن حيث أكدت بعد ذلك تكون معتنياً بالأوَّل الذي قصدت طرحه ، وذلك متناقضٌ ، ثم بالعطف ؛ لأنَّ البدل على كل حالٍ يبين الأول ، وكان من تتمته ، والعطف إنَّما يكون بعد تمام الأول ، وغير مبينٍ للمعطوف عليه ، وينبغي أن يُقدم عطف البيان على الجميع ؛ لأنَّه كاشفٌ للمتبوع ، فإنْ تُرك بعض التوابع يُؤتى بالباقي على الترتيب .

ولا فرق بين التوكيد بـ(كل) و(أجمع) من حيثُ المعنى فقولك : جاء القوم أجمعون بمنزلة قولك : جاء القوم كلهم ، وذهب [بعض][3] النحويين إلى

---

(١) في شرح ابن عصفور : « بمقصود للمخبر من الكلام » .

(٢) جاء في شرح الرضى (٢ / ٣٩٤) : « وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت ، إذ النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الشرح وهو في شرح ابن عصفور (١ / ٢٧٠) .

الفرق[١] ، فإنَّك إذا قلت : قام القوم كلهم ، احتمل عدم اجتماع القوم وقت القيام ، وإذا قلت : قام القوم أجمعون ، أفاد أن القوم مجتمعون في وقت القيام .

قال ابن عصفور[٢] : والصحيح أنَّه لا فرق بينهما ، بدليل قوله تعالى[٣] : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ ومعلوم أنَّهم ليسوا مجتمعين في جهنَّم ، فإنَّ منهم من هو في الدَّرْك الأسفل ، ومنهم من هو بخلاف ذلك .

وعطف ألفاظ التأكيد بعض على بعض غيرُ جائزٍ[٤] ، فإنَّه إذا عطف (النفس) على (العين) ، أو (أجمع) على (كل) يلزم عطف الشيء على نفسه ، وهو غير جائز ، وعطف (كُلّ) وما في معناه على (النفس) وما في معناه بـ(الواو) ، أو بـ(الفاء) أو بـ(ثم) أو بـ(حتى) يقتضي تشارك المعطوف والمعطوف عليه فيما هو في معناهما ؛ لأنَّ هذه الحروف مشتركة في اللفظ والمعنى ؛ لكنَّ معنى (كُلّ) وما في معناه مخالفٌ لمعنى (النفس) وما في معناه في التأكيد ، وعطفهما عليهما بغير هذه الحروف يقتضي أحدهما ، أو أحدها ، وألفاظ التأكيد كلها // مرادة من جهة المعنى . ٤٣ / و

(١) ذهب المبرد والزجاج والفراء أن (أجمعين) يفيد الاجتماع في وقت العمل . وينظر : المقتضب (٣ / ٣٨٠) ، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٣٧٧) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٨٣) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٤١) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٢) .

(٣) سورة السجدة من الآية (١٣) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٨٢) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٧٥) .

[البَدَلُ]

ص : « **البَدَلُ : تابعٌ مَقْصودٌ بما نُسِبَ إلى المَتْبوع دُونَه** »[١] .

ش : لما فرغ من التأكيد شرع في البدل ، وقدمه على عطف البيان ؛ لأنَّه مقصودٌ بالنسبة ، وأكثر وقوعاً ، والبدل لُغةً : ما قام مقام الشيء ، ويرادفه البديل والمبدل ، وفي الاصطلاح : عبارة عما ذكره المصنف .

فقوله : « تابعٌ » يشمل جميع التوابع الخمس .

قوله : « مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوع » فصلٌ يميزه عن النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ؛ لأنّها غير مقصودة بما نُسب إلى المتبوع ، ويتناول العطف ؛ لأنه تابعٌ مقصودٌ بما نسب إلى المتبوع .

قوله : « دونه » فصلٌ يميزه عن العطف ؛ لأنّه وإن كان مقصوداً فليس هو مقصوداً دون المتبوع ، بخلاف البدل ، فإنَّه مقصودٌ بالنّسبة دون متبوعه ، فإذا قلت : اشتريتُ الجارية نِصْفَها ، فالمُشْترى (النصف) ، وإذا قُلتَ : جَاءَ زيدٌ وعمروٌ ، فالمجيء مَنْسوبٌ إلى التابع والمتبوع[٢] .

قيل : هذا الحدُّ غيرُ منعكسٍ ، فإنَّ (زيداً) في قولنا : ما جاءَ أحدٌ إلا زيدٌ ، بدلٌ ، ولا يصدق هذا الحدُّ عليه ، فإنَّه غيرُ مقصود بما نُسب إلى المتبوع ، فإنَّ المنسوب إلى المتبوع نفي المجيء ، وهو غيرُ مقصودٍ بالنفي المنسوب إلى المتبوع .

فإنْ قيل : المراد بالنِّسبة ما هو أعم من أن يكون ثبوتاً أو انتفاء فإنه[٣] المُصطَلحُ عند النحاة .

---

(١) الكافية (١٣٧) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٩) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٦٢) .

(٣) في الشرح : « فإن هو » وما أثبته أولى .

أجيب : بأنَّه حينئذٍ لا نسلم أنَّ المتبوع ليس بمقصودٍ بما نُسب إليه ، وظاهرٌ أنَّه مقصودٌ .

والجواب : أنَّ المقصود إسنادُ المجيء إلى (زيدٍ) وإنَّما ذُكر (أحدٌ) ونَفي المجيء عنه للتوطئة والتمهيدُ ، فيصدق الحدُّ .

وقيل : هذا الحدُّ غير مطردٍ ، فإنَّه يصدق على المعطوف بـ(بل) في مثل قولنا : جاءَ زيدٌ بل عمروٌ ، فإنَّه تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة دون متبوعه ، فإنَّ (بل) للإضراب عن الأوَّل .

والجواب : أنَّه مُطردٌ ، ولا يَصْدقُ الحدُّ على المعطوف المذكور فإنَّه تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعه لا دونه ، فإنَّ متبوعه لم يُذكر للتوطئة والتمهيد ، بل متبوعه مقصودٌ بالنِّسبة مع المعطوف ، كما سيجيء .

قيل : لو قيل : في حدِّ البدل : إنَّه تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة ، لم يتوسط بينه وبين متبوعه حَرفُ عطفٍ ، لكان صحيحاً ، ويخرج العطف بقوله : يتوسط بينه وبين متبوعه حرف عطف[1] .

قال ابن عصفور[2] : البدل : إعلامُ السَّامع بمجموع اسمين ، أو فعلين على جهة // تبيين الأوَّل بالثاني، وعلى أن يُنوى بالأوَّل منهما الطرح معنى لا لفظاً . ٤٣ / ظ

فقولنا : إعلامُ السَّامع بمجموع اسمين ، نحو قولك : قامَ زيدٌ أخوك ، فإنّك أعلمت السَّامع بالقائم بمجموع (زيد) و(أخيك) ، وقولنا : أو فعلين ، نحو

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٤ / ٨٤ ، ٨٥) ، والإيضاح للمصنف (١ / ٤٤٩) .

(٢) ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٧٩ ، ٢٨٠) .

قول الشاعر[١] :

متى تَأتِنا تُلمم بنا في ديارنا . . . . . .

وقولنا : على جهة تبيين الأوّل بالثّاني ، احترازٌ عن العطف ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، أعلمته بالقائم بمجموع (زيد) و(عمرو) ، إلا أنّ الثاني وهو (عمروٌ) ليس فيه بيانٌ لـ(زيدٍ) كما في قولك : قامَ زيدٌ أخوك ، فإنّ فيه بياناً[٢] لـ(زيدٍ) بـ(الأخ) ، وقولنا : على أن ينوى بالأوّل الطرح ، احترازٌ عن النعت [والتأكيد][٣] فإنّك إذا قلت : قام زيدٌ العاقل ، أو قامَ زيدٌ نفسه ، فقد أعلمت السّامع بمجموع (زيد) و(العاقل) ، و(زيدٌ) وقع على جهة تبيين ، لكن لم تنْوَ بالأوّل الطرح كما نويته في البدل ، فإنّك إذا قلتَ : قامَ زيدٌ أخوك ، فإنّما اعتمدت في الفائدة على (الأخ) لما دخل اللبسُ في (زيد) فكأنّك قلتَ : قامَ أخُوك ، وأضربت عن قولك أولاً : (زيدٌ) .

وقولنا [من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ؛ لأنّه لو نوى][٤] بالأول الطرح لفظاً[٥] و لم يُعتد به أصلاً لما جاز مثل : ضربتُ زيداً يدَه ، فإنّه إذا لم يُعتد بـ(زيدٍ) لم يكن للضمير ما يعود عليه .

وهذا ليس بصحيح ، فإنّ هذا حدّ الإبدال لا البدل ، فإنّ البدل عبارةٌ عن

---

(١) هو عبيد الله بن الحُر الجعفي ، وهو صدر بيت من الطويل عجزه :

. . . . . **تجد حطباً جزلاً ونار تأججا**

وهو من شواهد سيبويه (٣ / ٨٦) ، والمقتضب (٢ / ٦١) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٧٨) ، ورصف المباني (٣٢) ، وخزانة الأدب (٩ / ٩٠) .

(٢) في الشرح : « بيان » وهو سهو .

(٣) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٤) بياض في الشرح ، وقد اكملته من شرح ابن عصفور .

(٥) في الشرح : « لفظاً ومعنى » وما أثبته موافق لشرح ابن عصفور .

الاسم الثاني الذي هو أحدُ التوابع ، والإبدال عبارةٌ عن جَعْلِ الثاني بدلاً . قال ابن مالك[١] : البدلُ : تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة .

قوله : مقصود بالحكم ، يُحترز به عن النعت والتوكيد ، وعطف البيان ، فإنَّها توابع تكمل المقصود [بالحكم][٢] .

وقوله : بلا واسطة ، يُحترز به عن العطف بـ(بل) و(لكن) ، فإنهما مقصودان بالحكم ، لكن بواسطة .

ص : « **وهو بَدلُ الكُلِّ ، وبدلُ البعض ، وبدلُ الاشتمال ، وبدلُ الغَلطِ ؛ فالأوَّلُ [مدلوله] مدلولُ الأولِ ، والثاني جزؤه ، والثالث بينهما ملابسة بغيرهما والرابع أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره** »[٣] .

ش : البدل ينقسم باعتباراتٍ :

الأوَّلُ : باعتبار دلالته ودلالة متبوعه، وبهذا الاعتبار ينقسم إلى أربعة أقسام: بدل الكلِّ من الكلِّ ، وبدلُ البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط .

وجه الحصر في هذه الأربعة : وهو أن البدل لا يخلو إمَّا أن يكون مدلوله مدلول المُبْدَلِ منه ، أي : ما يصدق مدلول المبدل عليه هو بعينه يصدق مدلول المبدل منه عليه أوْ لا ، والأول : هو بدل الكل كقوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٦) .

(٢) سقط من الشرح والمثبت من شرح الكافية الشافية لمصنفها .

(٣) الكافية (١٣٧) .

(٤) سورة الفاتحة الآية (٦ ، ٧) .

// والثاني : لا يخلو إمَّا أن يكون بَعْضاً للأوّل ، أوْ لا ، والأوَّلُ بدل البعض كقولك : رأيتُ قومَك أكثرَهم وثلثيهم ، وناساً منهم ، وَصَرفْتُ وجوهَهَا أوَّلِها[1] . ٤٤ / و

والثاني : إمَّا أن يكون بينه وبين الأوَّل ملابسة بغير البعضية والكلية ، أوْ لا .

والأول : بدل الاشتمال : كقولك : سُلِب زيدٌ ثوبُه ، وأعجبني عمروٌ حسنه وأدبُه وعلمُه ، ونحو ذلك .

والثاني : بدل الغلط : كقولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، أردتَ أن تقول : بـ(حمار) فسبقك لسانك إلى (رجل) ، فتداركته ، وهذا لا يكون إلا في بدية الكلام ، وفيما لا يصدر عن روية وفطانة ، لكن ذكر هاهنا ؛ لأنَّه هو المذكور بعد الغلط لا أنَّه غلطٌ ، وإنّما الأول هو الغلط ، وأضيف البدل إلى الغلط ؛ لأنَّه كان سبباً للإتيان به ، فإنَّك إذا أردت أن تقول : اشتريتُ ثوباً ، فسبقك لسانك إلى أن قلت : اشتريتُ حماراً ، ثم تنبهت فكان سبباً لأن تقول : (ثوباً) فالغلط في ذكر المُبْدَل [منه] على خلاف ما عليه [هو] هو الذي أوجب ذكر البدل ، فسُمي بدل الغلط لذلك[2] .

اعلم أنَّ ابن مالك[3] سَمَّى الأوَّل من الأبدال بالمطابق ، وقال : تسميته

---

(١) جاء في شرح الوافية للمصنف (٢٦٩) : « لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا أن يكون غائباً كقولهم : صرفت وجوهها أولها ؛ لأنه إذا لم يكن غائباً كان في نهاية الوضوح » . وينظر : المفصل (١٢١) ، والتخمير (٢ / ١١٥) .
وفي كتاب المقتصد (٢ / ٩٣٤) : « اعلم أن الضمير في قولك : صرفت وجوهها للإبل ، وأوَّلها بدل منه فكأنك قلت : صرفتُ وجوهِ الإبل أوّلها ، فأوّلُها بَعْضُها ... » .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٥٩ ، ٦٦٠) وما بين الحاصرتين منه ، والإيضاح للمصنف (١ / ٤٥٠) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٦ ، ١٢٧٧) .

بالمطابق أولى من تسميته ببدل الكلِّ من الكلِّ ، كما سماه النحويون ، فإنَّ المطابق عبارةٌ صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يُساوي المُبْدَل منه في المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنَّها لا تصدق إلاَّ على ذي أجزاء ، وذلك ليس بشرطٍ ، فإنَّهم أجمعوا على صحة البدل في أسماء الله تعالى ، كقراءة غير نافع وابن عامر[١] : ﴿ **إلى صراطِ العزيز الحميد اللهِ** ﴾[٢] .

ومنهم من سمى الأوَّل بدل الشيء من الشيء[٣] ، ولاشك أنَّهم أرادوا بالكل الشيء فيكون معنى قولهم : بدل الكل من الكل : بدل الشيء من الشيء ، فأطلقوا الكلَّ وأرادوا به الشيء مجازاً ، لا يقال : الأصل عدم المجاز ؛ لأنَّا نقول : المجاز - وإن كان على خلاف الأصل - قد يُصار إليه ، وهاهنا قد صاروا إليه .

فإن قيل : إطلاق الكلِّ وإرادة الشيء لم يُعهد فكيف جوزتم هاهنا ؟

أجيب : بأنَّ المجاز غير مشروط بالاستعمال ، بل يكفي فيه وجود نوع علاقة معتبرة .

وقد وقع لبعض النحويين اختلافٌ في بدل الاشتمال ، هل الثاني مشتملٌ على الأوَّل[٤] ، أو الأول مشتملٌ على الثاني[٥] ؟

---

(١) جاء في التيسير للداني (١٣٤) : « قرأ نافع وابن عامر : ﴿ **الحميد الله** ﴾ برفع الهاء ، والباقون بجرها في الحالين » . وينظر : الإقناع (٢ / ٦٧٧) ، والنشر (٢ / ٢٩٨) .

(٢) سورة إبراهيم من الآية (١) ، ومن الآية (٢) .

(٣) قال أبو حيَّان في الارتشاف (٤ / ١٩٦٤) : « والبدل على أقسام : بدل موافق من موافق ، وهذا الذي يسمونه بدل كلٍّ من كل ، وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشيء من الشيء » . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨١) .

(٤) هذا أحد قولي الفارسي والرماني وابن مالك ، وقال به ابن برهان وأبو جعفر ، وخطّاب .
ينظر : الإيضاح العضدي (٢٨٣) ، وشرح اللمع (١ / ٢٣١ ، ٢٣٢) ، وشرح التسهيل (٣ / ٣٣٥)، وشرح الرضي (٢ / ٣٨٤) ، والهمع (٣ / ١٤٨) ، والمساعد (٢ / ٤٣٦).

(٥) هذا أحد قولي الفارسي والرماني وابن مالك ، وقال به الجرجاني .
ينظر : المقتصد (٢ / ٩٣٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٨٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٦٤ ، ٦٥)، وشرح المقدمة الجزولية (٢ / ٩٦٠) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦٨).

فإن أريد بالاشتمال التعلق ، فالثاني متعلق بالأوَّل ، وإن أريد بالاشتمال الدخول فالثاني داخل في الأول ، فإن حُسْنَ الدار داخل في (الدار) إذا قلت : أعجبني الدار حُسنها ونحوه ، وإن أريد بالاشتمال الملابسة فكل واحد منهما ملابس للآخر فإن (زيداً) ملابساً لـ(علمه) ، و(علمه) ملابس له ، والحق أنه إن أريد بالاشتمال الملابسة المقيدة // ، وهي الملابسة بغير الكليَّة والبعضيَّة ، فلا تتداخل الأقسامُ ، فلا يدخل بدل البعض في حدِّ بدل الاشتمال ، فإنَّ البعض والأصل الذي هو بعضه ، وإن كان بينهما ملابسة لكنَّها بالبعضية والكليَّة ، فإذا قَيَّد الملابسة بغير البعضيَّة ، خرج عنها بدل البعض ، وكذا يخرج بدل الكل من الكل ؛ لأنَّهما وإن كان بينهما ملابسة في كونهما لمسمى واحدٍ لكن بالكليَّة . / ٤٤

قال في الأمالي[1] : ولو احترز عن البعض وحده ، لكان له وجهٌ ، ولكن هذا أولى في دفع ما يتوهم ، وإنَّما قلنا له وجهٌ : إذ يمكن أن يقال : إنَّ المدلولين إذا كانا لشيءٍ واحدٍ فهي حقيقةٌ واحدةٌ ، والحقيقة الواحدة لا يقال : إنَّ بينها وبين نفسها ملابسة ، إذ الملابسة بين الشيئين تقتضي تغايرهما ، ثم تعلق أحدهما بالآخر ، وهاهنا ليس الأمر كذلك ، وإنَّما كان هذا أولى ؛ لأنَّ في بدل الكل من الكل - وإن كان المدلولان لشيءٍ واحد - مفهوم البدل غير مفهوم المُبدل منه ، فتحقق التغاير بين المدلولين فيتصور تعلق أحدهما بالآخر ، فتتحقق الملابسة بينهما .

قيل : إنَّ هذه القسمة غير منحصرة في الأربعة المذكورة ، فإنّه قد يتحقق قسمٌ آخر ، وهو بدلُ الكل من البعض ، نحو قولك : نظرتُ إلى القمر فُلْكِه ، وقول الشاعر[2] :

---

(١) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب (٣ / ٥٥) .

(٢) هو عبد الله بن قيس الرقيَّات ، ينظر ديوانه ص (٢٠) ، والبيت من الخفيف .
والشاهد في : المقتضب (٢ / ١٨٨) ، (٤ / ٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢٩٤) ، ورصف المباني (٢٩٧) ، (٣٤٨) ، وخزانة الأدب (٨ / ١٠) .

نَضَّـــرَ اللهُ أعظُمَـــاً دفنوهـــا بِسَجِسْـتَان طلحَـةِ الطَّلْحَـاتِ

أجيب عن الأول : بأنّا لا نسلم أنّ هذا التركيب صحيحٌ ، وعلى تقدير صحته ، لا نُسلم أنَّ الفلكَ كلُّ القمر ، فإنَّ القمر ليس جزءاً منه ، بل القمر مركوزٌ في الفلك كالفصِّ في الخاتم ، والفلك ظرف القمر ، والمظروف ليس بجزءٍ لظرفه ، فيكون بدل اشتمال ؛ لأنَّه حينئذٍ يكون بينهما ملابسةٌ بغير البعضيَّة والكليَّة ، ومنهم من حمله على بدل الغلط .

وعن الثاني : بأنَّ الرواية بجر (طلحةَ) يشعر بحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه ، أي : أعظم طلحة الطلحات ، فيكون بدل الكل من الكل .

ومنهم من ذهب إلى أن الأبدال خمسة ، وجعل بدل الكل من البعض خامس الأقسام .

ومنهم من ذهب إلى أنَّها ثلاثة ، وجعل بدل البعض من الكل من قبيل بدل الاشتمال .

وقد عرفت جواب الأول ، والجواب عن الثاني : أن الاشتمال على الوجه الذي ذكره المصنف لا يكون متناولاً لبدل البعض عن الكل .

وقيل : بدل الاشتمال هو أن يكون الأول محلاً[1] للثاني فيدخل فيه مثل : أعجبني زيد حسنُهُ وعلمُه ، وسُلِبَ زيد ثوبه ، فإن بدن (زيد) محل للثوب ، وكذا قوله تعالى[2] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ فإن

(١) وهذا النوع من البدل يسميه الفارسي بدل الحلول . ينظر : شرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٩٧).
(٢) سورة البروج (٤ ، ٥) .

(النار) بدل من (الأخدود) بدل اشتمال // وهو محل (النـار)[١] ، فإنَّـه أولى ٤٥/
من قولهم: ما كان بينه وبينه ملابسـة ، فـإن قولـك : قـام زيـد أخـوه بـين الأول والثاني ملابسة من جهة إضافة الثاني إلى ضمير الأول ، وهو بدل الغلط .

والجـواب : إن إضافـة الثـاني إلى ضمـير الأول لا يقتضـي أن يكـون بينـهما ملابسة معتبرة في بدل الاشتمال ، وأما قوله : بدل الاشتمال هو أن يكـون الأول محلاً للثاني فغير صحيح ، فإنه قد يكون بالعكس ، وأمـا قولـه : فـإن البـدن محـل للثوب فممنوع .

قال المصنف في شرح المفصل[٢] : اختلف في تسمية بدل الاشـتمال ، فقيـل: لأنَّ الأوَّل مشتملٌ على الثاني ، وقيل : لأنَّ الثاني مشـتملٌ علـى الأوَّل - وليـس بمستقيم - وقيل : : لاشتمال المعنى عليه ، فإنَّك إذا قلت : أعجبني زيدٌ حسـنه ، فمعنى الكلام مشتملٌ على نسبة الإعجاب إلى (الحسن) فالمشتمل عليه في المعنى هو البدلُ ولذلك سُمِّي بدل الاشتمال - وهذا هو الصحيح - .

ويَرِدُ عليه أنَّ الأبدال كلها كذلك ، فإنَّك إذا قلـتَ : أعجبـني زيـدٌ رأسُـهُ ، فالإعجاب بالنسبة إلى (الرأس) مثلـه بالنّسـبة إلى (الحسـن) في اشـتمال المعنـى عليه .

---

(١) قال السهيلي : « والعجب كلُّ العجب من إمام صنعة النحو في زمانه وفارس هـذا الشـأن ومـالك عنانه يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه : ﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ إنها بـدل مـن الأخـدود بدل اشتمال ... وذهل أبو علي عن هذا ، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعـة النحـو وهـو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كأنه قال : قتل أصحاب الأخـدود ، أخـدود النـار ذات الوقود ، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة » نتائج الفكر (٣٠٨) . وينظـر : الإيضاح العضدي (٢٩٤) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٥٠) .

والجوابُ : أنَّ مثل ذلك لا يَضرُّ في الاصطلاح في التسمية ، فكم من مُسمَّى سُمِّيَ باسمٍ جُعِلَ عَلماً عليه لمعنىً مشتركٍ ، وذلك المسمى [غير] مختصٌ بذلك الاسم .

وأمَّا المذهبان الأوّلان فلا يستقيمان ؛ لأنَّه لو كان لاشتمال الأوَّل على الثاني لامتنع : أعجبني زيدٌ سلطانُه[1] ، ولو كان لاشتمال الثاني على الأول لامتنع : سُلِب زيد سوطُهُ ، فإنّ (السوط) لا يشتمل على (زيد) .

قال ابن مالك[2] : بدلُ الاشتمال ما يدلُّ على معنىً في متبوعه ، أو يستلزم معنىً في متبوعه ، فالدال على معنى في المتبوع كقولك : أعجبني زيدٌ حُسنُهُ ، وما يستلزم معنىً في متبوعه نحو : يعجبني زيدٌ ثوبُه ، وقوله تعالى[3] : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ لأنّ (القتال) في (الشهر الحرام) يستلزم معنى فيه ، وهو ترك تعظيمه ، وكقوله تعالى[4] : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ فإنَّ وقت الانتباذ وما عقبه يستلزم معنى في (مريم) عليها السلام، وهو كونها على غايةٍ من التقى والبر والعفاف ؛ ولذلك صحَّ في (إذ) أن يكون بدل اشتمال من (مريم)[5] .

ولا بُدَّ في بدل الاشتمال من رعاية أمرين :

- أحدهما : إمكان فهم معناه مع الحذف ، كما في قولك : أعجبني زيدٌ

---

(١) في الإيضاح : « ضُرِبَ زَيدٌ غُلامُهُ » .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٣٣٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٧٩) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢١٧) .

(٤) سورة مريم الآية (١٦) .

(٥) ينظر : إملاء ما من به الرحمن (٢ / ١١١) .

علمُه وأدبُه ، فإنَّ ذكر (زيد) يشتمل على (علمه) و(أدبه) اشتمالاً يُفهم معناه في الحذف ، ومن ثَمَّ امتنع // نحو : عَلفتُ زيداً بعيرَهُ ؛ لأنَّ ذكر (زيد) لا يشتمل على (البعير) ولا يُشعر به . / ٤٥

- والأمر الثاني : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثَمَّ امتنع نحو : أسرجتُ زيداً فرسَهُ ؛ لأنَّه وإن كان يُفهم معناه في الحذف ، لا يحسن استعمال مثله ، وإن جاء شيءٌ منه حُمِلَ على الإضراب أو الغلط .

والغالب في بدل البعض والاشتمال مصاحبة ضمير عائد على المُبدل منه ، وقد يخلوان عنه كقوله تعالى[1] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وقوله[2] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾.

والبدلُ المباين للمُبدَل منه ، هو البدلُ الذي لا يُشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، وهو نوعان :

- الأول : ما يُذكر متبوعُه على سبيل القصد ، ويسمى بدل الإضراب ، وبدل البَداء نحو : أكلت تمراً زبيباً ، ذكرت أولاً (تمراً) ثم أضربت عنه وجعلته في حكم المتروك ذكره ، فأبدلت منه (الزبيب) على حَدِّ العطف بـ(بل) نحو : أكلتُ تمراً بل زبيباً ، ومنه قوله ﷺ[3] : « إنَّ الرجُلَ لَيُصَلِّي الصَلاةَ ، ومَا كُتبَ له نِصْفُها ثُلثُها رُبْعُها إلى عُشْرها » .

- والثاني : بدل الغلطِ والنسيان ، وهو الذي لم يقصد المتكلم ذكر متبوعه ،

---

(١) سورة آل عمران من الآية (٩٧) .

(٢) سورة البروج الآيتان (٤ ، ٥) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤ / ٣٢١) ، وأبو داود في الصلاة (١٢٤) ، والحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث إحياء علوم الدين (٢ / ٩٦) .

بل يجري لسانُه عليه من غير قصدٍ كقولك : لقيتُ رَجُلاً حماراً ، أردت أن تقول : (حماراً) فغلطت أو نسيت فقلت : رجلاً ، ثم تذكرت ، وأبدلت منه (الحمار) ، والكلام الفصيح مصون عن هذا النوع من البدل .

قال ابن عصفور[١] : البدلُ ينقسمُ ستةَ أقْسامٍ ، ثلاثةٌ منها اتفق النحويون على جوازها وورد بها السَّماع ، واثنان منها جائزان في القياس ، لكن لم يرد السَّماع بهما ، وواحد منها ورد به السَّماع ، لكن اختلف النحويون في أنَّه هل هو من باب البدل أو من باب العطف ؟ فالثلاثة التي ورد بها السَّماع هي :

- بدل الشيء من الشيء : وهو أن يُبدل اللفظ من اللفظ ، بشرط أن يكونا صادقين على معنى واحد نحو قوله تعالى[٢] : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾ .

- وبدل البعض من الكل : وهو أن تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما وقع عليه الأوَّل ، نحو قولك : ضربتُ زيداً يدَه ، ومنه قوله تعالى[٣] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾، فـ(من استطاع) بدل من (النَّاس) وهو واقعٌ على بعض ما وقع عليه (النَّاس) ، فإن (النَّاس) شاملٌ للمستطيع وغير المستطيع .

- وبدل الاشتمال // : فيه اختلاف بين النحاة ، فمنهم مَنْ[٤] رأى أن بدل الاشتمال هو أن يكون الثَّاني مشتملاً على الأول ، محيطاً به ، فيدخل تحت هذا ٤٦ / و

(١) ينظر شرح الجمل (١ / ٢٨١ - ٢٨٥) .

(٢) سورة الفاتحة من الآية (٦) ، ومن الآية (٧) .

(٣) سورة آل عمران من الآية (٩٧) .

(٤) تقدم تفصيل هذه المسألة ص (١٧٥) حاشية (٣) ، (٤) .

نحو : سُرِقَ عبدُ اللهِ ثوبُهُ ؛ لأنَّ (الثوب) مشتملٌ على (عبد الله) ، وهذا ليس بصحيح ، إذ يجوز أن يقال : سُرِقَ عبدُ اللهِ فرسُهُ ، و(الفرس) ليس مشتملاً على عبد الله .

ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو : أن يكون الثاني صفةً من صفاتِ الأوَّل ؛ وهو مذهبُ الزَّجاجي[1] نحو : أعجَبَني عبدُ اللهِ عِلمُهُ ، وهذا ليس بصحيح ، إذ يجوز أن يقال : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه ، وسُرق عبدُ الله فرسُه ، و(الثوب) و(الفرس) ليسا بوصفين لـ(عبد الله) ، ثم قال : والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو : أن يشتمل الأول على الثاني ، على معنى أنه يُذكر الأوّل ، ويجوز الاكتفاء به عن الثاني ، فإنَّه يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُ الله ، وتعني به (ثوبه) أو (فرسه) . ومن هذا القبيل قوله تعالى[2] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ فـ(النَّار) بدلٌ من (الأخدود) ، فإنَّه يجوز أن تقول : قُتِل أصحابُ الأخدودِ ، وتعني به أصحاب النار ؛ لأنَّه قد عُلِم أنَّ ذلك إنَّما كان لأجل النَّار التي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات ، لا للأخدود .

فعلى هذا يجوز : أعجبني عَبدُ الله ، وأنت تعني حسنُهُ ، ولا يجوز أن تقول : أعجبني عبدُ الله ، وأنت تريد غلامُه ، فإنَّه لا يُفهم من الأوَّل ، ولا يكفي في صِحَّة بدل الاشتمال فهم الثاني من الأوَّل ، بل لابدَّ من جواز استعمال الأوَّل وحده ، ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أسرجتُ القومَ دابّتهم ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجتُ القوم ، أن المراد (الدابة) ، وتقول : سُرِقَ عبدُ اللهِ ثوبُهُ ؛ لأنَّهُ يجوز أن تقول : سُرِق عبدُ الله ، وأنت تعني (الثوب) .

---

(١) يُنظر : الجمل (٢٥ ، ٤٤) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٨٩) . وقد جاء في شرح الجمل لابن عصفور : « الزجاج » ولعله سهو من الناسخ .

(٢) سورة البروج الآيتان (٤ ، ٥) .

والاثنان الجائزان قياساً و لم يرد بهما السماع :

- بدل الغلط : وهو أن تبدل لفظاً من لفظٍ بشرط أن يكون ذكر الأوَّل على جهة الغلط .

- وبدل النسيان : هو أن يُبدل لفظٌ من لفظٍ بشرط أن يكون ذكر الأوَّل على جهة النسيان ، مثال ذلك أن تقول : مررتُ بزيدٍ حمارٍ ، فإنَّك توهمت أنَّ المرور به (زيد) ثمَّ تذكرت أنَّ المرور به (حمارٌ) فأتيت به على جهة البدل.

والأحسنُ في مثل هذا أنْ تأتي بـ(بَلْ) فتُشعرَ بالإضرابِ عَنْ الأوَّل ؛ لئلا يُتوهم في ذلك أنَّك قصدتَ الصِّفة ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : رأيتُ رَجُلاً حِمَاراً أو ثوراً ، أمكنَ أنْ يُتوهم أنَّكَ رأيتَ رجلاً جاهِلاً أوْ بليداً .

ومن النحويينَ[1] مَنْ زَعم أنَّ ذلكَ وَرَدَ في كلامهم واسْتَدل // على ذلكَ بقول ذي الرُّمة[2] : ٤٦ /

لمياءُ في شَفَتيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاتِ وفي أنْيَابِها شَنَبُ

يقال : (الحُوَّةُ) السوادُ الخالصُ ، و(اللعسُ) : سوادٌ يقرب إلى الحمرة ، فإبداله (اللعس) مِن (الحُوَّة) على جهة الغلطِ ، ولا حُجَّةَ فيه ؛ لاحْتِمال أنْ يكونَ (اللعس) صفةً للحوَّة ، كأنّه قال : حُوَّةٌ لَعْسَاءُ ، أي : حُوَّة مُشْرَبَةٌ بِحُمرةٍ ، كما قالوا : رَجُلٌ عَدلٌ ، فيكونَ من بابِ الوَصْفِ بالمَصْدَر .

---

(١) ينظر : الهمع (٣ / ١٤٩) .

(٢) ينظر ديوانه ص (٩) وهو من البسيط .

والشاهد في : الخصائص (٣ / ٢٩١) ، والكامل (٢ / ١٦٠) ، والمقرب (١ / ٢٤٤) ، والمساعد (٢ / ٤٣٥) .

قوله : « لمياء » من اللمى وهي سُمرة في الشفة تستحسن ، « اللثات » جمع لثة بالتخفيف ، وهو ما حول الأسنان ، « شنب » برودة وعذوبة . ينظر : الصحاح (لمى) ، (لثى) ، (شنب) .

- والوَاحِدُ الذي وردَ به السَّمَاعُ ، واخْتُلِفَ فيه : بَدَلُ البُدَاءِ ، وهو : أنْ تُبدلَ اسْماً مِنْ اسْمٍ بِشَرطِ أن يكونَ الأوَّلُ قَدْ بَدا لَكَ في ذِكْرِهِ ، وذلك نحو ما ذكر أبو زيد[١] من قولهم : أكلتُ لحْماً سَمَكاً تَمراً ، وذلك أنَّه أخبر أولاً عن أكله (اللحم) ثمَّ بدا لهُ في ذلك فأخبرَ عنْ أكل (السَّمكة) ثم بدا له فأخبر عن أكْلِ (التمْر) .

ومنهم[٢] من جَعَل هَذا مِنْ قبيل العَطْفِ ، وَحَذَف مِنهُ حرف العَطْف .

والصَّحيحُ أنَّ الوجهين ممكنان، والذي يُستَدلُ بِه على بدل البداء قوله ﷺ[٣]: « إنَّ الرَّجل لَيُصَلِي الصَّلاة ... الحديث » ، ولا يخفى أنَّه ليس المعنى : وما كُتِبَ له النصف مع الثلث ، وكذلك مع سائر الأجْزَاء ؛ لأنَّ ذَلِك لا يُوْجَدُ لشيءٍ واحدٍ ، وأيضاً فإنَّهُ مُنَاقِضٌ لمقْصُودِ الحديثِ منْ أنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلي الصلاة ، وما كُتِبَ لَهُ إلاَّ بعْضُها ، فكأنَّه قال : إنَّ الرَّجُل لَيُصَلِّي الصلاة ، وما كُتِب لَهُ نصفها ، فأضْرَبَ عَنْ ذلِكَ ، وأخْبَر أنَّه ليُصَلي وما كُتِبَ لَهُ ثُلثُها .

والبَدَلُ لا يَتْبَعُ المُبْدَلُ مِنْهُ في شيء مما كانَ يتبعُ فيهِ النَّعْتُ المَنْعوتَ إلاَّ في الإعْراب خَاصَّةً .

قال الزمخشري[٤] : البَدلُ : هو الذَّي يَعْتَمِد بالحديث ، والمُبْدَل مِنْهُ إنّما يُذكرُ للتوطئةِ ، وليحصلْ بمجْمُوعها فَضْلُ توكيدٍ وتوضيح لم يَكنْ في الإفرادِ .

---

(١) تنظر رواية أبي زيدٍ الأنصاري في: التمام لابن جني (١٢٢)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٧٠)، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٤٩٦) ، ولم أجده في النوادر .

(٢) ممن قال بهذا أبو الفتح ابن جني ، ينظر : الخصائص (١ / ١٩١) ، (٢ / ٢٨٠) .

(٣) سبق تخريج هذا الحديث ص (١٨٠) .

(٤) ينظر : المفصل (١٢١) .

قالَ سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل[١] : ولكنَّه ثنَّى الاسم توكيداً[٢] ، وقولهم : إنَّه في حُكْم تنحية الأوَّل إيذانٌ مِنْهم باستقلاله بِنَفْسِهِ ومُفَارَقته التأكيد والصِّفةَ في كونهما تتمتين لما يَتْبعانِهِ ، لا أنْ يَعْنوا إهْدارَ الأوَّل واطِّرَاحِهِ ، ألا تُراكَ تقولُ: زَيدٌ رأيتُ غلامَه رَجُلاً ، فلو ذهبتَ تُهدرُ الأوَّل لم يَسِدْ[٣] كلامُك.

والذي يَدلُ عَلى أنْ البدَلَ مُستقلٌ بنفسه أنَّه في حكم تكرير العَاملِ بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله تعالى[٤] : ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ وقوله[٥] : ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ // بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ / ٤٧ وهذا من بدل الاشتمال .

وذهب المبردُ وجماعة[٦] إلى أن المُبْدَل مِنْهُ غير مقصودٍ بالذكرِ ؛ لأنَّ البَدلَ لَمَّا كانَ مقصوداً بالذِّكر كان مقصُوداً بالنِّسبَةِ لاسْتِقلالهِ بالحكمِ مِنْ غيرِ احتياجٍ إلى الأوَّلِ في المعْنى .

ويشترطُ في بَدل البعض مِنْ الكُلِّ ، وبَدَلُ الاشتمال أن يكونَ في البدل ضميرٌ

---

(١) في المفصل : « عقيب ذكره أمثلة البدل أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك ، وصرفت وجوه أولها » .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ١٥٠ ، ١٥١) .

(٣) قوله : « لم يَسِدْ كلامُك » أي : لم يصر كَلامُك سديداً وصواباً . ينظر : الصحاح (سدد) .

(٤) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

(٥) سورة الزخرف من الآية (٣٣) .

(٦) قال أبو حيَّان : « ذهب المبرد ، والسيرافي ، وابن جني ، والرماني في أحد قوليه ، ومن أصحابنا ابن الباذش وابن أبي العافية ، وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازاً ، وإلى الثاني حقيقة » الارتشاف (٤ / ١٩٦٨) .
وينظر : المقتضب (١ / ١٦٥) ، وشرح الرضي (٢ / ٣٨٥) ، والهمع (٣ / ١٤٨) .

يعودُ على المُبْدلِ مِنهُ ، ولا يأتي مُجَرداً عَن الضمير إلاَّ قليلاً ، مثل قوله تعالى[١] : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ فـ(مَنْ) بَدلٌ من (النَّاس) ، وحُذِفَ الضمير لفهم المعنى ، والكسائي[٣] جَوَّزَ أنْ تكون (مِنْ) شرطاً والجوابُ محذوفاً ، فكأنَّه قال : فعليهم ذلك ، ورأى أنْ حَذْفَ جوابِ الشَّرط لِفَهم المعنى أحسنُ مِنْ حَذْف الضَّمير من البَدَل .

ومنهم[٤] مَنْ جَعَل (مِنْ) فَاعل (حِجُّ البَيْتِ) فكأنَّه قال : أن يحج البيت من استطاع .

قيل : هذا فاسدٌ مِنْ جِهَةِ المعنى ؛ لأنَّه حينئذٍ يَصير معنى الآية : ولله على الناس كافتهم أن يَحُجَّ مستطيعهم ، وهو ظاهر الفساد .

ولقائل أنْ يقول : يَجُوز أنْ يكون (النَّاسُ) مُخَصِّصَاً بالمستطيعين بقرينة إسناد الحَجِّ إلى المستطيعين[٥] .

---

(١) سورة البروج الآيتان (٤ ، ٥) .

(٢) سورة آل عمران من الآية (٩٧) .

(٣) ينظر قول الكسائي في : إعراب القرآن للنحاس (١ / ٣٩٦) ، ومشكل إعراب القرآن (١ / ١٦٩) ، وتفسير القرطبي (٤ / ١٤٦) .

(٤) ينظر : مغني اللبيب (٢ / ٥٣٦) .

(٥) ينظر في هذه المسألة : المقتضب (١ / ٢٧) ، ونتائج الفكر (٣٠٩) ، والبحر المحيط (٣ / ١١) ، وشرح ابن عقيل (١ / ٥٤٨) .

ص : « **وَيَكونَانِ مَعْرِفَتين ، وَنَكِرَتَـين ، وَمُخْتلفين ، وإذا كـان نكـرةً مِـن مَعرفةٍ فالنَّعْتُ مِثل** : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَـاصِيَةٍ كَـٰذِبَـةٍ ﴾ »[١] .

ش : هذا تقسيمٌ لِلبَدل والمُبْدلِ منه باعتبار التنكير والتعريف ، وَلَمَّا كانَ البدلُ على أربعـة أقسـامٍ ، وكـلٌّ واحـدٍ مِـن الأربعـة إذا قِيْـسَ إلى المُبْـدلِ مِنْـهُ باعتبـار تنكيرهما ، وتعريفهما ، واختلافهما فيهما ، يكـون أربعـة أقسـام ، فتصـير سـت عشرة صورةً ، وهي الحاصلة مِنْ ضَرب أربعة في أربعة :

فالأوَّلُ : زَيْدٌ أخوكَ ، والثَّاني : زَيدٌ رأسُهُ ، والثَّالثُ : زَيدٌ عِلْمَهُ ، والرابع : زَيدٌ الحِمَارُ ، والخامِسُ : رَجُلٌ غلامٌ لكَ ، والسَادِسُ : رَجُلٌ يَـدٌ لـه ، والسـابع : رَجلٌ عِلمٌ لَهُ ، والثامن : رَجُـلٌ حِمـارٌ ، ومـن التاسـع إلى السـادس عشـر يُؤخـذ الأوَّلُ منْ الأربعةِ الأُوَلِ مَعَ الثاني من الأربعة الأخيرة ، والثَّاني من الأربعـة الأُوَلِ [مع الأوَّلِ][٢] مِنْ الأربعة الأخيرة ، فالتاسع : زيدٌ غلامٌ لـك ، والعاشـر : زَيـدٌ يدٌ له ، والحادي عشر : زَيدٌ عِلْمٌ لهُ ، والثاني عشر : زَيدٌ حمارٌ ، والثالث عشر : رَجُلٌ أخُـوكَ ، والرابـع عشـر : رَجُـلٌ رأسُـهُ ، والخـامس عشـر : رَجُـلٌ عِلْمُـهُ ، والسادس عشر : رَجُلٌ الحِمَارُ .

ويصحُّ الإبدال في جميع هذهِ الصُّـور مِـنْ غَـير شَـريطةٍ // إلاَّ إذا كَـانَ البَـدلُ / ٤٧ نَكِرةً مِنْ معرفة فإنَّه يشترط أنْ يكونَ البَدلُ الذي هـو نكـرة موصوفـةً مِثْـل قولـه تعالى[٣] : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَـاصِيَةٍ كَـٰذِبَـةٍ ﴾ هذا هو المختار عند المصنـف[٤] ،

---

(١) الكافية ص (١٣٨) ، وسيأتي تخريج الآيتين قريباً .

(٢) في الأصل كلمة في أقصى الحاشـية الأيمـن لم يظهر منـها غـير حـرف الـلام ، والمثبـت مـن شـرح المصنـف على الكافيـة (٢ / ٦٦٢) . وينظـر : شـرح الرضـى (٢ / ٣٨٧) ، وشـرح الكافيـة للقمولي (٢ / ٤٩٨) .

(٣) سورة العلق من الآيتان (١٥ ، ١٦) .

(٤) ينظـر : شـرح الكافيـة للمصنـف (٢ / ٦٦٣) ، والإيضـاح (١ / ٤٥١) ، وشـرح الوافيـة (٢٦٩) .

والزمخشري[١] ، وهو مذهب الكوفيين[٢] ، وذهب جُمهور البَصريين[٣] إلى صِحَّة إبدال النَّكرة مِنَ المعرفةِ مُطلقاً ، وذهب أبو علي[٤] إلى أنَّه يَجِبُ النَّعتُ في إبدال النَّكرة من المعرفة إنْ كان النكرةُ التي هي البدلُ بلفظ المُبْدَلِ منه نحو : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾، وإن كانَ بغير لَفْظِ المُبْدل فلا يُشْترطُ الوصْفُ[٥].

حجة الأوَّل : أنَّ البَدلَ هُو المَقْصود بالنِّسْبةِ ، وإذا كانَ نكرةً والمُبْدَلُ مِنْهُ معرفةً يكونُ ناقصاً في الدلالة عن المبدل منه ، فيكره أن يكون المقصودُ ناقصاً في الدلالة عن غيرِ المقصودِ مِنْ كلِّ وجهٍ ، فلابُدَّ وأن يؤتى بصفةٍ تكونُ كالجابر لما فيه من النَّقْص .

حُجَّةَ البصريين : أنَّه يحصل مِن اجتماعهما فائدةٌ لم تَحْصُلْ مِنهما منفرداً أحدهُما عنِ الآخر نحو : مَررتُ بِصاحبيكَ عاقلٍ وجاهلٍ ، ومنه قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر : المفصل (١٢١ ، ١٢٢) ، والكشاف (٤ / ٢٧٢) .

(٢) في ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦٢) : « ذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ، وتبعهم السهيلي على ذلك ، ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا أن يكون من لفظ الأولى ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل ، قال الكسائي والفراء في (قتال) من قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ خفضه على نية (عن) مضمرة » . وينظر : نتائج الفكر (٢٩٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣١) ، وإعراب القرآن للنحاس (١ / ١٠٧) ، ومعاني القرآن للفراء (١ / ١٤١) .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٦) ، والمساعد (٢ / ٤٢٨) .

(٤) ينظر : المسائل المنثورة (٤٦ ، ٤٧) ، والحجة (١ / ١١١) .

(٥) ينظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش (٣ / ٦٨ ، ٦٩) ، وشرح الرضى (٢ / ٣٨٧) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٥٠٠) .

(٦) هو شمير بن الحارث الضبي ، والبيت من الوافر .
والشاهد في : النوادر (١٢٤) ، والمقرب لابن عصفور (١ / ٢٤٥)، والمساعد (٢ / ٤٢٩)، والخزانة (٥ / ١٧٩) .

فـلا وأبيـك خَـيْرٍ مِنْـكَ إنِّـي لَيُؤذِيـني التحَمْحُـمُ والصَّـهِيْلُ

فجعل (خيرٍ مِنْكَ) بَدلاً مِنَ المَعْرفة .

أجيب عن الأوَّل : بأنَّا لا نُسلم حُصول الفائدة في مجـرد اجتماعـهما ، وأمَّـا نحو : مررتُ بِصَاحبيكَ عَاقِلٍ وجَاهِلٍ ، فالموصوف فيـه محـذوفٌ ، فكـأن النَّكـرة التي هي البدل موصوفةٌ .

وأمَّا البيت : فإنَّ (أفعل منك) إنَّما أفاد ؛ لأنَّه قَرِيْبٌ من المعرفة لتخصصـه بالتفضيل .

حُجَّةُ أبي علي : أنَّ قوله[1] : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ لَّـا كـان النكرةُ فيه بلفظ المُبدل مِنه وصفها ، وأمَّا إذا لم يكن البدل بلفظ المُبْـدل منـه فـلا يحتاج إلى النعت كقول الشاعر[2] :

إنَّـا وَجَدنـا بـني خـولانَ كُلِّـهُمُ كسَاعِدِ الضَّبِ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فَجرَّ قوله : « لا طولٍ ولا قصرٍ » على البدل من (ساعد الضب) وهو بـدل نكرة من معرفة من غير نعت .

وأجيـب عنـه : بـأن قولـه : « لا طـولٍ ولا قصـرٍ » بـدل الاشـتمال والصفـة محذوفة للعلم بها فالتقدير : لا طولٍ ولا قصرٍ له ، إذ لابد في بدل الاشـتمال مـن ضميرٍ يعود إلى المُبْدَلِ منه .

---

(١) سورة العلق من الآية (١٥ ، ١٦) .

(٢) لم أقف على نسبته ، وهو من البسيط .

والشـاهد في : شـرح الجمـل لابـن عصفـور (١ / ٢٨٧) ، وشـرح الرضـى (٢ / ٣٨٨) ، والصفوة الصفية (١ / ٧٧٥) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٨٣) .

ويروى :

إنّا وجدنا بني جُلاّن كلهم . . . . . .

قال ابن عصفور[١] : شرط أهْلُ بَغدادَ في إبدال النَّكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ؛ لأنَّه ما جاء شيءٌ من البدل الذي هو النَّكرة إلاَّ كذلك ، كقوله تعالى[٢] : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ ﴾ وكقول الشاعر[٣] :

وكُنتُ كذى رجْلَيْنِ رجلٍ صَحيْحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزَّمَانُ فَشُلّتِ

واشترطوا أيضاً الوصف ، ووافقهم على هذا الشَّرط أهلُ الكوفة دُون الشَّرطِ الأوَّل ، واستدلوا على اشتراط الوصف بأنَّ النَّكرة لا تُفيدُ في البدل إلاَّ أن تكونَ موصوفةً ، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ // بمحمدٍ رجلٍ ، لم يَكُنْ مُفيداً ، إذ معلومٌ أن (محمداً) رَجُلٌ[٤] . ٤٨ /

وما ذهبوا إليه فاسدٌ ، فإنَّه قد جَاءَ البدلُ الذي هو النَّكرة من غير الشَّرطَيْنِ كقول الشاعر[٥] :

فَلا وأبيكَ خَيرٍ مِنْك ... البيت

فـ(خير منك) بدل من (أبيك) ، وليس من لفظ الأوَّل، وليس بموصوفٍ، ولا يُتصور أن يكون نعتاً ؛ لأنَّه نكرةٌ ، و(أبيك) معرفةٌ ، ومنه قول الآخر[٦] :

إنّا وَجَدنا بني سَلْمى بمنزلة كساعدِ الضَبِّ لا طولٍ ولا قصرِ

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) .

(٢) سورة العلق من الآية (١٥ ، ١٦) .

(٣) هو كثير عزة ، ينظر ديوانه (١ / ٤٦) وهو من الطويل .
والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٣٣)، والمقتضب (٤ / ٢٩٠)، وأمالي القالي (٢ / ١٠٨)، وشرح ابن يعيش (٣ / ٦٨) .

(٤) بعده في شرح الجمل : « فإذا وصفته أفاد » .

(٥) تقدم تخريج هذا الشاهد في الصفحة السابقة .

(٦) تقدم تخريج هذا الشاهد قريباً برواية : « ... بني خولان » .

(فلا طول ولا قصر) نكرة ، وهما بدلان من (ساعد الضب) وليسا بمنعوتين ، ولا هما من لفظ الأوَّل ، ولا يجوز أن يكونا نعتين ؛ لأنَّ (ساعد الضب) معْرفةٌ .

ص : « **ويكونان ظاهرين ، ومُضمرينِ ، ومختلفين ، ولا يُبدل ظاهرٌ من مضْمَرٍ بدل الكلِّ إلاَّ من الغائبِ مثل : ضربتُه زَيْداً** »[1] .

ش : هذا تقسيمٌ آخرٌ باعتبار الظهور والإضمار ، وهذا التقسيمُ تقسيمٌ آخرٌ مستقلٌ لا يكون من تتمة التقسيم الأوَّل ؛ لأنَّ البَدل والمُبْدَلَ منه لا يكونان نكرتين ولا مختلفتين في هذا التقسيم وهما مضمران ، فإذا عرفت امتناع دخولهما فيها علمت أنَّه تقسيمٌ آخرُ .

والصّورُ باعتبار هذا التقسيم أيضاً ست عشرة ، وذلك لأنَّ الأبدال الأربعة كلٌّ بالنِّسبة إلى المُبْدلِ يقع على أربع صور : ظاهرين، ومضمرين، والبدل مظهرٌ ، والمُبْدل منه مضمرٌ ، وعكسُهُ ، وضربُ الأربعة في الأربعةِ ستة عشر ، وفي بدل المضمر من غيره في بدل البعض ، وفي بدل الاشتمال تكلفٌ ، وهو إعادة الظاهر على حسب ما تبين ، فالأوَّل : كقولك : زَيْدٌ أخوكَ ، والثاني : زَيْدٌ رأسُه ، والثالث : زَيْدٌ عِلْمُهُ ، والرابع : زيدُ الحمارُ ، والخامسُ : زيدٌ ضَربتُه إياه ، والسادس: يَدُ زيدٍ قطعتُه إيَّاها ، فالضمير في (قطعته) يعود على (زيد) ، و(إياها) يعود على (اليد) ، والسابع : جهل الزيدين كرهتهما إياه ، فالضمير في (كرهتهما) يعود على (الزيدين) ، و(إياه) يعود على (جهل الزيدين) ، والثامن : كقولك : حمار الزيدين كرهتهما إياه ، فالضمير في (كرهتهما) يعود

(١) الكافية ص (١٣٩) .

على (الزيدين) ، و(إياه) يعود على (حمار الزيدين) ، والتاسع : ضربت زيداً إياه ، والعاشر : ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه ، فيعود الضمير على (الثلث) فقد تكلف تكرار (الرغيف) ، والحادي عشر : الجاريةُ عَجبتُ منها حُسْنها ، والثاني عشر : حمار الزيدين كرهت الزيدين إياه ، فالضمير يعود على (حمار الزيدين) وقد تكلف تكرار (الزيدين) ، والثالث عشر : ضربتُه زَيْداً ، والرابع عشر : الرغيف أكلتُه ثُلُثَه، والخامس عشر : زيد كرهته جهله ، والسادس عشر: زَيد كرهتُهُ حِمَارُهُ[1] ، والصور التي تُفْضِي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة[2] ، فمنهم من منعها ، ومنهم من أجازها ، فالمانع قال : هذه الصورُ // غيرُ صحيحةٍ، لخلو الجملة الواقعة خبراً عن ضمير يعود على المخبر عنه، ألا ترى أنَّك إذا قُلت ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إيّاهُ ، لم يكن في الجملة التي هي (أكلت الرغيف) الواقعة خبراً لـ(ثلث الرغيف) ضميرٌ يعود على (الثلث) . ٤٨ /

فإن قيل : إن (إيَّاه) المبدل من (الرغيف) يعود على (الثلث) فلا يحتاج معه إلى عائدٍ .

أجيب : بأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف ، فكأنّك قلت : إياه أكلت ، فخلت الجملة الخبرية من ضميرٍ ، وكذلك صورة : يدُ زيدٍ قطعتُه إيَّاها ، فإنَّ (قطعتُه) خبرٌ (يدُ زيدٍ) وهي جملة ، ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ ، ولا يعتد بـ(إياها) لأنَّه على نيَّة الاستئناف ، بدليل تكرار العامل . والمجيز قال : الضمير المبدل معتدٌّ به لما كان العامل فيه غير موجودٍ في اللفظ فصار

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٦٣ ، ٦٦٤) .

(٢) ينظر في هذا الخلاف : شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦٣) ، والمساعد (٢ / ٤٣٠) ، والهمع (٣ / ١٥٢) .

لذلك من تمام الجملة ، ولذلك لا يتكلم بالبدل وحده ، كما يتكلم بالجملة المستأنفة .

ص : « **ولا يبدلُ ظَاهرٌ مِنْ مُضْمرٍ بَدلَ الكُلِّ إلاَّ مِنْ الغَائب** »[١] .

ش : اعلم أنَّ الضمير يُبدل منه الظاهر بدل البعض أو الاشتمال أو الغلط ، سواءٌ كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وأمَّا بدل الكُلِّ من الكل فلا يبدل فيه الظاهر من المضمر إذا كان لمتكلمٍ أو مُخاطبٍ من غير شريطة ، وإن كان لغائب فيبدل منه الظاهر هذا ما ذكره المصنف[٢] .

وقال ابن مالك[٣] : الظاهر لا يبدل من المضمر الحاضر إلا إذا أفاد توكيداً من الإحاطة والشمول .

وأجاز الكوفيون[٤] إبدال ظاهرٍ من مضمر مُتكلمٍ أو مخاطب بدل الكل ، بأنَّه لو فعل ذلك لأدى إلى أن يكون المقصود بالنِّسبة أقل دلالة من غير المقصود ؛ لأنَّ المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخصُّ من الظَّاهر ، فلا يُقال : ضربتني أخاك ، ولا ضربتك زيداً كذلك ، وأمَّا الغائب فلا يكون في القوَّة كذلك ، لجواز أن يُتوهم غَيْره ، فجاز أن يُقال : ضربتُه زيداً[٥] .

---

(١) الكافية ص (١٣٩) .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (٢ / ٦٦٥) ، وشرح الوافية (٢٦٩ ، ٢٧٠) ، والإيضاح (١ / ٤٥٢) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٨١) ، وشرح التسهيل (٣ / ٣٣٤) .

(٤) وهو مذهب الأخفش أيضاً ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٨٩) ، والهمع (٣ / ١٥١) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٥٠٤) .

(٥) ينظر : المقتضب (٤ / ٢٩٦) .

وأمَّا غيرُ بدلِ الكلِّ فيجوز أن يُبدل منه الظاهر من المضمر ؛ لفقدان المانع؛ لأنَّ ما سواه من الأبدال ليس مدلول الثاني مدلول الأول ، فيُقال : إنَّ الأوَّل أقوى دلالةً فيمتنع من حيثُ إن غير المقصود أقوى من المقصود ؛ لأنَّه مغايرٌ ؛ لأنَّ البعض ليس الكلّ .

وكذلك بدل الاشتمال ليس هو المبدل منه ، وبدل الغلط أظهر ، فلذلك جاز أن يُقال : اشتريتكَ نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتني علمك ، وأعجبتك علمي ، وضربتك // الحمار ، وضربتني الحمار ، ومنه قول الشاعر[١] : ٤٩/

ذريْني إنَّ أمْرَكِ لنْ يُطَاعا وَمَا ألفَيتِني حِلْمِي مُضَاعَا

فـ(حلمي) بدل من (ياء) (ألفيتني) وهو بدل اشتمال[٢] .

قيل[٣] : قد جوزتم إبدال النكرة من المعرفة ، فكيف منعتم إبدال معرفة من معرفة هي أعرف منها ، وهي إبدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب بدل الكلِّ من الكلِّ ؟

أُجِيْبَ : بأنَّ إبدال النَّكرة من المعرفة ، إنَّما جُوِّز بشرط النعت ، وحينئذٍ يكون النَعت يُشعر بمعنى لم يُشعر به المبدل منه ، فلهذا جَوزوا إبدال النَّكرة من المعرفة .

فإن قِيْلَ : فينبغي أن يجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم أو المخاطب بدل الكل من الكل بشرط النعت .

---

(١) هو عديّ بن زيد العبادي ، ينظر ديوانه ص (٣٥) ، ونُسب إلى غيره ، وهو من الوافر .
والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٦) ، ومعاني القرآن للفراء (٢ / ٧٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٦٥) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٢٥١) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٩١) .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف (٢ / ٦٦٥) .

(٣) هذا القول وجوابه للمصنف ينظر : الإيضاح (١ / ٤٥٢) .

أُجيب : بأنَّه حينئذٍ يُفْضِي إلى وصف المضمر ؛ لأنَّ البدل هو المُبْـدَلُ منـه في المعنى إذا كان بدل الكل من الكل ، فلو وُصِف البـدل يكـون بمثابـة أنَّـه وصـف المضمر ، فافترق الحال بين إبدال النَّكرة من المعرفة وبين إبدال الظاهر من المتكلـم أو المخاطب .

فإن قيل : فإبدال النَّكرة من المعرفـة بشـرط النعـت يُفْضِـي إلى نَعـتِ المعرفـة بالنَّكرة تعين ما ذكرتم .

أُجيب : بأنَّه لا تعذر في وصف المعرفة بالنَّكرة بتأويلٍ بدليل قوله[1] :

ولقـدْ أمُـرُّ علـى اللئيـمِ يَسُـبُني . . . . . .

بخلاف وصف المضمر ، فإنه متعذرٌ .

قِيل : يَلْزَم وصف المضمر ؛ لأنَّكم جَوزتم إبدال الظاهر مـن المضمـر الغـائب في بدل الكلِّ من الكلِّ، وجاز النعت في البدل الظاهر فيفضي إلى وصف المضمر.

والأولى أن يُقال : إنَّ إبدال النّكرة من المعرفـة يحصـل منـه فـائدة لم تكـن في الأول إن اشترط فيها الوصف ، وإنَّ لم يُشْتَرط فيـها ذلـك حصـل مـن المجمـوع فائدةٌ لم تحصل من كلٍّ واحـدٍ منـهما علـى إنفـراده ، ولا كذلـك ضمـير المتكلـم والمخاطب فإنّهما لشدة اتضاحهما لم يحتاجا إلى البيان مطلقاً ، وأيضـاً مـا ذكـره المعترض قياسٌ في اللغة وهو غير صحيح عند المصنف[2] .

واحتجَّ الكوفيون بأنَّه يجـوز إبـدال النَّكـرة مـن المعرفـة[3] اتفاقـاً ، وإن كـان أحدهما أبين من الآخر وأظهر ، فكذلك جاز إبدال الظاهر من المضمـر مطلقـاً ،

---

(١) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**١٤٤**) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٦٥) ، والإيضاح (١ / ٤٥٢) .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة ص (**١٨٨**) فيما تقدم .

وبأنَّه قد أبدل الظاهر من المضمر الغائب بدل الكل من الكل بالاتفاق ، فكما جاز ثَمَّ يجوز هنا ؛ لأنَّ ضمير الغائب لا يدخله اللبس أيضاً ، ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نَعْتُه .

// فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم يُنكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب . ٤٩

أجيب عن الأول : [بما ذكر[1]] من أن إبدال النكرة من المعرفة تحصل منه فائدة لم تكن في الأول ولا كذلك ضمير المتكلم والمخاطب فإنهما في غاية الإيضاح والتبيين فلم يحتج إلى البيان فيهما مطلقاً ، وبأنَّه قياسٌ في اللغة فلا يُعتد به .

وعن الثاني : بأنَّ نَعْتَ ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث يَدخله اللبس ، بل امتنع من حيث إنَّه ناب مناب ما لا يُنعت ، وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أنَّ قولك : لقيتُ رجلاً فضربتُه (الهاء) نائبه مناب قولك : فضربتُ الرجل ، وأنت لو قلت : فضربتُ الرجل العاقل ، لم يجز ذلك ، فكذلك لم يجز نعت ما ناب منابَهُ .

وإنّما الذي امتنع نعته من المضمرات ؛ لأنَّه لا يدخله لبس هو ضمير المتكلم والمخاطب ، فإذا تبين أنّ ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ، ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فإن عاد على ما فيه لَبْسٌ كان مثله وإن عاد على ما لا لَبْسَ فيه كان مثله ، وإذا امتنع نعته لما ذكر جاز الإبدال منه ، إذ لا مانع منه ، فظهر من هذا أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منه كما يمتنع نعتهما ، وأنَّ ضمير الغائب يمتنع نعته ، ولا يمتنع الإبدال منه .

---

(١) عبارة لم تظهر في أعلى الحاشية ، والمثبت دلَّ عليه السياق .

وأما السماع فقول الشاعر[١] :

فلأحْشَـــــأنَّك مِشْـــــقصاً أوْسَـــاً أوَيْـــسُ مـــن الهَبَالـــهْ

فإن (أوساً) بدلٌ من كاف (أحشأنَّك) ، ولا حجة فيه إذ يجوز أن يكون (أوساً) مصدر آسه .

وأما الأخفش فقد احتج بقولـه تعـالى[٢] : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ فـ(الذين) عند الأخفش[٣] بـدل مـن المضمر المنصوب في (ليجمعنكم) ، ولا حجة فيه إذ يجـوز أن يكـون (الذيـن) مستأنفاً[٤] .

وبقول الشاعر[٥] :

---

(١) نُسب للكميت بن زيد الأسدي ينظر ديوانه (٣ / ٣٤٠)، ونسب للفرزدق و لم أجده في ديوانه، ونسبه صاحب اللسان لأسماء بن خارجة وهو من مجزوء الكامل .
والبيت في المسائل الحلبيات (١٤٤) ، والخصائص (٢ / ٧٢) ، وشرح الكافيـة الشـافية لابـن مالك (٣ / ١٢٨٥) ، واللسان (أوس) .
قوله : « أحشأنَّك » أدخل في أحشائك ، « مشقصاً » السهم العريض الطويل ، « أوساً » عوضـاً ، « الهبالة » اسم ناقة الشاعر . الصحاح (شقص) ، (أوس) .

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٢) ، وقـد وقـع سـهو مـن الناسـخ حيـث صَـدَّر الآيـة بقولـه تعـالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ وهي آية أخرى بسورة النساء رقمها (٧٨) ليـس فيـها موضـع الشـاهد حيث أن تتمة الآية هناك : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للأخفش (٢ / ٢١٤) ، وينظر : إعـراب القـرآن للنحـاس (٢ / ٥٨) ، ومشكل إعراب القرآن (١ / ٢٤٧) .

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الدُّرّ المصون (٤ / ٥٥١) ، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٣٩١)، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٥٠٤) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٧٠) .

(٥) هو ذو الرُّمة ينظر ديوانه (٦٠٥) والبيت مـن الطويـل . والشـاهد في : شـرح الكافيـة الشـافية (٣ / ١٢٨٤) ، وشرح التسهيل (٣ / ٣٣٥) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٦٩) .
قوله : « شوهاء » فرس شوهاء صفة محمودة فيـها ، واسـعة الأشـداق ، « صـارخ الوغـى » مكـان الحرب ، « المُرَحَّلِ » شديد قوي السير . الصحاح (شوه) ، (رحل) .
ويروى : ... مثل الفنيق المرحل .

وشوهاءَ تعدو بي إلى صَارخِ الوغَى بِمُسْتَلْئم مِثلَ البَعير المُرَحَّلِ

يريد بـ(مستلئم) مُتَدَرِّعاً ، ولا يعني إلاَّ نفسه ، والوجْهُ عَدُّ هذا البيت من قبيل ما يقال له في علم البيان : (التجريد)[١] ، والمعنى : تعدو بي إلى صارخ الوغى ومعي من نفسي مستئلمٌ ، فجردَّ من نفسه مستلئماً ، وجعله مصاحباً له ، ونحو ذلك في التجريد قوله تعالى[٢] : ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ فكأنَّه جَرَّد من (الدار) دارا[٣] .

واحتج ابن مالك[٤] بقولهم[٥] : « جئتم صغيركم ، وكبيركم ، وبقول عُبيدة ابن الحارث[٦] - رضي الله عنه[٧] - :

فما بَرحتْ أقدامُنا في مقامِنا ثلاثتِنا حتى أزيْرُوا المَنائيا

---

(١) قال العباسيُّ في معاهد التنصيص (٣ / ١٣) : « التجريد وهو : أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيها » .

وينظر : مفتاح العلوم للسكاكي (٣٨٥) .

(٢) سورة فصلت من الآية (٢٨) .

(٣) ينظر : الكشاف (٣ / ٤٥٢) .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٨٢) .

(٥) في شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٨١) : « ثم بينت أن الظاهر لا يبدل من مضمر الحاضر إلا إذا أفاد توكيداً كقولي : جئتم الصغير والكبير .... » .

وهو يعني بذلك قوله في الكافية :

كـ جئتم الصغير والكبير لي بيتي وإني باطني ذو وجل

فالقول - إذن - لابن مالك .

(٦) هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ أحد السابقين الأولين ، وهو أسن من النبي ﷺ بعشر سنين كان كبير المنزلة عند رسول الله ﷺ مات بالصفراء في العشر الأخير من رمضان عام (٢) هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء (١ / ٢٥٦) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٤) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٦٩) ، وشرح الأشموني (٣ / ٩٩) .

ولا حجة فيه ، أمَّا الأول ، فلأنَّه بدل البعض [من] الكل ، هذا بعد ثبوت مثل هذا منهم ، وأمَّا الثاني ؛ فلأنَّه // يحتمل أن يكون عطف بيان . ٥٠

والبدل من اسم الاستفهام مشروط اقترانه بهمزة الاستفهام نحو قولك : من ذا أسعيدٌ أم عليٌ ؟ وكم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أصبحت أفرحاً ؟ أم ترحاً ؟ ومتى سفرك ؟ أغداً أم بعد غدٍ ؟ ٥

وقد يبدل الفعل من الفعل فيلزم اشتراكهما في الإعراب كقوله[١] : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ فقوله (يضاعف) بدلٌ من (يلق) ولذلك جَزم ، وقول الراجز[٢] :

إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تبايعَا تُؤخذ كُرهاً أوْ تجيءَ طائعاً

فأبدل (تؤخذ) من (تبايعا) ، ولذلك اشتركا في النصب .

وكثيراً ما تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأولى كقول الشاعر[٣] : ١٠

أقولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقيمنَّ عِنْدنا وإلاَّ فكنْ في السرِّ والجهر مُسْلِما

فأبدل (لا تقيمن) من (ارحل) ، لأنَّه أوفى منه بتأدية معنى الكراهة لإقامته فَإنَّه يدل على المقصود بالمطابقة ، ودلالة (ارحل) عليه بالالتزام .

---

(١) سورة الفرقان من الآيتين (٦٨ ، ٦٩) .

(٢) لم أعرف قائل هذا الرجز .

والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٦) ، والمقتضب (٢ / ٦٢) ، وشرح التسهيل (٣ / ٣٤١) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٧٤) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في : الخزانة (٥ / ٢٠٧) ، والمقاصد النحوية (٤ / ٢٠٠) .

وكقوله تعالى[١] : ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ وقوله تعالى[٣] : ﴿ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ .

وإذا ذكر عددٌ أو جُمع ثم ذُكر بعده أسماءٌ لتكون بدلاً ، فإنْ كانت الأسماء المذكورة بعد العدد وافيةً بالعدد ، والأسماء المذكورة بعد الجمع أمكن صدق اسم الجمع عليها جاز فيها الوجهان : الابدال مما تقدم ، والقطع على الرفع ، نحو قولك : لقيتُ من القوم ثلاثةً زيداً وعمراً وخالداً ، فإنَّه يجوز أن تنصب على البدل ، ويجوز أن ترفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنك قلت : أحدهم زيدٌ ، والآخر عمروٌ ، والآخر خالدٌ ، ونحو قولك : لقيت رجالاً زيداً وعمراً وخالداً على البدل ، ولك أن ترفع كأنَّك قلت : أحدهم زيدٌ ، والآخر عمروٌ ، والآخر خالدٌ .

وإنْ لم تكن الأسماءُ المذكورة وافيةً بالعدد تعين القطع نحو : لقيتُ من القوم ثلاثةً زيدٌ وعمرو ؛ فإنه لا يجوز الإبدال ؛ لأنَّ (زيد) و(عمرو) لا يفيان بالعدد .

وإن لم يكن ما بعد الجمع يصدق عليه جمع ، تعين الرفع على الاستئناف نحو : لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ ، فإنَّه لا يجوز البدل ؛ لأنَّ (زيداً) و(عمراً)

---

(١) سورة المؤمنون الآيتان (٨١ ، ٨٢)، وقد جاءت في الشرح: « مثل قال » وهو سهو من الناسخ.

(٢) سورة الشعراء من الآية (١٣٢ - ١٣٤) .

(٣) سورة يس من الآية (٢٠) والآية (٢١) .

لا يصدق (رجالٌ) عليهما ، إلاّ أن يسمع ذلك من العرب فيوقف عنده ، ولا يتعدى ، وحينئذٍ يكون لفظ الجمع صادقاً على الاثنين .

واعلم // أنَّ المبدل منه إن لم يكن له موضع خلاف لفظه تعين البدل على اللفظ ، وإن كان له موضعٌ خِلافَ لفظه جاز البدل على اللفظ ، وعلى الموضع ، نحو : يُعجبني ضَرْبُ زيد أخوك ، على الموضع ، و(أخيك) على اللفظ ، إلا في موضعين ، فإنَّه لا يجوز البدل فيهما إلاَّ على الموضع خاصةً . ٥٠ / ظ

- أحدهما : إبدال الاسم الواقع بعد (إلاَّ) من اسم مخفوض بحرف جرٍ زائدٍ ، لا يزاد إلاّ في النفي ، وذلك نحو : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، بالرفع ، فإنَّك لو خفضت (زيداً) بالحمل على لفظ (أحد) للزم من ذلك زيادة (من) في الواجب ؛ لأنَّ البدل على تقدير تكرير العامل ، فيكون التقدير حينئذٍ : إلاّ من زيد ، وزيادة (من) في الإثبات لا تجوز ، ومن ذلك : ليس القائمُ بأحد إلاّ زيداً ، على الموضع ، ولا يجوز (إلاّ زيدٍ) على اللفظ ، فإنه يؤدي إلى زيادة (الباء) في خبر (ليس) في الواجب .

- والثاني: أن يبدل الاسم المعرفة الواقع بعد (إلا) من الاسم المبني مع لا نحو: لا رجلَ في الدار إلاَّ عمرو ، وعلى البدل من موضع (لا رجل) ، ولا يجوز النصب ؛ لأنَّ البدل على تقدير تكرير العامل ، و(لا) لا تعمل في المعارف .

[عَطْفُ البَيَانِ]

ص : « **عَطْف البيانِ: تابعٌ غيرُ صفةٍ ، يُوضحُ متبوعَه مثل: أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرْ ، وفصْلُهُ من البدلِ لفظاً في مثلِ : أنا ابن التاركِ البكريِّ بشر** »[1] .

ش : لما فرغ من البدل شرع في عطف البيان[2] ، وبه ختم بحث التوابع .

فقوله : « تابعٌ » جنسٌ للتوابع الخمس ، قوله : « غير صفةٍ » يخرج الصفة قوله : « يوضح متبوعه » يخرجُ التأكيد ، والعطف بالحرف ، والبدل ، إذ ليس فيها ما يوضح متبوعه ، وفي بعض نسخ الحاجبية : عطف البيان : تابع من الجامدة أوضح من متبوعه .

وقد ورد عليه نحو : مررت بهذا الرجل ، فإنَّه تابعٌ من الجامدة ، أوضحُ من متبوعه ، وليس بعطف بَيانٍ ، بل صفةٌ عند المحققين ، فعدل إلى هذا ، لئلا يرد هذا وأمثاله ، وإن كان الجواب على تقدير وروده متيسراً ، فذكر هذا الحدَّ ليندفع الوارد من أول الأمر[3] .

---

(١) الكافية ص (١٤٠ ، ١٤١) ، وسيأتي تخريج البيتين .

(٢) جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (٢ / ٢٤٣) : « قال الأعلم في شرح الجمل : هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون » .

(٣) جاء في أمالي ابن الحاجب (٣ / ٤٧) : « وقع في بعض نسخ المقدمة في حدِّ عطف البيان قوله : تابعٌ من الجامدة أوضح من متبوعه ، فسئل عن ذلك فقال - رضي الله عنه - بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة : هذا كان في النسخة الأولى ، وأولى منه المذكور الآن في النسخ وهو : تابع غير صفة يوضح متبوعه ، فقيل له : وماذا يَرِدُ على الأول ، فقال : يرد عليه : مررت بهذا الرجل ، فإنَّه تابع من الجامدة ، وليس بعطف بيان بل صفة عند المحققين ، فعدلنا إلى هذا لئلا يرد هذا وأمثاله ، وإن كان الجواب على تقدير وروده مُتيسراً ، فأردنا أن نذكر هذا ليندفع الوارد من أول الأمر » .

قوله : « ليندفع » تحرفت في الأمالي إلى « البندمع » .

وأمَّا الجوابُ عن الإيراد المذكور ، فبأنْ يُقال : لا نُسلم أنَّه أوضح من متبوعه ، فإنَّ اسم الإشارة أوضح في الدلالة على الذات المعينة ، مثال عطف البيان (عمر) في قوله[1] :

أقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

أراد : عمر // بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو كما ترى جار مجرى ٥١ / و
الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها[2] .

قال المصنف[3] : واشتراط بعضهم[4] أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه غير لازم ، فإنَّ عطفَ البيان ليس هو المقصود بالنِّسبة ليعتبر فيه كونه أوضح من متبوعه ، وإنَّما هو مُوضّحٌ ، وقد يُوضحُ الشيءُ الشيءَ عند اجتماعهما ، وإن كان الأوّل أوضح من الثاني لو افترقا ، ألا ترى أنَّه لو كان جماعةٌ كل واحدٍ كنيته أبو محمد ، واسم أحدهم عبد الله ، والآخر عبد الرحمن ، والآخر عبد الرحيم ، فإذا قيل : جَاء أبو محمدٍ عبد الله ، اتضح ما كان محتملاً ، وإن كان (أبو محمد) أوضح من (عبد الله) على الإنفراد .

---

(١) نسب لعبد الله بن كيسبة النهدي ، ولغيره ، وهو من الرجز .
والشاهد في : أمالي ابن الحاجب (٢ / ٥٠) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٧١) ، والتخمير (٢ / ١٢٣) ، ولباب الإعراب (٤٨٢) ، وخزانة الأدب (٥ / ١٥٤) .
قوله : « نقب » نَقِبَ البعير إذا رقت أخفافه ، « دبر » جمع دَبَرَة ، وهي : قرحة الدابة .
ينظر : الصحاح (نقب) ، والقاموس المحيط (دبر) .

(٢) ينظر : المفصل (١٢٢ ، ١٢٣) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (٢ / ٦٦٨) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٤٩) .

(٤) منهم الجرجاني والزمخشري ، والجزولي ، وابن عصفور ، ينظر : المقتصد (٢ / ٩٢٧) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٦٣) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٩٤) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٩٣) .

قال ابن عصفور[١] : عطف البيان هو جريان اسمٍ جامدٍ معرفةٍ في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت .

قوله : (جامدٌ) احترز به من النعت ؛ لأنَّ النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ما هو في حكمه .

قوله : (معرفة في الأكثر) بيانٌ للواقع لا للاحتراز ، وإنَّما قال كذلك ؛ لأنّ عطف البيان قد يكون نكرةً . قال أبو علي الفارسي[٢] : « زيتونةٍ » في قوله تعالى[٣] : ﴿ شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ عطفُ بيانٍ على (الشجرة) .

قوله : « على اسم دونه في الشهرة » ، فَرْقٌ بينه وبين النعت ، فإنَّ النعت مساو للمنعوت في التعريف أو أقَلَّ منه ، بخلاف عطف البيان ، فإنه لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه ، قوله : « يبينه كما يبينه النعت » ، احترازٌ من البدل ، فإنَّ البدل يبيّنه بياناً مع أنَّك تنوي بالأوَّل الطرح ، وعطف البيان ليس كذلك ، فهذا فرقُ ما بينهما .

وهذا التعريف ليس بصحيحٍ ، أمَّا أولاً : فلأنَّ عطف البيان تابع، وهو اسمٌ ، فلا يَصحُّ تفسيره بجريان الاسم .

وأمَّا ثانياً : فلأنّ كونه معرفة في الأكثر لا يصلح أن يكون قيداً في الحدِّ ، فإنَّ ما هو قيدٌ في الحدِّ لا يتصور المحدود بدونه ، وعطف البيان متحقق بدون المعرفة .

---

(١) ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٩٤) .

(٢) وهو مذهب الكوفيين وابن جني والزمخشري وابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (٣ / ٣٢٦) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٤٣)، والدر المصون (٨ / ٤٠٨) ، وشفاء العليل (٢ / ٧٦٤) ، وشرح الكافية للقمولي (٢ / ٥٠٩) ، وشرح الأشموني (٣ / ٨٦) .

(٣) سورة النور من الآية (٣٥) .

وأما ثالثاً : فلأنَّ النعت قد خرج بقوله : (جامد) كما ذكره ، فَذِكْرُ دونه في الشهرة ضائعٌ .

وأما رابعاً : فلأنَّ قوله : (يبينه كما يبينه النعت) ، إن أراد أنَّه يدل على معنىً في متبوعه فحينئذٍ يلزم أن يكون غير جامدٍ ، بل يكون مشتقاً ، أو في حكمه ، وإن أراد به أنَّه دون المتبوع في الشهرة أو مساو له كالصِّفة فهو مناقضٌ لقوله : (على اسم دونه في الشهرة) وإن أراد به أنَّه يبيّنه بياناً مع أنَّك لا تنوي معه بالأوَّل الطرح ، لم يكن في اللفظ ما يدل على هذا ، ومثل هذا لا يصحّ أن يستعمل في الحدود .

/ ٥١ // وقال ابن مالك[1] : عطفُ البيان تابعٌ يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال .

وليس نعتاً ؛ لأنَّ تكميله لشرحٍ وتبيينٍ لا لدلالة على معنىً في المتبوع ، أو شيءٍ من سببه ، وليس بتوكيدٍ ؛ لأنَّه لا يرفع توهم مجازٍ ، ولا وضعَ عامٍّ موضع خاصٍّ .

ولمَّا كان عطف البيان في تكميل متبوعه بمنزلة النعت وجب أن يكون بمنزلته في موافقة المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما ، والتعريف والتنكير مثال عطف المعرفة على المعرفة [قوله][2] :

أقسمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٩١ - ١١٩٥) .

(٢) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**٢٠٣**) .

و [قوله][1] :

... ذكرتُ الله في الوادِي طُوى

[و] مثال عطف النكرة على النكرة قوله تعالى[2] : ﴿ شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ وقولك : كسوت [زيداً] ثوباً قميصاً ، وقد التزم بعض النحويين[3] تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، وقد جعل صاحب الكشاف[4] (صديدٍ) في قوله تعالى[5] : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ عطف بيان لقوله (ماء) .

وأجاز أبو علي في التذكرة[6] العطف والإبدال في (طعام) من قوله تعالى[7]: ﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ » .

---

(١) هذا بيت من نظم الكافية الشافية لابن مالك حيث قال :

فاجعلهما في العُرْف والنَّكر سَوَا نحو : ذكرتُ الله في الوادي طُوى .

وينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٩٠) .

(٢) سورة النور من الآية (٣٥) .

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ٣٢٦) : « وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان » .

ينظر : المفصل (١٢٢) ، وشرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٦٣) ، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٤٣) .

(٤) ينظر : الكشاف (٢ / ٣٧١) .

(٥) سورة إبراهيم من الآية (١٦) .

(٦) التذكرة من كتب أبي علي المفقودة - فيما أعلم - وهو منصوص عليه في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١١٩٥) ، والدر المصون (٤ / ٤٢٥) .

(٧) سورة المائدة (٩٥) .

ص : « **وفصله من البدل لفظاً في مثل : أنا ابنُ التارك البكريّ بشر** »[١] .

ش : فَصْلُ عطفِ البيان من البدلِ معنىً أنَّ عطفَ البيانِ أنه[٢] يقصد به إزالة الاشتراك في اسمٍ من غير أن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ في ذلك ، فإذا قلت: قام أبو حفصٍ عمرُ ، كأنّه لما وقع الاشتراك في (أبي حفص) أزلته عنه بعطف (عمر) ولم يكن بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أنَّه يُسمى (عمرُ) ، وأمَّا البدل فإن القصد بذكره أن يعتمد عليه في البيان ، ويجعل الأوَّل كأنَّه لم يذكره .

وأمَّا فَصْلُ عَطْفِ [البيان][٣] من البدل لفظاً في مثل قول المرار[٤] :

أنا ابنُ التارِكِ البكريِّ بشر . . . . . .

وهو كلُّ صورة يكون المعطوف خالياً من لام التعريف ، والمعطوف عليه معرفاً بلام التعريف مجروراً بإضافةِ صفةٍ مقرونةٍ بلام التعريف ، فإنَّه يتعين أن يكون عطف بيان ؛ لأنك لو جعلت قوله (بشر) بدلاً من (البكريّ) لكان (التارك) - في التقدير - داخلاً على (بشرٍ) ؛ لأنَّه المقصود بالنِّسبة ، وإذا كان مقصوداً بالنّسبة كان تقدير العامل له أولى ، أو لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل فكما أنَّه لا يجوز : التارك بشر ، مصرحاً به ، فكذلك لا يجوز مقدراً ، وهذا إنَّما يجري على قول من يقول : إن (الضاربُ زيد) لا يجوز[٥] ، فأما من

---

(١) الكافية (١٤٠ ، ١٤١) .

(٢) في الأصل : « أنها » .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، والمثبت دلَّ عليه السياق .

(٤) هو المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، والشاهد صدر بيتٍ من الوافر عجزه :

. . . . . **عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعَا**

وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٢) ، وينظر : شرح أبيات سيبويه (١ / ١٠٦) ، وإصلاح الخلل (٧١) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ١٨٤) ، وتذكرة النحاة (١١٣) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٠) وفيها : « إن : الضارب زيد لا يجوز » بدلاً .

يُجَوَّز[١] فلا يرد هذا شاهداً في الفصل // بين عطف البيان والبدل ؛ لأنَّه يلتزمه، ومن لم يجوزه فله أن يقول : ليس حكم التابع كحكم الأصل ، وربَّ تابعٍ يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل ، ألا ترى أنا متفقون على جواز : كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ ، ولو قال : كلُّ سخلتِها ، لم يَجُزْ ، وتقول : ربَّ رجلٍ وغلامِه ، ولو قلت : ربَّ غلامِه ، لم يَجُز ، فعلى هذا لا يلزم من امتناع : التارك بشرٍ تصريحاً امتناع : التارك بشرٍ تقديراً .

٥٢ / و

وجوابه : أن يُقال : ليس البدل في حكم المعطوف وبقية التوابع ؛ لأن البدل في حكم التكرار في جميع أمثلته ، والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرر فليس في كل المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابعٍ ليس في حكم تكرير العامل جواز تابعٍ في حكم تكرير العامل[٢] .

قوله : « في مِثل » إشارةٌ إلى أنَّه قد يقع في غير هذا الباب وهو أن يقع التابع مفرداً معرباً والمتبوع منادىً مثل قولنا : يا هذا زيداً ، ويا هذا زيدٌ - بالنصب والرفع - ، و: يا أبا عليّ زيداً ، فإنَّ (زيداً) في الأمثلة عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكان له حكم الاستقلال ؛ لأنَّه المقصود بالنِّسبة في المعنى ، فكان في تقدير إعادة حرف النداء ، فإنَّه أولى بحكم المنادى ، فيلزم أن يكون مبنياً على الضمِّ كما في أمثاله من المناديات ، وإذا جُعِل عطف بيان كان المقصود هو المتبوع ، فيجري عطف البيان عليه كما تجري الصفات في جواز الأمرين[٣] .

---

(١) هو الفراء . ينظر : المصدر السابق (٢ / ٥٧٨) .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٠) .

ومثل (زيد) (نوفلاً) في قول الشاعر[١] :

أيَا أخويَنْـا عَبْـدَ شَـمْسٍ ونَوفَـلا أعِيذكُما باللهِ أنْ لا تُحْدِثَا حَربـا

فإن (نوفلاً) منصوب ، ولا يصح نصبه إلاَّ على عطـف البيـان ، ولـو كـان بدلاً لوجب بناؤه على الضمِّ .

وقد ذهب كثيرٌ من النحويين[٢] إلى أنّ التابع المكرر بـه لفـظ المتبـوع عطـف بيانٍ كقول الراجز[٣] :

إنّـي وأسْـطَارٍ سُـطِرنَ سَـطْرا لَقَـائلٌ يـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرا

قالوا : (نصـرٌ) الثـاني عطـف بيـان علـى الأول ، والثـالث منصـوب علـى الإغراء كأنَّه قال : عليك نصراً ، وقد اعترض عليه بأنَّ (نصراً) الثّـاني لا يصـحّ أن يكون عطـف بيـانٍ علـى الأوَّل ؛ لأنّ عطـف البيـان مبـينٌ للمعطـوف عليـه ، ويمتنع أن يكون الشيءُ مبنياً لنفسه .

---

(١) ينسب هذا البيت لطالب بن أبي طالب ، وهو من الطويل .

والشـاهد في : شـرح الكافيـة الشـافية (٣ / ١١٩٧) ، وإصـلاح الخلـل (٧٠) ، وارتشـاف الضرب (٤ / ١٩٤٥) ، وأوضح المسالك (٣ / ٣٥٠) .

(٢) قال ابن مالك : « والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً ؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون لـلأول بـه زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك » ينظر: شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٩٥)، والهمع (٣ / ١٣١) .

(٣) هو رؤبة بن العجاج ، ينظر : ملحقات ديوانه (١٧٤) ، وهو من الرجز .

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ١٨٥) ، والخصائص (١ / ٣٤٠) ، وشرح شواهد الإيضـاح (٢٤٣) ، والهمع (٢ / ٢٥٤) .

قوله : « وأسطار » أي سطور القرآن الكريم أي : آياته « سطرن » أي : كتبن ، « نصر » هو نصر ابـن سيَّار ، وقـد أفـاض الصيمـري في شـرح هـذا البيـت وتوجيهـه ينظـر : التبصـرة والتذكـرة (١ / ٣٤٩) .

وأجيب : بأنَّ البيان هاهنا // يقع[1] بتكرار المنادى ، فإنَّك تخاطبه وتُقبل عليه مرتين ، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس ، فلا يُعلم من المخاطب إذا كان بحضرتك مسميَّان بـ(نصرٍ) فصاعداً . ٥٢ / ظ

وهذا الجواب ليس بصحيح[2]؛ فإنَّ هذا النوع من البيان يُستفاد من التوكيد، فهذا يقتضي أن يكون تأكيداً لا عطف بيان ، على أن تكرار المتبوع بلفظه هو التأكيد، والحق أن (نصراً) الثاني تأكيداً، فيكون مرفوعاً على اللفظ، و(نصراً) الثالث منصوب على الموضع ، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الدعاء كـ(سقياً له) .

وباب عطف البيان أكثرُ استعماله في الأسماء الأعلام جاريةً على الكنى ، أو في الألقاب إذا جرت على الكنى أيضاً، أو على أسماء الأعلام المضافة مثال الأول: أبو حَفْصٍ عُمْرُ ، مثال الثاني : أبو عبد الله بَطّةُ ، مثال الثالث : عبد الله قُفّةُ ، وأمَّا اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد فيضاف الاسم إلى اللقب فتقول : هذا قيسُ قُفَّةَ ، وسعيدُ كُرزٍ ، ولا يجوز : قيسٌ قفةُ ، وسعيدٌ كرزٌ ؛ وذلك لأنّ العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبد الله ، وأبي بكر ، أو اسمين أحدهما مفرد والآخر مضاف نحو : محمد ، وأبي بكر ، ولم يضعوا قطُّ لمسمىً واحدٍ اسمين مفردين ، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الآخر ، وتضيف الاسم إلى اللقب ؛ لأنَّ اللقب أشهر ، وباب الإضافة أن تضيف غير الأشهر إلى الأشهر نحو : غلامُ زيدٍ .

---

(١) قوله : « يقع » جاءت مكررة ، وهذا الجواب لابن عصفور في شرح الجمل (١ / ٢٩٦) .

(٢) يرد الشارح هنا على ابن عصفور الذي أورد الاعتراض السابق وجوابه ، ينظر : شرح الجمل (١ / ٢٩٦) .

ويجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ، ولذلك أجاز النحويون في نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، أن يكون (الرجل) نعتاً وعطف بيان ، فمن جعله عطف بيانٍ اعتبر جموده ، ومن جعله نعتاً اعتبر فيه حكم الاشتقاق ، فإنَّ قوله : مررت بهذا الرجل ، في حكم : مررت بهذا الحاضر ، أو المشار إليه .

قال ابن مالك[1] : كل ما حُكم عليه بأنَّه عطف بيان فجائز جعله بدلاً إلاَّ في الموضعين اللذين ذكرنا[2] أنَّهما لا يَصِحُّ أن يكون بدلاً .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣ / ١١٩٥) .

(٢) الموضعان هما :

- أن يكون المعطوف خالياً من لام التعريف ، والمعطوف عليه معرف بها مجرور بإضافة صفة مقترنة بأل .

- أن يكون التابع مفرداً معرباً ، والمتبوع منادى .

وقد تقدم الكلام على هذين الموضعين ص (٣٠٧) .

[المَبْنِيُّ]

ص : « **المبني ما ناسب [مبني][1] الأصل ، أو وقع غير مركبٍ ، وحكمه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وألقابه : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، ووقفٌ** »[2] .

ش : لما قسَّم الاسم إلى المعرب والمبني ، وقدم الكلام في المعرب على الكلام في المبني ، وفرغ من الكلام في المعرب شرع في المبني .

قوله : « ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب » .

لما كان المبني مقابلاً للمعرب تقابلاً على الانفصال الحقيقي في الاسم الواحد، // على معنى أنَّه لا يمكن الاجتماع بينهما صدقاً وكذباً في اسمٍ واحدٍ ، وكان المعرب مشتملاً على القيدين : التركيب ، وعدم مشابهته لمبني الأصل ، وانتفاء كل قيدٍ من أحد المتقابلين اللذين يكونان بينهما انفصال حقيقي يستلزم المقابل الآخر ، تعرض في حدِّ المبني لانتفاء كل من القيدين . ٥٣ / و

قوله : « ما ناسبَ مبنى الأصل » .

المناسبة بين الشيئين اتفاقهما في النِّسبة ، بأن يكون هذا متعلقاً بذلك ، وذلك متعلقاً بهذا ، وما قال المتكلمون : إن المناسبة هي اتفاق في الإضافة ، قريبٌ من هذا ، فالمناسبة أعمُّ من المشابهة ، وهي الاتفاق في الكيفية ، ومبني الأصل هو الحرف ، والفعل الماضي ، والأمر .

وقوله : « ما ناسبَ مبنى الأصل » .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من النص وهو موجود في الشرح .

(٢) الكافية (١٤٢) .

تنبيه على أن البناء يكون بمناسبة ما يكون مبنياً بالأصالة ، وإن وُجِدَ فيه سبب الإعراب ، وهو : التركيب .

قوله : « أو وقع غير مركبٍ » .

تنبيهٌ على أنَّه قد يُبنى الاسم لفقدان سبب الإعراب ، وهو التركيب[1] ، فإذا وقع غير مركبٍ تعذر الإعراب لفقدان سببه ، و(أو) هذه ما أراد بها الشك الذي يفسد به الحد ، فإنَّه ما أراد بها الشك والتردد في أنَّ المبني هذا أو ذاك ، بل أراد بها أحد الأمرين على معنى أنَّ ما كان من الأسماء على أحد هذين الوصفين فهو المبني ، ولم يقل في حدِّ المبني: ما لا يختلف آخره لاختلاف العوامل؛ لأن عدم اختلاف آخره فرع عقلية المبني ، فإذا عرف المبني به يصير المبني فرعاً لعقليته ؛ لأن تعقل المحدود فرع تعقل هذه ، فيلزم الدور ، وفيه نظر[2] ؛ فإنّ عدم الاختلاف فرع المبنى لا فرع عقليته ، فلا يلزم الدور كما ذكر في المعرب .

قيل : على هذا الحد إن كان المراد بالمناسبة المشابهة يلزم عدم الاطراد ، فإنّ غير المنصرف يصدق عليه أنَّه مشابهٌ لمبني الأصل ، وإن أراد غيره فليبين ليتصور أولاً ، ثم يُتكلم عليه ثانياً ، وأيضاً الفعل المضارع معربٌ مع صدق هذا الحدِّ عليه ، فإنَّه مشابه لمبني الأصل الذي هو الماضي في دلالة الحدث بجوهره ، وعلى الزمان بصيغته . وأيضاً هذا الحد غير مطرد فإنه يصدق على نحو : أ ، ب ، ت ، ث ، واحد ، اثنان ، وهو ظاهر ، ونحو هذا معربٌ ، وذلك لأنّه يختلف آخره باختلاف العوامل ، وكل ما يختلف آخره باختلاف العوامل فهو معربٌ ، أمَّا الأولى : فلأن المراد بقولهم : يختلف آخره باختلاف العوامل ، الاختلافُ بالقوةِ لا الاختلافُ بالفعل ؛ لأنّ نحو : جاء زيدٌ ، في الوقف معربٌ مع أنَّه غير مختلف

---

(١) يعني به التركيب الإسنادي ، وهذا نص ابن الحاجب في شرحه للكافية (٢ / ٦٧٢) .

(٢) يَرُدُّ الشارح على المصنف الذي أورد الاعتراض ورده بحجة أنه يفضي إلى الدور في الحد .

بالفعل ، وإذا كان المراد بالاختلاف الاختلاف بالقوة يكون نحو: أ ، ب ، ت ، واحد ، اثنان، ثلاثة معرباً[1] ؛ لأنّها مختلفة بالقوة .

وأما الثانية : فلأن الاختلاف لاختلاف العوامل من خواصِّ المعرب ولا يمكن صدق الخاصية بدون ذي الخاصية // ، وأيضاً لفظ (أو) يفيد العناد بين الأمرين ٥٣ / ظ
اللذين وَقَعْتَ بينهما ، وهاهنا ليس كذلك ، إذ لا تعاند بين ما ناسب مبنى الأصل وبين ما وقع غير مركب ، فإنّ الأول أعمُّ من الثاني ، والعام لا يعاند الخاص .

وأيضاً هذا التعريف فاسدٌ ؛ لأنّه تعريف للشيء بنفسه ، وبما هو أخفى منه في المعرفة ، وذاك لأنّه أخذ في تعريف المبني مبنيّ الأصل ، ومعرفة مبنى الأصل متوقفةٌ على معرفة المبني ، ضرورة توقف معرفة الكل على معرفة جزئه ، فيلزم توقف معرفة المبني على معرفة المبني ، فيلزم توقف تعريف الشيء على نفسه ، وأيضاً مبني الأصل أخصُّ من المبني ، والأخص أخفى ، وقد أُخِذ في تعريف المبني فيلزم تعريف الشيء بما هو أخفى ، وأيضاً يلزم عدم الانعكاس ؛ وذلك لأنَّ الحرف والماضي والأمر مبنيات ، ولا يصدق هذا الحد عليها ، وذلك لأنّه لا يصدق عليها أنّها مناسبة لمبنى الأصل لامتناع مناسبة الشيء لنفسه .

والجواب عن الأول : أنّ المراد بالمناسبة ما ذكرنا ، ولا نسلم أنَّ غير المنصرف مناسبٌ لمبني الأصل ، فإن قيل : غير المنصرف مناسبٌ للفعل ، والفعل مبنيّ الأصل .

أجيب : بأنّا لا نُسلم أن مطلق الفعل مبني الأصل ، بل نوعان من الفعل مبنيا الأصل ، وهما : الفعل الماضي ، والأمر ، ولا يلزم من مناسبته لمطلق الفعل

---

(١) ينظر في إعراب هذه الحروف والأعداد : الكشاف للزمخشري (١ / ٧٨ - ٨٢) .

مناسبته لنوع الفعل من حيث هو نوع .

فإن قيل : مناسبته للفعل المطلق يستلزم مناسبته لنوعه ؛ لأنَّ النوع مشتملٌ على الفعل المطلق .

أجيب : بأنَّ مناسبته للفعل لا تستدعي مناسبته لنوعه من حيث هو نوع ، بل لنوعه من حيث هو فعل ، فإنّ مناسبة غير المنصرف للماضي من حيث هو فعل ، لا من حيث هو فعل ماضٍ .

وقد أجيب عن الأول : بأنَّ المراد بالمناسبة المشابهة الخاصة الموجبة للبناء ، مثل أن يكون الاسم متضمناً لمعنى مبنيّ الأصل إلى غير ذلك من المناسبات .

وهذا الجواب لا يستقيم ، فإنَّ المصنف[1] قال : المناسبة أعم من المشابهة - كما سنذكر - فتفسيرها بالمشابهة الخاصة غير صحيح .

والجواب عن الثاني : أن هذا الحدَّ للمبني من الأسماء ، فيكون تقدير الكلام : المبني اسمٌ ناسب مبني الأصل ، أو اسم غير مركب ، فلا يصدق على الفعل المضارع .

وعن الثالث : أنَّ المحمول في المقدمة الأولى من مقدمتي القياس مأخوذ بالإمكان فالموضوع في المقدمة الأخرى إن كان مأخوذاً كذلك فلا نسلم صدق المقدمة الثانية ، فإن إمكان وجود الخاصة لا يقتضي وجود // ذي الخاصية بل يقتضي إمكانه ، وإن كان مأخوذاً بالفعل فنسلم صدقها ، ونمنع إنتاج القياس المذكور للنتيجة ، فإنَّه حينئذٍ الوسط غير متحدٍ ، وشرط إنتاجه اتحاد الوسط . ٥٤ / و

وعن الرابع : أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه فَصَحَّ إدخال حرف العناد بهذا الاعتبار .

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٥٧) .

وعن الخامس : أن المبني يطلق على الاسم المبني ، وعلى الحرف ، والفعل الماضي ، والأمر إطلاق العارض الخارج على معروضه ، والحدُّ إنّما يكون للاسم المبني ، ولا امتناع في أخذ العارض في تعريف المعروض المقيد بالعارض ، ولا يلزم منه تعريف الشيء بنفسه ، لأنَّ المعرَّف هو المجموع من المعروض والعارض ، فالعارض جزء للمجموع ، وأخذ الجزء في التعريف لا يكون تعريفاً للشيء بنفسه ، ومبنى الأصل وإن كان أخفى من المبني ؛ لأنَّه أخصَّ منه ، لم يكن أخفى من الاسم المبني ، فإنَّ الأخفى من الجزء الأعم لا يقتضي أن يكون أخفى من الكلِّ .

وعن السادس : أن عدم صدق هذا الحد على مبنى الأصل لا يقتضي عدم انعكاسه ، فإنَّ هذا الحدَّ حدٌ للاسم المبني .

ولقائل أن يقول : قد ذكر المصنف[1] في تعريف المعرب أنَّه لم يشبه مبني الأصل ، وعلى تقدير أن تكون المناسبة أعمَّ من المشابهة يلزم أن تكون الأسماء المضافة إلى المبني معربة ومبنية ، فإنَّه باعتبار أنها لم تشبه مبني الأصل يلزم أن تكون معربة ، وباعتبار أنَّها مناسبة لمبني الأصل تكون مبنية ، ولا يمكن دفع هذا إلا بأن يقال : أراد بالمشابهة المناسبة ، وحينئذٍ بطل قوله[2] : المناسبة أعمُّ من المشابهة .

فإن قيل : المشابهة تارةً تطلق ويراد بها ما هو أخصُّ من المناسبة ، وتارةً تطلق ويراد بها المناسبة ، فقوله في حد المعرب : لم يشبه مبني الأصل ، أراد بها المناسبة .

أجيب : بأنَّه لا فائدة حينئذٍ في تغيير العبارة ، بل فيه مفسدةٌ ، وهو إيهام أنه غير المناسبة ، والعذر بأنَّه ما قال في حد المعرب : إنّه لم يشابه مبني الأصل ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية لمصنفها (١ / ٢٣٤) .

(٢) أي : قول المصنف .

وهاهنا قال المشابهة أخصُّ من المناسبة ، ولم يلزم من كون المشابهة أخصَّ من المناسبة كون المشابه أخصُّ من المناسب ، فإنّ الإشباه غير المشابهة غير صحيح ، فإنّ المشابهة أقرب إلى المناسبة من الإشباه ، وإذا لم تكن المشابهة مرادفة للمناسبة فبطريق الأولى أن لا يكون الأشباه // مناسباً لها . ٥٤ / ظ

قال المصنف[١] : اختير (ما ناسب) على (ما شابه) ؛ لأنَّ بعض المبنيات ليس مشابهاً لمبني الأصل كالمضاف إلى المبني نحو: حينئذٍ ، ويومئذٍ ، فإنّ (حيناً) و(يوماً) بُنيا لإضافتهما إلى (إذ) المبني ، وكـ(فَجَارِ) و(فَسَاقِ) فإنهما بُنيا لتضمنهما معنى (التاء) عند من يرى بناءهما لتضمنهما معنى التاء .

قال : (مبني الأصل) ولم يقل: ما ناسبَ الحرفَ، ليدخل فيه نحو : (نزال) و(هيهات) فإنّهما لم يشبها[٢] الحرف مع أنّهما مبنيان .

وقد اعترض على الحد المذكور بأنَّه غير مُطرد ، فإنه يصدق على (أيٍّ) شرطية ، واستفهامية ، وموصولة ، فإنّه اسم مناسب لمبنى الأصل ، وهو معرب .

والجواب : أن (أيّاً) لما كان لازم الإضافة فلزوم الإضافة أخرجه عن كونه مناسباً لمبنى الأصل ، فإنّه لَمَّا عارضه أسقطه عن درجة الاعتبار ، وما سقط عن درجة الاعتبار يكون في حكم المعدوم .

واعتبر ابن مالك في البناء مناسبة الحرف فقط[٣] ، ولم يعتبر مناسبة الفعل

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٥٧) .

(٢) في الأصل : « لم يشبهان » .

(٣) وهو ما أشار إليه بقوله في ألفيته :

والاسم منه معرب ومبنى لشبهٍ من الحروف مدنى

ينظر متن ألفية ابن مالك (٤) .

وبقوله في الكافية الشافية :

والاسم يُبنى شبه حرف معنى أو إهمالاً أو وضعاً كـ(رُحنا) أو (غَدَوا)

ينظر : شرح الكافية الشافية (١ / ٢١٥) .

الماضي والأمر ؛ لأنّ الحرف أمكن في البناء من الفعل ، فإنّه لم يوجد من جنس الحرف معربٌ ، وقد وُجِد من جنس الفعل ما هو معرب ، وهو الفعل المضارع ، وما لا يعرب من الأفعال شبيهٌ بما يعرب ، أمَّا الماضي فلوقوعه موقع المضارع في مواضع[1] ، ولشبهه بالمضارع لم تلحقه هاء السكت وقفاً ، إذ لا تلحق هاء السكت متحركاً بحركات إعرابية ولا شبيهة بإعرابية كحركة اسم (لا) ، وحركة المنادى المضموم ، وأما الأمر فشبهه بالمجزوم بينٌ ، فإنه يجري مجراه في سكون آخره إن كان صحيحاً وحذفه إن كان معتلاً ، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة ، بل يُكتفى بسكون آخره كـ(الذي) و(التي) .

وإذا ثبت أنَّ المبني من الأفعال شبيهٌ بالمعرب ضَعُفَ جَعْلُ مناسبته سبباً لبناء شيءٍ من الأسماء المبنية ، فضعف القول بأنَّ أسماء الأفعال بُنيت لمناسبة الأفعال التي هي واقعة موقعها كـ(نزال) و(هيهات) فإنَّها بمنزلة (انزل) و(بَعُد) وواقعان موقعهما ، والذي يدل على ضعفه أنَّ مثل هذه المناسبة موجودة في المصادر الواقعة دعاءً كـ(سقياً له) فإنّه بمعنى سقاه الله ، وفي المصادر الواقعة أمراً كما في قوله تعالى[2] : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ فإنَّه بمعنى : اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماع، وأيضاً فإنَّ من أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه كـ(أفٍ) و(أوَّه) بمعنى (أتضجر) و(أتوجع) فلو كان بناء (نزال) و(هيهات) لوقوعهما موقع مبنيين لكان (أف) و(أوّه) معربين لوقوعهما موقع معربين // ، فثبت أنَّ سبب بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف ، فإنّها مناسبة للحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل ، / ٥٥

(١) منها الشرط ، والصفة ، والحال ، والصلة ، والإسناد بعد النواسخ . ينظر : التذييل والتكميل (١ / ١٢٨) .

(٢) سورة محمد من الآية (٤) .

والاختصاص بالاسم ، وكونها عاملة غير معمولة .

ولقائل أن يقول : سَلَّمنا أن الحرف في البناء أمكن من الفعل ، فإنَّه مبنيٌ بحسب النوع والجنس بخلاف الفعل الماضي والأمر فإنَّهما وإن كانا مبنيين بحسب النوع فلم يكن جنسهما ، وهو الفعل ، مبنياً لكن لا يخرجان عن كونهما مبنيي الأصل ، فإنّ الفعل الماضي والأمر لم يعربا أصلاً ، ويكفي ذلك في كون ما هو مناسبٌ لهما من الأسماء مبنياً ، ولم يلزم منه ضَعْف القول بأنّ أسماء الأفعال مبنية لمناسبتها الأفعال الماضية والأمر .

وأمَّا قوله[1] : إنّ مثل هذه المناسبة موجودة في المصادر الواقعة دعاءً كـ(سقياً له) فإنَّه بمعنى سقاه الله ، وفي المصادر الواقعة أمراً كقوله تعالى[2] : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ فإنَّه بمعنى : اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماعٍ ، فليس بمستقيم ، فإنّ مناسبة هذه المصادر للأفعال المذكورة ليست كمناسبة أسماء الأفعال للأفعال فإنّ تلك المصادر لها معانٍ غير معاني أفعالها ، وهي دالةٌ على تلك الأفعال محذوفة ، وتلك الأفعال في حكم الثابتة فلهذا تكون عاملة في تلك المصادر، وأمَّا أسماء الأفعال فليس لها معانٍ غير تلك الأفعال ، ولم تكن ثمة أفعال محذوفة تكون أسماء الأفعال دالةً عليها، ولم تكن معمولة لتلك الأفعال المناسبة لها.

وأما (أف) و(أوّه) ، وإن كانا بمعنى (أتضجر) و(أتوجع) ، وواقعان موقع معربين ، لكن لا يلزم أن يكونا معربين ، فإنّ كون الكلمة بمعنى المعرب ووقوعها موقع المعرب لا يقتضي أن تكون معربة بخلاف وقوعها موقع المبني فإنها تقتضي البناء .

---

(١) أي قول ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٨) .

(٢) سورة محمد من الآية (٤) .

وأما قوله : إنَّ أسماء الأفعال عاملة غير معمولة فممنوع ، فإنَّ سيبويه[١] ، والمازني[٢] ، وأبا علي الدينوري[٣] ، وأبا علي الفارسي[٤] ، ذهبوا إلى أنّ أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة ، وقيل[٥] : في موضع رفع مبتدأ ، والضمير الذي فيها سَدَّ به مَسدَّ الخبر كما في قولك : أقائمٌ زيدٌ ؟

وذهب أبو علي الفارسي[٦] إلى أنَّ الموجب للبناء الشبه بالحرف ، أو تضمن معناه ، ولا يجوز عنده أن يُبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني ، فإنّ الأسماء ليس أصلها البناء ، ، فلا يُحمل غيرها عليها لوقوعه موقعها ، ولا يجوز عنده أن يبني الاسم لوقوعه موقع فعل ، فإنَّ الاسم إذا أشبه الفعل يمتنع من الصرف ولا يُبنى ، وأسماء الأفعال بُنيت لتضمنها معنى الحرف ، وهو (لام) الأمر ، ولا تجيء بمعنى الخبر إلا قليلاً ، فعوملت معاملة أسماء الأفعال // إذا كانت بمعنى الأمر . ٥٥ /

وأما (أي) فلا يكون مبنياً على مذهب الخليل[٧] ، وأما نحو (حَذَامِ) إن

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣١١) ، وفي الملخص (٣٤٨) حاشية (١) : « قال ابن أبي الربيع بعد أن أورد هذا - أي : القول بالنصب - : وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها نصب ، وإن لم يكن واضحاً » .

(٢) ينظر رأى المازني في : التذييل والتكميل (١ / ١٣١) .

(٣) هو أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، من النحاة المبرزين ، له المهذب في النحو وغيره ت (٢٨٩ هـ) . ينظر : طبقات النحويين واللغويين (٢٤٩) . وينظر رأيه في الارتشاف (٥ / ٢٣١١) ، والتذييل والتكميل (١ / ١٣١) .

(٤) ينظر : المسائل الحلبيات (٧٦) ، وشرح الكافية للنجراني (٥٩) ، وفي الارتشاف (٥ / ٢٣١١) : « والقولان عن الفارسي » .

(٥) ممن قال بهذا المصنف ، ينظر : شرحه للكافية (١ / ٧٤٤) .

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي (٥٧) ، والمسائل العسكريات (٢٣٠ ، ٢٤٣) .

(٧) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٧) وهو أيضاً رأي يونس بن حبيب البصري ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٢٩) .

اعتبر بناؤه يكون لتضمنه معنى علامة التأنيث ، فإنَّ (حَذَامِ) معدولة عن حاذمة[١] ، وقد اعترض[٢] عليه بأنّ الاسم قد بُني لإضافته إلى المبني ، وإن لم يشبه الحرف ، ولا تضمن معناه ، وبأنَّه لا بُعْدَ في أن يُحكم ببناء كلمة أصلُها الإعراب إذا وقعت موقع كلمةٍ أصلها البناء .

وأما ما وقع غير مُرَكَّبٍ من الأسماء مثل : واحد، اثنان، ثلاثة، وأ ، ب ، ت فاختار المصنف[٣] أنّها مبنية على السكون ؛ لانتفاء سبب الإعراب أعني : التركيب فيه .

ومنهم[٤] من علل بناءَه بمشابهة الحرف ، فإنها كلمة غير عاملةٍ في شيءٍ ، ولا معمولةٍ لشيءٍ ، فأشبهت الحروف المهملة كـ(بل) ، و(لو) .

وعند قوم من النحويين أنها ليست بمعربة ولا مبنية[٥] ، أمَّا الأوّل : فإنّها لم تركب مع عامل ، وأمَّا الثاني : فلسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قاف ، صاد ، سين ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك - وفيه نظر - فإنه لم يوجد في المبنيات الواقعة في التركيب كذلك ، وأمَّا الذي لم يقع في التركيب فيجوز أن يكون بخلافه .

---

(١) وهو مذهب الربعي ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٢٩) ، والتذييل والتكميل (١ / ١٣٦) .

(٢) هذا الاعتراض لابن عصفور حيث قال في شرح الجمل (٢ / ٣٣٠) : « وهذا المذهب فاسدٌ ، بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبنى ، وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه » ، وقد نقل هذا الاعتراض عن ابن عصفور أبو حيان ، ينظر : التذييل والتكميل (١ / ١٣٦) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (١ / ٢٣٥) ، وفي التذييل والتكميل (١ / ١٣٥) هذا النص بعينه ، وقوله هناك : فاختار المصنف ، يعني به ابن مالك . وينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٨) .

(٤) وهو رأي ابن مالك ، ينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٨) ، والتذييل والتكميل (١ / ١٣٥) ، وإليه ذهب الزجاج . ينظر : معاني القرآن وإعرابه (١ / ٥٩) .

(٥) وهو مذهب الأخفش ، ينظر : الارتشاف (٥ / ٢٣١١) ، ومغني اللبيب (٢ / ٣٥٤) .

ومنهم من ذهب : إلى أنَّها معربة في الحكم لا في اللفظ ، ولا يلزم من كونها غير معربة لفظاً أن لا تكون معربة حكماً ، ولو لم تكن معربة حكماً لم يجز أن تَعِلَّ [في الإفراد][1] : (عصاً) و(فتىً) ونحوهما ؛ لأنَّ سبب الإعلال في نحوهما فتحة ما قبل آخره مع تحركه ، أو تقدير تحركه ، وأيضاً لو لزم من عدم كونها معربة لفظاً أن لا تكون معربة تقديراً للزم أن يكون الموقوف والمحكي والمتبع مبنية ، واللازم باطلٌ بالاتفاق[2] .

أمَّا الملازمة ؛ فلأنَّ الموقوف والمحكي والمتبع غَيْرُ معربة لفظاً ، والغرضُ أنَّ ما ليس بمعربٍ لفظاً لا يكون معرباً حكماً ، وهذا غير صحيح[3] . أما الأول فلأنّ كونها مبنية لا يستدعي عدم تقرير تحركها ، فإنَّ نحو : (فتى) وضع في أول أحواله على تقدير الحركة في آخره . وأمَّا الثاني فلأن الموقوف والمحكي والمتبع مركبه مع عامل مقتضٍ للإعراب لفظاً أو حكماً ، بخلاف هذه الأسماء فإنّها غير مركبةٍ مع عاملٍ ، فيمتنع تقدير الإعراب فيها حكماً .

قال في المفصل[4] : المبني هو : الذي سكون آخره ، وحركته لا بعاملٍ ، وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكن له بوجهٍ قريب أو بعيد .

فقال : « ما لا تمكن له » ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر ، ولو قال : « مناسبة الحرف » لورد عليه (نَزالِ) و(فَجَارِ) وأشباههما ؛ فإنها لم تشبه الحرف ، فلذلك عَدَلَ إلى ما يدخل فيه .

---

(١) زيادة يستقيم بها النص ، وهي من التذييل والتكميل (١ / ١٣٥) .

(٢) هذا نص أبي حيان ، ينظر : التذييل والتكميل (١ / ١٣٥ ، ١٣٦) .

(٣) يرد الشارح على ابن مالك إذ قال بعد أن أورد الرأي السابق : « وهذا القول غير بعيدٍ من الصواب » ينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٩) .

(٤) ينظر : المفصل (١٢٥) .

قيل[١] : هذا الحد غير مستقيم ، فإنَّه أتى فيه بلفظ واو العطف، فإن // قَصَد ٥٦/
الجمع لم يستقم ، إذ ليس يمكن أن يجمع بين حركة وسكون في آخره ، وإن قصد معنى (أو) كان فيه شذوذ لفظي ، وهو استعمال (الواو) بمعنى (أو) .

وقد اعترض عليه[٢] بأنّ (عصا) و(موسى) سكون أخرهما ليس بعامل ، فينبغي أن يكونا مبنيين ، وهما معربان باتفاق .

أُجيب : بأنَّ لهما حركة في الآخر بعامل ، وهي حركة مقدرة ، إذ لا فرق بين اللفظية والتقديرية ، فحركة آخره بعامل ، فلا يصدق عليهما أن سكون أخرهما وحركته لا بعامل؛ لأنَّ لهما حركة بعامل ، والمراد بقوله : « سكون آخره وحركته اللفظية » إن لم يكن تقدير .

والحاصل : أنَّ المبني هو الذي لا يكون سكون آخره اللفظي وحركته اللفظية بعامل ، إذا لم يكن فيه سكون وحركة تقديرية بعاملٍ ، وفَصَّل المناسبة [فقال][٣] : يتضمن معنى ما لا تمكن له نحو : (أين) و(أمس) ، فـ(أين) يتضمن معنى همزة الاستفهام ، و(أمس) يتضمن (لام) التعريف على مذهب أهل الحجاز - على ما سيأتي في موضعه[٤] - ، أو شبهه كالمبهمات ، أشبهت الحروف لاحتياجها إلى ما ينضم إليها من لفظٍ أو قرينة ، وكذا المضمرات ، أو وقوعه موضع ما لا تمكن له كـ(نَزالِ) فإنَّها واقعة موقع (انْزِلْ) ، أو مشاكلةً للواقع موقع ما لا تمكن له كـ(فَجَارِ) و(فَسَاقِ) فإنّهما مشاكلان لـ(نَزَالِ) الذي هو واقع موقع ما لا تمكن له - أعني (انْزِلْ) - أو وقوعه موقع ما أشبه

---

(١) هذا القول لابن الحاجب ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ٥٠) .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ٤٦) .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، وهو في الإيضاح للمصنف (١ / ٤٥٧) .

(٤) ينظر ص (٤٨١) فما بعدها .

ما لا تمكن له كالمنادى المضموم نحو : يا زيدُ ، فإنَّه واقع موقع المضمر الذي هو مشابهُ ما لا تمكن له - أعني : الحرف - ، أو إضافته إلى ما لا تمكن له نحو قول النابغة[١] :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا . . . . . .

أو إضافته إلى ما أشبه ما لا تمكن له كقوله عز وجل[٢] : ﴿ **مِنْ عذابِ يومَئذٍ** ﴾ و[٣]: ﴿ **هَذا يَوْمَ لا يَنْطِقُون** ﴾ فيمن قرأهما بالفتح[٤] ، وقول الشاعر[٥] :

لم يَمْنَعِ الشُّرْبِ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقَالِ

وذكر ابن عصفور[٦] من جملة أسباب البناء : الخروج عن النظائر كـ(أيّ) من الموصولات ، فإنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وُصِّلت بالمبتدأ أو الخبر، و لم يكن في الصلة طول ، جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو : جاءني أيُّهم قائم ، ولا يجوز في غير (أيّ) إلا ضرورة ، أو في قليل من الكلام نحو قراءة

---

(١) هو النابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه ص (٧٩) ، وهو صدر بيتٍ من الطويل عجزه :

. . . . . وقلتُ : ألما أصح والشيب وازعُ

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٣٠) ، ومجاز القرآن (٢ / ٩٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٦) ، والمقرب (١ / ٢٩٠) .

(٢) سورة المعارج من الآية (١١) .

(٣) سورة المرسلات من الآية (٣٥) .

(٤) هي قراءة الأعرج ، وأبو حيوة ، والأعمش . ينظر : الاتحاف (٢ / ٥٦١ ، ٥٨٢) .

(٥) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت ، ينظر : ديوانه ص (٨٥) ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٣٩) ، ومعاني الزجاج (٢ / ٣٨٦) ، وشرح اللمع لابن برهان (١ / ٣٢٣) ، والخزانة (٣ / ٤٠٦) .

قوله : « أوقال » جمع وقل ، وهو ضَرْبٌ من الشجر . الصحاح (وقل) .

(٦) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٣٢٩) .

من قرأ[١] : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ .

والبناء على السكون هو القياس ؛ لأنّه أخف ، والعدول عنه إلى الحركة لأحد أسباب ثلاثة ، فإنّ العدول من الأخفِّ إلى الأثقل لا يجوز إلا لمعارض ، والمعارض ثلاثة أسباب : للهرب // من التقاء الساكنين في نحو : هولاءِ ، ولعدم الابتداء بساكن لفظاً أو حكماً ، فاللفظ كـ(كاف) التشبيه ، فإنَّه يصح تقديمه أول الكلام نحو : كزيدٍ أخوك ، فإنَّه لو لم يبن على الحركة لأدّى إلى الابتداء بالساكن ، وهو متعذر ؛ والحكم كـ(كاف) الضمير نحو : أكرمتُك ، فإنّ (الكاف) اسمٌ مستقلٌ ، والأسماء المستقلة في معرض التقديم والتأخير ، فهو في حكم ما يصح تقديمه ، وإنَّما عرض مانعٌ فمنعه من تقديمه ، ولعروض البناء ، فإنَّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً ، وإنَّما يصير مبنياً لمعارضٍ فيبنى على الحركة تشبيهاً له بالمعربات . ٥٦ /

وجَعل صاحبُ التسهيل[٢] سبب البناء شيئاً واحداً ، وهو مناسبة الحرف ، وفصَّل مناسبة الحرف إلى شبه لفظي ، بأن يكون مشابهاً للحرف في وضعه ، بأن يكون على حرف واحد ، أو حرفين ، كما أنَّ الحرف كذلك ، وإلى شبهٍ معنوي يتضمنه معنى من معاني الحرف تضمناً لازماً للحرف أو للمحل غير معارض بما يقتضي الإعراب كـ(متى) فإنَّه شبيهٌ بالحرف من حيث المعنى بلزوم تضمنه

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٥٤) وقراءة الرفع هي قراءة يحيى ابن يعمر ، وابن إسحاق ، وقراءة الجمهور النصب . ينظر : المحتسب (١ / ٢٣٤) ، وإملاء ما من به الرحمن (٢ / ٢٦٦) .

(٢) يعني بذلك قوله في ألفيته (٣) :

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مُدن
كالشبه الوضعي في اسمي حيثما ... والمعنويّ في متى وفي هُنا
وكنيابةٍ عن الفعل بلا ... تأثرٍ وكافتقار أصِّلا

وينظر : شرح التسهيل (١ / ٣٧ ، ٣٨) .

معنى همزة الاستفهام ، و(هنا) فإنّه شبيهٌ بالحرف من حيث المعنى بتضمنه معنى الإشارة ، فإنَّه معنى من معاني الحرف ، وإن لم يوضع لمعنى الإشارة في اللغة ما يدل عليه ، ولكنَّه كالخطاب ، وكالمنادى المفرد المعرفة نحو : يا زيدُ ، فإنَّه شبيهٌ بالحرف من حيث المعنى بلزوم محله تضمنٍ معنى الخطاب ، فإنَّ كلَّ منادىً مخاطبٌ ، ولو لم يكن تضمن الاسم لمعنى الحرف لازماً للفظ أو المحل الذي وقع فيه لم يؤثر كما في نحو : مررتُ به يوماً وفرسخاً ، مما يُستعمل ظرفاً تارةً وغير ظرفٍ أخرى .

ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب اسْتُصحب ؛ لأنَّه الأصل في الاسم ، وذلك نحو : (أيٌّ) في الاستفهام كقولهم : أيّهم رأيتَ ؟ وفي الشرط نحو : أيّهم تكرمه [أكرم] ، فإنّها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستدعي البناء ، لكنْ عارض ذلك لزوم الإضافة إلى الأسماء المفردة ، التي هي من خواصّ الأسماء فَأُعْرِبَتْ .

قوله : « وألقابه : ضمٌّ ، وفتح ، وكسر ، ووقف » .

أي : ألقاب البناء ، والبناء حركة أو سكون في الآخر لا بعاملٍ ، وألقابه أربعة : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، يعني أنَّ الحركات الثلاث والإسكان يقع في المبني كما يقع في المعرب ، فالضم نحو : منذُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، ويا زيدُ ، والفتح نحو : أينَ ، وكيفَ ، ولا رجلَ ، والكسر نحو : هولاءِ ، والإسكان نحو : منْ ، وكمْ .

وجعلوا لها أسماءً مخصوصةً كما جعلوا لحركات // الإعراب وسكونه أسماءً مخصوصة حتى يتبين المراد إذا قُصد أحد القسمين ، فإذا قال قائل : رَفْعٌ ، عُلِم أنها حركة إعراب ، وإذا قال : ضَمٌّ ، عُلِم أنها حركة بناءٍ ، وكذلك مرفوع ، أي : معرب ، ومضموم أي : مبني ، وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين

٥٧ / و

والمتأخرين ، والكوفيون يجيزون كلَّ واحدٍ من اللفظين لكلٍّ واحد من المعنيين ، وعند البصريين يجوز إطلاق الضمِّ على حركة الرفع ، والفتح على حركة النصب ، والكسر على حركة الجر ، ولا يجيزون العكس ، أي : لا يُطلقون الرفع ، والنصب ، والجر على حركات البناء[1] .

(١) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ١٣) ، والمقتضب (١ / ١٤٢) ، والأصول (١ / ٤٦) ، والإيضاح العضدي (١١ ، ١٥)، واللمع (٩٢، ٩٣)، والتبصرة والتذكرة (١ / ٨٠ ، ٨١)، وشرح الكافية لابن الحاجب (٢ / ٦٧٢ ، ٦٧٣) .

[أنواع المبنيات]

ص : « **وهي : المضمراتُ ، وأسماء الإشارة ، والمركبات ، والموصولات ، والكنايات وأسماء الأفعال ، والأصوات ، وبعض الظروف** »[١] .

ش : قد ذكر المبنيات اللازمة البناء ، ودليل حصرها في هذه الثمانية الاستقراء . ومنهم[٢] من جعلها سبعة ، بجعل أسماء الأفعال والأصوات قسماً واحداً .

والأصل في الأسماء الإعراب ، فإذا كان الاسم مبنياً فبناؤه لعارض وسبب ، وأصل البناء السكون ؛ لأنَّه أخف من الحركة ، ولأنَّ البناء ضد الإعراب ، والإعراب بابه أن يكون بالحركات فيكون البناء بضدها الذي هو السكون ، فعلى هذا ما بُني من الأسماء على السكون ففيه سؤال واحد ، وهو طلب سبب بنائه، وما بني من الأسماء على حركة ففيه ثلاثة أسولة[٣] : طلب سبب بنائه ، وسبب بنائه على الحركة ، وسبب تخصصه بالحركة المخصوصة من بين الحركات[٤] .

---

(١) الكافية (١٤٢) .

(٢) وهو الزمخشري ينظر : المفصل (١٢٦ ، ١٢٧) .

(٣) جاء في اللسان (سول) : « وسلت أسال سوالاً ، لغة في سألت حكاها سيبويه ... وحكى ابن جني : سوال وأسولة » .

(٤) ينظر : الجواب عن هذه الأسئلة في شرح الكافية للنجراني (٥ ، ٦) .

[المُضْمَرُ]

ص : « **المضمرُ : ما وُضِع لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدم ذكره لفظاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً ، وهو متصل ومنفصل ، والمتصل غير المستقل بنفسه، والمنفصل المستقل ، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور ، فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل ، والمجرور متصل ، فذلك خمسة أنواعٍ ، فالأول : ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ إلى ضَرَبْنَ [وضُرِبْنَ][1] ، والثاني : أنا إلى هُنَّ . والثالث : ضربني إلى ضربهن ، والرابع : إيَّاي إلى إيَّاهن ، والخامس : غلامي ولي ، إلى غلامهنَّ ولهنَّ** »[2] .

ش : لما عدَّ المبنيات اللازمة البناء من الأسماء ، أخذ يذكر كلَّ واحد منها مفصلاً ، وبدأ بالمضمر لكثرة استعماله وشُعَبِه .

قوله: « المضمر » يعني : بالمضمر اسماً[3] وضع لأحد هذه الثلاثة ، والمضمر لغة: المخفي ، من الإضمار وهو الإخفاء ، والمهزولُ ، من الإضمار الذي هو الهُزال، يقال: فرسٌ مضمر إذا كان مهزولاً ، والمضمر بحسب الاصطلاح ما ذكره وهو ما يقابل الظاهر ، ويقال له : الضمير أيضاً ، ويحتمل // أن يكون مأخوذاً ٥٧ / ظ من الإضمار الذي هو الهزال ، فإنّ [من] المضمر ما هو [على] حرفٍ واحدٍ .

وقد يُطلق المضمر ويراد به ما هو محذوف ، سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وهو ما يقابل المذكور ، والمراد هاهنا هو الأوّل ، وإيراد لفظة (أو) لا تضر ؛ لأنّه أراد به أحد هذه الثلاثة ، وهو متحقق قطعاً ، والذي يضمر هو الذي يراد به الترديد والشّكّ ، ولا يَرِدُ على ذلك قول المتكلم : زيدٌ منطلقٌ ، وهو يعني نفسه

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، وهو في الكافية .

(٢) الكافية (١٤٣ - ١٤٥) .

(٣) في الشرح : « اسمٌ » وما أثبته أولى .

أو مخاطباً أو غائباً تقدم ذكره بأحد الوجوه الأربعة ؛ لأنّ ذلك وإنّ صَحَّ فليس موضوعاً ليدل على أنَّه متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بخلاف قولك : (أنا) ، و(أنت) ، و(هو) ، فإنَّه موضوعٌ لما ذكرنا من المتكلم والمخاطب والغائب المتقدم الذكر[١] .

والنقض بـ(الكاف) التي في نحو قولك : (ذلك) وبـ(الياء) في نحو : (إيَّايَ) مندفعٌ ؛ لأنَّهما ليسا باسمين ، والمضمر اسمٌ .

قال صاحب التسهيل[٢] : المضمر هو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً[٣] بتكلمه أو خطابه أو غيبته ، والتعيين جعل المفهوم معايناً للسامع ، أو في حكم المعاين ، فالموضوع خرج به المنادى ، والمضافُ ، وذو الأداة ، وتقييده بقوله : « لتعيين مسماه » يخرج النكرات، وقوله : « مشعراً بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة » يخرج العلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، فإنَّ كل واحدٍ منها لا يختص بواحد من الأحوال الثلاث ، بل هو صالح لكل واحد منها على سبيل البدل ، بخلاف المضمر ، فإن المشعر منه بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها .

قيل[٤] : لا يصح إخراج (المنادى ، والمضاف ، وذي الأداة) بقيد الوضع ؛ لأنَّ هذه موضوعة لتعيين المسمّى ، فإنَّ المسمّى في هذا التركيب وضع له هذا اللفظ المركب ، وكلّ من هذه التراكيب تفيد تعيين المسمى ، والمصنف بنى على زعمه ، وهو أنَّ الوضع مختصٌ بالمفردات .

واعلم أن المضمر سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب يكون فيه إبهامٌ ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٥) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٢٠) ، بتصرف يسير .

(٣) في الشرح : « مشعرٌ » والمثبت أولى ، وهو موافق لما في شرح التسهيل .

(٤) هذا قول أبي حيَّان . ينظر التذييل والتكميل (٣ / ١٢٩) .

فيحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، والمتكلم والمخاطب قد اكتفى فيهما بقرينة التكلم والخطاب في رفع الإبهام ، وأمَّا الغائب فقد اشترط فيه تقدم الذكر إزالةً لإبهامه، وتقدم الذكر تارةً يكون لفظاً ، وهو على قسمين : تحقيق ، وتقدير ، وتارةً يكون معنى ، وتارةً يكون حكماً .

فالتقدم اللفظي تحقيقاً نحو : ضربَ زيدٌ غلامَهُ ، والتقدم اللفظي تقديراً نحو : ضربَ غلامَه زيدٌ ، فإنَّ (زيداً) وإن كان متأخراً عن الضمير في الذكر فهو متقدم // تقديراً ، والتقدم المعنوي كقوله تعالى[1] : ﴿ [ٱعْدِلُوا۟] هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ فإن قوله[1] : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ ﴾ لما دلَّ على (العدل) صار كأنَّه متقدمٌ من حيث المعنى ، وقد يكون المعنى المتقدم مستفاداً من لفظٍ كقوله تعالى[1] : ﴿ ٱعْدِلُوا۟ ﴾ ، وهو قياسُ كلِّ موضع مقدم فعلٍ دالٍ على مصدره ، ثم يأتي الضمير بعد ذلك عائداً على المصدر ، وقد يكون مستفاداً من سياق كقوله تعالى[2] : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ لأنَّه لما تقدم ذكر (الميراث) دلَّ على أن ثم موروثاً[3] فجرى الضمير عليه من حيث المعنى[4] .

٥٨ / و

والتقدم الحكمي سماعي إنما جاء في[5] ضمير الشأن والقصة ، وفي الضمير في (نعم) و(بئس) ، وفي (رُبَّ) ، وفي الضمير في نحو قولك: ضربني وضربت زيداً، وغيرهما .

---

(١) سورة المائدة من الآية (٨) .

(٢) سورة النساء من الآية (١١) .

(٣) في الشرح : « مورثاً » ، ولعله سهوٌ ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٦) .

(٤) جاء في الدر المصون (٢ / ٦٠١) : « والضمير في (لأبويه) عائدٌ على ما عاد عليه الضمير في (ترك) وهو الميت المدلول عليه بقوة الكلام » وينظر : الكشاف (١ / ٥٠٧) ، والبحر المحيط (٣ / ١٨٣) .

(٥) في الشرح : « من » والمثبت دلَّ عليه سياق النص .

فأمَّا ضمير الشأن فإنما جيء به من غير تقدم ذكر تحقيقاً ، وتقديراً ، ومعنىً قصداً لتعظيم الأمر بذكره مبهماً ليعظم وقعه في النفس ، فيطلب ثم يُفَسَّر ، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً ، فإنّ الحاصل بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تَعَبٍ ، وصار كأنَّه في الحكم عائدٌ على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك ، ولا يلزم على ذلك إضمار أسماء الأجناس ، باعتبار المعنى لتعددها في الذهن وكثرتها، فلا تحصل تلك الفائدة منها، وأمَّا الإضمار في (نعم) و(بئس) وبابهما ؛ فلأنّهم لما قصدوا المدح العام والذم العام ، نسبوه إلى متعقلٍ في الذهن ، وعَرَّفوه باعتبار العهد الذهني بـ(اللام) فقالوا : نعم الرجل ، ونعم الضارب ، وبئس الرجل ، وبئس الصانع ، فلما كان المقصود إنّما هو نسبته إلى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا إضماره باعتبار ذلك المعنى ، ولَّما كان إضماره إضمار جِنْسٍ ذي حقائق مختلفة التزموا بيان إحدى الحقائق بما يميز الجنس المقصود فقالوا : نعم رجلاً ، ونعم ضارباً ، وما أشبه ذلك ؛ ولذلك لو قلت : نعم زيدٌ لم يجز ، والإضمار في (رُبَّ) على نحو الإضمار في (نِعْمَ) .

وأمَّا الإضمار في باب (ضربني وضربت زيداً) فإنَّ من أجازه[1] يجيزه إجراءً لمسائل باب الفاعلين والمفعولين مجرى واحداً[2] استغناء بذكر الظاهر آخراً مرة عن أن يذكر مرتين ، فسوغوا الإضمار قبل الذكر حتى كأنَّهم قدموا الثانية على الأولى[3] .

وأما سبب بناء المضمر فلأنّ وضعه بالأصالة وضع الحروف في نحو : (ضربتُ) و(ضربا) فأشبهت الحروف بذلك ، ثم أجريت بقية المضمرات

---

(١) في الشرح : « فإن أجاز من يجيزه » ، وهو تحريف .

(٢) هذا قول البصريين . ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٤٣) ، وشرح الرضى (٢ / ٤٠٧) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٥ - ٦٧٨) .

مجراها ؛ لأنها منهما وإن كانت أكثر من حرفين نحو : (نحن) ، و(أنتما) ، و(هما) ، و(إياي) إلى آخرها // ؛ أو لأنَّ احتياجها في وضعها إلى ما تتبين به من قرينة التكلم والخطاب وتقدُّمِ الذكر في الغائب فأشبهت بذلك الحروف . ٥٨ / ظ

قوله : « وهو متَّصِلٌ ومنفصلٌ » فالمنفصلُ المستقلُّ أي : الذي لا يحتاج إلى كلمة قبله تكون كالتتمة لها ، بل هو كالظاهر في وقوعه أولاً غير محتاج إلى كلمةٍ تكون كالتتمة لها .

وقيل : المنفصل ما يقع أولاً ، ويستغنى عن مباشرة العامل كقولك : (إيِّاه) و(إيَّاي) و(إيَّاك) .

والمتصل غير المستقل، أي : الذي لا بدَّ من كلمة قبله كالتتمة لها ، وقيل[1]: ما لا يقع أولاً ولا يستغني عن مباشرة العامل لفظاً أو خطاً كقولك : ضَربتُ ، وضربتُ ، وضَربني ، وضربك ، وغلامي ، وغلامك .

سمى الأول منفصلاً لانفصاله عما قبله هذا الانفصال ، كما سمى الثاني متصلاً لاحتياجه إلى ما يتصل به .

والمضمر على ثلاثة أقسام : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ؛ لأنَّ المضمر قائمٌ مقام الظاهر ، والظاهر ثلاثة أقسام : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، جعل المضمر أيضاً كذلك ، وإطلاق المرفوع والمنصوب على المضمر مجازٌ ، وذلك المرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة ، هو المعرب ، والمضمر مبني ؛ لكن لما كان المضمر واقعاً موقع الظاهر وقائماً مقامه سُمي باسمه مجازاً ، وكلُّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب متصلاً ومنفصلاً ؛ لأنهما يقعان موقعاً ولا شيء قبلهما يتصلان به - على ما سيأتي بيانه - كقولك : إيَّاك ضربتُ ، وأنا ضاربٌ ،

(١) هذا قول ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٢١) .

وأشباهه ، فاضطر لذلك إلى أن وضعوا منفصلاً لتعذر المتصل ، وأمَّا المجرور فلا يتقدم على جَارِّه ، ولا يفصل بينهما ، ولا يحذف في محل يكون مضمراً، فلا يقع موقعاً مُحوجاً إلى انفصاله ، فبقى على أصله في الاتصال[1] .

فإن قيل[2] : لا نُسلم امتناع انفصال المجرور عن الجار ؛ فإنَّ الجار قد يكون اسماً فيجوز أن يفصل بينه وبين مجروره بفاصل .

أجيب : بأنَّ الأصل عدم الفصل بين المضاف والمضاف في المظهر ، فالتزموا في المضمر الذي هو نائب عن المظهر حكم الأصل ، وهو عدم الفصل .

وكل نوع من هذه الأنواع الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولاً ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها إمّا أن // يكون لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وكلٌّ واحدٍ من هذه ٥٩ / و
الثلاثة إمَّا أن يكون لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، صارت تسعة ، وكلٌّ واحدٍ منها إمَّا أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة ، فيكون المجموع تسعين ، لكن وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على الستة ، واحد منها لاثنين للمفرد المذكر، وللمفرد المؤنث نحو : ضربتُ ، وأنا ، وضربني، وإياي ، وغلامي ، ولي ، والآخر لأربع منها للمثنى المذكر ، والمؤنث ، والجمع المذكر ، والمؤنث نحو : ضربنا ، ونحن ، وضربنا ، وإيَّانا، وغلامنا ، ولنا.

ووضعوا للمخاطب منها خمسة ألفاظٍ ، أربعةٌ نصوصٌ ، أي : لا يكون له إلا مدلول واحد : المفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، والجمع المذكر ، والجمع المؤنث نحو : ضربتَ ، وأنتَ ، وضربَكَ ، وإيَّاك ، وغُلامكَ ، ولكَ ، وضربتِ ، وأنتِ وضربكِ ، وإيّاكِ ، وغُلامَكِ ، ولكِ ، وضربتُم ، وأنتم ، وضربكم ، وإيّاكم ، وضَربتُنَّ ، وأنتن ، وضربُكن ، وإيّاكن ، وغُلامُكن ، ولَكُنَّ .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٧٩ ، ٦٨٠) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى (٢ / ٤٠٩) .

وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث نحو: ضربتما ، وأنتما ، وضربكما، وإيّاكما ، وغُلامكما ، ولكما .

وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية ، أي : في الأربعة ، غير المثنى ، وفي الاشتراك ، أي : في المثنى ، نحو : ضربتَ ، وضربتِ، وهو ، وهي ، وإيّاه ، وإيّاها ، وغُلامه ، وغُلامها ، وله ، ولها ، وضَربا ، وضربتا ، وهما ، وغُلامهما، ولهما[1] .

والحاصل أن الأنواع الخمسة : المتصل المرفوع ، والمتصل المنصوب ، والمنفصل المرفوع ، والمنفصل المنصوب ، والمجرور المتصل متشاركة في أنَّ اللفظين للمتكلم ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة ، وهذا المثال الذي ذكر في المرفوع المتصل إنما يكون بالنِّسبة إلى الماضي المبني للفاعل ، وللماضي المبني للمفعول دون غيره من الفعل المضارع والصفات ؛ لأنَّ لتلك ألفاظاً تختص بها ، ولنذكر الأمثلة على التفصيل نحو :

ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا ، ضَرَبْتَ ضَرَبتُما ضَرَبتُم ، ضَرَبْتِ ضَربتما ضَرَبْتُنَّ ، ضَرَب ضَربا ضَرَبُوا ، ضَرَبتْ ، ضَرَبتا ، ضَرَبْنَ ، وضُرِبْتَ ضُرِبْنَا ، ضُرِبَتْ ضُرِبتُمَا ضُرِبتُم، ضُرِبَتْ // ضُرِبْتُما ضُرِبْتُنَّ ، ضُرِب ضُربا ضُربوا ، ضُرِبَتْ ضُرِبَتا ضُرِبْنَ. ٥٩ / ظ

وأنا نحن ، أنت أنتما أنتم ، أنتِ أنتما أنتن ، إيّاكَ إيّاكما إيّاكم إيّاكِ إيّاكما إيّاكنَّ إيّاه إيّاهما أيّاهم ، إيّاها [إيّاهما] إيّاهن ، وغلامي غلامنا ، غلامكَ غلامكما غلامكم ، غلامكِ غلامكما غلامكنَّ ، غلامه غلامهما غلامهم ، غلامها غلامهما غلامهنَّ ، ولي لنا ، لك لكما لكم ، لكِ لكما لكن ، له لهما لهم ، لها لهما لهنَّ .

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٨٠ ، ٦٨١) بتصرف يسير .

ولما كان المجرور قد يتصل باسم ، وقد يتصل بفعل ، نَبَّه عليه بقوله : غلامي ولي .

فإن قيل : إنَّ تثنية الغائب متميزٌ مؤنثه عن مذكره بـ(التاء) فلم تكن الصيغة مشتركة بينهما ، فإنّك تقول في المذكر : (ضربا) وفي المؤنث : (ضربتا) ، وحينئذٍ تكون ألفاظ المتصل المرفوع الغائب ستة .

أجيب : بأنَّ الضمير في (ضربتا) ليس إلا الألف ، فيكون لفظ الضمير فيهما شيئاً واحداً[١] ، [لا] يقال : الألف في المؤنث لم تنفك من التاء ، فيكون ضمير تثنية المؤنث الألف مع التاء ، فيحصل الفرق بينه وبين تثنية المذكر ، فإنّه ألفٌ بدون التاء ، لأنّا نقول عدم انفكاك التاء من الألف ، لا يلزم أن يكون ضمير تثنية المؤنث الألف مع التاء[٢] ، كما أن عدم انفكاك التاء في المفرد الغائب المؤنث لا يقتضي أن يكون الضمير هو المستتر مع التاء ، وإنّما وضع للمتكلم لفظان ؛ لأنَّ الغرض من وضع الألفاظ إزالة اللبس عن المعاني التي دلت عليها ، والمتكلم لا يلتبس في حاله بغيره ، فلا يحتاج إلى تعدد الألفاظ .

اعلم أنَّ (التاء) يشترك فيه المتكلم والمخاطب ، فضمها مجردة دليل [على][٣] نَفْسِ المتكلم ، وفتحها مجردة دليلٌ على المخاطب المذكر ، وكسرها مجردةً دليل على المخاطبة الواحدة[٤] .

وإنَّما حركت (التاء) ؛ لأنَّها حرف واحد قابل للحركة بخلاف الألف

---

(١) في الإيضاح للمصنف (١ / ٤٦١) : « والدليل على أن واحداً لا يُعَدُّ (ضرباً) و(ضربتا) إلا قسماً واحداً » .

(٢) ينظر : شرح الرضى (٢ / ٤١١) .

(٣) سقط من الشرح والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٣٢) .

والواو والياء ، أمّا الألف فلأنها غير قابلةٍ للحركة ، وأما الواو والياء وإن قبلتا الحركة فما حركتا إلا وثقلت[١] عليهما ؛ ولأنّ (التاء) لو لم تحرك لا لتبس // بتاء التأنيث ، وإنّما ضمت للمتكلم ؛ لأنّه أولى بها ؛ لأن الكلام منه وإخباره عن نفسه أكثر من إخباره عن غيره ، فاستحق أن يكون حظه من الحركات الحركة الأولى . ٦٠ / و

وقيل[٢] : لأنَّ المتكلم إذا أخبر[٣] فليس يكون أبداً إلا واحداً ، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحداً واثنين وأكثر ، فأُلْزِمَ الحركة القوية للمتكلم ، وفتح تاء المخاطب لأنَّه يكثر ، ويعطف بعضه على بعض فتقول : أنت تكلمتَ ، وأنتَ وأنتَ ، فتعد جماعةً كلهم يشتركون في الكلام ، وكسروا المؤنث ؛ لأنَّ الكسرة من علامة التأنيث ، وقيل : كُسِر لأنَّه لم يبق حركة غير الكسرة[٤] .

وضُم التاء متبوعة بـ(ما) دليل المخَاطَبَيْن والمخَاطَبَتَين ، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات ، وضمها متلوة بميم ساكنةٍ أو مضمومةٍ باختلاسٍ أو إشباعٍ دليل على ذكور المخاطبين ، والإشباع هو الأصل واستعماله أكثر من الاختلاس وأقلُّ من السكون ، وإذا ولي الميم ضمير منصوب بنون وقاية أو بدونه لزم الإشباع كقوله تعالى[٥]: ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾، ومنهم من أجاز السكون[٦].

---

(١) بياض في الشرح بقدر كلمة ، ولعل المثبت هو المراد .

(٢) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل (٣ / ١٣٢) لابن كيسان .

(٣) في الشرح : « أخر » والمثبت من المصدر السابق .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل (٣ / ١٣٢) .

(٥) سورة آل عمران من الآية (١٤٣) .

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١ / ١٢٢) : « وأجاز يونس السكون في نحو : (فقد رأيتُمْه) ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - رضي الله عنه - : أراهُمْنى الباطل شيطاناً » .

⇐

وأما ضم التاء من (ضربتُما) و(ضربتُم) و(ضربتُن) فاجراء للميم والنون مجرى (الواو) لقرب مخرجهما من مخرجه ، وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في التثنية ليُفَرق بينه وبين الجمع ، وزيد حرفان في (ضربتُنَّ) لما زيد حرفان في المذكر في نحو : (ضربتمو) .

وكون هذه وضعيات تقتضي عدم التعليل ، فإنَّ الظاهر أنّ الواضع حكيمٌ سواء قلنا بالتوقيف أو بالاصطلاح ، والظاهر إن ترجيح الحكم لأحد الأمور المسَاوية لا يكون إلا لمخصص على سبيل العادة لا على سبيل الإيجاب .

والضمير المتصل المرفوع في فعل غير الماضي للمخاطبة (ياء) نحو : افْعَلي ، وتفعلينَ، وللتثنية مخاطبة وغيبة، مذكره ومؤنثه (الألف) نحو : افعلا ، وتفعلان، والزيدان يفعلان ، والهندان تفعلان ، ولجمع مذكرٍ ، أو غائب (واو) نحو : افعلوا ، وتفعلون ، ويفعلون ، وللمخاطبات ، والغائبات (نون) مفتوحة نحو : افعلْنَ ، وَتَفْعَلْنَ ، ويَفْعَلْنَ .

ويسند الماضي في الغيبة إلى ما يسند إليه المضارع فتقول : زيد فَعَلَ ، وهند فعلت ، والزيدان فعلا[1] ، // والهندان فعلتا ، والزيدون فعلوا ، والهندات فعلْنَ . ٦٠ / ظ

= وقد تعقب أبو حيان عبارة ابن مالك السابقة بقوله : « وإذا لم يعلم فقد علم سيبويه ويونس » وأورد عليه قراءة الكسائي والفراء : (انلزمكمْها) باسكان ثانية الميمين ، وبقول سيبويه : « وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكمه في المظهر ، والأول أكثر وأعرف » .

قال السلسيلي : « قلت : ولم يَرُدْ - أي أبو حيان - عليه - أي على ابن مالك - بآية ولا ببيت ، إنما قال: فقد علم يونس وسيبويه فلا يضر جهل المصنف، والله أعلم » شفاء العليل (١ / ١٧٥). وينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٧٧) ، والنهاية في غريب الحديث (٢ / ١٧٧) ، وارتشاف الضرب (٢ / ٩١٣) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٣٩) .

(١) قوله : (الزيدان فعلا) تكررت في الشرح .

وزعم طائفةٌ من النحويين[١] أن النون والألف والواو والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كـ(التاء) من (فَعَلتْ) ، والفاعل مستكن في الأفعال التي تتلوها هذه الحروف كاستكنانه في : (زيد فَعَلَ ، وهند فَعَلَتْ) .

والصحيح أنَّها أسماء مضمرة ، أسند الفعل إليها كإسناد الفعل إلى (نا) في قولك (فَعَلْنَا) ، ودلالتها على مسمياتها كدلالة (نا) على مسماه ؛ لأنَّها لو كانت حروفاً دالة على أحوال الفاعل كالتاء من : هي فعلتْ ، لجاز حذفها في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، كما جاز حذف التاء في[٢] :

. . . . . فـإنَّ الحـوادثَ أوْدَى بِـهَا

ونحو[٣] :

. . . . . ولا الأرضَ أبْقَـلَ إبْقَالَـها

بل الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التأنيث ، فإنَّ علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث ، إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كـ(راوية) و(هُمَزة) فدعت الحاجة إلى (التاء) التي تلحق

---

(١) منهم المازني ، ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢ / ١٠) ، وشرح الكافية للرضي (١ / ٤١٥) ، والهمع (١ / ١٩١) .

(٢) القائل هو أعشى ميمون ، ينظر ديوانه ص (٢٠٧) ، وهو عجز بيت من المتقارب صدره :

فإن تعهديني ولي لمة . . . . . .

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٤٦) ، وأمالي ابن الشجري (١ / ١٥٩) ، وشرح التسهيل (١ / ١٢٣) ، وشرح ابن يعيش (٥ / ٩٥) .

(٣) القائل هو عمر بن جوين الطائي ، وهو عجز بيت من المتقارب صدره :

فلا مزنة ودقت ودقها . . . . . .

وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٤٦) ، والخصائص (٢ / ٤١١) ، والتبصرة والتذكرة (٢ / ٦٢٤) ، والخزانة (١ / ٤٥) .

الفعل ، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع ، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما ، فذكر الفعل على إثر واحدة منهما مُغنٍ عن علامةٍ تلحق الفعل ، ولمَّا لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل ، عُلم أنَّ لهم داعياً إلى التزامه غير كونه حرفاً ، وليس ذلك إلا كونه اسماً مسنداً إليه ، ولذلك لم يجز حذفه بوجه ، إذ لو حُذف لكان الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّثٍ عنه ، وذلك محال .

وذهب سيبويه[١] إلى أن (يا) تفعلين ضمير ، وذهب الأخفش[٢] إلى أنَّها حرفٌ وهي[٣] علامة تأنيث الفاعل ، استدل الأخفش على أنّها ليست بضمير بأنّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إبرازه ، فلا يكون ضميراً ، وإذا لم تكن ضميراً تعين أن تكون حرفاً ، إذ لا قائل بالفصل ويكون حرف تأنيث لِفَهْم التأنيث منها ، والذي يؤكد أنّها للتأنيث ، أنَّ التأنيث قد جاء بالكسرة ، والياء مجانسة لها في نحو : (ضَرَبْتِ) .

والجواب: أنّا لا نسلم أن فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لا يجوز إبرازه، فإنَّه عين المتنازع فيه .

واحتج سيبويه على أنها ضمير بوجوه[٤] :

- منها : أنها لم تثبت بنفسها علامة في موضع من المواضع // وقد ثبتت ٦١ / و
ضميراً باتفاق في نحو : (ضَرَبَني) في هذا الموضع ، تلحقها بما هو الثابت ، ولا تلحقها بما لم يثبت .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٠) ، (٤ / ٢٠٠) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٢٤) ، وارتشاف الضرب (١ / ٩١٤)، وشرح الكافية للنجراني (١٠)، والمساعد (١ / ٨٥).

(٣) بياض في الأصل ، والمثبت دل عليه السياق .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٠) .

- ومنها : أن علامة التأنيث تثبت في التثنية في نحو : قامتا، والهندان تقومان، فلو كانت (الياء) حرف تأنيث لثبتت في التثنية ، واللازم باطل بالاتفاق ، فالملزوم كذلك .

- ومنها : أنَّه لم يُرفع من الأفعال المضارعة بـ(النون) إلا ما اتصل به ضمير نحو : يقومان ويقومون[1] .

فإن قيل[2] : فما العذر عن بروز الضمير في حال الإفراد ؟

فالجوابُ : أنّ الذي أوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا ، وهو خوف اللبس، ألا ترى أنّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد، فكذلك هنا ، ولو لم يبرز الضمير لا لتبس بفعل المذكر ؛ لأنَّك تقول (تَفْعَل) في خطاب المذكر .

قيل على الأوَّل : لا نسلم أنَّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في موضع ، فإنّ (هذي) للمؤنث فتكون (الياء) علامة التأنيث ، وهذا المنع ليس بوارد ، فإنهم قالوا : (الياء) بنفسها لم تثبت علامة ، و(الياء) في (هذي) ما ثبتت بنفسها علامة ، بل المجموع وهو (هذي) للمؤنث .

وعلى الثاني : بأنّهم ما فرقوا بين المذكر والمؤنث في الخطاب فقالوا : تقومان يا زيدان ، وتقومان يا هندان كما فعلوا ذلك في الماضي فقالوا: قمتما يا زيدان ، وقمتما يا هندان ، وفرقوا في الإفراد فقالوا : قمتَ يا زيد ، وقمتِ يا هند .

وهذا المنع مندفعٌ ، فإنَّهم قالوا : لو كانت (الياء) حرف تأنيث كالتاء في (فعَلَتْ) لثبتت في التثنية كما تثبت (التاء) في التثنية في نحو : فعلتا ، وإنَّما لم

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ١٤٣) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٢٠ ، ٢١) .

يختلف المذكر والمؤنث في تثنية الماضي المخاطب نحو : قمتما ؛ لأنّه لم يكن في مفردهما حرف تأنيث حتى يلزم إثباتها في التثنية ، فإنَّ مفردهما (قمتَ ، وقمتِ) .

وعلى الثالث : بأنّا لا نسلم أنَّه لم يرفع بالنون إلاّ ما اتصل به ضميرٌ ، فإنَّ المختلف فيه قد رُفع بالنون ، وهذا المنع ساقطٌ ، فاتهم أنَّ غير المختلف فيه من الأفعال المضارعة لم يرفع بالنون إلا ما اتصل به ضمير ، فيكون المتنازع فيه أيضاً تغيره إلحاقاً للفرد بالأعمِّ الأغلب ، فلا يصح نقضهم بالمتنازع فيه .

وقد اختلفوا[1] في (إيَّاك) ونحوها ، وضبط المذاهب بأن يُقال : لا يخلو إمّا أن يكون (إياك) // بجملته كلمةً واحدةً ، أو كلمتين ، والثاني : إمّا أن يكونا فعلين، أو حرفين ، أو اسمين ، أو فعل واسم ، أو فعل وحرف ، أو اسم وحرف، وإن كان كلمة واحدة فهي اسم، أو فعل أو حرف وإن كان اسماً فهو إمّا مظهر، أو مضمر ، وإن كان اسمين فهو إمّا مظهران أو مضمران[2] أو مضمر ومظهر ، وهذا الأخير لا يخلو إمّا أن يكون الأول مضمراً والثاني مظهراً[3] ، أو بالعكس ، وإن كان من اسم وحرف فلا يخلو إما أن يكون الأول اسماً والثاني حرفاً ، أو بالعكس ، وعلى التقديرين فلا يخلو إما أن يكون الاسم مظهراً أو مضمراً ، فهذه احتمالات بعضها لم يذهب إليه ذاهبٌ ، فلا يحتاج إلى التعرض لصحته وفساده ، وبعضها قد ذهب إليه ذاهبٌ فيحتاج إلى التعرض له ، وبيان ما هو الصحيح منه وما هو الفاسد منه .

/ ٦١

---

(١) ينظر : الإنصاف مسألة (٩٨) (٢ / ٦٩٥) .

(٢) في الشرح : « مظهرين أو مضمرين » ولعله سهو .

(٣) في الشرح : « مضمرٌ والثاني مظهر » وهو سهو .

أمَّا أن جملته فعل ، أو حرف ، أو اسم مظهر ، أو فعلان أو حرفان[١] ، أو فعل واسم ، أو فعل وحرف ، أو من اسمين مظهرين ، أو من اسمين الأول مضمر والثاني مظهر ، أو من اسم مظهر وحرف[٢] ، أو من حرف واسم مظهر ، فلم يذهب إليه ذاهب .

وأمَّا أن جملته اسم مضمر فقال ابن عصفور[٣] : قد ذهب إليه طائفة من النحويين ، وقد نُسب هذا إلى الكوفيين[٤] ، وأمَّا كونه من اسمين مضمرين فقد قال المصنف في شرح المفصل[٥] : إنَّه مذهب الخليل فإنَّه قال : وقال بعضهم : (إيّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف ، ولا يُعرف اسم مضمر مضاف إلى الكاف غيره[٦] ، وهو مذهب الخليل[٧] .

وأمَّا أنَّ الأول منه اسم مظهر والثاني اسم مضمر فقد قال ابن عصفور[٨] : هو مذهب الخليل فإنه قال : ومنهم من ذهب إلى أن (إيّاك) اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه (إيَّا) ، وموضعه خفض ، وهذا ذهب إليه الخليل .

وقال المصنف في شرح المفصل[٩] : هو مذهب الزجاج[١٠] فإنه قال : ومنهم

---

(١) في الشرح : « فعلين أو حرفين » وهو سهو أيضاً .

(٢) في الشرح : « أو حرف » وما أثبته أولى .

(٣) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٢١) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب (١ / ٩٣٠) .

(٥) ينظر : الإيضاح (١ / ٤٦٢) .

(٦) في الأصل : « وغيره » .

(٧) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٧٩) ، وهو قول المازني أيضاً ينظر : سر صناعة الإعراب (١ / ٣١٣) ، والإنصاف المسألة (٩٨) (٢ / ٦٩٥) .

(٨) ينظر : شرح الجمل (٢ / ٢١) .

(٩) ينظر : الإيضاح (١ / ٤٦٢) .

(١٠) ينظر : معاني القرآن للزجاج (١ / ٤٨ ، ٤٩) .

من قال : اسم ظاهر أضيف إلى الكاف ، وهو مذهب الزجاج ، ويشبه قول المبرد[١] وهو إن (إيّا) اسم أضيف إلى ما بعده كإضافة بعضٍ وكلٍ .

وأمَّا أنَّه من حرف واسم مضمر فقد قال المصنف : هو مذهب الكوفيين ، فإنه قال في شرح المفصل[٢] : ومنهم من قال (إيّا) عمدة والكاف هو المضمر ، وهو مذهب الكوفيين ، وقيل : هو مذهب الفراء[٣] .

وأما أنَّ الأوَّل اسمٌ مضمر ، والثاني حرف فهو مذهب سيبويه[٤] وأبي علي الفارسي[٥] ونُسِبَ إلى الأخفش[٦] ، // قال المصنف[٧] : والصحيح هذا . ٦٢ / و

قال صاحب التسهيل[٨] : ومن المضمرات (إيِّا) وهو ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج ، وهو في النصب كـ(أنا) في الرفع ، لكن يليه دليل ما يُراد به من متكلم أو غيره ، وهو ضمير مجرور بالإضافة لا حرف ، هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازني ، وهو الصحيح .

هذه هي المذاهب ، والذي يدل على فساد قول مَنْ ذَهَبَ إلى أن كله اسم مضمر ؛ أن الاسم المضمر لا يتغير بعضه بتغير أحوال المراد به في غيبة وتكلم وخطاب ، والمجموع يتغير بتغيرها ، فلا يكون المجموع اسماً مضمراً .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب (١ / ٣١٣) .

(٢) ينظر : الإيضاح (١ / ٤٦٢) .

(٣) ينظر : الجنى الداني (٥٣٧) . قال الرضي في شرحه للكافية (٢ / ٤١٨) : « وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب » .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٦) .

(٥) ينظر : المسائل العضديات (٣٨) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٥) ، وشرح الرضي (٢ / ٤٢٥) .

(٧) ينظر : الإيضاح (١ / ٤٦٢) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٤ ، ١٤٥) .

واحتج صاحب التسهيل[١] على أن (إيّا) مضمرٌ والكاف وأخواتها أسماء مضافة مجرورة بالإضافة إمّا على أن (إيّا) ضمير ، فلأنّه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره لتقديمه على العامل نحو : إيّاك أكرمتُ ، أو لإضماره نحو : إيّاك والأسدَ ، أو لإنفصالٍ بحصر أو غيره نحو : ما أكرمُ إلا إيّاك ، وأكرمته وإيّاك ، فيخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة ؛ ولأنَّ بعض المرفوعات كجزءٍ من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه ؛ ولأن (إيّا) لا تقع في موضع رفعٍ[٢] ، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر ، أو مصدر ، [أو ظرف][٣] ، أو حال ، أو منادى .

ومباينة (إيّا) لغير المضمر متحققة ، فتعين كونه مضمراً ؛ ولأنَّ (إيا) لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً ، بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة ، والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهراً ، ولزم كونه مضمراً .

قيل[٤] على الأول: لا نسلم أن (إيّا) وحده خَلَفَ الضمير المتصل عند تعذره، بل مجموع (إيّا) وما بعده من اللواحق هو خَلَفٌ عن الضمير المتصل عند تعذره.

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٤ - ١٤٥) .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٤٥) : « ولأن (إيّا) لا تقع دون ندورٍ في موضع رفع »

(٣) من شرح التسهيل .

(٤) هذا وما بعده من الاعتراضات من كلام أبي حيان ، ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ٢٠٧) .

وعلى الثاني : لا نُسَلِّم أن بعض المرفوعات كجزءٍ من رافعه ، ولأن سُلِّم ذلك وسلم كبراه[١] فلا يلزم منه إلا ثبوت ضمير منفصل ، ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المنفصل هو (إيّا) وحده ، بل يجوز أن يكون المجموع .

وعلى الثالث : أنا لا نسلم حَصْرَ ما لا يقع في موضع رفعٍ فيما ذُكر .

٦٢ / ٥ وعلى الرابع : أنا لا نسلم الملازمة ، فإنه يجوز أن يُقرن به ما // يجب به التقديم على العامل ، وألاّ يتصل به ، وهو اللواحق به ، ثم لبعض الظواهر خصوصياتٌ تلزمها ، ولا تجوز في غيرها .

واستدل صاحب التسهيل على أن اللواحق التي تلحق (إيّا) ضمائر بأنّها يخلفها الاسم المجرور بالإضافة ، فيما رواه الخليل[٢] من قول العرب : « إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيا الشَّوابِّ » . ولو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يخلفها اسم مجرور قال[٣] : وهذا مستندٌ قويٌّ ؛ لأنَّه منقولٌ بنقل العدل ، وبأنَّها لو كانت حروفاً لاستعملت على وجهين : مجردةً من لام ، وتاليةً لها ، كما استعملت مع (ذا) و(هُنا) ولحاقها مع (إيّا) أولى ؛ لأنَّها كانت ترفع تَوَهُّمَ الإضافة ، فإنَّ ذهاب الوهم إليها مع (إيّا) أمكن منه مع (ذا) ؛ لأنَّ (إيا) قد يليها غير الكاف ، ولذلك لم يُختلف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إياك) .

وبأنها[٤] لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع ، كما جاز تجريدها مع (ذلك) كقوله تعالى[٥] : ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾

---

(١) كذا في الأصل ولا معنى له ، وفي التذييل : « ولو سلمنا له ذلك » .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٧٩) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٥ ، ١٤٦) .

(٤) في الشرح : « وبأن ما » ، والمثبت من التذييل ، وهو أولى .

(٥) سورة البقرة من الآية (٨٥) .

و﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[1] .

وبأنَّ غير الكاف من لواحق (إيّا) مُجْمَعٌ على اسميتها مع غير (إيَّا) ، مُخْتَلفٌ في اسميتها معها ، فلا يُترك ما أُجْمع عليه لما اختُلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سَنَنٍ واحدٍ .

وبأنَّ الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحدٍ ، وفي القول باسمية اللواحق سلامةٌ عن ذلك ، فوجب المصير إليه .

قيل على الأول : بأنَّ كونها بحيث يخلفها الاسم المجرور من الشذوذ الذي لا يقاس عليه ، وبأنّ (إيّا) المضافة إلى الظاهر غير (إيا) الملحقة بها هذه اللواحق ، وإن اتفقتا في اللفظ ، وعلى الثاني ، والثالث ، والرابع بمنع الملازمة ، فإنّه يجوز أن تختص بعض الأسماء بحكم دون البعض الآخر ، وأنَّ لحاق الكاف في : رويدك زيداً ، ثابتٌ مع عدم لحوق اللام فلا يقال : رويدلك ، وأنّ (الكاف) اللاحقة بـ(أرأيت) هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب ، ولا يكتفى بها وحدها دون الميم في الجمع ، فلا يُقال : أرايتك يا زيدون .

وأنَّ المنفصل المرفوع مباينٌ بالكليَّة للمرفوع المتصل ، فتميز بنفسه ، ولم يحتج إلى التاء .

وعلى الخامس : بأنّ اسمية هذه الزوائد حين كُنَّ مُتَّصلاتٍ متفق عليه ، لكن لا نُسلم أنه حين كانت لاحقة بـ(إيّا) تكون // أسماء ، فإنّ كون (إيّا) ضميراً ٦٣ / و
يمنع من أن تكون تلك اللواحق أسماء، وإلا يلزم إضافة الضمير، وهي غير جائزة .

وعلى السادس : بأنّ عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحدٍ ، وإن كان هو الأصل لكن قد يلتزم خلافُ الأصل لما يقتضيه .

---

(١) سورة المجادلة من الآية (١٢) .

ثم قال صاحب التسهيل[١] : فإن قيل هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة (إيّا) وهي ممتنعة من وجهين :

- أحدهما : أنَّ (إيّا)[٢] لو كان مضافاً لكان إضافة إما لقصد التخفيف أو لقصد التخصيص ، وكلاهما باطل ، أمَّا الأول فباطل ، لأنَّها مخصوصة بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، وأمَّا الثاني فلأن (إيّا) ضمير ، والضمير معرفة فلا حاجة إلى تخصيصه .

- وثانيهما : أن (إيّا) لو كان مضافاً يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه .

أجيب عن الأول : بأنّ إضافة التخصيص غير باطلة ، فإنّ المضاف بإضافة التخصيص يصير معرفة إن كان نكرة، ويزداد وضوحاً إن كان معرفة كقوله[٣]:

علا زَيْدُنا يَوم النَّقا رأسَ زيدِكُمْ . . . . . .

فإن إضافة (زيد) هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيدٌ الذي مِنّا زيداً الذي منكم ، وكما قُبِلَ زيادة الوضوح بالصفة قُبِلَ زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريف .

وقد يُضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة بن نوفل[٤] :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٦ ، ١٤٧) .

(٢) في الأصل بياض والمثبت من شرح التسهيل .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت ص (٤٠) .

(٤) البيت من الوافر .

والشاهد في : أوضح المسالك (١ / ١١٠) ، والخزانة (٣ / ٣٩٢) ، ونتائج التحصيل (١ / ٥٩١) ، والتصريح (١ / ١١١) . وقد روي البيت بعدة روايات .

وُلُوجاً في الذي كَرِهْت قُريشٌ ولـو عَجَّـت بمكَّتِـها عَجِيجـاً

فإذا جازت إضافة (مكة) ونحوها مما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كـ(أيا) فإنَّه قبل ذِكْرِ ما يليه صالحٌ أن يُراد به واحد من اثنى عشر معنىً ، فالإضافة إذن صالحة وحقيقة بها [واضحة][1] وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد (أيّ) بها دون سائر الموصولات ، ورفعوا توهّم حرفية ما تُضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في قولهم : « فإيَّاه وإيّا الشَّوابِّ »[2] ، والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيهٌ باحتجاج سيبويه[3] على يونس بقول الشاعر[4] :

دعـوتُ لمـا نـابني مِسْـوَراً فَلَبَّـى فَلَبَّـى يَـدَيْ مِسْـوَرِ

لأنَّ يونس[5] يرى أنَّ (ياء) (لَبَّيْكَ) ليست للتثنية ، بل هي كـ(ياء) (لديك) فاحتج سيبويه[6] بثبوت (ياء) (لَبَّى) مع الظاهر، ولو كان // ٦٣ / ظ
كـ(ياء) (لَدَى) لم تثبت إلاّ مع المضمر ، كما أن (ياء) (لدى) لا تثبت إلا مع المضمر .

---

(١) سقط من درج النص ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

(٢) جاء في كتاب سيبويه (١ / ٢٧٩) : « وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوابِّ » .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٣٥٢) .

(٤) ينسب إلى أعرابي من أسد ، وهو بيت من المتقارب .
وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٥٢) ، والمحتسب (١ / ٧٨) ، وسر الصناعة (٢ / ٧٤٧) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ٥٣)، ومغني اللبيب (٢ / ٥٧٨) .

(٥) جاء في كتاب سيبويه (١ / ٣٥١) : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك » .

(٦) ينظر كتاب سيبويه (١ / ٣٥١) .

وعن الثاني : بأنّه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ويعتذر بما اعتذر في نحو : جاء زيدٌ نفسُه ، وأشباه ذلك .

قيل[١] : والذي يدل على بطلان القول بأن (إيّا) [مضمر][٢] أضيف إلى مضمر ، أنَّ المضمر مبني سواء كان متصلاً أو منفصلاً منصوباً أو غيره ، فلو كان (إيّا) مضافاً إلى ما بعده لكان معرباً ، واللازم باطل بالاتفاق ، أمَّا الملازمة ؛ فلأنَّها حينئذٍ تكون إضافتها كـ(أيّ)[٣] فتكون معربة كـ(أيّ) بل هو أولى بالإعراب من (أي)؛ لأنَّ (إيّاً) تنفك عن الإضافة لفظاً ، و(أيا) لا تنفك عن الإضافة أصلاً، ولا ينطق به على زعم المصنف[٤] إلا مضافاً إلى ضمير .

وقد نصَّ النحويون على أن سبب إعراب (أيّ) دون سائر الموصولات إنما هو لزوم الإضافة ، وأنَّ نفس لزوم الإضافة موجب للإعراب، واحتج من قال[٥]: إن (إيّا) اسم مظهر ، وما بعده مضمر بقول بعضهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشّوابّ » .

وجه الاستدلال : أن (إيّا) قد أضيف ، فلو كان غير اسم ، أو اسماً مضمراً لما أضيف ؛ لأنَّ غير الاسم ، والاسم المضمر لا يضاف ، وما بعده ليس بمظهر فتعين أن يكون حرفاً أو اسماً مضمراً ، والأول باطل لأنّه مضاف إليه ، والحرف لا يكون مضافاً إليه ، فتعين الثاني ، فثبت أن (إيّا) اسمٌ مظهر مضاف إلى مضمر .

---

(١) هذا قول أبي حيان ، ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ٢١٢) .

(٢) سقط من النص ، وهو في التذييل والتكميل .

(٣) في الأصل : " بـ(أي) " ، وما أثبته أولى .

(٤) يقصد بالمصنف هنا ابن مالك ، لأن هذا نص أبي حيَّان كما سبق . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٤٧) .

(٥) وهو مذهب الخليل كما تقدم قريباً .

والجواب : أنّ هذا الكلام من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه ، وأيضاً (إيّا) المضافة إلى الظاهر ليست بـ(إيّا) من (إيَّاك) ، وإن اتفقتا في اللفظ ، واستدل على بطلان القول بأنّ (إيّا) مظهر أضيف إلى مضمر بأنّه لو كان مظهراً لما لزم النصب ؛ لأنَّ الأسماء المظهرة اللازمة النصب إمَّا مصادر غير متصرفة نحو : سُبْحَان الله ، ومَعَاذَ الله، أو ظروف غير متمكنة أيضاً نحو: (عِنْدَ) و(ذَاتَ مرةٍ) وليس (إيّاك) منها .

وبأنه لو كان ما بعد (إيّا) مضمراً لم يمنع من وقوعه بعد العامل مانعٌ ، واللازم باطلٌ ؛ لأنَّهم لا يقولون : ضربت إيّاك ، ولا يتكلمون به إلا متصلاً .

واحتج من قال[1] : بأن (إيّا) حرف عمده وما بعدها ضمير ، بأنَّ الكاف هي التي تثبت ضميراً في غير هذا الموضع ، فتجعل في هذا الموضع أيضاً ضميراً إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب .

وبأنّ ما بعد (إيّا) يختلف باختلاف أحوال المخاطب من إفراد ، وتثنية ، // وجمع ، وتذكير ، وتأنيث فيكون مضمراً ، والأول ليس باسمٍ مظهرٍ ، ولا مضمرٍ ، ولا فعلٍ فتعيَّنَ أن يكون حرفاً . ٦٤ / و

وقد أجيب عن هذا : بأنّ الأول لا يجوز أن يكون عمدة ؛ لأنَّ الاسم لا يكون عمدة .

وهذا الجواب ليس بشيءٍ ، فإنَّ القائل بهذا القول يقول : إنّ الأول الذي هو العمدة هو حرفٌ .

والجواب الصحيح : أمَّا عن الأول فلا نُسلم أن الكاف في غير هذا الموضع اسم ، فإنّه في غير هذا الموضع قد يكون حرفاً ، وأمَّا عن الثاني فإنَّا لا نُسلم أن

---

(١) وهو مذهب الكوفيين والفراء كما سبق **ص (٢٤٤)**.

ما يختلف باختلاف أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع لا يكون حرفاً ، وبأنَّ الزوائد لا تكون جُلَّ الاسم ، إنّما تكون أقل .

والذي يَدلُّ على صحة القول بأنّ (إيّا) ضمير واللواحق التي تلحقها حروف ، أنّ مجموع (إيّا) مع ما بعدها لا تكون كلمة واحدة ، لما ذكرنا ؛ بل تكون كلمتين وليست بفعلين ، ولا حرفين ، ولا فعل وحرف ، ولا اسمين لا مظهرين ولا مضمرين ولا مختلفين ، فتعين أن تكون من اسم وحرف ، والاسم لا يكون مظهراً لما ذكرنا ، فتعين أن يكون من مضمر وحرف ، وليس الأول حرفاً ، والثاني مضمراً ، لما ذكرنا ، فتعيَّن العكس .

ومما يدل على أن ما بعد (إيّا) حروفٌ ، أنَّها ألفاظٌ اتصلت مبينة لما لفظه واحد يتبين بها من رجع إليه الضمير ، فيجب أن تكون حروفاً كتـ(التاء) في (أنت) .

وقيل معنى (إيّا) الحقيقة ، ولذلك قيل في قوله تعالى[1] : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ أي : حقيقتك نعبد[2] ، وهذا ليس بصحيح ، فإنّه لم يثبت اسمٌ [ما لزم][3] اعراباً ما في غير المصادر والظروف ، وليس مخصوصاً بباب نحو : (أيْمُن الله) في القَسَم .

وقيل[4] : (إيّا) مشتق من (أوَى يَأوِي) ؛ لأنَّ معنى إيَّاك : نَفسُكَ ،

---

(١) سورة الفاتحة من الآية (٥) .

(٢) جاء في سرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٥٦) : « وحكى لي حاكٍ عن أبي إسحاق أراه قال لي : سمعته يقول وقد سُئِل عن معنى قوله عز وجل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ما تأويله ؟ فقال : حقيقتك نعبد ».

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من التذييل (٢ / ٢١٣) .

(٤) نسبه أبو حيان لأبي عبيدة . ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ٢٠٩) .

والنفس مأوى الشخص، وأصلها (إوْيَي) - بكسر الهمزة - على وزن (فِعْلى) فقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها وأدغمت فيما بعدها ، وهذا ليس بشيءٍ .

ويقال (إيَّاكَ) و(إياكَ) ، و(هِيَّاكَ) و(هِيَاكَ) ، واللغة المشهورة (إيَّاكَ) بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وعليه قراءة الجمهور ، وقرأ الفضل الرَّقاشي[١] (أيّاك) بفتح الهمزة وتشديد الياء[٢] ، وقريء[٣] (إيَاك) بكسر الهمزة وتخفيف الياء قال صاحب التسهيل[٤] : أغرب لغاتها تخفيف الياء .

وأما (أنا) فالأكثر على أن الاسم منه الهمزة ، والنون ، والألف بعد النون زائدة للوقف ، كزيادة (هاء) السكت بدليل حذفها في الوصل ، والذي يؤيده أنّ الهاء تعاقبها كقول حاتم : [هكذا فَزْدِى أنَهْ][٥] .

// وذهب الكوفيون إلى[٦] أنّه كله الاسم ، بدليل إثبات الألف في قول حميد ٦٤ / ظ

---

(١) هو الفضل بن عيسى الرقاشي البصري، روى عن الحسن البصري منكر الحديث ليس بثقة . ينظر: تهذيب التهذيب (٨ / ٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ٣٩) ، وإعراب القرآن للنحاس (١ / ١٧٣) .

(٣) وهي قراءة عمر بن فائد ، ينظر : المحتسب (١ / ٤٠) ، والمحرر الوجيز (١ / ١١٧) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٧) .

(٥) في الأصل بياض ، والمثبت من شرح الرضي (٢ / ٤١٦) ، وشرح التسهيل (١ / ١٤١) وغيرهما ، قوله : « فزدى » لغة في (فصدى) وهو أن يقطع عرق الناقة فيخرج الدم فيجعل في معىً ثم يشوى ويطعمه الضيف في الأزمة ، وربما قيل : فُزِدَ له ، بمعنى : فُصِدَ له .
وينظر : قصة هذا المثل في مجمع الأمثال (٢ / ٣٩٤) ، والنوادر لأبي زيد (٦٤) ، والصحاح (فصد) .

(٦) اختلف البصريون والكوفيون في الضمير المرفوع المنفصل (أنا) ، فقال الكوفيون : هو ضمير برمته ، وقال البصريون : الضمير الألف والنون ، وألحقت الألف الآخرة جلالة للمتكلم بدليل أنّها تذهب في الوصل . ينظر: كتاب سيبويه (٤ / ١٦٤)، وشرح اللمع لابن برهان (١ / ٢٩٨)، وشرح ابن يعيش (٣ / ٩٣ - ٩٥) ، والأزهار الصافية (١ / ٢٦) .

ابن ثور[١] :

أنا سَيْفُ العَشِيرة فَاعْرِفُوني . . . . . .

قال صاحب التسهيل[٢] : والصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وصلاً ووقفاً هو الأصل ، وهي لغة بني تميم ، وبذلك قرأ نافع قبل همزة القطع كـ[٣] : (أنا أُحْيِي) و[٤] : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ ﴾ .

وقرأ بها أيضاً ابن عامر في قوله تعالى[٥] : ﴿ **لكن [أنا] هو الله ربي** ﴾، والأصل : (لَكِنْ أَنَا) ثم نُقلت حركة الهمزة إلى النون ، وأدغمت النون في النون ، ولمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحاً في لغة من لَفَظَ به دون ألف ، وجعل الفتحة دليلاً عليها ، كما أنّ من حذف ألف (أما) مفتوحاً في لغة من لفظ به (أمَ والله) ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة ؛ لأنّه آخر مبني بناء لازماً قبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كـ(منْ) و(عنْ) و(أنْ) و(لنْ) ، ولو حركت على سبيل الشذوذ لم يُعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة (ألف) أو (هاء) سكتٍ .

---

(١) ينظر ديوانه ص (١٣٣) ، كما يُنسب إلى حميد بن بحدل الكلبي ، وهو صدر بيت من الوافر عجزه :

. . . . . **حُميد قد تذريت السناما**

والشاهد في : البيان في غريب إعراب القرآن (٢ / ١٨٠) ، ورصف المباني (١٤) ، وشرح النجراني (١٠) ، والخزانة (٥ / ٢٤٢) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤١ ، ١٤٢) .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٥٨) ، وينظر : التيسير (٨٢) .

(٤) سورة الكهف من الآية (٣٩) ، وينظر : الإتحاف (٢٩٠) .

(٥) سورة الكهف من الآية (٣٨) ، وينظر : الإقناع (٢ / ٦٨٩) .

ومن[١] قال : (آنَ) على وزن (عَانَ) فإنَّه قلب (أنا) كما في (راءَ) من (رأى) .

ومنهم من[٢] قال : إنّه قد أشبع الهمزة وحُذفت الألف بعد النون ، والإشباع في الغالب عند الضرورة . وأمّا (هنا) فالهاء بدل من الهمزة كما في (هِيَّاك) .

وأما (أنت) إلى (أنتن) فالاسم منه (أنْ) ، أعني : الهمزة والنون عند البصريين[٣] ، والتاء حرف خطاب مختلف باختلاف حال [المخاطب][٤] من تذكير وتأنيث ، وكذلك الزوائد في الباقي حروف ألحقت بالهمزة والنون ؛ لتدل على من هو له ، فيكون عند البصريين مركب من اسم وحرف .

وذهب الفراء[٥] إلى أن (أنت) وأخواته بكماله هو الاسم، فأخذت (التاء) من نحو : ذهبتُ ، وضمت إليها (أنْ) ، وجعلا اسماً واحداً .

وذهب ابن كيسان[٦] إلى أنَّ (التاء) هي الاسم ، وهي التي كانت في فَعَلْتُ وكُثِّرَتْ بـ(أنْ) .

وحُكْمُ (ميم) الجمع في الانفصال في تسكين (الميم) ، وإشباعها ، واختلاس الحركة حُكْمُ (ميم) الجمع في الاتصال ، إلا أن (ميم) (أنتم) لا

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٢٧) ، والمساعد (١ / ٩٨) ، وقد نسبه أبو حيان في التذييل (٢ / ١٩٦) للفراء .

(٢) جاء في نتائج التحصيل (٢ / ٥٨٢) : « قال الفراء : من العرب من يطيل الألف فيقول (آن) ويحذف الأخيرة ، وهي لغة قضاعة » . وينظر : شرح ابن يعيش (٣ / ٩٤) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٤٥) ، والمقتضب (٤ / ٢٧٩) .

(٤) سقط من درج النص والسياق يقتضيه ، والمثبت من المحقق .

(٥) ينظر : شرح الرضى (٢ / ٤١٨) ، والهمع (١ / ٢٠١) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٢٧) ، والمساعد (١ / ٩٩) .

يجيء فيها خلافُ يونس[١] في (ضربتموه) ؛ لأنّه لا يتصل به الضمير .

وأمَّا (نحن) فيقال لما تضمن معنى التثنية والجمع مؤنثاً ومذكراً ، قَوِيَ بإعطاء أقوى الحركات ، أعني الضم ، فبُني على الضم كما ضموا (حَيْثُ)[٢] .

وقيل[٣] : أصله // (نَحُنْ) بضم (الحاء) وسكون (النون) نقلت حركة ٦٥ / و
(الحاء) إلى (النون) وأسكنت (الحاء) ، وقيل[٤] : (نحن) مثل (قبل) و(بعد) ، وقيل[٥] : (نحن) لجماعة ، وعلامة الجماعة الواو ، والضمة من جنس الواو ، فلما اضطروا إلى حركة (نحن) لالتقاء الساكنين حركوها بما يكون للجماعة ، ولهذا ضموا واو الجماعة في[٦] : ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾

وقيل[٧]: (نحن) للمرفوع فحُرِكَ بما يشبه الرفع .

وأمّا (هو) للمذكر الغائب و(هي) للمؤنث الغائبة فعند البصريين أنّ الاسم بجملتهما[٨] .

وذهب الزّجاج[٩] إلى أنّ (الهاء) من (هو) و(هي) الاسم ، واستدل له

---

(١) تقدم تخريج رأي يونس ص (٢٣٧) .
(٢) وهو قول الفراء وثعلب ينظر : الهمع (١ / ٢٠٢) .
(٣) وهو قول قطرب وهشام ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٢٨) ، والأسرار الصافية (١١) .
(٤) وهو قول المبرد ينظر : شرح ابن يعيش (٣ / ٩٤) ، والتذييل والتكميل (٢ / ١٩٨) ، نتائج التحصيل (٢ / ٥٨٤) .
(٥) وهو رأي الزجاج ينظر : معاني القرآن وإعرابه (١ / ٨٩) ، والهمع (١ / ٢٠٢) .
(٦) سورة البقرة من الآية (١٦) .
(٧) وهو قول الأخفش الصغير - علي بن سليمان - ينظر: الإنصاف المسألة (٩٦) (٢ / ٦٧٧) ، وشرح ابن عصفور (٢ / ٢٢) .
(٨) ينظر : الإنصاف (٢ / ٦٧٧) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٩٦) .
(٩) وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان أيضاً . ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١ / ١٥٧) ، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٩) ،وارتشاف الضرب (٢ / ٩٢٨) ، والهمع (١ / ٢٠٣) .

بقول الشاعر[١] :

بيناهُ في دار صِدْقٍ قـد أقـامَ بِـها . . . . . .

وبقوله[٢] :

دَارٌ لِسُـعدى إذهِ مِـنْ هَوَاكـا

فَحذْفُ (الواو) في الأول ، و(الياء) في الثاني دليلُ زيادتهما على لغة من قال : (هو) و(هي) ، والذي يَدلُّ على [ذلك][٣] حذفهما في التثنية تقول (هما) .

وبني (هُوَ) و(هيَ) على الحركة ليمتازا من ضمير الغائب المتصل تقول : ضربته ، ومررتُ به ، فإذا أشبعت الحركة صار مُشبهاً بـ(هو) و(هي) لو بُنيا على السكون ، فالتبس المتصل بالمنفصل .

وتسكين (ها) (هو) وهي بعد (الواو) و(الفاء) و(ثم) جائز فراراً من مخالفة النظائر ، وهي بناؤهما على حركة بعد حركة ، وإنّما يكون ذلك فيما يكون بناؤه عارضاً كالمنادى، واسم لا [أو فيما][٤] حذف منه حرف كـ(أنا)

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو صدر بيت من البسيط عجزه :

. . . . . **حيناً يعللنا وما نعلله**

وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١ / ٤٢٣) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٨٥) ، وخزانة الأدب (٥ / ٢٦٥) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بيت من الرجز وقبله :

هل تعرف الدار على تبراكا

وهو من شواهد سيبويه (١ / ٢٧) ، والأصول (٣ / ٤٦١)، والمسائل العسكريات (١٩٩)، والفصول الخمسون (٢٧٤) .

(٣) زيادة من المحقق يستقيم بها النص .

(٤) في الأصل بياض ، والمثبت من شرح التسهيل .

فَقُصِدَ تسكينُ الأولى مع الحروف المذكورة ؛ لأنها كثيرة الاستعمال ، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه ، وقد يسكن بعد همزة الاستفهام ، و(كاف) الجر ، كما في قول الشاعر[١] :

فقمتُ للطيِّف مُرتاعاً فأَرَّقني ... فقلتُ أهْيَ سَرَتْ أم عَادَني حُلُمُ

وقوله[٢] :

وقد عَلِمُوا ما هُنَّ كَهْيَ فكيفَ لي ... سُلُوٌّ ولا أنْفَكُّ صَبّاً مُتيَّمَاً

قال صاحب التسهيل[٣] : السكون مع الهمزة والكاف لم يجيء إلا في الشعر ، وتحذف الواو والياء عند الضرورة كقول الشاعر[٤] :

بيناه في دار صدق أقام بها ... .

وتسكن أسد وقيس الواو والياء من (هو) و(هي) ولا يبالون بالتباس المتصل بالمنفصل ، فإنَّه نادرٌ .

والغالب أنَّ موضع المنفصل يدل على المتصل فيؤمن اللبس ، ومما يلتبس لصلاحية المتصل والمنفصل قولك : مَنْ أعطيتُه زيدٌ ، ومَنْ لم أُعطهِ هندٌ ، فيجوز أن يراد الاتصال فتكون الهاءان // مفعولين . ٦٥ / ظ

---

(١) هو زيادة بن منقذ ، وهو من البسيط .

والشاهد في : الخصائص (١ / ٣٠٥) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ١٥٦) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٣٩) ، والخزانة (٥ / ٢٤٤) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح التسهيل (١ / ١٤٣) ، والتذييل والتكميل (٢ / ٢٠١) ، والهمع (١ / ٢٠٤) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٨٧) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٢) فما بعدها .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٥٧) .

ويجوز أن يُراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونان مبتدأين ، والعائد محذوفٌ ، والأصل : مَنْ أَعطيتُه هو زيدٌ ، ومَنْ لم أُعْطِها هي هندٌ .

وتشددهما هَمْدَانُ ، حكى الكوفيون (هوَّ) و(هيَّ) بالتشديد ، قال الشاعر[١]:

وإنّ لساني شُهدةٌ يُشْتفى بها وَهوَّ على مَنْ صبَّه الله عَلْقَمُ

وقال آخر[٢] :

فالنَّفْسُ إن أُمِرَتْ بالعُنف آبِيَةٌ وَهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطْفِ تَأتَمِرُ

ص : « **فالمرفوع المتصل خَاصّةً يستترُ في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مُطلقاً ، والمخاطب والغائب والغائبة ، وفي الصفة مطلقاً** »[٣].

ش : لَمَّا فرغ من ذكر أقسام الضمائر شرع في تبيين محال المتصل [من][٤] المضمرات على اختلاف .

قوله : « المرفوع » احترز به عن المنصوب والمجرور .

وقوله : « المتصل » احترز به عن المنفصل ، فإنّه لا يستتر غير المرفوع

---

(١) ينسب لرجل من هَمْدَان ، وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح الرضي (٢ / ٤٢٠) ، والجنى الداني (٤٧٤) ، وأوضح المسالك (١ / ١٧٧) ، والخزانة (٥ / ٢٦٦) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط .

والشاهد في : الهمع (١ / ٢٠٥) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٨٨) ، والدرر (١ / ١٩٣) ، والخزانة (٥ / ٢٦٦) .

(٣) الكافية (١٤٥) .

(٤) في الشرح : « والمضمرات » وما أثبته أولى ، وهو موافق لما في شرح الكافية للمصنف .

ولا المرفوع المنفصل .

قوله : « خاصة » أي : المرفوع المتصل مخصوصٌ بالاستتار من بين الضمائر .

قوله : « في الماضي » احترز به عن المضارع فإنّه سيجيء حكمه .

قوله : « للغائب والغائبة » أي دون الغائبين والغائبتين [والغائبين][1] والغائبات ، والمخاطب والمخاطبة ، والمخاطبين والمخاطبتين ، والمخاطبين والمخاطبات والمتكلم فإنه لا يستتر الضمير في شيء منها .

مثال[2] ما استتر الضمير فيه من الغائب والغائبة : زيدٌ قام ، وهند قامت ، وليست (التاء) هذه بضمير فتورد اعتراضاً على قوله : « وللغائبة » ، إنّما هي حرفٌ يدل على أن الفاعل مؤنث لا غير ، مثلها في : (قامت هند) ، فإنّ (التاء) في : قامت هند ، ليست بضمير فإنّ (قامت) في : قامت هند ، مسندٌ إلى (هند) فلا يكون مسنداً إلى الضمير فلا يكون فيها ضمير فلا تكون (التاء) ضميراً ، والفاعل المستتر الذي هو الضمير لا يظهر أبداً ، وما يظهر من قولهم : (قامت هي) ، ليس هو الضمير المستتر ؛ لأنَّ هذا ضمير منفصل ، والمستتر متصل بل هو تأكيد لذلك المستتر ، وإنما جعل في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون غيرهما ؛ لأنّه مفردٌ ، والمفرد سابق على غيره من المثنى والمجموع ، // فجعلت الخفة له ؛ لأنّه أكثر وقوعاً من غيره . ٦٦ / و

وإنما خُصَّ مفرد الغائب دون المتكلم ؛ لأنَّ قرينة المفرد الغائب لفظية ، لوجوب تقدم الذكر لفظاً أو تقديراً أو معنىً أو حكماً ، وقرينة المتكلم والمخاطب حالية ، واللفظية أقوى ؛ ولأنَّ الغائب أكثر وقوعاً فكان التخفيف به

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الشرح والسياق يقتضيه .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٨٢) .

أولى ، وإنما اغتفروا الاستتار في الغائبة ، ولم يغتفروه في المثنى والمجموع ، حيث أبرزوا، خوف اللبس ؛ لأنّ لفظ الغائبة مستلزم (تاء) التأنيث فارتفع اللبس بها، فجوزوا الاستتار لذلك .

قوله : « وفي المضارع للمتكلم مطلقاً » أي : والمرفوع المتصل خَاصَّة يستتر في المضارع للمتكلم مطلقاً من غير تفصيل كقولك : أقوم ونقوم ، فلم يبرزوا مع المتكلم أصلاً ؛ لأنَّ المتكلم معه ما يُرشد إليه فيجعله كغيره من الضمائر ، فإنَّ الهمزة تدلُّ على المتكلم المفرد مذكراً ومؤنثاً، والنون تدل على أنه لأحد الأربعة : مثنى المذكر والمؤنث ، ومجموع المذكر والمؤنث .

فإن قلت[1] : كيف أتوا بالمتكلم مستتراً فيه الضمير مع وجود اللبس فيه ؟

أجيب : بأنّ هذا اللبس مغتفرٌ في غيره من البارز والمنفصل نحو : ضربتُ وضربنا ، وأنا ونحن ، فلأن يغتفر فيه مع تحقق الخفة أولى .

قوله : « وفي المخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقاً » أي : المرفوع المتصل خاصَّة يَستتر في المضارع للمخاطب المذكر المفرد، وللغائب المذكر المفرد، وللغائبة المفردة كقولك للمخاطب : أنت تقوم ، وللغائب : زيد يقوم، وللغائبة : هند تقوم .

ولا يستتر في المضارع المخاطب غيره ، ولا في المضارع الغائب غير الغائب والغائبة ، والضمير المرفوع المتصل خاصَّة يستتر في الصفة مطلقاً ، يعني: [أن][2] الضمير المرفوع لا يكون في الصفة إلا مستتراً كقولك : زيدٌ قائمٌ ، وضاربٌ ، ومضروبٌ ، وحسنٌ ، وهند قائمةٌ ، وضاربةٌ ، ومضروبةٌ ، وحسنةٌ ، والزيدان

---

(١) هذا القول وجوابه للمصنف . ينظر : شرح الكافية (٢ / ٦٨٣) .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل والسياق يقتضيه، وهو في شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٨٣).

قائمان ، وضاربـان ، ومضروبـان ، وحسـنان ، والهنـدان قائمتـان ، وضاربتـان ، ومضروبتان ، وحسنتان ، والزيدون قائمون ، ضاربون، ومضروبون ، وحسنون، والهندات قائمات ، وضاربات ، ومضروبات ، وحسنات .

وإنما وجب الاستتار في الصفة من حيث إنّ في لفظها // ما يدل على من هي له ، فصارت للمفرد المذكر بدون (تاء) نحو: قائمٌ ، وللمفرد المؤنث بتاء نحـو : قائمةٌ ، والقائمان بالألف والنون للمثنى المذكر ، والقائمتان للمثنى المؤنث . ٦٦ / ظ

واتفق أنّ مثنى المؤنث فيه[1] (التـاء) الـتي هـي علامـة التـأنيث ، وإن كـان الفرق بين المثنى المذكـر والمؤنـث في بـاب الإضمـار مطرحـاً ، وقـائمون للجمـع المذكر ، وقائمات للجمع المؤنث .

وليست الألف في (ضاربان) ، والـواو في (ضـاربون) ، بضمـير ؛ لأنّـهما ينقلبان (ياء) في النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها، والعامل هاهنا ليس عاملاً – في الحقيقة – في الضمير ، وإنّما هو في اسم الفاعل ، واسم الفاعل هو العامل في الضمير ، والضمير باقٍ على ما كـان عليـه في الرفـع ، فلو كانت ضمائر لم تتغير، ألا ترى أن الياء في (تضربين) والنون في (تَضربْنَ) والواو في (تضربون) والألف في (تضربان) لم تتغير بوجهٍ ؛ لأنها ضمائر ، فلو كانت هذه ضمائر لم تتغير[2] .

والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم ، ونعـني بـاللازم أن لا يكـون الفعـل مسنداً إلا إليه خاصَّة، ولا يُسند إلى مظهر ولا إلى مضمر بارز، فاللازم في أربعة:

---

(١) في الأصل : " في " ، والمثبت يوجبه المعنى ويقتضيه السياق .

(٢) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، وما نقله الشـارح هنـا هـو ظـاهر مذهـب الكوفيـين ومذهب المصنف ، أما البصريون فيرون أن هذه الحروف حروف إعراب .

ينظر : الإنصاف مسألة (٣) (١ / ٢٣) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ١٣٩) .

(افْعَلْ) و(تَفْعَلُ) للمخاطب و(أفْعَلُ) و(نَفْعَلُ) [للمتكلم][1] .

قال صاحب التسهيل[2] : ويجب الاستتار في اسم فعل الأمر مطلقاً ، في الواحد والتثنية والجمع مذكراً ومؤنثاً نحو : نَزَالِ يا زيدُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون، ويا هندُ ، ويا هندان ، ويا هندات ، فإنَّ الضمير في اسم فعل الأمر لا يزال مستتراً كالمَنْويِّ في (افْعَلْ) و(تفعلْ) و(أفعلُ) و(نفعلُ) ، وكل واحدٍ من هذه الأمثلة الخمسة رافع ضمير مستتر استغنى به عن لفظه ، فإن قصد تأكيده جيء بالبارز المطابق له ، وهو (أنا) بعد أفعلُ و(نحن) بعد نفعلُ و(أنت) بعد تفعل .

وقيل[3] : مما هو لازم الاستتار اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو : أوَّهْ بمعنى : أتَوجَّعُ ، وأُفٍّ بمعنى : أتَضَجَّر ، ونحوهما ، ويمكن أن يُحمل لفظ المتن على ما يتناول اسم الفاعل .

وغير اللازم هو أن يجوز إسناد فعله إلى ظاهر أو مضمر بارز ، كما في فِعْل الواحد الغائب نحو : (فعل) و(يفعل) فإنَّه يُسند إلى المضمر المستتر نحو : زيد ضربَ ، ويضربُ ، وإلى المضمر البارز وإلى المظهر نحو : زيدٌ قامَ غلامُه ، وزيدٌ يقومُ غلامُه ، وزيد ما قامَ إلا هو ، ومن غير اللازم ما يستكن // في الصفة نحو قولك : زيد حسنٌ ، وضَاربٌ ، ومكرمٌ ، ففي (حسن) و(ضاربٌ) و(مكرم) ضمير مَنْوِّيٌ مرفوع به ، وليس بلازم استتاره ، بل جائز أن يرفع به مظهر ومضمر بارز نحو : زيد حسنٌ غلامه ، وزيد ما حَسُن إلا هو، وزيد ضارب غلامه وما ضارب إلا هو، ومكرم غلامه وما مكرم إلا هو ، ومن غير

٦٧ / و

---

(١) سقط من الأصل والسياق يقتضيه .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٢٠) .

(٣) هذا قول أبي حيَّان ، ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ١٣٠) .

اللازم ما يستكن في اسم الفعل الماضي نحو : زيد هيهات ، فـ(هيهات) رافع ضمير مستتر عائد إلى (زيد) ، وليس بلازم استتاره، وإن كان لا يثنى ولا يجمع لكن يجوز أن يستند إلى ظاهر نحو : زيدٌ هيهاتَ دارُهُ .

ومن غير اللازم المرفوع بظرف وشبهه نحو : زيد عندك ، أو في الدار ، فإنَّه يرتفع بكل منهما ضمير مستكن ، ويجوز إسناده إلى ظاهر وضمير بارز نحو : زيدٌ عندك مقامُه ، أو ما عندك إلا هو ، وزيد في الدار غلامُه، أو ما فيها إلا هو .

ص : « **ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل ، وذلك بالتقدم على عامله ، أو بالفصل لغرض، أو بالحذف ، أو بكون العامل معنوياً ، أو حرفاً والضمير مرفوع ، أو بكونه مسنداً إليه صفةٌ جرت على غير من هي له مثل : إيّاك ضربتُ ، وما ضربَك إلا أنا ، وإيّاك والشرَّ ، وأنا زيدٌ ، وما أنت قائماً ، وهند زيدٌ ضاربتهُ هي** »[1] .

ش : الأصل في الضمائر الاستتار ؛ لأنَّه أخصر ، فلا يُعدل عنه إلا عند تعذر الاستتار ، والأصل في البارز الاتصال ؛ لأنَّ المتصل أخصر من المنفصل وأخف ؛ لأنَّ حروفه أقل ، فلا يسوغ المنفصل سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً إلا عند تعذر المتصل ، فلهذا لا يقال : ضَربَ أنا ، ولا ضرب أنت ، فكذلك جميع الباب إلا عند تعذره .

قيل : لأنه منقوضٌ بمثل : أعطيتكه ، وأعطيتك إيّاه ، فإنه يسوغ فيه الانفصال مع أنّه لا تعذر في الاتصال .

---

(١) الكافية (١٤٥) .

أجيب : بأنه أراد بالاتصال ، الاتصال بالعامل ، ونحو : أعطيتكه تعذر اتصاله بالعامل .

وأورد[1] على هذا الجواب أنّه حينئذٍ يلزم أن لا يكون إلا منفصلاً .

وأُجيب عن هذا الإيراد ، بأنّه أراد بقوله : (لا يسوغ) ، لا يجوز ، وحينئذٍ يكون معنى كلامه : أنّه عند تعذر الاتصال يسوغ الانفصال ، أي : يجوز ، وجواز الانفصال لا يقتضي لزومه .

ولقائل أن يقول : // لو أراد بالمتصل المتصل بالعامل يلزم جواز انفصال المفعول الأول من نحو : أعطيتكه ، إذا كان أعرف ، وقدمه لأنّه غير متصل بالعامل ضرورة وقوع الفصل بينه وبين عامله بالفاعل الذي هو ضمير المتكلم ، فإنَّ العامل هو الفعل وحده لا الفعل مع الضمير الذي هو الفاعل ، ويمكن أن يُقال : لما كان الضمير الذي هو الفاعل كالجزء من الفعل ، فاتصال المفعول الأول بالضمير الذي هو الفاعل كاتصاله بالفعل الذي هو العامل . ٦٧ / ظ

فإن قيل : إذا جاز الاتصال في الضمير الثاني المنصوب لم يتعذر اتصاله ، وإذا لم يتعذر اتصاله لا يسوغ الانفصال ، والانفصال سائغ .

أُجيب : بأنَّ الاتصال بالعامل متعذر ضرورة وقوع المفعول الأول فاصلاً بينه وبين العامل .

فإن قيل : يلزم أحد الأمرين، إمّا النقض أو عدم جواز اتصال الضمير الثاني، وذلك لأنه لا يخلو إمَّا أن يكون مراده من المتصل المتصل بالعامل ، وحينئذٍ يلزم الأمر الثاني ، أو مراده منه أن يكون على صورة الضمير المتصل ، وحينئذٍ يلزم الأمر الأول .

---

(١) في الشرح : « واردٌ » ، وما أثبته أولى .

أجيب : بأنّه أراد بقوله (المتصل) في قوله : « إلا لتعذر المتصل » المتصل بالعامل .

وبقوله: « فلك الخيار في الثاني » أن يكون على صورة الاتصال أو الانفصال، لا بأن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه ، والقرينة مبينة للمراد في الموضعين .

واعلم أنّ جواز الانفصال عند تعذر الاتصال بالعامل على قسمين :

قسم يتعين أن يكون الضمير على صورة المنفصل ، وقسم لا يتعين أن يكون على صورة المنفصل ، بل يجوز هذا وهذا .

قوله : « وذلك بالتقدم على عامله » أخذ يبين الأمور الموجبة للانفصال أي الأمور الموجبة لأن يكون على صورة المنفصل عند تعذر الاتصال بالعامل وذلك في ستة أبواب :

- الأول: بالتقديم على عامله ، وهذا مختصٌ بالضمير المنصوب كقوله تعالى[1]: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإنّه إذا تقدم على عامله تعذر اتصاله بعامله ؛ لأنّه يتعذر أن يكون متقدماً متصلاً ، فوجب العدول إلى الانفصال .

- والثاني : بالفصل بين الضمير وبين عامله بأجنبي لغرض نحو : ما ضربَ // زيداً إلا أنا ، فإنّه تعذر أن يكون متصلاً بعامله ، وقد فُصِل بينه وبين عامله بأجنبي . ٦٨ / و

قوله : « لغرضٍ » احتراز عن مثل : ضرب زيداً أنا ، وضرب زيداً أنت ، فإنه قد فُصل بينه وبين عامله بفاصلٍ أجنبي ، ومع ذلك لم يجز الانفصال ؛ لأنَّ الفصل هاهنا لا فائدة له ، إذ ضربَ زيداً أنا ، وضربتُ زيداً ، بمعنى واحد فقد

(١) سورة الفاتحة من الآية (٥) ، قال مكيّ في مشكل إعراب القرآن (١ / ٧٠) : « وهو منصوب بنعبد مفعول مقدم ، ولو تأخر لم ينفصل ، ولصار كافاً متصلة فقلت : نعبدك » .

عُدِلَ إلى المنفصل من غير تعذر ، بخلاف قولك : ما ضربَ زيداً إلا أنا ، فإنّه مخالف في المعنى لقولك : ما ضربتُ إلا زيداً ، فوجب الانفصال[١] .

وقيد الفاصل بالأجنبي ، فإنَّ الفاصل الذي ليس بأجنبي لم يمنع من الاتصال ، مثل الضمير المرفوع المتصل الواقع بين الضمير المنصوب وبين الفعل ، فإنَّه ليس بأجنبي لأنَّه كالجزء من الفعل .

فإن قيل : الفصل بين الضمير المنصوب - الذي هو المفعول الثاني - وبين عامله في نحو : (أعطيتكه) لا يخلو إمَّا أن يكون لغرض أو لا لغرض ، فإن كان لغرض تعين الانفصال ، وإلا تعين الاتصال ، فينبغي أن لا يكون الخيار ثابتاً فيه .

أجيب : بأنَّ الغرض هو الذي يختلف المعنى به ، وحينئذٍ لا يكون الفصل في نحو : أعطيتكه لغرض ، قوله : يتعين الاتصال حينئذٍ ، قلنا:لا يلزم من انتفاء الغرض بالمعنى المذكور الاتصال .

فإن قيل : وجه سَوْغ الانفصال منحصرٌ فيما ذكره المصنف[٢] ، ولم يوجد شيء منه في (أعطيتكه) ، فينبغي أن لا يجوز الانفصال .

أُجيب : بأنا لا نسلم أنّ وجه جواز الانفصال منحصرٌ فيما ذكره ، بل وجه وجوب الانفصال غير منحصر فيما ذكره فضلاً عن الجواز .

- والثالث : بالحذف أي : بحذف عامل الضمير ، فإنّه يتعذر الاتصال عند حذف العامل ؛ إذ لا يمكن اتصال الضمير بالمحذوف ، وذلك كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك : إن أنت قمتَ قمتُ ، وزيد إن إيّاه أكرمتَ أكرمتُ ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٨٦) .

(٢) وهو قوله : « ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل » .

ومنه قوله[1] : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ .

- الرابع : كون العامل معنوياً كالمبتدأ والخبر ؛ لأنّه إذا كان العامل معنوياً تعذر الاتصال ، إذ لا يتصل لفظٌ بما ليس بلفظٍ نحو : أنا زيدٌ ، وزيدٌ أنا .

- الخامس : أن يكون العامل حرفاً ، والضمير مرفوع مثل قولك : زيدٌ ما هو قائم ؛ لأنّه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً ، // فيؤدي إلى ٦٨ / ظ
استتار الضمير في الحرف ، وهو على خلاف لغتهم ، هذا على لغة أهل الحجاز ، وأمَّا على لغة بني تميم فهو داخلٌ في كون العامل معنوياً ؛ لأنّه مرفوع على الابتداء ، وإنّما قال : « والضمير مرفوع » ؛ لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً وجب اتصاله بعامل نحو : إنّه وبه ، وإنّما قيَّد بقوله : مفرداً ؛ لأنّه لو كان مثنى أو مجموعاً لكان الضمير بارزاً .

فإن قيل : لا يجوز استتار الضمير إذا كان مخاطباً أو مثنى أو مجموعاً ، فلم لا يجوز اتصاله حينئذٍ بالحرف ؟

أُجيب : طرداً للباب ، ومن أمثلة هذا الباب قوله تعالى[2] : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾ ، ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴾[3] .

- السادس : أن يكون الضمير مسنداً إليه صفةً جاريةً على غير من هي له .

فقوله : « صفة » يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

---

(١) سورة الإسراء من الآية (١٠٠) . وفي إعراب القرآن للنحاس (٢ / ٤٤٢) : « ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ رفع على إضمار فعل » . وينظر : الكشاف (٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٨) .

(٢) سورة المجادلة من الآية (٢) .

(٣) سورة التكوير الآية (٢٤) .

وقوله : « جرت على غير من هي له » يتناول الخبر والنعت والحال .

وعند الكوفيين لا يجب العدول إلى الانفصال إلاّ عند خوف اللبس ، حجة البصريين أنّه لو لم يعدل إلى الانفصال لأدّى إلى اللبس في كثير من مواقعها ، واللازم باطل ؛ لأنَّ اللبس محذورٌ عنه[١] .

بيان الملازمة : أنَّ اسم الفاعل لما كان للمتكلم والمخاطب والغائب بصيغة واحدة لم يعرف منه الفاعل عند عدم الانفصال ، فيؤدي إلى اللبس نحو : أنا زيدٌ ضاربُه ، وأنتَ زيدٌ ضاربُه ، وزيدٌ عمرو ضاربُه ، ولما كان عدم الإبراز في هذه الصور مؤدياً إلى اللبس ، التزم الإبراز مع أمن اللبس عند جريان الصفة على من هي له ، ليجري الباب على سَنَنٍ واحدٍ .

وهذا بخلاف الفعل ، فإنَّه إذا جرى على غير من هو له لم يؤد الاتصال إلى اللبس في هذه المواقع ؛ لأنه لم يكن الفعل للمتكلم والمخاطب بصيغة واحدة ، بل لكل منها صيغة خاصة نحو : أنا زيد أضربه ، وأنت زيد تضربه ، وزيد عمرو يضربه ، فلذلك أوقعوا هذا الضمير في الصفة منفصلاً ، وفي الفعل متصلاً ، فتقول : هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي ، وزيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، فإنَّك إذا قلت : نحن الزيدون نضربهم ، عُلِم بقولك : (نضربهم) أنَّه مسندٌ إلى ضمير المتكلمين ، فلا يلتبس بالإسناد إلى (الزيدين) ، وكذلك : أنا زيدٌ أضربه ، وأنت زيدٌ تضربُه ، بخلاف (ضارب) أو (ضاربون) فإنَّه صالح للمتكلم والمخاطب والغائب ، واللفظ واحد تقول : أنا زيد ضاربه ، ونحن الزيدون [ضاربون][٢] // ، وأنت زيد ضاربه . ٦٩ / و

(١) ينظر : الانصاف مسألة (٨) (١ / ٥٧) ، وينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٨٨ ، ٦٨٩) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٤٤٠) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف .

فإن قلت[١] : ضمير المفعول في قولك : أنا زيد ضاربه ، ونحن الزيدون [ضاربون][١]، مسندٌ إلى (أنا) إذ لو كان مسنداً إلى (زيد) لوجب أن يقال: أنا زيد ضاربي ، وفي نحو : زيدٌ عمرو ضاربُه ، أو يضربه ، اللبس حاصل في البابين جميعاً ، فلا ينتفي اللبس في الفعل إلا وينتفي في الصفة ، ولا يحصل في الصفة إلا في الموضع الذي يحصل في الفعل ، فإذاً لا مزية للفعل على الصفة في جواز الاتصال فيه ، وعدم جوازه فيها .

أُجيب : بأن ضمير المفعول في الصفة قرينة خارجة عن لفظ الصفة[٢] ، بخلاف الفعل ، فإنَّ القرينة الدافعة للبس من لفظه غير خارجة عنه ، وللعرب في مثل ذلك مقصدٌ ظاهر ، فإنَّهم يعتبرون القرينة التي هي غير خارجة ، ولا يعتبرون القرائن الخارجة إذا كان قصدهم وضع اللفظ دالاً على ما تُقصد دلالته[٣] عليه من غير لبس ، ألا ترى أنَّهم يقولون : أكل زيدٌ خبزاً ، فيرفعون (زيداً) وينصبون (خبزاً) ليدل الرفع على أنّ (زيداً) فاعل، والنصب على أنَّ (خبزاً) مفعول ، وإن كانت القرينة المعنوية دالة على أن (زيداً) فاعل ، و(الخبز) مفعول ؛ لأنَّ وضعهم على أن تكون القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه ، ومثل ذلك كثير ، وأيضاً المفعول ليس بلازم ذكره ، وإذا حُذف فلا قرينة إذاً ، فقصدوا أن تكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف ، فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الصفة .

حُجَّة الكوفيين : أنَّ الصِّفة فرعُ الفعل ، والفعل لم يلزم إبراز الضمير فيه إذا

---

(١) هذا قول المصنف في شرحه للكافية (٢ / ٦٨٩ ، ٦٩٠) .

(٢) في شرح المصنف : « عن لفظ اسم الفاعل » .

(٣) في الشرح : « ما يقصد به دالة » ، والمثبت من شرح الكافية للمصنف .

جرى على غير من هو له ، فكذلك الصفة التي هي فرعه ، وقول الشاعر[١] :

قومي ذُرى المجدِ بانُوها وقد عَلِمتْ بكُنْـهِ ذلـك عَدنـانٌ وقحطـانُ

وهو في المعنى (لقومي) وقـد استغنى باستكنان الضمير عـن إبـرازه لعـدم اللبس ، ومثله قول الشاعر[٢] :

إنّ الـذي لهـواكِ آسَـفَ رهطَـه لجديـرةٌ أن تعطفيـه خليـلا

والجواب عن الأول : بـالفرق بـين الفعـل والصفـة لمـا ذكرنـا ، وعـن البيـت الأول . والثاني : أنَّ تقديره : قومي بانون ذرى المجـد ، وتقديـر الثـاني : لأنـت جديرة أن تعطفيه[٣] .

ثم مَثَّل المصنف[٤] بعد الفراغ من الأبواب الستة بمواقع المنفصل على الترتيب فقوله : « إيَّاكَ ضربتُ » مثال تقديم الضمير على العامل ، وقوله : « وما ضربَـك // إلا أنَّا » مثال للضمير الذي وقـع الفصـل بينـه وبـين عاملـه لغـرض ، وقولـه : ٦٩ / ظ « وإيِّاكَ والشر » مثال للضمير الـذي حُـذف فاعلـه ، وقولـه : « أنـا زيـدٌ » مثـال للضمير الذي يكون عامله معنوياً ، وقوله : « وما أنت قائماً » مثال للضمير الذين يكون عامله حرفاً ، وقوله : « هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي » مثال للضمـير الـذي يكـون مسنداً إليه صفةً جرت على غير من هي له .

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط .

والشاهد في : شرح ابن عقيل (١ / ٢٠٨) ، والتصريح (١ / ١٦٢) ، والدرر (١ / ٧٢) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من الكامل .

والشاهد في : شرح التسهيل (١ / ٣٠٨) ، ونتائج التحصيل (٣ / ١٠٥٣) .

(٣) قال ابن مالك : « وتكلف بعض المتعصبين فقال : تقدير البيت الأول : قومي بانو ذرى المجد بانوها ، وتقدير البيت الثاني: لأنت جديرة أن تصطفيه ... والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها ، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه » شرح التسهيل (١ / ٣٠٨) .

(٤) ينظر : شرح المصنف (٢ / ٦٩٠) .

قيل لو قال : أو بالفصل لغرض أو بما هو في معنى الفصل ، لكان أصوب ؛ ليدخل فيه مثل قوله[١] :

. . . . . وإنّما يُدافع عن أحْسَابهم أنا أوْ مِثْلي

وفيه نظر ، فإنّ سيبويه[٢] ذهب إلى أن فصل الضمير بعد (إنّما) هو ضرورة ، وأنَّ الفصيح اتصاله ، فيجوز أن يكون المختار عند المصنف أن مثله لم يجب فيه الاتصال ، كما هو مذهب سيبويه ، فلم يذكره لهذا[٣] .

والصحيح أنَّ الفصل ضرورةٌ ، إذ لو كان الموضع موضع فصل الضمير لوجب أن لا يُؤتى به إلا منفصلاً ، كما لا يجوز ذلك مع (إلا) فقول العرب : « إنما أدافِعُ عن أحسابهم » وأمثاله دليل على أنه من مواضع الاتصال ، وأنَّ الانفصال فيه ضرورة[٤] .

وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر فيه للضرورة نحو[٥] :

---

(١) القائل هو الفرزدق ، ينظر ديوانه ص (٤٨٨) ، وهو جزء بيت من الطويل وتمامه :

أنا الضامن الراعي عليهم . . . . . .

والشاهد في : الجنى الداني (٣٩٧) ، وتذكرة النحاة (٨٥) ، وأوضح المسالك (١ / ٩٥) ، والخزانة (٤ / ٤٦٥) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٦٢) .

(٣) خالف الزجاج في هذه المسألة ، وذهب إلى أن فصله ليس بضرورة ، أما ابن مالك فذهب إلى أنه متعين الانفصال . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٤٨) ، والتذييل (٢ / ٢١٥) ، وشفاء العليل (١ / ١٩١) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٩٨) .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٧) .

(٥) لم أقف على قائله ، وهو جزء من بيت من البسيط تمامه :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاَّ يجاورنا . . . . . .

والشاهد في : شرح ابن يعيش (٣ / ١٠١ ، ١٠٣) ، وأوضح المسالك (١ / ٨٣) ، وشرح ابن عقيل (١ / ٨٠) ، وشفاء العليل (١ / ١٩٦) .

. . . . . إلاّك دَيَّـــــارُ

وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل نحو[١] :

إليــكَ حتّــى بَلغــتْ إيّاكــا

أورد الزمخشري[٢] قول بعض اللصوص[٣] :

كأنّـــا يـــوم قُـــرَّى إنّمـــا نقتـــلُ إيّانـــا

على أنّه وضع المنفصل موضع المتصل .

قال المصنف في شرح المفصل[٤] : والقياس أن يُقال في مثله : نقتل أنفسنا ، فإذن لم يضع (إيّا) إلا موضع (الأنفس) ، ولكنّه نظر إلى القياس الأصلي المطرح ، وهو أنّ القياس أن يُقال : نقتلنا ، فكأنه وضع (إيّانا) موضع ذلك الضمير .

قال صاحب التسهيل[٥] : [يتعين][٦] انفصال الضمير لحصره بـ(إنّما)

---

(١) هو حميد الأرقط ، وهو بيت من الرجز قبله :

أتتك عَنْسٌ تَقْطعُ الأرَاكا

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٦٢) ، والأصول (٢ / ١٢٠) ، والمسائل العضديات (١٣٩) ، والملخص (١ / ٥٩٦) . قوله : « عَنْسٌ » هي الناقة الفتية ، الصحاح (عنس) .

(٢) ينظر : المفصل (١٢٨) .

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني ، ينظر : ديوانه ص (٨٧) وهو من الهزج .

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٦٢) ، والإنصاف (٢ / ٦٩٩) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٠٢) ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن (٢٥) .

قوله : « قُرَّى » موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وهي قُرَّى ماءة من تبالة ينظر : المفضل (١٢٨) .

(٤) ينظر : الإيضاح (١ / ٤٦٤) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٨ ، ١٤٩) .

(٦) سقط من الأصل وهو في شرح التسهيل .

كقوله[١] :

أنا الفارس الحامي الذمار وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

ومن ذلك قول الآخر[٢] :

كأنّـــا يـــوم قُـــرَّى . . . . . .

وقد وهم الزمخشري في قوله[٢] :

. . . . . إنمـــا نقتـــل إيانـــا

فظن أنّه من وقوع المنفصل موقع المتصل ، وليس كذلك ؛ لأنّه لو أوقع هاهنا المتصل فقال : إنما نقتلنا ، لجمع بين ضميرين متصلين ، أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى ، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية .

وغرَّ الزمخشري ذِكْرُ سيبويه هذا البيت في باب (ما يجوز في الشعر[٣] من (إيا) ولا يجوز في // الكلام)، ثم قال : فمن ذلك قول : حميد بن الأرقط[٤] : ٧٠ / و

. . . . . إليـكَ حَتَّـى بلغـتْ إيّاكـا

لا لأنّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر ، بل لأنَّ (إيّانا) وقع فيه موقع أنفسنا فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أنّ (إيّانا) في الموضعين واقعٌ موقعاً غيرُه به أولى ، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساوياً للمقرون بـ(إلاّ) فحسن وقوع (إيّا) فيه كما كان يحسن بعد (إلاّ) وهذا مطردٌ ، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم .

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٧٢) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت في الصفحة السابقة .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٦٢) .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت في الصفحة السابقة .

وقد ذكر صاحب التسهيل[١] صوراً أُخَر يتعين فيها انفصال الضمير :

- منها : ما إذا رُفع الضمير بمصدر مضافٍ إلى المنصوب نحو قول الشاعر[٢]:

بِنَصْرِكُم نحن كنتم ظافرين وقد أغْرى العِدى بكم استسلامُكم فَشَلا

- ومنها : ما إذا فصله متبوعٌ ، كقوله تعالى[٣] : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ وقول الشاعر[٤] :

مُبَرَّأ من عيوب الناس كلهم فالله يَرعى أبا حرب وإيّانا

- ومنها : ما إذا ولي الضمير واو المصاحبة نحو قول الشاعر[٥] :

فآليتُ لا أنفكُّ أحْدُو قصيدةً تكون وإيّاها بها مثلاً بعدي

- ومنها : ما إذا ولي الضمير (إلاّ) أو (إمّا) ، مثال الأول قوله تعالى[٦] : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ ، مثال (إمّا) قول الشاعر[٧] :

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٤٩ - ١٥١) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط .

والشاهد في : شفاء العليل (١ / ١٩٣)، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٩٩) ، والمساعد (١٠٣).

(٣) سورة الأنبياء من الآية (٤٥) .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٥٦) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٧٥) ، وتذكرة النحاة (٧٢٥) .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوان الهذليين (١٥٩) وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح شواهد الإيضاح (١٨٠) ، والهمع (١ / ٢١١) ، والخزانة (٨ / ١٥) .

(٦) سورة يوسف من الآية (٤٠) .

(٧) لم أقف على قائله ، وهو من الخفيف .

والشاهد في : شرح الألفية للمرادي (١ / ١٣٤) ، وشفاء العليل (١ / ١٩٤) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦٠٤) .

بـك أو بـي اسـتعانَ قَلْبُـكَ إمّـا أنـا أو أنـتَ مـا أبتغـي المسـتعينُ

ومنها : ما إذا نُصب الضمـير بعـامل في مضمـر قبلـه غـير مرفـوع موافـق في الرتبة .

وقوله[1] : غير مرفوع ، احترازٌ من نحو قولك : ظننتني قائمـاً ، فـإنَّ الضمـير الذي هو المفعول الأوّل نصبه عاملٌ في مضمر ، لكن ذلك المضمر مرفـوع ، وقـد اتفقا، أعني : ضمير الفاعل والضمير الذي هو المفعول الأول؛ في كونهما ضميري متكلم ، فلا يتعين انفصال الضمير الذي هو المفعول الأول ، بل ولا يجوز .

وكذلك : زيد ظُنَّه قائماً ، قد عمل (ظُنَّ) في مضمر مرفوع ، وهو الفاعل المستكن في (ظُنّ) وفي معمول منصوب ، وقد اتفقا رتبة ، ومـع ذلـك لا يجـوز فصل الضمير المنصوب .

مثال المفصول لنصبه بعـامل في مضمـر قبلـه غـير مرفـوع موافـق في الرتبـة : علمتُكَ إيّاك ، أي : أنت في علمي الآن كما كنت من قبل ، والمـراد بـالموافق في الرتبة : كونهما لمتكلم كـ: علمتني إيّـاي ، أو لمخـاطب كـ: علمتـك إيـاك ، أو لغائب كـ: زيد علمته إياه ، أو لغائبين كقولك : مال زيد أعطيته إيّاه ، فانفصال ثاني الحاضرين متعين أبداً؛ لأنّه لا يكون إلا مثل // الأول لفظاً ومتحداً به معنى، فاستثقل اتصالهما ؛ لأنّ اتصالهما يوهم التكـرار ، وانفصـال ثـاني الغـائبين متعـين أيضاً إن كان هو الأول في المعنى نحو : علمتـه إيّـاه ، أو شـبيهاً بمـا هـو الأول في المعنى نحو: مالُ زيدٍ أعطيتُه إيّاه ، فإن غاير الأول لفظاً جاز اتصاله على ضَعْفٍ ، فمن ذلك ما روى الكسائي[2] من قول بعض العرب : هم أحسنُ النـاس وجوهـاً

٧٠ / ظ

---

(١) أي قول ابن مالك في التسهيل ، وهذا كلام أبي حيان . ينظر : التذييل والتكميل (١ / ٢٢٧ ، ٢٢٨) .

(٢) ينظر : نتائج التحصيل (٢ / ٦٠٥) ، والهمع (١ / ٢١٣) .

وأنْضَرْهُموها[١] .

ومنه قول مُغَلِّس بن لَقِيْط[٢] :

وقد جَعَلتْ نفسي تَطيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغْمِهما ها يقرعُ العظم نابُها

الضغمة[٣] : عبارة عن الشِّدَة يقول : طابت نفسي للشِّدَّة التي أصبتني ، لوقوع القاصد لي بها في أعظم منها ، فإنّ الاثنين اللذين قصداه بسوءٍ قد وقعا في أعظم ما طلباه له ، و(جعل) هاهنا من أفعال المقاربة التي يجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً ، و(لضغمة) مفعول قوله : (تطيب) لا مفعول له ؛ لأنّه لم يرد أن نفسه طابت لأجل (الضغمة) بل نفسه طابت (بالضغمة) والمفعول له لقوله : (تطيب) هو قوله : (لضغمهما ها) أي : طابت نفسي للشدة التي أصابتني لأجل إصابة من قصدني بأعظم منها ، وجاء البيت على الوجهين ، فقوله : (لضغمة) من قولهم : عضته الشِّدَّة ، يدل على ذلك قوله : (يقرع العظم نابها) وقوله : (لضغمهماها) من قولهم : عضضت الشِّدة ؛ لأن الفاعل هاهنا ضمير المجرور الذي أضيف إليه قوله : (لضغم) وهو ضمير التثنية الراجع إلى الاثنين اللذين قصداه بسوء وضمير المفعول ضميرها، أي: ضمير (الضغمة)، أي : (لضغمهما إياها) (فالضغمة) معضوضة لا عاضَّة لمجيئها مفعولة لا فاعلة، ويجوز أن يكون كلاهما من ضَغَمت الشِّدَّة لا من ضَغَمتني الشّدَّة، ويكون قوله : (يقرع العظم نابها) مبالغة في أنه عضَّ الشِّدَّة عضّاً قوياً بلغ منتهى ما يبلغه

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٥١) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٦٥) ، والإيضاح للفارسي (٣٤) ، وشرح الرضي (٢ / ٤٤١) ، وشرح اللمع لابن برهان (١ / ١١٨) .
ومغلس بن لقيط من ولد معبد بن نضلة كان رجلاً كريماً حليماً شريفاً، شاعر من شعراء الجاهلية. ينظر : معجم الشعراء للمرزباني (٣٠٨) .

(٣) شَرحُ هذا البيت هنا هو شرح ابن الحاجب ، ينظر : أماليه (٢ / ١٠٢ ، ١٠٣) .

العضُّ ، وكنى ببلوغ الناب العظم عن ذلك .

وموضع استشهاده : مجيء الضميرين الغائبين متصلين ، والثاني مغايرٌ للأول لفظاً ، وهو شاذٌ ، والقياس في مثله : (لضغمهما إياها) كراهة اجتماع ضمائر الغائبين البارزين[١] في موضع نصب على المفعولية بالمصدر، أي؛ لأنّ (ضغماها) و(يقرع العظم نابها) في موضع صفة ، إما للضغمة[٢] الأولى ، وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذي (لضغمهماها) ، ويضعف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وهو غير سائغٍ ، وإمّا في موضع // صفة لمعنى قولك (ها) ٧١ / و
إذ معناه : لضغمهما مثلها[٣] إذ الأولى لم تُصب هذين ، وإنّما أصابهما مثلها فهو في المعنى مراد، ومثل نكرة، وإن أضيف إلى معرفة فجاز أن يُوصف بالجملة، ويجوز أن يكون قوله : (يقرع العظم نابها) جملة مستأنفة لتبيين أمر (الضغمة) في الموضعين جميعاً ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنَّها لم تقع موقع مفرد ، وما يُتوهم من أن (لضغمهماها) مضاف إلى المفعول ، و(ها) في المعنى فاعل فيؤدّي إلى أنَّه أضاف إلى المفعول[٤] أراد أنهما عَضَّا الشدة ، إذ لا يستقيم أن يُضَاف المصدر إلى المفعول ، ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق ، فوجب حمله على ما ذكر ، دفعاً لما يلزم مما أجمع على امتناعه[٥] .

---

(١) في أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٠٣) : « ... كراهة اجتماع ضمائر الغائبين البارزة من جنس واحد ، بخلاف ما لو اختلفتا ، والضمير الأول في موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل في المعنى ، والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر » .

(٢) في الشرح : « للصفة » وهو تحريف .

(٣) بياض في الشرح ، والمثبت من أمالي ابن الحاجب .

(٤) في أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٠٣) : « ... فيؤدي إلى أنه أضاف إلى المفعول وأتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب ، مندفع بما تقدم من أنه لم يُرد أن الشدة عضت وإنما أراد ... » .

(٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٠٢ ، ١٠٣) .

ص : « **وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما [(١) مرفوعاً ، فإن كان أحدهما] أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل : أعَطيتَكَهُ وَضَرْبِيْكَ ، وإلا فهو منفصل مثل : أعطيتُهُ إيّاكَ وإيّاهُ** »(٢) .

ش : لما فرغ من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير ، شرع في مواضع يجوز فيها(٣) وقوع المتصل والمنفصل ، فمنها(٣) إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف ، وقدمته ، فإنّه إذا كان على هذا الوجه لك الخيار في الثاني في أن تأتي به متصلاً أو منفصلاً ، والمراد باجتماع الضميرين أن يلي أحدهما الآخر بلا فصل مثل : الدرهم أعطيتكه ، وضربيك قبيحٌ ، فإنّه قد اجتمع في (أعطيتَكَهُ) ضميران ، وهما المفعولان ، وليس أحدهما مرفوعاً وفي (ضَرْبِيْكَ) ضمير المضاف إليه والمفعول، وليس أحدهما مرفوعاً ، واحترز بقوله: « وليس أحدهما مرفوعاً » عن اجتماع ضمير الفاعل مع ضمير المفعول مثل : (ضربتك) و(أكرمتك) فإنّه قد اجتمع ضميران ، لكن أحدهما مرفوع ، وحكم البابين مختلف ، فإنّه لا يجوز في مثل : (ضربتك) و(أكرمتك) إلاّ الاتصال وفي (أعطيتكه) و(ضربيك) يجوز الأمران .

قوله : « فإن كان أحدهما أعرف » احترز به من نحو قولك : زيدٌ الدرهم أعطيتُه إيّاه ، فإنّه لابد من الانفصال في الثاني ، أعطاهما ، وأعطاهوهما ، وهو شاذ ومنه قوله(٤) :

وقد جعلت نفسي . . . . . .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من درج النص وهو في داخل الشرح .

(٢) الكافية (١٤٥ ، ١٤٦) .

(٣) في الشرح : « فيهما » و« منهما » ، وما أثبته أولى .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت قريباً .

وقد تقدم البحث فيه[١] .

قوله : « وقدمته » أي : قدمت الأعرف على غيره ، احترز به عما إذا اجتمع ضميران ، وليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف ، لكن لم يقدم الأعرف ، بل قدم غير الأعرف على الأعرف نحو : أعطاك إيّاي ، وأعطاهُ // إيّاي ، وأعطاهُ إيّاك ، فإنّه لابد من انفصال الثاني ، كراهة أن يقدموا الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة . ٧١ / ظ

فإن قيل[٢] : فقد قدموا مثل ذلك في نحو : ضَرَبْتَنِي وضَرَبُوْكَ .

أُجيب : بأنّه إنّما صح ذلك ؛ لأنّ الأول من الضميرين فاعلٌ ، والفاعل متوغل في الجزئية ، فصار أولى بالتقديم من هذه الجهة ، وإن كان أنقص من الثاني في التعريف ؛ بخلاف ما نحن فيه ، هذا عند سيبويه[٣] فإنّه اشترط في اتصال الضميرين تقديم الأعرف ، والأعرف المتكلم ، ثم المخاطب .

وأما المبرد[٤] فإنّه لم يشترط ذلك فيه وجعل المتكلم والمخاطب والغائب في التقديم والتأخير على السواء فَجَوَّزَ : أعْطَاهُوك ، وأعْطَاهُوني .

قوله : « فلك الخيار في الثاني » أي : جاز أن يكون الثاني متصلاً ومنفصلاً ، فيجوز أن يقول : (أعطيتَكَهُ) و(أعطيتُك إيّاه) و(ضَرَبْيِكَ قبيح) و(ضَرَبْيِي إيّاك قبيح) أمَّا الاتصال ؛ فلأنّه هو الأصل في الضمائر ؛ لأنه أخصر لفظاً ، وأما الانفصال فلحيلولة الضمير الأول بينه وبين الفعل فَحَسُن فصله .

---

(١) ينظر ص (٧٨) ، وينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٩٢ ، ٦٩٣) .

(٢) هذا القول وجوابه لابن الحاجب ، ينظر : شرح الكافية (٢ / ٦٩٢) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٣٥) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦٠٧) ، والمساعد (١ / ١٠٦) .

قوله : « وإلاّ فهو منفصلٌ » أي : أن لم يكن أحدهما أعرف وهو مُقَدَّمٌ ، فلابد من الانفصال ، وقد يكونان من بابٍ واحدٍ نحو : أعطَاهُ إيّاه ، وقد يكون الأعرف مؤخراً كقولك : أعطَاكَ إيّاي[1] .

اعلم أنه فَصَلَ الشرط الأول وهو كون أحدهما غير مرفوع من الشرطين الأخيرين وهو كون أحدهما أعرف ، وقدمته ؛ لأنّه يقصد إلى نفيهما وإثبات حكم عند نفيهما ، والحكم الذي يثبته عند نفيهما ، هو وجوب الانفصال كقولك : أعطيتُه إيّاه ، وأعطيتُه إيّاكَ ، فلو لم يفصل الشرطين الأخيرين عن الأول وذكرها ذكراً واحداً لكان الحكم عند النفي يشمل الجميع ، فيكون الحكم أيضاً على الضميرين إذا كان أحدهما مرفوعاً بوجوب الانفصال فيكون خطأً ؛ لأنّه إذا قال : وإلا فهو منفصل ، ودخل فيه كون أحدهما مرفوعاً كان مضمونه وجوب قولك : ضربت إيّاك ، وهو خطأ ، وإذا فصلته عن هذين الشرطين الأخيرين بقوله: « فإن كان أحدهما » كان قوله : « وإلا » راجعاً إلى نفي الشرطين الأخيرين ، فيبقى ذلك غير محكوم على نفيه هاهنا ، وقد ذكر حكمه فيما تقدم ، فيبقى ذلك الحكم المذكور غير مناقضٍ لضده ، فوجب لذلك أن يفصل الأول عن الشرطين الأخيرين .

قوله : « مثل أعطيته إيّاك » مثالٌ لانتفاء الأخير من الشرطين // الأخيرين . ٧٢ / و

وقوله : « أو إيّاه » مثال لانتفاء الأول من الشرطين الأخيرين .

قال صاحب التسهيل[2] : كلُّ ضمير يكون كـ(هاء) أعطيتكه في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي ، فهو جائز الاتصال والانفصال ، واتصاله أجود ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٩٢) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٥٣ ، ١٥٤) .

ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى[١] : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ .

وانفصال الآخر في نحو : (حُبِّيْكَ) في كونه ضميراً منصوباً بمصدر مضافٍ إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أوَّل ، أو منصوباً باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعولٌ أوَّل أجود . فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر[٢] :

وإن كان حُبِّيْك[٣] لي كاذباً فقد كان حُبِّيك حقا [يقينا][٤]

والمنصوب بمصدر مضافٍ إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقول الشاعر[٥] :

فلا تطمع أبيتَ اللعنَ فيها ومَنْعُكَها بشيءٍ يُستطاعُ

والمنصوب باسم فاعل مضافٍ إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقول الشاعر[٦] :

لا ترج أو تخش غير الله إنّ أذىً واقيكهُ الله لا ينفكُّ مأمونا

وإنّما المختار في هذه الثلاثة وأمثالها الانفصال ولكنه [تُرِك واستعمل الاتصال ، لأن الوزن لم يتأت إلا به][٧] .

---

(١) سورة الأنفال من الآية (٤٣) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بيت من المتقارب .
والشاهد في : أوضح المسالك (١ / ٩٧) ، وشرح الأشموني (١ / ١١٧) ، وشفاء العليل (١ / ١٩٧) ، وشرح التصريح (١ / ١٠٧) .

(٣) في الشرح : « حبك » والمثبت من شرح التسهيل .

(٤) في الأصل بياض ، والمثبت من شرح التسهيل .

(٥) ينسب إلى رجل من بني تميم ، وإلى قحيف العجلي وإلى غيرهما ، وهو بيت من الوافر .
والشاهد في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١ / ٢١١) ، وشرح الألفية للمرادي (١ / ١٣٨) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦١١) ، والخزانة (٥ / ٢٩٧) .

(٦) لم أقف على قائله ، وهو بيت من البسيط .
والشاهد في : شرح التصريح (١/١٠٧)، ونتائج التحصيل (٢/٦١١)، والعيني (١/٣٠٨) .

(٧) في الشرح بياض ، والمثبت من شرح التسهيل .

ص : « **والمختار في خبر كان الانفصال ، والأكثر لولا أنت إلى آخرها ، وعسيتَ إلى آخرها ، وجاء لولاك وعساك إلى آخرها** »[١] .

ش : إنَّما كان المختار في خبر (كان) وأخواتها الانفصال ؛ لأنّه خبرها ليس مفعولاً على التحقيق[٢] ، وإنّما هو في المعنى حكم على فاعلها ، والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه ، فَأُجري في الانفصال مجرى خبر المبتدأ تنبيهاً على استقلاله في الخبرية ، وخروجه عن المفعولية من حيث المعنى[٣] ؛ ولأنّ (كان) ضعفت عن باب الأفعال فَقَصُرَتْ عن اتصال ضميرين كما قَصُرَتْ (إنَّ) وأخواتها .

ووجه ضعفها : أنّ المنصوب فيها ليس مفعولاً في المعنى ، وأيضاً فإنَّ أكثر الناس على أنّها لا دلالة لها على الحدث[٤] ، ومنهم[٥] من شبهه بالمفعول فأجراه في الاتصال مجراه فيقول : زيد قائم ، وكنته بمعنى : وكنت قائماً ، والفصيح : كنتُ إيّاه ، مثال الانفصال في باب خبر كان قول الشاعر[٦] :

---

(١) الكافية (١٤٦) .

(٢) ذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى اختيار الانفصال في خبر كان ، وبعض النحاة يختار الاتصال وهو محكي في كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٨) . وينظر : شرح الرضى (٢ / ٤٤٢) ، والفوائد الضيائية (٢ / ٨٥) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٩٤) .

(٤) ينظر الإيضاح للمصنف (١ / ٤٦٦) .

(٥) وهو قول الرماني وابن الطراوة وابن مالك . ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٣٩) ، والمساعد (١ / ١٠٨) .

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة ينظر ديوانه ص (٤٨٥) والبيتان من مجزوء الرمل .
والبيتان من شواهد سيبويه (٢ / ٣٥٨) ، والمقتضب (٣ / ٩٨) ، والمنصف (٣ / ٦٢) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ٧٥) .
ويروى قوله : « عريبا » بالمهملة ومعناه : أحد يعرب عن حالنا ، أي : يخبر .

// ليـــت هـــذا الليـــل شـــهرٌ لا نـــــرى فيـــــه غريبـــــا / ٧٢

ليـــــس إيِّـــــايَ وإيِّـــــا كِ ولا نخشـــــى رقيبـــــا

وكذلك قوله[١] :

لئن كـان إيِّـاهُ لَقَـد حـال دوننـا عـن العـهد والإنسـان قـد يتغـير

ومثال اتصاله قول الشاعر[٢] :

قد ذهب القوم الكرام ليسني[٣]

ومن كلامهم : عليه رجلاً ليسني[٤] ، ومنه قوله[٥] :

فَـإلاَّ يَكُنْـهَا أو تَكُنْـهُ فإنَّـهُ أخُـوهُ غَذتْـهُ أُمُّـهُ بِلبَانِـهَا

ومن الوارد في الاتصال نثراً قول النبي[٦] ﷺ لعمر - رضي الله عنه - في ابـن

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة . ينظر ديوانه ص (٩٤) ، وهو من الطويل .

والشاهد في: الكامل (٣ / ٢٢٩)، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٠٧)، ولباب الإعراب (٣٥١) والخزانة (٥ / ٣١٢) .

(٢) هو رؤبة بن العجاج . ينظر : ملحقات ديوانه (١٧٥) وهو بيت من الرجز قبله :

عددتُ قومي كعديد الطَّيْسِ

والشاهد في : سر صناعة الإعراب (٢ / ٣٢) ، وشرح ابن عقيل (١ / ١٠٩) ، ومغني اللبيب (١ / ١٧١) ، وأوضح المسالك (١ / ١٠٨) .

قوله : « طَيْس » الكثير من المال والرمل والماء وغيرها . ينظر : الصحاح (طيس) .

(٣) هكذا جاءت في الشرح ، والصواب « ليس » بدون نون الوقاية ، ويستشهد النحاة بهذا البيت أيضاً في حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند جمهور النحاة .

(٤) ينظر : الأصول (٢ / ٢٤٤) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٩) .

(٥) هو أبو الأسود الدؤلي ، ينظر ديوانه ص (٨٢) ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٤٦) ، وأدب الكاتب (٣١٥) ، والمقتضب (٣ / ٩٨) ، والاقتضاب (٣٩٢) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٢ / ٩٦) ، ومسلم في صحيحه (٨ / ١٩٢) .

صيَّاد : « إنّ يكنه فَلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلاَّ يكنهُ فلا خير لـك في قتلـه » ، وقولـه[١] لعائشة - رضي الله عنها - : « أن تكونيها يا حميراء » .

قال صاحب التسهيل[٢] : المختار في خبر كان الاتصال ؛ لأنّه وإن كان خـبر مبتدأ في الأصل فهو شبيه بـ(هاء) ضربته ، مـن حيـث إنّـه لم يحجـزه إلا ضمـير مرفوع هو كجزءٍ من الفعل ، فكـأنّ الفعـل مباشـرٌ لـه ، فكـان مقتضـى هـذا ألاَّ ينفصل كما لا ينفصل (هاء) ضربته إلا أنه أُجيز الانفصال فيه مرجوحـاً خلافـاً لسيبويه ومن تبعه[٣] .

والدليل على أن الاتصال مختار من وجهين :

- أحدهما : أنّه ضمير منصوب لا حاجز له إلا ما هو كجزءٍ منـه ، فأشبه مفعـولاً لم يحجـزه مـن الفعـل إلا الفـاعل ، فوجـب لـه مـن الاتصـال مـا وجـب للمفعول الأول ، وإن لم يكن مثله في وجوب الاتصـال ، فـلا أقـلَّ مـن رجحـان اتصاله .

- وثانيـهما : أنَّ الاتصـال والانفصـال مسـموعان ، فاشـتركا في الجـواز ، والاتصال ثابت في النظم والنثر ، والانفصال لم يثبت في غير [اسـتثناء][٤] إلا في نظم ، فرجح الاتصال ، لأنّه أكثر في الاستعمال .

قـال سـيبويه[٥] : وبلغـني عـن العـرب الموثـوق بـهم أنّـهم يقولـون : ليسـني

---

(١) ينظر : المستدرك للحاكم (٣ / ١١٩) ، وسنن ابن ماجه (١٦ / ٨٢٧) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٥٤ ، ١٥٥) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٨) .

(٤) بياض في الأصل والمثبت من شرح التسهيل .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٩) .

وكذلك : كأنني ، ولم يحك في الانفصال نثراً إلا قولهم[١] في الاستثناء : أتوني ليس إيّاك ، ولا يكون إياك ، وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة ؛ لأنّ (ليس) و(لا يكون) فيه واقعان موقع (إلاّ) ، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها ، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله . والاتصال في قول الشاعر[٢] :

. . . . . **قد ذهب القوم الكرام ليسني**

من الضرورات ؛ لأنّه استثناء ، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر .

والحق[٣] أنَّ الانفصال أرجح من الاتصال ؛ لأنّ إلحاقه بخبر المبتدأ أولى من إلحاقه بالمفعول ؛ لأنّه لا يقتصر على الاسم الذي // بعده كما لا يقتصر على المبتدأ ، بل يحتاجان إلى خبر . ٧٣ / و

قال سيبويه[٤] : إنّ الانفصال هو المستحكم ، والاتصال ليس بمستحكم ، فإنّ العرب لا يكادون يقولون الاتصال ، إلا أن بعضهم أخبر بأنّ العرب نطق به متصلاً ، وإذا كان الضمير مفعولاً ثانياً لباب (علمت) أو ثالثاً لباب (أعلمت) فالإنفصال به أولى ؛ لأنّه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، قال سيبويه[٥] : حسبتك إيّاه وحسبتني إيّاه ؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم .

قوله : « والأكثر لولا أنت » .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٨) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦١٤) .

(٢) سبق تخريج هذا البيت قريباً .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل (٢ / ٢٤٣) .

(٤) ينظر كتاب سيبويه (٢ / ٣٦٣) فما بعدها .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٦٥) .

أي الأكثر على أنَّ الضمير بعد لولا مرفوع منفصل ، سواء كان مخاطباً نحو : لولا أنت ، لولا أنتما ، لولا أنتم ، لولا أنتِ[1] ، لولا أنتما ، لولا أنتنَّ ، أو متكلماً نحو : لولا أنا لولا نحن ، أو غائباً نحو : لولا هو ، لولاهما ، لولاهم ، لولاهي ، لولاهما ، لولاهن .

قوله : « وعسيت إلى آخرها » .

يعني الأكثر على أن الضمير بعد (عسى) مرفوع متصلٌ ، سواء كان مخاطباً نحو : عسيتَ ، عسيتُما ، عسيتُم ، عسيتِ ، عسيتما ، عسيتنَّ ، أو متكلماً نحو : عسيتُ ، عسينا أو غائباً نحو : عسى ، عسيا ، عسوا ، عسيَتْ ، عسيَتَا ، عَسَيْنَ .

قوله : « وجاء لولاك عساك إلى آخرها » .

يعني : جاء في (لولا) و(عسى) لغةٌ أخرى عند مجيء الضمير فيهما ، فأوقعوا بعد (لولا) صورة ضمير المتصل المخفوض ، وأوقعوا بعد (عسى) صورة ضمير المتصل المنصوب نحو : لولاكَ ، لولاكما ، لولاكم ، لولاكِ ، لولاكما ، لولاكنّ ، لولاي ، لولانا ، لولاه ، لولاهما ، لولاهم[2] ، لولاها ، لولاهما ، لولاهنّ .

واتفق في الغائب ضمير المثنى والمجموع للمذكر والمؤنث في اللغتين جميعاً ، إلا أنّه قُدِّر على اللغة الأولى مضمراً منفصلاً مثله في قولك : هما قائمان ، وهم قائمون ، وهنَّ قائمات .

وعلى اللغة الأخرى مضمراً متصلاً مثله في قولك : غلامهما ،

---

(١) في الشرح : « لولا أنت لولا أنت » وهو تكرار .

(٢) في الشرح : « لولاهم لولاهما » مكررة .

وغلامهم ، وغلامهنّ ونحو : عساكَ ، عساكما ، عساكم ، عساكِ ، عساكما ، عساكنَّ ، عساي ، عسانا ، عساه ، عساهما ، عساهم ، عساها ، عساهما ، عساهنّ .

والأكثر هو الجاري على القياس ، أما في (لولا) فلأنّه مضمرٌ مبتدأ أو فاعل لفعل محذوف على اختلاف المذهبين ، فوجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً ، وأما في (عسى) فلأنّه مضمر وهو فاعل فعل ماضٍ فوجب أن يكون متصلاً ، واللغة الثانية وإن كانت // مكثورة بالأولى إلا أنّها ثابتة في لغتهم ، وإن أنكرها بعض النحويين[1] . ٧٣ / ظ

وقد اختلف في توجيهها ، فمذهب سيبويه[2] - وقد حكاه عن الخليل ويونس - أن (الكاف) وأخواتها بعد (لولا) في موضع جرٍّ ، وأنّ (لولا) على هذه اللغة تعمل جراً في المضمر وشُبه بـ(لدُنْ) في عملها الجر في غير (غُدْوة) وعملها النصب في (غُدوة) فإنَّ اللفظة قد يكون لها حالان مختلفان ، وأنَّ (الكاف) وأخواتها في (عساك) في موضع نصب على معنى (لعلك) فأعملوها إعمال (لعل)[3] ، والذي يدل على أنَّ (لولا) حرف جر يخفض المضمر بها قول العرب : لولاك ، ولولاه ، ولولاي ، وذلك أنَّ (الكاف) و(الهاء) و(الياء) لا تكون ضمائر رفع ، بل هي مُرَدَدَةٌ بين أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض ، وباطلٌ أن تكون ضمائر نصب ؛ لأنَّ الحروف إذا اتصل بها (ياء) المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها (نون) الوقاية نحو: (إنني) و(ليتني) فإذا أدَّى ذلك إلى اجتماع الأمثال ، جاز حذف (نون)

---

(١) هو المبرد . ينظر : الكامل (٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) ، والمقتضب (٣ / ٧٣) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧) .

الوقاية إلا في ضرورة نحو قول الشاعر[١] :

كَمُنيـةِ جَـابرٍ إذ قَـال لَيْتِـى أُصَادِفُـهُ وأُتْلِـفُ بَعْـضَ مَـالي

فلو كانت الياء ضمير نصب لكان (لولاني) ، فثبت أن (اليـاء) [ضمير خفض][٢] وإذا ثبت ذلك في (الياء) حملت (الكاف) و(الهاء) في (لولاك) و(لولاه) على ذلك .

وعند الأخفش[٣] أن المضمرات بعد البابين[٤] في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى ، إلا أنّه استُعير لفظ المجرور المتصل للمرفوع فوقع الضمير المجرور المتصل كما وقع الضمير المرفوع المنفصل موقع الضمير المجرور المتصل فيما حكاه[٥] من قولهم : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، وكما وقع الضمير المنصوب المتصل موقع الضمير المنصوب المنفصل في قوله[٦] :

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا أن لا يجاورنـــا إلاّك ديّـــار

فإنّ الأصل : أن لا يجاورنا إلا إيّاك ديّار ؛ لأنّه مستثنىً مقدمٌ على المستثنى منه ، فوجب أن يكون منصوباً كقولك : ما جاءني إلا أخاك [أحدٌ][٧] ، فعدل عن الضمير المنصوب المنفصل إلى المضمر المنصوب المتصل .

---

(١) هو زيد الخير . ينظر ديوانه ص (٨٧) وهو من الوافر .
والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧٠) ، والمقتضب (١ / ٢٥٠) ، ومجالس ثعلب (١ / ١٠٦) ، والخزانة (٥ / ٣٧٥) .

(٢) بياض بالشرح ، والمثبت من المحقق دلّ عليه السياق .

(٣) وهو مذهب الكوفيين أيضاً ، وقد عقد ابن الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ، ورجَّحَ مذهب الكوفيين والأخفش ينظر : الإنصاف (٢ / ٦٨٧ - ٦٩٥) ، والمقتضب (٣ / ٧٣) ، والأزهار الصافية (١ / ٦٣) .

(٤) أي : باب (لولا) و(عسى) .

(٥) تنظر حكاية الأخفش عن العرب في المقتضب (٣ / ٧٣)، وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٧٨) .

(٦) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٧٣) .

(٧) سقط من الشرح ، والمثبت من أمالي ابن الحاجب .

ومعنى البيت : إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد غير مُبالىً به ؛ لأن مجاورتك هي المقصودة دون جميع المجاورات .

وقوله : // « ألاّ يجاورنا » في موضع مفعول ، إمَّا على تقدير حرف جرٍّ كقولك : ما باليتُ بزيدٍ ، أو على التعدي بنفسه كقولك : ما باليت زيداً ، (وديَّار) : فاعل لـ: (يجاورنا)[1] . / ٧٤

ورُجِّحَ مذهب الأخفش بأنّ إيقاع الضمائر بعضها مكان بعض سائغٌ كثير ، وأمَّا كون الكلمة يتغير عملها باعتبار حال ما تدخل عليه ، فنادرٌ ضعيفٌ ، لا يكاد يوجد إلا في مثل (لَدُنْ) كأنّهم أجروا نونها مجرى التنوين .

ورُجِّحَ مذهب سيبويه بأنّ فيه تغييراً واحداً ، وهو التغيير للأمر الداخل على المضمر ، وتغيير المضمر بعد ذلك تبع جارٍ على القياس .

ومذهب الأخفش يلزمه أن يكون قد غُيِّر في (لولا) اثنا عشر لفظاً من أول الأمر وفي (عسى) كذلك ؛ لأنَّه غير مبني على شيء جرى فيه قياس[2] .

فإن قيل : (لولا) لا تعمل في المظهر ، فكيف جاز أن تعمل في المضمر ؟

أجيب : بأنه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض نحو (لدن) فإذا كان العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنهما من جنسٍ واحد ، فالأحرى أن تعمل في المضمر ولا تعمل بعمله في المظهر، إذ هما جنسان مختلفان.

وزعم المبرد[3] أن (لولا) لا يجر الظاهر ولا المضمر ولا يقع بعدها إلا ضمير

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٠٥) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٦٩٩) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ٢١ ، ٢٢) ، شرح الرضى (٢ / ٤٤٥) ، والأسرار الصافية (٢٠) .

(٣) ينظر : المقتضب (٣ / ٧٣) ، والكامل (٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) .

مرفوع منفصل وأنَّ (لـولاك) و(لـولاه) و(لـولاي) لحـن ، وزعـم أنّـه حمـل النحويين على جواز ذلك قول الشاعر[١] :

وكمْ موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوى بأجْرامِـهِ مِـنْ قُنَّـةِ النِّيْـقِ مُنْـهَوِي

قال : وهذه القصيدة فيها لحن كثير، هذه من جملتها فلا ينبغي أن يحتج بها .

وهذا الذي ذكره المبرد بـاطلٌ ، فـإنَّ النحويـين ذكـروا انّ ذلـك لغـة العـرب وأنشد الفراء[٢] في ذلك[٣] :

. . . . . **ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسنُ**

وأنشد أيضاً[٤] :

. . . . . **لـولاك هـذا العـام لم أحْجُـجِ**

وقال[٥] :

ولي نفـس أقـول لهـا إذا مـا تنـازعني لعلـي أو عسـاني

فقوله : إنَّ النحويين إنَّما أخذوا ذلك من قوله : وكم موطنٍ، غير مستقيم .

---

(١) هو يزيد بن الحكم الثقفي ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧٣) ، والكامل للمبرد (٣ / ٣٤٥) ، والخصائص (٢ / ٢٥٩) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١١٨) ، والخزانة (٥ / ٣٣٦) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢ / ٨٥) .

(٣) هو عمرو بن العاص ، وهو عجز بيت من الطويل صدره :
أيطمع فينا من أراق دماءنا . . . . . .
والشاهد في الانصاف (٢ / ٦٩٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٢٠) ، وشفاء العليل (٢ / ٦٧٨) .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة ، ينظر ديوانه ص (٤٨٧) وهو عجز بيت من السريع صدره :
أومت بعينيها من الهودج . . . . . .
والشاهد في أمالي ابن الشجري (١ / ٢٧٨) ، وشرح قطر الندى (٣٥٣) ، وشرح النجراني (١٩) ، والخزانة (٥ / ٣٣٣) .

(٥) هو عمران بن حطان ، وهو بيت من الوافر .
وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧٥) ، والمقتضب (٣ / ٧٢) ، والخصائص (٣ / ٢٥) ، والمقرب (١ / ١٠١) .

[نُونُ الوقاية]

ص : « **ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ، وفي المضارع عَرِيّاً عن نون الإعراب ، وأنت مع النون و(لدن) و(إنَّ) وأخواتها مخيّرٌ ، ويختار في (ليت) و(من) و(عن) و(قد) و(قط) ، وعكسها // (لعل) »**[1] . ٧٤ / ظ

ش : لما كان بعض الضمائر يخالف غيره من الضمائر في اشتراط زيادة حرف آخر غيره في بعضٍ ، وهذا البعض هو (ياء) المتكلم ، فإنَّه يشترط - في بعض المحال - زيادة نون الوقاية معه ، أخذ يبين ذلك .

ونون الوقاية : نون لحقت قبل (ياء) المتكلم في آخر الكلمة التي اتصلت بها (ياء) المتكلم وقاية للكلمة من الكسر الذي لأجل (ياء) المتكلم سميت نون الوقاية لذلك ، ونون الوقاية قد تكون لازمة لا يجوز تركها ، وقد تكون مختارة ، وقد يكون ذكرها وتركها سواء ، وقد يكون ذكرها ضعيفاً .

إذا عُرف هذا فنقول : نون الوقاية لازمة مع (ياء) المتكلم في الماضي ، قيل من الواجب أن يقول : نون الوقاية لازمة مع (الياء) في الماضي عَرِيَّاً عن نون الجمع المؤنث ، فإنَّ النون للوقاية لا تلزم مع هذا الجمع كقول الشاعر[2] :

تراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً ... يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

أراد (فليني) فحذف نون الوقاية للضرورة ، فلا تكون نون الوقاية مع نون

---

(١) الكافية (١٤٧) .

(٢) هو عمرو بن مع يكرب . ينظر ديوانه (١٧٣) وهو من الوافر .
والبيت من شواهد سيبويه (٣ / ٥٢٠) ، ومعاني القرآن للفراء (٢ / ٩٠) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢١٣) ، وشرح الرضى (٢ / ٤٥١) .
قوله : « الثَّغام » نبت يكون في الجبل يبيضُّ إذا يبس ، ويُشَبَّه به الشيب ، « الفاليات » جمع فالية وهن النساء اللواتي يُخْرِجْنَ القمل من الشعر . ينظر : الصحاح (ثغم) .

الجمع في الماضي لازمة .

أجيب : بأنا لا نسلم أنَّ المحذوف هو نون الوقاية ، فإنَّه لما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذُكر حوفظ بقاؤها إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذفٍ وحُذِفَ المثل فهي الباقية عند سيبويه[١] في قول الشاعر فحذف الأولى وبقيت الثانية كما في قوله تعالى[٢] : ﴿ **أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي** ﴾ ، وفيه نظر ، فإنَّ الأول ضمير[٣]، والضمير فاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه وتشبيهه بقوله تعالى[٢] : ﴿ **أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِي** ﴾ غير صحيح ؛ لأنَّ النون الأولى في (تأمروني) ليست بضمير[٤] .

وقيل : إنّ المراد أنها لازمة في سعة الكلام ، فلا يرد الاعتراض ، وفيه نظر ؛ لأنَّه حينئذٍ ينبغي أن يكون اللزوم مقيداً بالسعة ، وليس كذلك ، وأيضاً ينبغي أن يتعرض له ، و لم يتعرض له .

والأولى : أن يُقال : إنّ هذا البيت ليس بفصيح ، أو يكون هذا الحذف نادراً ولا يُعتد به .

وقيل : كان ينبغي أن يتعرض للأمر فيقول : نون الوقاية لازمة مع (ياء) المتكلم في الماضي والأمر نحو قولك: (أَكْرِمْنِي) فإنَّ فعل الأمر أحق بها من غيره؛ لأنّه لو اتصل بـ(ياء) المتكلم دون نون الوقاية لزم محذوران .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (٣ / ٥٢٠) .

(٢) سورة الزمر من الآية (٦٤) ، وقد قرأ نافع بتخفيف النون ، وقرأ الباقون بالتشديد إلا ابن عامر فإنه قرأ بنون مع سكون الياء ، ينظر : الاقناع (٢ / ٧٥١) .

(٣) أي في قوله : « فليني » .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٩٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٤٠) ، والتذييل والتكميل (٢ / ١٩٢) .

- أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

- والثاني : التباس // أمر المذكر بالمؤنث . ٧٥ / ٥

فهذه النون توقي هذين المحذورين[١] ، ويمكن أن يقال : لما كان الأمر بمثابة المضارع لم يتعرض له ، واستغنى بذكره المضارع عن ذكره .

وقيل : ينبغي أن يقول : ونون الوقاية لازمة مع (ياء) المتكلم ، فإنّ إطلاق قوله : « لازمة مع الياء » يقتضي أن تكون لازمة مع كل ياء هي ضمير ، سواء كانت للمتكلم أو لغيره ، وليس كذلك ، فإن قولك : اضربي في أمر المؤنث ، لا تدخله النون مع هذه الياء ، فإنَّ نون الوقاية لزومها مشروطٌ بضمير المفعول لا بضمير الفاعل . وإنّما لم تحتج هذه (الياء) إلى نون الوقاية ؛ لأنها فاعلة ، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، فأشبهت هذه (الياء) الياء التي تكون من نفس الفعل نحو : يرمي ويعطي .

والجواب : أنّه أراد بقوله : « الياء » ياء المتكلم ، والألف واللام في الياء للعهد ، والمعهود (ياء) المتكلم بحسب الذهن .

وقوله : « عَرِيّاً عن نون الإعراب » .

احتراز من مثل : يضربانني ، ويكرمونني ، ويَكْرِمْنَنِي ، فإنَّك في ذلك بالخيار بين الإثبات والحذف ، أمَّا الإثبات فعلى القياس المتقدم ، وأمَّا الحذف فلكراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما .

والصحيح : أنَّ المحذوف نون الوقاية لا نون الإعراب[٢] ، لأنَّ نون الوقاية إذا

---

(١) في الشرح : « هذان المحذوران » ولعله سهو .

(٢) قال الرضى : « ... هذا على مذهب من قال : المحذوف نون الوقاية كالجزولي ، لأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب » شرح الكافية (٢ / ٤٥٠) ، وينظر : شرح المقدمة الجزولية (٢ / ٦٤٣) ، وهو قول الأخفش والمبرد وابن بابشاذ والمصنف . ينظر : شرح المقدمة المحسبة (٢ / ٢٩٩) وشرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٠) ، والمساعد (١ / ٣١) .

حُذفت يقام مقامها نون الإعراب ، ونون الإعراب إذا حذفت لا يقام مقامها نون الوقاية ؛ ولأن نون الوقاية هي الثانية ، ومنها نشأ الثقل ، فكان أولى بالحذف ؛ ولأن الوقاية أمر استحساني ، لا دلالة لها ، ونون الإعراب لمعنىً ، فإذا اجتمعا وقد حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له هو الوجه ، وكذلك أنت مُخيَّرٌ في (لدن) بين الإثبات والحذف فتقول : لدُنّي ولدُني ، أمَّا الإثبات فلمحافظتها على سكونها البنائي ، وإن لم يكن فعلاً ولا حرفاً ، وأما الحذف فإجراءً لها مجرى الأسماء ؛ لوقوعها على ثلاثة أحرف[١] .

قال صاحب التسهيل[٢] : إلحاق النون مع (لدن) أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه[٣] أنّ عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع[٤] ﴿ **من لدُنِي عُذراً** ﴾ بتخفيف النون وضم الدال[٥] ، ولا يجوز أن يكون نون (لدني) نون الوقاية ، ويكون // الاسم (لَدُ) ؛ لأن (لَدُ) متحرك الآخر ، والنون في (لدن) وأخواته[٦] إنّما جيء به لتصون أواخرها من زوال السكون فلا حظَّ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في: (لَدُ) مضافاً إلى الياء (لدنى) نَصَّ على ذلك سيبويه[٧] . وقرأ أبو بكر[٨] مثل

٧٥ / ظ

---

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٣ / ٥٤ ، ٥٥) ، (٤ / ٢٦ ، ٢٧) ، وشرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٠ ، ٧٠١) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٣٦) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١) .

(٤) سورة الكهف من الآية (٧٦) .

(٥) ينظر : النشر (٢ / ٣١٣) ، وإتحاف فضلاء البشر (٢٩٣) .

(٦) في الشرح : « وأجزائه » وهو تحريف ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

(٧) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٧٠) .

(٨) ينظر : الدر المصون (٧ / ٥٣٢) ، والتيسير (١٤٥) .

نافع إلا أنه أشَمَّ الدال ضماً ، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون مُدْغِمِيْنَ نون (لدن) في نون الوقاية .

وأما (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) فيجري فيها الوجهان : إثبات نون الوقاية وحذفها ، أمَّا إثبات النون فعلى تشبيهها بالفعل من الوجه الذي شبهت به في العمل ، [وأما][1] حذفها فلكراهة اجتماع النونات ، وإذا كانوا قد جوزوا الحذف في (تضربونني) مع كونه فعلاً ، فلأن يُجَوِّزوا في (إنني) أولى .

وأمَّا (ليت) فيختار فيها الإثبات ؛ لفقدان الأمر المقتضى لجواز حذفها ، إذ لا نون في آخرها ، وجاز حذفها تشبيهاً لها بها ؛ لأنَّها من الحروف المشبهة بالفعل[2] .

قال صاحب التسهيل[3] : لم يرد ليتي إلاّ في نظم قال زيد الخيل[4] :

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

قوله : « ومن ، وعن ، وقد ، وقط » .

أي هذه الكلمات مثل : (ليت) في اختيار مجيء النون .

أما (من) و(عن) فلكونها على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ على بنائهما أن يدخلهما الكسر ، كما حوفظ على الفعل أن يدخله الكسر .

وأمّا (قد) و(قط) فمثل (من) و(عن) في كونهما على حرفين وإن

---

(١) في الأصل : « واحد » ، والمثبت من المحقق دل عليه السياف .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠١ ، ٧٠٢) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٣٦) .

(٤) تقدم تخريج هذا البيت ص (**٢٨٩**) .

كانتا اسمين[١] ، ومعنى (قد) و(قط) حسب ، ومن قال : قدي وقطي بلا نون شبهها[٢] بـ(حسب) وفي الحديث[٣] : « قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ » ، رُوِي بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودون ياء .

ويروى (قطني) (قطني) بنون الوقاية و(قَطِ) (قَطٍ) بالتنوين ، وبالنون أشهر ، وقال الراجز[٤] :

امتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي مَهلاً رويداً قد مَلأتَ بطني

وقال آخر في (قدني) و(قدي)[٥] :

قَدنيَ مِن نَصْرِ الخُبَيبينِ قدِى

وقال الشاعر في الحذف مع (عن) و(من)[٦] :

أيها السائلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٢) .

(٢) في الأصل بياض والمثبت من شرح التسهيل .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦ / ٤٨) ، ومسلم في صحيحه (٨ / ١٥٢) .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو من الرجز .

والبيت في إصلاح المنطق (٥٧) ، والكامل للمبرد (٢ / ٩١) ، ومجالس ثعلب (١/ ١٥٨) ، وتذكرة النحاة (٤٢٠) .

(٥) نُسب إلى حميد بن مالك الأرقط ، وإلى حميد بن ثور وليس في ديوانه ، وإلى أبي بحدلة ، وهو من الرجز وبعده :

ليس الإمام بالشحيح الملحد

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٧١) ، والنوادر (٢٠٥) ، وشرح ابن عقيل (١ / ١١٥)، ورصف المباني (٣٦٢) .

(٦) من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقال بعضهم أنه من صنع النحاة ، وهو من المديد .

والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ١٩٧) ، والتخمير (٢ / ١٧٨) ، وأوضح المسالك (١ / ١١٨) ، والجنى الداني (١٥١) .

قوله : « وعكسها لعل » .

أي عكس (ليت) (لعل) ، أي : المختار في (لعل) الحذف من حيث // إنّ من لغاتها (لعن)[١] واللام الأولى من (لعل) ليس بينها وبين الثانية إلا حرف مع شبهها بالنون فكرهوا لحاق النون فأجروها في الأكثر على أحد لغتي أخواتها. ٧٦/

قال صاحب التسهيل[٢] : لما نقص شبه (لعل) بالفعل من حيث إنّها تُعَلِّق في الغالب ما قبلها بما بعدها ، ومن حيث إنّها تجرُ على لغةٍ[٣] ، ضعف مقتضى لحاق النون بها فكثر (لَعَلِّي) قال تعالى[٤] : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ﴾ ، ﴿ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ ﴾[٥] ، ﴿ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ ﴾[٦] وقَلَّ[٧] : « لَعَلَّنِي » ، ومنه قول الشاعر[٨] :

فقلتُ أعيراني القَدُومَ لَعَلَّنِي ... أخُطُّ بها قَبراً لأبيضَ مَاجِدِ

وقول العرب: (لَعَلِّي)، و(بَجَلِي) أعرفُ من قولهم: (لَعَلَّني) و(بَجَلَنِي) ومعنى بجل : حَسْب .

قال صاحب التسهيل[٩] : ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة في

---

(١) ينظر : الأمالي للقالي (٢ / ١٥١) ، وشرح ابن يعيش (٨ / ٧٩) ، واللسان (علل) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٣٧) .

(٣) وهي لغة عُقيل .

(٤) سورة غافر من الآية (٣٦) .

(٥) سورة يوسف من الآية (٤٦) .

(٦) سورة المؤمنون من الآية (١٠٠) .

(٧) في الشرح : « قال » والمثبت من شرح التسهيل .

(٨) هو مدرك بن حصن الأسدي ، وهو من الطويل .

والشاهد في: شرح ابن عقيل (١ / ١٣)، وشرح الأشموني (١ / ٥٦)، والهمع (١ / ٢١٦).

(٩) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٣٦ - ١٤٠) .

لحاق النون لم يمنع عَدَمُ التصرف من وجوب اتصالها بـ(هَبْ)[١] أخت (ظن) لأَمْرِيَّتِهَا ، ولا من وجوب اتصالها بـ(عسى) للزوم استقبال مصحوبها ، ولقولهم في التعجب : أعْسِ[٢] به ، ولفظه لفظ الأمر ، وكذا فعل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليها عدمُ تصرفه لعروضه ، ولكون أحد مثاليه بلفظ الأمر ، ولما عدمت (ليس) التصرف ، ولزوم الاستقبال ولم يكن له في الأمرية نصيب كمثل[٣] ما كان لـ(عسى) وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ (ليت) عوملت معاملة (ليت) في لحاق النون فقيل : [ليتني][٤] كقول بعض العرب : عليه رجلاً لَيْسَنِي ، ولم يرد (لَيْسِي) إلا في نظم قال الراجز[٥] :

إذ ذَهَب القومُ الكرامُ ليسى

وحكى سيبويه[٦] : عليكنى ، وإذا ألحق النون بـ(رويد) يقال : رويدني ، وكذلك تفعل بكل متعدٍ من أسماء الأفعال ، ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر[٧] :

وما أدري وظني كلُّ ظنٍ أمُسْلِمُنِي إلى قومي شَراحِ

---

(١) في الشرح بياض ، والمثبت من شرح التسهيل .

(٢) في الشرح : « أعسى » ولعله سهو ، والمثبت من شرح التسهيل .

(٣) في الشرح : « بمثل » والمثبت من شرح التسهيل .

(٤) في الشرح : « ما كان لعسى » وهو سهو ، وما بين الحاصرتين من شرح التسهيل .

(٥) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٨٤) .

(٦) جاء في كتاب سيبويه (٢ / ٣٦١) : « وحدثنا يونس أنَّه سمع من العرب من يقول : عليكنى من غير تلقين » .

(٧) هو يزيد بن محمد الحارثي ، وهو من الوافر .

والشاهد في : معاني القرآن للفراء (٢ / ٣٨٦) ، والمحتسب (٢ / ٢٢٠) ، والمقرب (١ / ١٢٥) ، وتذكرة النحاة (٤٢٢) .

وقوله[١] :

وليس بمعْيِيني وفي النَّاس مُمْتَـعٌ صَديـقٌ إذا أعيـا عَلـيَّ صديـقُ

وقوله[٢] :

وليـس الموافيـني لِـيَرفُدَ خَائبـاً فإنّ لـه أضعـافَ مـا كـان آمِـلا

ولما كان أفعل التفضيل مشابهاً للفعل معنى ووزناً ، وخصوصاً لفعل التعجب اتصلت به نون الوقاية في قول النبي ﷺ[٣] : « غيرُ الدَّجَال أخْوَفَنِي عليكم » .

والأصل فيه : أخوف تخوفاتي عليكم ، فحـذف المضـاف إلى اليـاء وأقيمـت هي مقامه ، فاتصل (أخوف) بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفـاعلين // الثلاثة و(أخوف) على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم : أشْغَلُ مـن ذات النِّحْيَيْـن[٤] ، وأزْهَـى مـن ديـك[٥] ، وكقولـه عليـه الصـلاة والسـلام[٦] : « أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون » ويجـوز أن يكـون مـن (أخـاف) فإنّ صَوْغَ أفعل التفضيل وفعل التعجب من (فِعْلٍ) على (أفعل) غَيْرُ مُطَّردٍ عند

٧٦ / ظ

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح الجمـل لابـن عصفـور (١ / ٥٥٩) ، والتذييـل والتكميـل (٢ / ١٨٧) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٧٦) .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في : مغني اللبيب (٢ / ٣٤٥) ، وشفاء العليل (١ / ١٨٦) ، والهمع (١ / ٢١٧)، والدرر (١ / ٢١٣) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٨ / ١٩٧) ، والإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٤٥) .

(٤) ذات النِّحْيَيْن : امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن ، فشغلها خـوَّات بـن جبـير - أيـام الجاهليـة - حتـى قضـى منـها وطـره ، ينظـر : المسـتقصى (١ / ١٩٦) ، ومجمـع الأمثـال (١ / ٣٧٦) ، والنحيين : مثنى نحى وهو وعاء السمن .

(٥) أزهى : أي ذو زهو وكبر . ينظر : مجمع الأمثال (١ / ٤٥٩) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (٢ / ٤١٣) ، والدارمي في سننه (٢ / ٣١١) .

سيبويه[١] ، فيكون المعنى على هذا : غَيْرُ الدَّجَالِ أشَدُّ لي إخافةً عليكم من الدَّجَالِ .

ويجوز أن يكون من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة مما يوصف به الأعيان ، فيقال : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وخَوفٌ خَائِفٌ ، ومُوتٌ[٢] مائتٌ وعَجَبٌ عَاجبٌ ، ثم يُصاغ (أفعل) باعتبار ذلك المعنى فيقال : شعرك أشعر من شعري، وخوفي أخوف من خوفك ، ومنه قول النبي ﷺ[٣] : « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد :

ألا كل شي ما خلا الله باطل [٤] . . . . . .

وتقدير الحديث حينئذٍ : خوفُ [غير][٥] الدجال أخوفُ خوفي عليكم ، فحذف (خوف) الذي أضيف إلى (غير) ، وأقيم (غير) مقامه ، وحذف (خوف) الذي أضيف إلى (الياء) ، وأقيمت (الياء) مقامه ، فاتصل (أخوف) بالياء معمودة بالنون .

---

(١) ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٧٣) .

(٢) في الشرح صوت والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٣٩) ، وقد ضُبِطَتْ هذه الأمثلة في الشرح بإضافة الأول إلى الثاني وهو خطأ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٧ / ١٠٧) ، ومسلم في صحيحه (٧ / ٤٩) .

(٤) قال لبيد :

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

والبيت من الطويل . وينظر ديوانه ص (١٣٢) .

(٥) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك .

[ضَمِيْرُ الفَصْل]

ص : « **ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوعٍ منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو أفعل من كذا مثل : كان زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو ، ولا موضع له عند الخليل ، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره** » .

ش : الكلام في الضمائر انجر إلى ذكر هذه الصيغة ، فإنَّها صيغة الضمير ، وضمير بحسب المعنى عند طائفة .

قوله : « صيغة » وما قال : ضمير ، لأنَّه قد اختلف في كونها ضميراً[1] ، ولم يتعين أن يكون ضميراً ، فذكر الصيغة دون الضمير تنبيهاً على هذا .

قوله : « مرفوع » احترازاً من صيغة منصوب أو مجرور ، فإنها لا تكون فصلاً .

قوله : « منفصل » احترازٌ من صيغة مرفوع متصل ، فإنها لا تكون فصلاً .

قوله : « يتوسط »[2] احترازٌ عن صيغة مرفوع منفصل لا يكون متوسطاً ، بل إمَّا متقدماً نحو : هو زيد أخوك ، أو متأخراً نحو : زيد أنت ، فإنَّها لا تكون فصلاً .

قوله : « بين المبتدأ والخبر » احترازٌ من صيغة مرفوع منفصل يتوسط[3] لكن لا يكون بين المبتدأ والخبر ، بل بين غيرهما في قوله تعالى[3] : ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى

---

(١) سيذكر هذا الخلاف مفصلاً في ص (٣٠٨) .

(٢) في الشرح : « بتوسط » وهو تصحيف .

(٣) سورة هود من الآية (٧٨)

هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ على قراءة من قرأ بالنصب[1] ، فإنّه // قد وقع متوسطاً بين الحال وصاحبها ، فلا يكون فصلاً على الصحيح . / ٧٧

قوله : « قبل دخول العوامل وبعدها » .

ليدخل فيه ما توسط بين اسم (كان) وأخواتها وبين خبرها ، وما توسط بين اسم باب (إنّ) وأخواتها وبين خبرها نحو : إن زيداً هو المنطلق ، وما توسط بين المفعول الأول من باب (حسبت) وبين المفعول الثاني منه نحو : حسبتُ زيداً هو المنطلق ، فإنَّ هذه الصيغة كما تقع بين المبتدأ والخبر مع عدم العوامل اللفظية نحو : زيد هو المنطلق تقع بينهما مع وجود العوامل اللفظية ، كما ذكرنا .

قوله : « مطابق للمبتدأ » .

يعني في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة أي : إن كان المبتدأ مفرداً مذكراً كان هذا المتوسط على صيغة المفرد المذكر نحو: زيد هو المنطلق ، وكذلك المثنى نحو : الزيدان هما المنطلقان ، وكذلك المجموع نحو : الزيدون هم المنطلقون ، وكذا المؤنث نحو : هند هي القائمة ، والهندان هما القائمتان ، والهندات هن القائمات ، وكذلك لو كان الأول متكلماً أو مخاطباً أو غائباً يكون هذا المتوسط كذلك نحو : إنّه هو القائم ، وإني أنا القائم ، وإنا نحن القائمون ، وإنك أنت القائم[2] .

---

(١) وهي قراءة سعيد بن جبير ، والحسن - بخلاف - ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق . ينظر : المحتسب (١ / ٣٢٥) .

قال أبو الفتح ابن جني . ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها : « احتبى ابن مروان في لحنه » . ينظر : المرجع السابق ، وكتاب سيبويه (٢ / ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٤) .

قيل : اعتبار المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة في هذه الصيغة للمبتدأ أليس بشرط ، فإنه قد جاء غير مطابق في هذا ، يدل على ذلك قول الشاعر[١] :

وكـائنْ بالأبَـاطِحِ مِـنْ خليـلٍ يَرانِي لـو أُصِبْتُ هـو المُصَابـا

فإنه فصل بين المفعول الأول الذي هو ضمير المتكلم ، وبين المفعول الثاني الذي هو (المصاب) بصيغة غائب يعني (هو) .

أجيب[٢] : بأنّ تقديره : يرى مصابي هو المصابا ، فحذف (مصاب) المضاف إلى (الياء) وأقام (الياء) مقامه في اللفظ فقال : يراني ، فطابق الفصل المحذوف ، لا الياء الذي هو قائم مقامه ، فحكم على الياء الذي أقيم مقامه بحكمه فعومل معاملة الغائب كما في قوله تعالى[٣] : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ فإن التقدير : وكم من قرية أهلكنا أهلها ، فحذف المضاف وهو (الأهل) وأقيم مقامه المضاف إليه فصار (أهلكناها) فأعيد الضمير الذي (للأهل) وهو (هم) على (قريةٍ) لقيامها مقام الأهل[٤] .

---

(١) هو جرير ، ينظر ديوانه ص (٢١) ، وهو من الوافر .

والشاهد في : شرح ابن يعيش (٣ / ١١٠) ، وأمالي ابن الحاجب (٣ / ١٣٨) ، ورصف المباني (١٣٠) ، والخزانة (٥ / ٣٩٧) .

قوله : « الأباطح » جمع أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويجمع على البطاح أيضاً على غير القياس . ينظر : الصحاح (بطح) .

(٢) هذا جواب ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٦٨) .

(٣) سورة الأعراف الآية (٤) ، وقد كتب قوله تعالى ﴿ بَيَـٰتًا ﴾ في الأصل « بياتنا » وهو خطأ من الناسخ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٦٩) .

قوله : « يسمى فصلاً » .

أي هذه الصيغة تُسمى فصلاً عند البصريين[١] ؛ لأنَّه فُصل به بين كون ما بعده خبراً ونعتاً ؛ لأنَّك إذا قلت : زيد المنطلق ، جاز أن يتوهم السامع أنّ (المنطلق) نعت للأول فينتظر الخبر ، وجاز أن يفهم أنّه خبر ، فإذا قلت : زيد هو المنطلق ، تعين // أن يكون خبراً ، فهذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت ، وعينته للخبر[٢] . ٧٧ / ب

ومنهم[٣] من قال : يُسمى فصلاً لانفصال السامع به عن تَوهَّم الخبر تابعاً ، فإنَّ ذِكْرَ التابع أولى من ذكر النعت ؛ لأنَّ هذه الصيغة قد تقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به .

وقيل عليه : إنّ هذه الصيغة قد يقع بعدها ما ليس بتابعٍ للأول نحو : إنّك أنت القائم ، فإن ما وقع بعد هذه الصيغة ليس بتابعٍ لما قبله .

وأجيب : بأنَّه لما اضطر إليه في موضع من المواضع حمل عليه سائر الباب .

وقد أُورِد على العبارة الأولى : أنّ قوله تعالى[٤] : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يلتبس فيه الخبر بالنعت ، فإنّ الضمير لا يُنْعَت .

وأُجيب : بأنّه لما حصل اللبس في المظهر ، حمل المضمر على المظهر في العبارة

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه (٢ / ٣٨٩)، والمقتضب (٤ / ١٠٣ ، ١٠٤)، والأصول (٢ / ١٢٨)، والمفصل (١٣٣) ، وشرح الوافية (٢٨٢) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٥) .

(٣) قال الرضي (٢ / ٤٥٦) : « قال المتأخرون : إنما سُمي فصلاً لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً » وينظر : الوافية في شرح الكافية (١٩١) ، والأسرار الصافية (٢٤) .

(٤) سورة المائدة من الآية (١١٧) .

الأولى ، وحَمْلُ المضمر على المضمر ، أولى من حَمْل المضمر على المظهر .

وقيل[١] : سَمَّى هذه الصيغة فصلاً ؛ لأنَّه يَفصل بين الشيئين ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، فعلى هذا لا يحتاج إلى أن نقول : إن بعض هذا الباب محمول على البعض .

ويُسمي الكوفيون[٢] هذه الصيغة عماداً ؛ لأنَّه اعتمد على هذه الصيغة في الفصل بين الخبر والصفة أو التابع ، على اختلاف العبارتين .

وتسميةُ أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح من تسمية الكوفيين[٣] ؛ لأنّ الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في[٤] هذه الألفاظ الفصل ، كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفيين لها عماداً ، نظراً إلى أنّ السامع أو[٥] المتكلم أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر ، فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي معناها ، فتسمية البصريين أظهر .

قوله : « وشرطه أن يكون الخبر معرفة » .

لأنَّه إذا لم يكن معرفة لم يقع لبس ، فلم يحتج إلى ما به الفصل ، إذ لا لبس في نحو : زيدٌ منطلقٌ ، أنّه خبر ، وإنّما أجروا (أفعل من كذا) مجرى المعرفة لأنَّ (من) فيه قائم مقام (لام) التعريف قريب منه ، ولذلك لم يجمعوا بينهما ،

---

(١) ينظر : شفاء العليل (١ / ٢٠٧) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ٥١ ، ٥٢) ، والأصول (٢ / ١٢٥) .

(٣) ينظر في هذا الخلاف : الإنصاف مسألة (١٠٠) (٢ / ٧٠٦) ، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٧١) ، والتخمير (٢ / ١٦٢) والتذييل والتكميل (٢ / ٢٨٥ - ٢٨٧) ، والمساعد (١ / ١١٩) .

(٤) قوله : « في » تكررت .

(٥) في الشرح : « والمتكلم » ، والمثبت دل عليه السياق .

فلما أشبهه أجرى مجراه ، وإلا فالقياس ألاّ يكون الفصل فيه[١] .

ولم يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنَّ المبتدأ إذا كان خبره معرفة لا يكون إلا معرفة ، وما يقع نكرة بتأويل لا يكون خبره إلا نكرة ، وقد قيد الخبر بالتعريف ، فعلم أنه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفة .

قال صاحب التسهيل[٢] : لا يكون ما بعد هذه الصيغة إلا معرفة أو مشبهاً بالمعرفة في عدم قبول حرف التعريف كحسبتك // أنت مثله أو خيراً منه . ٧٨ / و

ولا يجوز أن يكون ما بعد هذه الصيغة نكرة تقبل حرف التعريف ، ويقع بين نكرتين شبيهتين بمعرفتين نحو : ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك ، فإنَّ (أحداً) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف باللام الجنسية و(خيراً منك) شبيهٌ بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه ، وقد حكى سيبويه[٣] أنَّ أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين ، وروي عن يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً ، وقال سيبويه[٤] : لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنَّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة .

وحكى الأخفش[٥] أنَّ بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول : ضربتُ زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قراءة بعضهم[٦] ﴿ **هؤلاء بناتي هُنّ أطْهَرَ لكم** ﴾ بنصب (أطهرَ) .

ولمَّا كان فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعاً لزم من ذلك الاستغناء عنه

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٦) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٦٨ ، ١٦٩) .

(٣) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٦) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٥٢) ، والمساعد (١ / ١٢١) .

(٦) سورة هود من الآية (٧٨) ، وقد تقدم تخريج القراءة ص (**٣٠٣**) .

إذا قُدِّم الخبر ؛ لأنَّ تقدم الخبر على المبتدأ يمنع توهم أنّه تابع ، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلو قدم المفعول الثاني في باب (حسبت) نحو : حسبتُ زيداً هو خيراً منك ، لم يَجُز إيراد الفصل ؛ لعدم الحاجة إليه مع كونه في محلِّه ، فلأن يُترك ولا يُجاء به بعد[١] الخبر المقدم أحق وأولى ، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي من ذلك .

قوله : « ولا موضع له عند الخليل » .

المعروف من قول الخليل[٢] أنَّه لا موضع له من الإعراب ، وبعض النحويين[٣] يزعم أنه له موضعاً من الإعراب .

قال المصنف في الشرح[٤] : وهو يُبنى على أنه حرف أو ضمير ، فإن قلنا : إنه حرف وضع للفصل تغير بتغير المبتدأ في المعنى كما تغيرت صيغة حرف الخطاب في قولك : ذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن ، وإن كانت حروفاً ، وإذا كان حرفاً لا موضع له من الإعراب كغيره من الحروف ، والذي يبين أنه حرف أنه لو كان اسماً وقد وقع مركباً فلابُدَّ وأن يكون موضعه موضع إعراب كالضمائر كلها ، ولو كان موضعه موضع إعراب فلا يخلو إما أن يكون نصباً أو جراً أو رفعاً ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ، أما الملازمة : فلأن إعراب الاسم منحصرٌ في هذه الثلاث ، وأما بطلان اللازم ؛ فلأنَّه لا عامل لواحد منها .

---

(١) في الشرح : « قبل » والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٦٩) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٧) ، وقد ذهب إلى هذا ابن السراج . ينظر : الأصول (٢ / ١٢٥) .

(٣) وهو قول الكوفيين ، ينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ٥١) ، والانصاف مسألة (١٠٠) (٢ / ٧٠٦) ، ومغني اللبيب (٢ / ٤٩٧) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (٢ / ٧٠٧) .

أما النصب والجر فغير مستقيم ؛ لأنَّه لو كان للنصب أو الجر عامل لكان لفظه لفظ المنصوب والمجرور ، وليس كذلك ، فإنّ لفظه لفظ المرفوع ، وأما الرفع فغير مستقيم ؛ // لأنَّ عوامل الرفع اللفظية كلها منتفية ، والعامل المعنوي ٧٨ / ظ
لا يصح ؛ لأنَّه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده ، وليس كذلك ؛ لأنَّك تقول : كان زيد هو المنطلق ، وأيضاً لو كان له موضع من الإعراب لم يخل إما أن يكون بالاستقلال أو بالتبع ، واللازم باطل ، أمَّا الملازمة فظاهرة ، وأمَّا بطلان اللازم ؛ فلأنَّه لو كان بالاستقلال لوجب أن يكون مبتدأ ، ولا يستقيم ؛ لأنه لو كان مبتدأ يكون ما بعده خبره ، فلا يكون منصوباً ، لكن قد يكون ما بعده منصوباً كقولك : كان زيدٌ هو المنطلقَ ، وأما التبعية فلأنه لو كان تبعاً لاختلف باختلاف المتبوع ، وليس كذلك ؛ لأنَّ ما قبله يختلف ، وهو لا يختلف .

وفيما ذكره المصنف نظرٌ[1] ، فإنَّه بنى كونه لا إعراب له على أنه حرف ، وبيَّن كونه لا إعراب له بالدليل المذكور من غير بناء على أنَّه حرف .

وأما بعض النحويين[2] فيقول : هو ضمير له موضع من الإعراب ، ويختار أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ؛ وذلك لأنَّه ضمير موضوع على حسب ما تقدم توكيداً له ، فإن كان ما تقدم مرفوعاً فهذا أيضاً يكون مرفوعاً ، وهو ظاهر ، وإن كان منصوباً يكون هذا الضمير أيضاً منصوباً ، فيكون لفظ المرفوع واقعاً موقع المنصوب ، ولا بعد أن يكون المنصوب مؤكداً بلفظ المرفوع بدليل قولهم : ضربني أنا ، وضَرَبْتَنَا نَحْنُ .

ثم القائلون بأنَّه لا موضع له من الإعراب ، اختلفوا ، فمنهم من ذهب إلى

---

(١) هذا اعتراض من الشارح على المصنف ، فيما ذهب إليه من أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب وهذا مذهب البصريين كما تقدم .

(٢) وهم الكوفيون كما مرَّ .

أنَّه اسم لم ينتقل عن الاسمية ، ولا موضع له من الإعراب ويُحكى هذا عن الخليل[١]، ومنهم من ذهب إلى أنه حرف[٢] في معنى الضمير يخلص للحرفية كما تخلص الكاف التي في نحو: (ضربك) للخطاب مع اسم الإشارة في نحو (ذلك) فصار حرفاً .

والدليل على أنَّه ليس بحرف أن الحرف له طريقة ، وهذا ليس كذلك فإنه يتغير ، باعتبار من هو له بالتكلم والخطاب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر فَدلَّ على أنّه ليس من قبيل الحروف .

وأجيب عن ذلك: بأن تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في (أولئك)، ألا ترى أنك تقول : أولئك ، أولئكما ، أولئكن ، وهو حرف باتفاق .

وقيل عليه : بأن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، ولا يختلف باختلاف المضمرات غيبة وخطاباً وتكلماً ، وهذا يتغير باعتبار المضمرات غيبة وخطاباً وتكلماً .

وأجيب عن هذا : بأن مثل هذا - أي التغير باعتبار // المضمرات غيبة وخطاباً وتكلماً قد جاء في الحرف في : إياه وإياك وإياي ، وهي حروف على المذهب الصحيح . ٧٩ / و

وأجيب : بأنَّ هذه على المذهب إنما جيء بها لِيُبَيِّنَ صاحب المضمر الذي هو (إيّا) ، وأمَّا حرفٌ جيء به غير مبين لصاحب المضمر مختلف كاختلاف

---

(١) ينظر ما تقدم في الصفحة السابقة .

(٢) جاء في ارتشاف الضرب (٢ / ٩٥١ ، ٩٥٢) : « وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور » ، وممن يرى حرفيته المصنف . ينظر : شرح ابن عصفور (٢ / ٦٥) ، وشرح الكافية للمصنف (٢ / ٧٠٧) ، والهمع (١ / ٢٢٨) .

الضمائر فليس بمعهود في اللغة[١] .

والدليل على أنَّه ليس باسم[٢] لا موضع له من الإعراب أنه لم يوجد في كلامهم ؛ وذلك لأنَّه إذا كان اسماً لا يكون اسماً ظاهراً باتفاق ، فتعين أن يكون اسماً مضمراً ، وكلُّ مضمر له موضع من الإعراب ، وهذه الصيغة تدخل عليها لام الابتداء أي الفارقة بين (إنَّ) المخففة و(إن) النافية .

قال صاحب التسهيل[٣] : لا موضع لهذه الصيغة من إعرابٍ خلافاً لقوم يجعلونه توكيداً لما قبله .

قال سيبويه[٤] : لو كان كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو نفسه ، ثم قال : ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريف وإن كنا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولا يكون (هو) و(نحن) صفة وفيهما اللام، يعني بالصفة التوكيد ، ثم قال سيبويه[٥] : فصار هو وأخواته هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر ، فكلام سيبويه مُشْعِرٌ بأنَّ الفصل لا موضع له من الإعراب ، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيِّر ما قبله كقولك زيدٌ هو الفاضلُ ، وعلمتُ زيداً هو الفاضلَ ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت : [علمت][٦] زيداً إياه الفاضل ، كما تقول : ما أكرمَنِي إلا أنتَ ، وما أكرمتَ إلا إيَّاي .

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٧٠ ، ٤٧١) .

(٢) ذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم . ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٥٨) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٦٩) .

(٤) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٠ ، ٣٩١) .

(٥) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٧) .

(٦) سقط من الشرح ، وهو في شرح التسهيل .

قوله : « وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبر » .

وهذا واضحٌ ، فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الاسمية وهو الضمير وما نُسب إليه فيقول : كان زيدٌ هُوَ المنطلقُ ، وعليه ما نقل في غير السبعة : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾[١] .

قال سيبويه[٢] : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك ، وحدثنا عيسى : أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ الظالمون ﴾[٣] وأنشد[٤] :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتها ... وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقدرُ

قال ابن عصفور[٥] : الضمائر المنفصلة بعد الأسماء إما في هذا الباب أو في غيره ، فإن كان في غيره والأول مضمراً فلا يكون إلا بدلاً إن كان على حسب إعراب الأول ؛ لأنَّ البدل في تقدير أن يلي العامل ؛ لأن // الضمير إذا ولي ٧٩ / ظ
العامل اختلفت صيغته باعتبار الرفع والنصب والجر .

وإن كان تأكيداً كان المضمر على صيغة المرفوع أبداً ، ولم يتغير بحسب ما

---

(١) سورة الزخرف من الآية (٧٦) ، هي قراءة عبد الله وأبو زيد النحويان . ينظر : معاني القرآن للفراء (٣ / ٧٣) ، والبحر المحيط (٨ / ٢٧) .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٩٢ ، ٣٩٣) .

(٣) سورة الزخرف من الآية (٧٦) ، وقراءة السبعة : ﴿ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ .

(٤) هو قيس بن ذريح ، ينظر ديوانه ص (٨٦) ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٩٣) ، والمقتضب (٤ / ١٠٥) ، والجمل للزجاجي (١٤٣) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١١٢) .
قوله : « الملا » الصحراء . الصحاح (ملا) .

(٥) ينظر : شرح ابن عصفور (٢ / ٦٦ - ٦٨) .

يكون تأكيداً له ؛ لأنَّه قد يُستغنى بتغيير صيغة المؤكد عن تغيير صيغته في نفسه ، فإنّ التأكيد من كمال الأول ، ولم يفعلوا ذلك في البدل ؛ لأنه على تقدير استئناف عاملٍ فلا يكون من كمال الأول فتغير صيغته إذ لم يكن ما يقوم مقامه، فإن كان الأول مظهراً لم يجز فيه إلا البدل ويكون على حساب إعراب الأول ، ولا يجوز التاكيد ؛ لأنه أعرف من الأول فلا يتبعه على طريقة التأكيد ؛ لأنَّ التأكيد يشبه النعت ، ولأنه لا يتصور أن يكون تأكيداً لفظياً ؛ لأن لفظ المضمر مخالف للفظ المظهر ، ولا معنوياً ؛ لأنَّه بألفاظٍ محصورة . وإن كان في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم الأول مبتدأ أو ما أصله المبتدأ[1] ، فإن كان الاسم مبتدأ ، فإن كان مضمراً جاز في الضمير الذي بعده أربعة أوجه : الابتداء ، والتأكيد ، والبدل ، والفصل نحو : أنتَ أنتَ القائمُ .

وإن كان الاسم الأول ما أصله المبتدأ ، فإن كان في باب (كان) والاسم الأول ظاهراً وما بعد الضمير مرفوعاً ، فالضمير مبتدأ وما بعده خبر ، والجملة خبر (كان) ، وإن كان ما بعد المضمر منصوباً فلا يجوز إلا البدل أو الفصل .

وإن كان الاسم الأول مضمراً ، فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر (كان) ، وإن كان ما بعده منصوباً ، فلا يجوز فيه إلا البدل أو الفصل ، ولا يجوز الرفع على الابتداء ؛ لأنّه ليس له خبر ، وإن كان من باب (إنّ) فإن كان اسماً ظاهراً جاز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره ، والجملة خبر (إنّ) ، وجاز أن يكون فصلاً ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنَّه ليس على حسب إعراب الأول ، ولا تأكيداً ؛ لأنَّ الظاهر لا يؤكد بالمضمر، فإن كان اسم (إنّ) مضمراً جاز أن يكون الضمير مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر (إنّ)، وجاز أن يكون تأكيداً أو فصلاً ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛

---

(١) في شرح ابن عصفور : « ما أصله المبتدأ والخبر » .

لأنَّه ليس على حسب إعراب الأول ، وإن كان في باب (ظننت) فإن كان المفعول الأول ظاهراً ، فإن كان ما بعد الضمير مرفوعاً ، فالضمير مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة هي المفعول الثاني ، وإن كان منصوباً فالضمير فصل ليس إلا ، فإنَّه لا يجوز الابتداء إذ ليس له خبر ، ولا يجوز البدل ؛ لأنَّه ليس على حسب إعراب الأول ، ولا التأكيد ؛ لأنّ الظاهر لا يؤكد بالمضمر ، وإن كان المفعول الأول // مضمراً ، فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ ليس إلا ، وما بعده خبره ، والجملة هي المفعول الثاني ، وإن كان ما بعده منصوباً جاز في الضمير الفصل أو التأكيد ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ؛ لأنّه ليس له خبر ، ولا بدلاً ؛ لأنَّه ليس على حسب إعراب الأول .

٨٠ / و

[ضَمِيْرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ]

ص : « **ويتقدم قبل الجملة ضميرٌ غائبٌ يُسمى ضمير الشأن يُفَسَّر بالجملة بعده ، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل مثل : هو زيد قائم ، وإنَّه زيدٌ قائم ، وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع (أنَّ) إذا خففت فإنَّه لازم** »[1] .

ش : إذا قصد المتكلم أن يَسْتَعظِمَ المخاطبُ حديثَهُ قبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المذكور[2] .

قوله : « يتقدم قبل الجملة » .

احتراز عن الضمير في : نعم رجلاً زيد ، وربَّه رجلاً ، فإنه يتقدم قبل المفرد، وإنّما يكون هذا الضمير قبل الجملة ؛ لأنّه لا يكون إلا مفسراً بالجملة ، فإنه وضع لتعظيم القصة بعده ، فإنَّ القصة إذا ذكرت أولاً بضمير مبهم ، ثم فُسِرت كانت أوقع في النفس من وقوعها مفسرة أولاً، وإنما لم يأتوا بمظهر موضع المضمر؛ لأنَّ المضمر أشد إبهاماً من المظهر، وقد أجاز الفراء[3] تفسير هذا الضمير بغير الجملة، فإنّه أجاز: كان قائماً زيدٌ ، وكان قائماً الزيدان ، فيكون (قائماً) خبر (كان) و(زيد) و(الزيدان) مرفوع بأنه فاعله ، واسم (كان) ضمير الشأن .

فإن قيل : فقد أجيز : ما هو ذاهب أخواك ، على أنّ (هو) ضمير الشأن ، و(ذاهب) مبتدأ ، و(أخواك) فاعله ، و(ذاهب) مفسر الضمير ، مع أنَّه مفرد مع الفاعل .

---

(١) الكافية (١٤٩) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٦٣) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ٥١) ، وارتشاف الضرب (٢ / ٩٤٨) ، وشرح الرضي (٢ / ٤٦٥) .

أجيب : أنهم إنما جُوِّز ذلك مع كونه مفرداً مع الفاعل ، لكون المبتدأ مع الفاعل ساداً مسد الخبر والمخبر عنه اللذين في الجملة ، فكان بمنزلة الجملة فجاز تفسيره به .

قوله : « ضميرٌ غائب » .

لأنَّه للغائب على التحقيق ؛ لأنَّه يعود إلى الجملة التي بعده ، فلا يكون إلا غائباً ، فإنّ الجملة لا يتصور أن تكون متكلماً أو مخاطباً .

قوله : « يُسَمَّى ضمير الشأن » .

يُسمى البصريون هذا الضمير ضمير الشأن والقصة ؛ لأنَّه في التحقيق إضمار للشأن والقصة ، فإنّ الكلام هو الشأن والقصة فأضافوه إلى ما هو ضمير له ، كما تقول في: زيد ضربته ، (الهاء) ضمير (زيد) ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لما كان عائداً على الجملة التي هي غير مذكورة أوَّلاً يكون عائداً على مجهول ، فإنَّ الجملة التي هي غير مذكورة أوَّلاً تكون مجهولة عند ذكر الضمير ، فأضافوه إلى ما هو لازم ما هو ضمير له[1] .

وتسمية // البصريين أقرب ؛ لأنهم سموه باعتباره معناه ؛ لأن معناه الشأن والقصة ، والكوفيون لا يخالفون في أن معناه الشأن والقصة ، وإنَّما سموه باسم آخر ملازمٍ ، وهو كونه مجهولاً عند ذكر الضمير ، ولا يخالف البصريون في أنّه ٨٠ / ظ

(١) ينظر في هذا الخلاف : المفصل (١٣٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٧١) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١١٤) ، وشرح الرضي (٢ / ٤٦٦) ، والأسرار الصافية (٢٩) .
وقد أنكره ابن الطراوة زاعماً حرفيته للسماع والقياس وقد رد عليه الأندلسي وغيره بقوله : أخطأ ابن الطراوة وغلط . ينظر : نتائج التحصيل (٢ / ٦٣٨ ، ٦٣٩) والتذييل والتكميل (٢ / ٢٧١) ، وارتشاف الضرب (٢ / ٩٤٧) .

مجهول ولا يخالف الكوفيون [في أنّه][1] مُفسرٌ بالجملة .

ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التي تفسره ؛ لأنّها مُؤَكَّدة به ومدلول به على فخامة مضمونها ، واختصارها منافٍ لذلك ، فلا يجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب ، ولا حذف حرف النداء قبله .

وبهذا يُعلم عدَمُ استقامة ما أجازه الكوفيون من : إنّه ضَرْبٌ ، وإنَّه قام ، ونحوهما ؛ لافتتاحه بما يدل على زيادة اعتناء بالمحدث به، واختتامه بحذف ما لابد منه ؛ المنافي لذلك ، وكذا عدم استقامة ما أجازوه من نحو : ظننته قائماً زيدٌ ، على أن تكون (الهاء) ضمير المجهول ؛ لأن السامع يسبق إلى فهمه كون (زيد) مبتدأ مؤخراً ، وكون (ظننت) ومفعولها خبراً مقدماً ، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن ؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل من فخامة الأمر ما قصده المتكلم[2] .

قوله : « ويكون منفصلاً ومتصلاً » .

أي : ضمير الشأن قد يكون منفصلاً وقد يكون متصلاً ، فإذا كان منفصلاً يكون مرفوعاً بالابتداء أو اسم (ما) ؛ وذلك لأنّه لو لم يكن مرفوعاً بأحدهما لكان منصوباً أو مرفوعاً بغيرهما ، وعلى التقديرين لابد له من عامل لفظي ، وإذا كان كذلك وجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، ويُعلم من هذا أنّه إذا لم يكن له عامل لفظي لا يكون إلا منفصلاً ، وحينئذٍ يجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وأنّه إذا كان له عامل لفظي غير ما يجب اتصاله .

---

(١) بياض في الشرح ، والمثبت دلّ عليه السياق .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٦٣ ، ١٦٤) ، وشفاء العليل (١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤) ، والمساعد (١ / ١١٥) .

مثال المنفصل الذي هو مبتدأ ما ذكره في المتن[١] وهو قوله: « هو زيد قائم » ومن أمثلته قوله تعالى[٢] : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

مثال المنفصل الذي هو اسم (ما) قول الشاعر[٣] :

وما هو مَنْ يأسو الكُلُومَ وتُتَقَّى به نائباتُ الدهر كالدائمِ البُخْلِ

وإذا كان متصلاً يكون مستتراً وبارزاً ، وإذا كان مستتراً لا يكون إلا اسماً لـ(كان) أو (كاد) ؛ لأنّه لابد وأن يكون مما من شأنه أن يكون له خبر ، والمستتر الذي من شأنه الخبر هو اسم (كان) // وأخواته ، واسم (كاد) وأخواته ، فلا يكون مرفوعاً ، فإنَّ اسم (كان) و(كاد) مرفوع . ٨١ / و

مثال المتصل المستتر المرفوع بـ(كان) ما ذكره في المتن وهو قوله : « كان زيدٌ قائم »[٤] ومن أمثلته : كان أنت خير منه ، ومنه قول الشاعر[٥] :

إذا مِتُّ كان الناس نصفان شَامِتٌ وآخر مُثْنٍ بالذي كنت أصنع

---

(١) لم يذكر ابن الحاجب هذا المثال في المتن بل ذكره في الشرح . ينظر : شرح ابن الحاجب على الكافية (٢ / ٧١١) . فلعل الشارح يقصد متن الشرح .

(٢) سورة الإخلاص الآية (١) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٦٦) ، وشفاء العليل (١ / ٢٠٥) ، والهمع (١ / ٢٢٦) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦٤٦) .

(٤) ينظر : شرح ابن الحاجب على كافيته (٢ / ٧١١) .

(٥) قائله العجير السلولي ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد سيبويه (١ / ٧١) ، والجمل (٥٠) ، وشرح ابن يعيش (١ / ٧٧) ، وشفاء العليل (١ / ٣٠٥) .

مثال المتصل المستتر المرفوع بـ(كاد) قوله تعالى[١] : ﴿ كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ .

وإذا كان متصلاً بارزاً لا يكون إلا منصوباً ، وذلك لأنَّ المتصل البارز إذا كان له خبر فلابد وأن يكون له ، ولا يجوز أن يكون عامله إلا (إنَّ) وأخواته ، أو (ظننت) وأخواتها .

مثال المتصل البارز المنصوب قوله في المتن[٢] : « إنَّه زيد قائم » ومن أمثلته : إنه أمةَ الله ذاهبةٌ[٣] ، وإنّه من يأتنا نأته ، وقوله تعالى[٤] : ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ .

مثال المتصل البارز المنصوب بـ(ظننت) وأخواته قولك : ظننتُه زيد قائم ، وحسبتُه قام أخوك ، وقول الشاعر[٥] :

عَلِمتُه الحقَّ لا يخفى على أحدٍ فكن مُحِقّاً تنلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

وهذا الضمير يكون مؤنثاً ، قال الله تعالى[٦] : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾.

---

(١) سورة التوبة من الآية (١١٧) ، وهي قراءة حمزة وحفص (يزيغ) بالياء التحتية ، وقرأ الباقون بالتاء (تزيغ) ينظر : النشر (٢ / ٢٨١) ، والحجة لابن خالويه (١٧٨) .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب (٢ / ٧١١) .

(٣) في الارتشاف (٢ / ٩٤٧) : « وأمَّا إنه أمة الله ذاهبة ، فحرف كَفَّ إن عن العمل » .

(٤) سورة الجن من الآية (١٩) .

(٥) لم أقف على قائله ، وهو من البسيط .

والشاهد في : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٥١) ، والتذييل والتكميل (٢ / ٢٨٢) ، والمساعد (١ / ١١٧) ، والدرر (١ / ٤٦) .

(٦) سورة الحج من الآية (٤٦) .

وقال تعالى[١] : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً ﴾ على قراءة ابن عامر[٢] ، أمَّا على قراءة الجماعة فليس من هذا الباب أصلاً ؛ لأنَّ (آية) خبرها ، و(أن يعلمه) اسمها . ولا يجب أن تكون على قراءة ابن عامر تأنيث الضمير، لأنَّه يجوز (التاء) في (تكن) لأجل (آية) بأن تكون (آية) اسمها و(لهم) خبرها ، ولا يجوز أن يكون قوله : « أن يعلمه » خبرها وإلاّ يلزم أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة فقوله : « أن يعلمه » إمّا بدل من (آية) ، أو مستأنف خبر مبتدأ محذوف على جهة التفسير ؛ لأن التقدير (هو أن يعلمه) .

وإنّما حَمل النحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تعسفٍ ما في (أن يعلمه) ؛ ولأنَّهم في حمله بين بعيدٍ ومتعذر .

أمَّا البعيد فهو أن يكون بدلاً أو تفسيراً ، ومثل هذه الإبدال قليل الإضمار ، والتفسير على خلاف القياس ، وأمَّا المتعذر فهو أن يكون خبراً[٣] .

قال صاحب التسهيل[٤] : قد يعرض سببٌ يقتضي تأنيث هذا الضمير باعتبار القصة لا على سبيل اللزوم بل على سبيل الاختيار ومراعاة الأولى ، وذلك إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث ليس له فضلة ولا كفضلة .

---

(١) سورة الشعراء من الآية (١٩٧) ، وتمام الآية : ﴿ ... أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ .

(٢) « قرأ ابن عامر (تكن) بالتاء من فوق ، (آيةٌ) بالرفع ، والباقون (يكن) بالياء من تحت (آيةً) بالنصب، وابن عباس (تكن) بالتاء من فوق، و(آية) بالنصب ... » الدر المصون (٨ / ٥٥٢) قال أبو جعفر النحاس: « ومن قرأ (تكن) أنَّثَ؛ لأنّ (أن يعلمه) هو الآية ... ويبعد رفع (آية) لأن (أن يعلمه) هو الآية » .

إعراب القرآن (٣ / ١٩٢) . وينظر : التيسير (١١٦)، والحجة (٥٢١)، والسبعة (٤٧٣).

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٧٣ ، ٣٧٤) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٦٤ ، ١٦٥) .

مثال // الجملة التي فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة قوله تعالى[١] : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ومثل قول الشاعر[٣] : ٨١ / ظ

على أنَّها تعفو الكلوم وإنما ... نُوَكَّلُ بالأدنى وإن جَلَّ ما يَمْضي

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير ؛ لأن مع التأنيث مُشاكلة تُحَسِّنُ اللفظ مع كون المعنى لا يختلف ، إذ القصة والشأن بمعنى واحدٍ ، والتذكير مع ذلك جائز كما قال أبو طالب[٤] :

وإلاَّ يكن لَحْمٌ غَرِيضٌ فإنّهُ ... تُكَبُّ على أفواههنَّ الغَرائرُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة فضلة لم يُكْتَرث بتأنيثه فيؤنث[٥] لأجله الضمير ، بل حكمه حينئذٍ التذكير ، كقول الشاعر[٦] :

ألا إنّه من يُلْغِ عاقبة الهوى ... مُطِيعٌ دواعيه يَبُؤ بِهَوانِ

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (٩٧) .

(٢) سورة الحج من الآية (٤٦) .

(٣) هو أبو خراش الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين (٢ / ١٥٨) ونُسب إلى غيره ، وهو من الطويل .
والشاهد في : الخصائص (٢ / ١٧٠)، وأمالي القالي (١ / ٢٧١) ، والمقتصد (١ / ٤٢٢) ، وشرح الرضي (٢ / ٤٦٧) .

(٤) هو بيت من الطويل .
والشاهد في : شرح الكافية الشافية (١ / ٢٣٨) ، والمساعد (١ / ١١٦) ، والخزانة (٤ / ٢٤٢) .
قوله: « غريض » طريٌّ ، « الغرائر » جمع غرارة وعاء للتبن وغيره. الصحاح (غرض) ، (غرر).

(٥) في الشرح مؤنث ، والمثبت من شرح التسهيل .

(٦) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .
والشاهد في : التذييل والتكميل (٢ / ٢٧٧) ،وارتشاف الضرب (٢ / ٩٥٠) ، وشفاء العليل (١ / ٢٠٤) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٦٤٤) .

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كفضلة ، كقوله تعالى[١] : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾ .

قوله : « وحذفه منصوباً ضعيفٌ » .

أي : حذف ضمير الشأن، اعلم أنَّ ضمير الشأن إذا كان مرفوعاً لا يحذف ؛ لأنَّه إذا كان مبتدأ أو اسم (ما) وجب إبرازه منفصلاً ؛ لأنَّ حذفه ينافي ما ذكرناه من أنَّه يؤتى بهذا الضمير لذكره مبهماً ثم ذكره مفصلاً ، وإن كان اسماً لـ(كان) أو (كاد) وجب استتاره ، لأنه ضمير مرفوع غائب مفرد ، فيجب أن يكون مستتراً قياساً على سائر الضمائر ، وفرقٌ بين المحذوف والمستتر[٢] .

وإذا كان منصوباً فلا يخلو إما أن يكون مع (أنّ) بالفتح أو مع غيره ، فإن كان مع غيره فحذفه ضعيف لا يأتي في سعة الكلام ؛ لأنَّه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف ؛ لأنَّ الحذف يؤدي إلى حذف ما هو غرض المتكلم من الإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً ، وقد جاء في الشعر محذوفاً لا مستتراً في مثل قوله[٣] :

---

(١) سورة طه من الآية (٧٤) ، وقد كتبت الآية في الأصل هكذا : مجرماً يجزه جهنم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٧٢ ، ٤٧٣) .

(٣) ينسب للأخطل ، وليس في ديوانه ، وهو من الخفيف .

والشاهد في: العمدة (٢ / ٢٧٣)، والملخص (١ / ٢٥٤)، وشرح الوافية للمصنف (٢٨٤)، والفوائد الضيائية (٢ / ٤٥٠) .

قوله : « جآذراً » جمع (جؤذر) وهو ولد البقرة الوحشية ويقصد بها النساء الحسان ، الصحاح (جأذر) .

إنَّ مَنْ يَدخلِ الكنيسة يوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظِبَاءا

وفي قوله[١] :

إنَّ مَنْ لاَمَ في بني بنت حَسَّا نَ أُلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ

وإنّما ضعف من حيث كان حذفاً لضمير مراد لا دليل عليه .

قوله : « إلا مع أنَّ إذا خُففت » .

يعني إذا كان هذا الضمير المنصوب اسماً لـ(أنْ) مخففة[٢] يكون حذفه لازماً مثل قوله تعالى[٣] : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ // رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٨٢ / و وإنَّما التزموا حذفه مع (أن) مخففة ؛ لأنَّه قد ثبت أن (إنّ) المكسورة إذا خُففت جاز إعمالها في الملفوظ به بعدها كقوله تعالى[٤] : ﴿ **وإنْ كلاً لما ليوفينهم** ﴾ مع كون (إنّ) المكسورة أبعد عن شبه الفعل من المفتوحة ، فالمفتوحة بجواز العمل أجدر ، ولم يأت إعمالها في الملفوظ به بعدها أصلاً فلا يقال : علمت أنْ زيداً قائمٌ ، بل يقال : علمتُ إنْ زيدٌ قائم ، برفع (زيد) فقدروا لذلك ضمير الشأن معمولاً لـ(أن) محذوفاً تخفيفاً ؛ لأنَّ الموضع موضع خفة ، فإنَّه لو لم يقدر ضمير الشأن ، ولم تعمل المفتوحة في الملفوظ به أصلاً يلزم مزية المكسورة على المفتوحة في العمل ، والمزية للمفتوحة ؛ لأنَّها أشد مشابهة للفعل[٥] .

---

(١) هو الأعشى - ميمون بن قيس - ينظر ديوانه (٣٧١) وهو من الخفيف .
وهو من شواهد سيبويه (٣ / ٧٢) ، والإيضاح العضدي (١ / ١٥٧) ، ولباب الإعراب (٣٤٧) ، والأسرار الصافية (٣١) .

(٢) في الشرح : « مخففاً » ، وما أثبته أولى .

(٣) سورة يونس من الآية (١٠) .

(٤) سورة هود من الآية (١١١) ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وقرأ الباقون بتشديد النون ، ينظر : الاقناع (٢ / ٦٦٦) ، والاتحاف (٢٦٠) .

(٥) ينظر : شرح الكافية لمصنفها (٢ / ٧١٣ ، ٧١٤) .

اعلم أنَّ لهذا الضمير خواصٌّ :

منها : أنَّه لا يجوز إظهار الأمر والشأن عوضاً عنه ؛ لأنَّه منافٍ للإبهام ، ومنها ألاَّ يكون غائباً ، ومنها : ألاَّ يُفَسَّر إلا بجملة ، ومنها : ألاَّ يكون في الجملة التي هي خبره ضميرٌ يَعود عليه ؛ لكون هذا الضمير هو الجملة في المعنى ، ومنها: ألاَّ يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ؛ لأنَّه ليس بمستقل وتامٍ ، والتوابع من تتمات الألفاظ المستقلة ، ومنها : أن يقع مبتدأ أو ما أصله المبتدأ ، ومنها : ألاَّ يُحذف في غير النصب[1] ، ومنها : ألاَّ يجوز حذف خبره ، ومنها : أنَّ لمفسره محلاً من الإعراب ، ومنها : أن خبره لا يتقدم عليه، ومنها : ألاَّ يخبر عنه بالذي ، ومنها : أنه يلزم حذفه مع (أن) المفتوحة ، ومنها : أنه لا يجوز تثنيته وجمعه ، ومنها : ألا يُستعمل إلا في أمر يُراد منه التعظيم .

واعلم أن الضمير بالنسبة إلى مفسره على أقسام :

مظهر يفسره ما قبله لفظاً ومعنى نحو : ضرب زيدٌ غلامَه ، ومضمر يُفسِّره ما قبله لفظاً لا معنى نحو : ضربَ زيداً غلامُه ، ومضمر يُفسره ما قبله معنى لا لفظاً نحو : ضربَ غلامَه زيدٌ ، ومضمر يفسره ما حضر نحو : أنت وأنا ، ومضمر يفسره ما يفهم من سياق الكلام نحو قوله تعالى[2] : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا ﴾ فـ(هو) ضمير (البخل) الذي فهم من قوله : (يبخلون)، ومضمر يُفسره ما هو حاضر في

(١) لأنه لو حذف في غير النصب كان منافياً للقصد من الإتيان به ، وهو ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره ثانياً ، وهذا المطلب ينافي حذفه كثيراً .

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٨٠) .

الذهن نحو قوله تعالى[1]: ﴿ كُلُّ مَنْ // عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ أي : على الأرض ، ٨٢ / ظ
ومضمر يفسره ما بعده ، وذلك المفسر إمّا مفرد أو جملة ، والمفرد إما أن يلتزم تنكير المفسر نحو : رُبَّه رجلاً ، ونِعْم رجلاً زيد ، أو لا يلتزم تنكيره ، وذلك كالمضمر في باب تنازع الفعلين ، وبالجملة هي مفسره ضمير الشأن .

(١) سورة الرحمن الآية (٢٦) .

[أسْمَاءُ الإشارَة]

ص : « **أسماء الإشارة : مَا وُضِعَ لمشار إليه وهي خمسة : (ذا) للمذكر ، ولمثناه (ذان) و(ذين)، وللمؤنث: (تا) ، و(تي) ، و(ته) ، و(ذه)**[1]**، ولمثناه : (تان) و(تين) ولجمعهما : (أولاء)**[2] **، ويلحقها حرف التنبيه ، ويتَّصل بها حرف الخطاب ، وهي خمسة [في خمسة]**[3] **، فتكون خمسة وعشرين وهي : (ذاك) إلى (ذاكن) ، و(ذانك) إلى (ذانكك) وكذلك الباقي ، ويقال : (ذا) للقريب ، و(ذلك) للبعيد ، و(ذاك) للمتوسط و(تلك) و(ذانك) إلى (ذانكن)**[4] **مشددتين، و(أولالك) مثل (ذلك)، وأما (ثم) و(هنا) فللمكان خاصة »**[5] .

ش : الأسماء على ثلاث مراتب : مظهر ، ومضمر ، ومتوسط بينهما ، والأخير سُمي مبهماً لعدم اختصاصه بجنس دون جنس، والمبهم أسماء الإشارات ، والموصولات ، فابتدأ بأسماء الإشارة وعَرَّفها بأنها : (ما وضع لمشار إليه) .

لا يقال هذا الحد فيه دور ، فإنه عَرَّفَ اسم الإشارة بالمشار إليه ، والمشار إليه معرفته متوقفة على معرفة الإشارة المتوقفة على معرفة المشار إليه . أمَّا توقف معرفة المشار إليه على معرفة الإشارة ؛ فلأنَّ معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه ، وأمَّا توقف معرفة الإشارة على معرفة المشار إليه فلأن معرفة المحدود تتوقف على معرفة ما أخذ في حدِّه ؛ لأنا نقول : هذا الحد وإن ذُكر فيه لفظ

---

(١) في الكافية بعد قوله (ته) : « و(تهي) ، و(ذهي) » .

(٢) في الكافية بعد قوله (أولاء) : « مداً وقصراً » .

(٣) ما بين الحاصرتين من الكافية .

(٤) في الكافية : « و(تلك) ، و(ذانِّك) ، و(تأنِّك) مشددتين » .

(٥) ينظر : الكافية (١٥٠ ، ١٥١) .

المشار إليه فليس فيه دور ؛ لأنَّ المحدود ما سُمي باسم الإشارة في اصطلاح النحويين ، و لم تجهل الإشارة اللغوية ولا المشار إليه لغة ، فلا دور فيه إذ لا يتوقف ما ذكر في الحد على معرفة المحدود ، إذ قد تعرف الإشارة اللغوية ولا تعرف أسماء الإشارة في الاصطلاح .

وهذا لا يكون من قبيل قول القائل : العلم ما أوجب لمحله كونه عالماً ؛ لأن (العَالِمَ) متوقف على (العِلْمِ) فإذا أخذ في حد (العلم) كان دوراً ؛ لأنَّه ليس (للعلم) مسمىً بحسب اللغة غير المسمى الاصطلاحي .

وإنَّما بُنيت أسماء الإشارة إمّا لأنَّ وضعها بالأصالة وضع الحروف نحو: (ذا) و(تا) ، و(تي) ، و(ته) ثم حملت بقيتها عليها ؛ لأنَّها من باب واحد[1] .

وقد اعترض على هذا بأنه ليس وضعها بالأصالة وضع الحروف ، فإنّ وضعها بالأصالة // ليس على حرفين كوضع (من) و(عن) بدليل أنها إذا ٨٣ / و
صغرتها رددت المحذوف فقلت في (ذا) : ذيّا ، وفي (تا) : تيَّا .

قال الأخفش[2] : الألف في (ذا) منقلبة عن ياء ؛ لأنَّ سيبويه حكى فيه الإمالة ، وإذا كان (الألف) التي هي عين الكلمة (ياء) وجب أن تكون (لامها) أيضاً (ياء) فلأنه لا يجوز أن تكون (لامها) (واواً) وإلا يلزم أن تكون (العين) (ياء) و(اللام) (واواً) و لم يوجد مثل هذا في كلامهم ، فتعين أن يكون المحذوف ياء .

قال[3] : وأصله (ذيّ) بياءٍ مشددة فحذفت لامه ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لئلا

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧١٥) .

(٢) ينظر : الإنصاف مسألة (٩٥) (٢ / ٦٦٩) ، وشرح الرضى (٢ / ٤٧٣) ، والتذييل والتكميل (٣ / ١٨١ ، ١٨٢) ، والهمع (١ / ٢٤٤) .

(٣) أي : الأخفش .

يشبه لفظه لفظ الحروف نحو : (كي) .

وقيل[1] : إنّ أصله (ذَوَي) بوزن (فَعَل) متحرك (العين) فهو مثل (طوي) فحذفت (اللام) تأكيداً لإبهامها ، أي : لإبهام هذه الأسماء ، وقلبت (الواو) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا أولى من الأول ؛ لأن ما عينه (واو) ولامه (ياء) أكثر في كلامهم مما عينه ولامه ياءان .

وأجيب : بأن كون تصغير (ذا) : (ذيّا) لا يقتضي كون أصل وضعه أكثر من حرفين ، فإنَّ تصغيره على خلاف قياس تصغير الأسماء ، وهذا الوجه على رأي من لا يجعل لامه محذوفاً .

وإمَّا لاحتياجها في وضعها إلى ما تبين به من قرينة الإشارة ، فأشبهت بذلك الحرف .

والمشار إليه في المعنى ستة أضرب ؛ لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكلٌّ منهما مفرد ومثنى ومجموع ، إلا أنَّ العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث مشتركاً ، فصارت الألفاظ خمسة ، أربعة نصوص ، وهي ما عدا الجمع ، وواحد مشترك هو الجمع .

ومن الخمسة ما ليس له مرادف كـ(ذا) ، ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث .

قوله : « ذا للمذكر » .

فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنَّ أصله (ذيّ) بالتشديد .

---

(١) نسبه أبو حيان إلى ابن الأخضر ، وابن أبي العافية . ينظر : الارتشاف (١ / ٩٧٤) ، ونتائج التحصيل (٣ / ٨٥٦) .

وثانيها : أن أصله (ذوي) - وقد ذكرناهما - .

وثالثها : أنَّ الاسم هو (الـذال) وحـده ، والألـف زائـده للتكثـير ، فحـرَّك (الذال) بالفتح لأجل الألف[1] .

وضُعِّفَ هـذا القـولُ بـأنَّ المبـهم في حكـم الظـاهر ، ولا يوجـد في الأسمـاء الظاهرة ما يكون على حرف واحد ، وبأنك تقول في تصغيره : (ذيّا) والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها ، وفيه ما فيه .

قوله : « ولمثناه » .

أي لمثنى المفرد المذكر ، أو لمثنـى (ذا) لأن لكـل منـهما وجـهاً ، أي لمثنـاة (ذان) و(ذين) (ذان) في حالة الرفع و(ذين) في حالة النصب والجر .

قـال بعـض النحويـين[2] : إنّ المثنـى للمذكـر والمؤنـث مـن أسمـاء الإشـارةِ // معرب لأنَّه يختلف آخره باختلاف العوامـل ، فوجـب أن يكـون معربـاً قياسـاً على سائر المثنيات . ٨٣ / ظ

وأجيب عن ذلك بوجوه :

- أخدها : أنَّ الدليل قائم على وجوب البنـاء فيـها كلـها ، فوجـب الحكـم عليها كلها بالبناء ، وتأويل هذا مشكلٌ ، ووجهه أن يقال : لو كانت على قياس المثنى لوجب أن تكون ألفها منقلبة كألف (عصا) و(رحـى) وليـس كذلـك ، فدلَّ على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه المرفـوع تـارة والمنصـوب أخـرى كمـا وضعوا (إيّاك) للمنصوب في المضمرات ، و(أنت) للمرفوع ، ولكن لمـا كـان

---

(١) هو قول الكوفيين ووافقهم السهيلي . ينظر الإنصاف (٢ / ٦٦٩ ، ٦٧٠) ، ونتـائج الفكـر (٢٢٧ ، ٢٢٨) ، وشرح الرضى (٢ / ٤٧٣ ، ٤٧٤) ، والمساعد (١ / ١٨٢) .

(٢) ينظر : الأسرار الصافية (٣٥) ، ولباب الإعراب (١٧٥) .

ثَمَّ تَغَيُّرٌ لجميع الصيغة وضح أمرُهُ ، ولما كان هنا تغير لبعض الصيغة أشكل أمره ، ولا فرق في الحقيقة في تغيير الصيغة بين أن تكون تغييراً للجميع أو للبعض .

- وثانيها : أنَّها شُددت (نونها) فلو كان نون التثنية لم تُشدد (نونها) إذ لا يجوز أن يُقال (رجلانٌّ) في (رجلان) بالتشديد ، هذا كله على لغة من قال : (هذانّ) في الرفع وهذين في النصب والجر ، وأما من قال : (هذان) في الأحوال كلها[١] ، فلا إشكال في أنه مبني[٢] .

قوله : « وللمؤنث تا » .

للمؤنث المفرد عشرة ألفاظ ، خمسة بـ(تاء) وهي (تا) و(تي) و(ته) بسكون ، أو كسر مختلس ، أو كسر مشبع ، وخمسة بذال وهي : (ذي) ، و(ذات) ، و(ذِهْ) بسكون ، أو كسر مختلس ، أو كسر مشبع[٣] .

قيل : (ذي) هي الأصل ؛ لأنَّها في مقابلة (ذا) الذي للمذكر ، والهاء في (ذه) بدل من الياء ؛ لأنَّ (الياء) قد تكون للتأنيث نحو : اضربي ، فكان هو الأصل ، والهاء في (ته) بدل من (الياء) كما كانت في (ذه) .

قوله : « ولمثناه تان وتين » .

أي ولمثنى المفرد المؤنث أو لمثنى (تا) ، فإنَّ لكلٍ منهما وجهاً ، ولم يُثَن من ألفاظ المفرد المؤنث إلا ما هو بتاء ، ولم يثن ما هو بـ(ذال) خوف اللبس بالمذكر ويحتمل أن تكون (تان) تثنية (تا) ، ويحتمل أن يكون تثنية (تي) أو (ته) فحذف (الياء) أو (الهاء) لالتقاء الساكنين كما حذف الألف من (تا) .

---

(١) وهي لغة بني الحارث .

(٢) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٧٩ ، ٤٨٠) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٣٩) ، وشرح الرضى (٢ / ٤٧٥) .

قوله : « ولمثناه تان » .

أي : في حالة الرفع .

قوله : « وتين » .

أي : في حال النصب والجر .

واعلم أنَّ (ذان) و(ذين) و(تان) و(تين) ليست بتثنية ، بل هي صيغٌ تفيد التثنية بدليل أن تثنية المعرفة توجب تنكيرها غالباً ، وهذه الصيغ معارف .

قوله : « ولجمعها أولاء » .

أي : لجمع المذكر والمؤنث (أولاء) بالمد والقصر ، عاقلاً كان المشار إليه ، أو غير عاقل ، قال جرير[1] :

// **دُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوى والعيشَ بعد أولئك الأيَّامِ** ٨٤ / و

وحكى قطرب[2] : أنّ (أولاءٍ) بالتنوين لغة .

قال صاحب التسهيل[3] : وتسميته هذا تنويناً مجاز ؛ لأنَّه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين ، والأولى[4] أن يقال : أنَّ صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد الهمزة .

قوله : « ويلحقها » .

---

(١) ينظر ديوانه (٤٥٢) ، وهو من الكامل .
والشاهد في : المقتضب (١ / ٣٢١)، والتخمير (٢ / ١٨٢)، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٢٦) والخزانة (٥ / ٤٣٠) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٤١) ، والتذييل والتكميل (٣ / ١٨٨) ، ونتائج التحصيل (٣ / ٨٦٤) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٤١) .

(٤) في شرح التسهيل : « والجيِّد » .

أي يلحق أسماء الإشارة حرف التنبيه ، وهذا الحرف الملحق بأوائلها ليس جزءاً منها وإنما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه ، كما جيء به للتنبيه في النِسَبِ الإسنادية كقولك : ها زيدٌ قائمٌ ، وها إنَّ زيداً قائمٌ[1] .

قوله : « ويلحقها حرف التنبيه » .

لا يقتضي أن يكون حرف التنبيه لاحقاً بأوائل الجميع ، فعدم لحوق حرف التنبيه بأوائل بعضها لا يكون منافياً لقوله ، وسيأتي تفصيل ما يلحقه وما لا يلحقه .

قوله : « ويتصل » .

أي : يتصل بأسماء الإشارة كلم الخطاب ، من الكاف وأخواتها ، وهي حروف للخطاب لا ضمائر ، و(الكاف) في قولك : (ذاك) وما بعده إلى (ذاكنَّ) حروفٌ جيء بها تنبيهاً على حالِ من تخاطبه ، وليست بأسماء ، وذلك لأنَّها لو كانت أسماء لكان لها موضعٌ من الإعراب ، لكن لم يكن لها موضع من الإعراب ، فلا تكون أسماء .

أمَّا الملازمة : فلأنَّها لو كانت أسماء لكانت ضمائر ، ولو كانت ضمائر لكان لها موضع من الإعراب . وأما انتفاء اللازم فلأنَّه لو كان لها موضع من الإعراب لكان إمَّا رفعاً أو نصباً أو جراً ضرورة انحصار إعراب الاسم في هذه الثلاث ، لا يجوز أن يكون رفعاً ؛ لأنَّ الكاف وأخواته ليس من ضمائر المرفوع ، ولا نصباً ولا جراً لعدم الناصب والجار ؛ لأنَّ أسماء الإشارة معارف ، والمعارف لا تضاف، ولثبوت هذه الكاف مع (النون) في التثنية نحو: (ذانك)، و(نون) التثنية تمنع من الإضافة كما يمنع التنوين في المفرد ، فإذا بطل أن يكون اسماً تعين أن يكون حرفاً .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧١٦) .

قال صاحب التسهيل[١] : الكاف حرف خطاب كـ(تَاء) أنت ، تدل على أحوال المخاطب في حرفيته بما عليه من اسميته فيقال : (ذاكَ) و(ذاكِ) ، و(ذاكما) ، و(ذاكم) ، و(ذاكنَّ) كما يقال: رأيتكَ، ورأيتكِ ، ورأيتكما ، ورأيتكم ، ورأيتكُنَّ ، وقد يقال في خطاب جماعة الذكور كما يقال في خطاب الواحد // قال الله تعالى[٢]: ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ وقوله ٨٤ / ظ
تعالى[٣]: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ فأغنى [ذلك][٤] عن ذلكم ، ولم يُغن (أنت) عن أنتم .

اعلم أنَّه إذا أريد بـ(أرأيت) معنى أخبرني ، جاز أن تتصل به كاف الخطاب ، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها من سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع ، ومنه قوله تعالى[٥] : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ ﴾ وإن اتصلت به استُغْني بما يلحق (الكاف) من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق (التاء) والتزمت في التاء ما يلزمه في خطاب المفرد المذكر ، قال الله تعالى[٦] : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾ ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل: أرأيتكما ، ولو كان لأنثى لقيل : أرايتُكِ، ولو كان لإناثٍ لقيل : أرأيتكُنَّ، فيلزم التاء الفتح والتحريك ، والكاف في هذا كله حرف خطاب ، ولا موضع له من الإعراب .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٤٥ ، ٢٤٨) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٨٥) .

(٣) سورة المجادلة من الآية (١٢) .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من شرح التسهيل أحوج إليها السياق .

(٥) سورة الأنعام من الآية (٤٦) .

(٦) سورة الأنعام من الآية (٤٠) .

واستدل سيبويه[١] على ذلك بقول العرب : أرأيتَكَ فُلاناً ما حَالُه ؟ ، ومثله قوله تعالى[٢] : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ ، وزعم الفراء[٣] أنَّ موضعه رفع على الفاعلية وأن (التاء) قبله حرف خطاب[٤] ، والقول الأول أولى ؛ لأن (التاء) لا يستغنى عنه [والكاف يستغنى عنه][٥] ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما لا يستغنى عنه ؛ ولأن (التاء) محكوم بفاعليتها في غير هذا الباب بإجماع ، (والكاف) بخلاف ذلك ، فلا يُعدل عما ثبت لهما بدون دليل ، فإن لم يرد بأرأيت معنى أخبرني وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما مفردين فيقال : أرأيتَكَ قادراً ، وأرأيتَكِ قادرة ، وأرأيتماكما قادرين ، وأرأيتموكم قادرين ، وأرأيتُنَّكُنَّ قادراتٍ ، كما تقول : أعلمتُك قادراً، وأعلمتماكما قادرَيْنِ، وأعلمتموكم قادِرِيْنَ ، وأعلمتكِ قادرةً ، [وأعلمتماكما قادرتين][٦] وأعلمتنكن قادرات .

وقد تتصل الكاف التي للخطاب بـ: حَيَّهَل، والنَّجاء ، ورويدا بمعنى : ائت ، وأسرع وأمهل ، فيقال : حيَّهلك ، والنجاءك ، ورويدك ، ورُوي أيضاً اتصالها

---

(١) وهذا مذهب البصريين ، ينظر : كتاب سيبويه (١ / ٢٤٥) ، والمقتضب (٣ / ٢٧٧) ، والتذييل والتكميل (٣ / ٢٠٣) .

(٢) سورة الإسراء من الآية (٦٢) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء (٢ / ٣٣٣) ، والمساعد (١ / ١٩٠) ، وشفاء العليل (١ / ٢٦٠) .

(٤) وقد ذكر أبو حيَّان في الارتشاف (٢ / ٩٨١) مذهباً ثالثاً ونقله عنه السيوطي في الهمع (١ / ٢٥٠) ، قال أبو حيَّان : « المذهب الثالث : أنَّ الفاعل هو التاء ، والكاف في موضع نصب ، وفي محفوظي أنّه مذهب الكسائي » .

وينظر : مغني اللبيب (١ / ١٨١) ، ورصف المباني (٢٠٧ ، ٢٠٨) .

(٥) زيادة من شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٤٧) ألجأ إليها السياق .

(٦) سقط من الشرح ، وهو في شرح التسهيل (١ / ٢٤٧) .

بـ: بلى ، وكَلاَّ ، وليس ، ونعم ، وبئس .

قوله : « وهي خمسة » .

بيان ذلك : أنَّ المخاطب باعتبار المعنى لا يزيد على ستة كالمضمر ؛ لأنَّ المخاطب إمّا مذكر وإمّا مؤنث ، وكلٌّ واحد منهما إمّا مفردٌ أو مثنى أو مجموع فتكون ستة ، اثنان من هذه الستة وُضع لهما لفظٌ واحدٌ ، وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، والأربعة الباقية // وضع لكل منهما لفظ واحد ، فتكون الألفاظ خمسة ، أربعة نصوص ، وواحد مشترك . ٨٥ / و

وهذه الحروف إنما جيء بها تنبيهاً على حال من تخاطبه ، فاجعل اسم الإشارة لما تشير إليه على طبقته من مفرد ومثنى ومجموع مذكر ومؤنث ، ثم اجعل حرف الخطاب بعدها على حسب مَنْ تخاطبه في ذلك ، فإذا أشرت إلى واحدٍ مذكرٍ وخاطبت واحداً مذكراً قلت : ذَاكَ ، وإذا خاطبت واحداً مؤنثاً قلت : ذَاكِ ، ثم : ذاكما ، ثم ذاكم[1] ، ثم : ذاكنَّ فهذه خمسة مع المشار إليه الذي هو مفرد مذكر ، وخمسة مع كل واحد من الأربعة الباقية فتكون خمسة وعشرين لفظاً لستة وثلاثين معنى ؛ لأنَّ المعاني ستة في ستة ، والألفاظ خمسة في خمسة وهي : ذاك ، ذاكما ، ذاكم ، ذاكِ ، ذاكنَّ ، تاكَ ، تاكما ، تاكم ، تاكِ ، تاكنَّ ، ذانك ، ذانكما ، ذانكم ، ذانك ، ذانكنَّ ، تانك ، تانكما ، تانكم ، تانكِ ، تانكنَّ ، أولئك ، أولئكما ، أولئكم ، أولئك ، أولائكنَّ .

فهذه بيانُ الخمسة والعشرين ؛ لأنَّ كل واحد منها لخمسة ، وقد ثبت أنَّ كلَّ خمسة منها لستة معانٍ ، ولكن لما كان في كلِ خمسةٍ واحد مشترك وجب أن يرجع ستة وثلاثون إلى خمسة وعشرين ، ينقص أحد عشر ؛ لأنَّ الواحد من أحد

(١) في الشرح : « ذاكما » وهو سهو من الناسخ .

الطرفين ينقص لأجل مقابلة ستة ، فينقص ستة ، ثم ينقص واحد من الجانب الآخر ؛ لأجل مقابلة الخمسة الباقية ، فينقص خمسة أخرى فينقص أحد عشر من ستة وثلاثين ، فيبقى خمسة وعشرون[١] .

بيانه : المشار إليه باعتبار المعنى ستة ، وباعتبار اللفظ خمسة ، فإنَّ اللفظ الموضوع لمثنى المذكر والمؤنث واحدٌ ، وللمفرد المشار إليه مذكراً ومؤنثاً اثنا عشر من ستة وثلاثين ، للمفرد المذكر ستة وللمفرد المؤنث ستة، وكذا للمثنى اثنا عشر، ستة لمثنى المذكر وستة لمثنى المؤنث ، وكذا للجمع اثنا عشر ، ستة لجمع المذكر وستة لجمع المؤنث ؛ لكن لم يُخَصَّ كل من الجمعين بلفظ مفرد ، فصار أقسام الجمع ستة ، فنقص من اثنى عشر للجمع ستة ، ولكل من المخاطب المفرد والمثنى والمجموع عشرة ، خمسة منها لمذكره وخمسة لمؤنثه ، لكن لم يخص كل من المثنيين بلفظٍ ، فصار أقسام المثنى خمسة فنقص من العشرة التي للمثنى خمسة ، فرجع ثلاثون إلى خمسة وعشرين ، فنقص من ستة وثلاثين أحد عشر .

قوله : « ويقال ذا للقريب » .

قيل : لأسماء الإشارة ثلاثُ مراتب : قريبة ، وبعيدة // ومتوسطة بينهما ٨٥ / ظ
فـ(ذا) للقريب ، و(ذلك) للبعيد ، و(ذاك) للمتوسط ، ثم يُجعل (تلك) بمثابة (ذلك) ، و(ذانّك) و(تانّك) المشددتين بمنزلة (ذلك) و(أولالك) في الجمع بمنزلة (ذلك)[٢] .

وقيل : إنّ لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة كالمنادى .

قال صاحب التسهيل[٣] : والأول هو المشهور ، والثاني أولى بالصواب ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧١٧) .
(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧١٨) .
(٣) ينظر : شرح التسهيل (١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣) .

ويدل عليه خمسة أوجه[١] :

- الأول : أنّ النحويين المتقدمين[٢] أجمعوا على أنّ المنادى ليس له إلا مرتبتان ، مرتبة للقريب تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبة للبعيد أو ما في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف ، والمشار إليه شبيهٌ بالمنادى ، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير .

- الثاني : أنَّ المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء[٣] أنّ بني تميم يقولون : (ذاك) ، و(تيك) بلا (لام) حيثُ يقول الحجازيون : (ذلك) و(تلك) باللام وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال (الكاف) [بلا (لام) ، وأنّ التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف][٤] مع (اللام) ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان إحداهما : للقرب ، والأخرى : لأدنى البعد أو أقصاه .

- الثالث : أنَّ القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من (اللام) و(الكاف) أو بمصاحبٍ لهما معاً ، أعني : غير المثنى والمجموع ، فلو كان الإشارة إلى المتوسط ، وكان بلا (لام) معها كان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة ، وهذا مردودٌ بقوله تعالى[٥] : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ .

---

(١) عبارة شرح التسهيل : « ويَدَّل على صحته أربعة أوجه » . يُنظر : شرح التسهيل (١ / ٢٤٢) ، ولكنَّ ابن مالك عند عدِّ الأوجه جعلها خمسة .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٧٨) ، والمقتضب (٤ / ٢٧٧) ، الأصول (٢ / ١٣١) .

(٣) ينظر : شفاء العليل (١ / ٢٥٧) ، والهمع (١ / ٢٤٦) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح وهو في شرح التسهيل (١ / ٢٤٢) .

(٥) سورة النحل من الآية (٨٩) ، جاء في التذييل والتكميل (٣ / ١٩٣) : « هذا الوجه شبيهٌ بكلام الوعَّاظ ، ولا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدم وجوده في لسان العرب ، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن...وأما التمسك بالآية فمدفوع بأن ليس المعنى أنه مبين لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكمالية ، وإنما هو عام مخصوص ، والمراد تبياناً لأصل كل شيء من أصول الديانات والأحكام التكليفية » ، وينظر : نتائج التحصيل (٣ / ٨٧١) .

- الرابع : أن التعبير بذلك عن[١] ، مضمون كلام على إثر [انقضائه][٢] سائغٌ شائعٌ في القرآن ولا واسطة بين النطقين ، قال الله تعالى[٣] : ﴿ ذَٰلِكَ مَاكُنَّا نَبْغِۚ ﴾ ، ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾[٤] ، ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾[٥] ، ﴿ ذَٰلِكُم حُكْمُ ٱللَّهِۖ ﴾[٦] .

- الخامس : أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً[٧] لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين ؛ لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد ، ولا التفات إلى قول من قال : إن تشديد نون (ذانّك) دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ؛ لأنَّ التشديد عوضٌ عن المحذوف في الواحد ؛ لأنَّه كما تستعمل مع (الكاف) تستعمل مع المجرد عن (الكاف) ، وكذا لا يلتفت إلى قول من زعم أن (أولالك) للبُعَداء دون (أولئك) ؛ لقلة (أولالك) وكثرة الحاجة إلى جمع (ذلك) .

فعلى القول بالمراتب الثلاث يقول : المشار إليه لا يخلو إمَّا أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فإن كان مفرداً فللمذكر // في المرتبة الأول لفظ ، أي : التوسط ، لفظ واحد وهو (ذاك) ، وللمؤنث فيها ثلاثة ألفاظ : (تَاكِ) ، و(تيك) ، و(ذيك) وللمذكر في المرتبة الثالثة لفظان : (ذلك) ، و(آلك) ، ٨٦ / و

---

(١) في الشرح : « غير » والمثبت من شرح التسهيل .

(٢) بياض في الشرح والمثبت من شرح التسهيل .

(٣) سورة الكهف من الآية (٦٤) .

(٤) سورة يوسف من الآية (٥٢) .

(٥) سورة الكهف من الآية (٨٢) .

(٦) سورة الممتحنة من الآية (١٠) .

(٧) في المفصل (١٤١) : « وقيل : الأول للقريب والثاني للمتوسط ، والثالث للبعيد » .
وينظر : التخمير (٢ / ١٨٥) ، وشرح ابن يعيش (٣ / ١٣٥) .

وللمؤنث فيها أربعة ألفاظ : (تِلك) ، (تَلـك) ، (تيلـك) ، (تـالِك) كلـها مروية عن العرب إلا أنَّ بعضها أشهر من بعضٍ ، وإن كـان مثنى فللمذكـر في المرتبـة الأولى (ذان) في حـال الرفـع ، و(ذيـن) في حـال النصـب والجـر ، وللمؤنث فيها (تان) في حال الرفع ، و(تـين) في حـال النصـب والجـر ، وقـد تُشَدَّدُ نون التثنية في المرتبة الأولى مذكراً كان أو مؤنثاً ، وللمذكر في المرتبة الثانية والثالثة ماله في المرتبة الأولى ملحقاً به الكاف وحده من غير لام تقول: (ذانك) و(تانك) في الرفع ، و(ذينك) و(تينك) في النصب والجر .

وزعم بعضهم[١] أنَّ من قال : (ذانِّك) بتشديد النون قصد المرتبة الثالثة[٢] ، ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون (ذين) و(تين) بل التشـديد جـابرٌ لمـا فات من بقاء الألف التي حقها ألاَّ تحذف كما لا تحذف ألف المقصور ، وإن كان جمعاً ففي المرتبة الأولى يقـال (أولاء)[٣] مطلقـاً ، أي : في التذكـير والتـأنيث ، وإذا كان جمع المشار إليه مجاوزاً للمرتبـة الأولى قيـل فيـه : (أولئـك) علـى رأي قوم[٤] ، وعلى رأي آخرين[٥] أنّ لجمـع المشـار إليـه في المرتبـة الثالثـة (أولئـك) و(أولالك) معاً وله في المرتبة المتوسطة (أولاك) بالقصر .

وقـد حكـى الفـراء[٦] أنَّ المـدَّ في (أولاء) و(أولائـك) لغـة

---

(١) وهو قول المـبرد ينظـر : المفصـل (١٤١) ، والتخمـير (٢ / ١٨٥) ، وشـرح الكافيـة للرضـي (٢ / ٤٨١) .

(٢) أي : ذلك وتلك .

(٣) رسمت في الشرح : « آلا » .

(٤) وهو رأي الكسائي : ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٧٦) .

(٥) هو ابن السِّيد البطليوسي . ينظر : الاقتضاب (٢ / ٦٢) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٧٥) ، والمخصص (١٤ / ١٠٠ ، ١٠١) ، وشـرح الرضـي (٢ / ٤٨٢) .

الحجازيين[١] ، وأنَّ القصر فيهما لغة التميمين ، وهذا هو المأخوذ ؛ لأنَّ مستنده رواية ، ومُستند غيره رأي ، والرواية أولى من الرأي .

و(هُلاَءِ) في : (أولاء) من باب إبدال الهمزة هاء ، [و] هو بابٌ واسعٌ[٢].

وأمَّا (أُولاءُ) بضم الهمزتين و(أُولاءِ) و(أُولئك) بإشباع الضمة ، فلغتان غريبتان ذكرهما قطرب[٣] .

ومن لم يجعل لاسم الإشارة إلا مرتبتين جعل للقرب ما لم يكن معه الكاف سواء كان معه هاء التنبيه[٤] أو لم يكن معه ، وجعل غيره للبعد .

وزعم الفراء أن ترك اللام لغة بني تميم[٥] .

واعلم أن حرف التنبيه كثيراً ما يلحق ما هو مجرد عن الخطاب مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً نحو : هذا ، وهذي إلى العاشرة ، وهذان ، وهذين وهاتان ، وهاتين وهؤلاء ، وهولاء ، ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا في الإفراد ، وعدم لحاقه أكثر من لحاقها إياه ، قال طرفة[٦] :

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطِّراف الممدد

---

(١) في شرح التسهيل (١ / ٢٤١) : « لغة الحارثيين » .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٤١) ، والمساعد (١ / ١٨٤) .

(٤) رسمت في الأصل التثنية ، وهو تصحيف من الناسخ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء (١ / ١٠٩) .

(٦) ينظر ديوانه ص (٣١) ، وشرح القصائد السبع (١٩٢) وهو من الطويل .
والشاهد في : المسائل الحلبيات (٢٢) ، ورصف المباني (٤٠٥)، والجنى الداني (٤٧٨)، وشرح ابن عقيل (١ / ١٣٤) والهمع (١ / ٢٤٨) . قوله : « الطراف » بيت من أدم ، الصحاح (طرف) .

ولا يلحق // المقرون باللام فلا يقال : (هذالك) لكراهتهم كثرة الزوائد ، ولا يلحق أيضاً المقرون بالكاف من التثنية والجمع ، فلا يقال : (هذانك) و(لا هولائك) لأنَّ واحدهما (ذاك) أو (ذلك) فحمل على (ذلك) مثناه وجمعه ؛ لأنَّهما فرعاه ، وحمل عليهما مثنى (ذاك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنىً . ٨٦ / ظ

وتفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد عن كاف الخطاب بـ(أنا) وأخواته كثيراً لتساويهما [نحو[١] : ها أنا] ذا ، وها نحن أولاء ، إلى هاهنَّ أولاء[٢] .

ومنه قول السائل عن وقت الصلاة[٣] : « ها أنا ذا يا رسول الله » وقوله تعالى[٤] : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ .

ويفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد عن كاف الخطاب بغير (أنا) وأخواته قليلاً ، أنشد سيبويه[٥] :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها : هذا لها ، هـا وذاليا

قال سيبويه[٦] : كأنَّه أراد وهذا لي ، فصيَّر الواو بين (ها) و(ذا) .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الشرح ، وهو في شرح التسهيل (١ / ٢٤٥) .

(٢) كتبت في الشرح : « هاتين » والمثبت من شرح التسهيل .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١ / ٢١) ، وأحمد في المسند (١٤ / ٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٤) سورة آل عمران من الآية (٦٦) .

(٥) الشاعر هو لبيد العامري،ينظر:ديوانه ص (٢٣٠) ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد سيبويه (٢ / ٣٥٤) ، والمقتضب (٢ / ٣٢٣) ، وشرح ابن يعيش (٨ / ١١٤) ، والهمع (١ / ٢٥٠) .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه (٢ / ٣٥٤) .

واعلم أنّه قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشار إليه كقوله تعالى[١] : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ ومنه قول امراة العزيز مشيرة إلى يوسف عليه السلام[٢] : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن[٣] : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ والمجلس واحد ، إلا أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز أعظم من مَرْآهُ عند النسوة ، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً وقد ينوب ذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال نحو قوله تعالى[٤] : ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ ﴾ وقوله تعالى[٥] : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ .

وقد يتعاقب ذو القرب وذو البعد على إثر ما الإشارة إليه كقوله تعالى[٦] : ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْأَيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ ثم قال تعالى[٧] : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ ، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين نحو قوله تعالى[٨] : ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : بين الفارض والبكر ، وقد يشار بما

---

(١) سورة الشورى من الآية (١٠) .

(٢) سورة يوسف من الآية (٣٢) .

(٣) سورة يوسف من الآية (٣١) .

(٤) سورة الإسراء من الآية (٢٠) .

(٥) سورة القصص من الآية (١٥) .

(٦) سورة آل عمران الآية (٥٨) .

(٧) سورة آل عمران من الآية (٦٢) .

(٨) سورة البقرة من الآية (٦٨) .

للواحد إلى الجمع نحو قول لبيد[١] :

ولقد سئمت من الحيـاة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيدُ

قوله : « وأما ثَمَّ » .

قد وضع للإشارة ما يختص بالمكان وهو قولهم: (هِنَّا) و(هُنَّا) و(ثَمَّ)[٢]، فمن قال : في الإشارة إلى الشخص القريب (ذا) قال في الإشارة إلى المكان القريب (هنا) دون تنبيه ولا خطاب // ومن رآى مصاحبة التنبيه فقال : هذا قال : هاهنا ، ومن قال : (ذاك) قال : (هُناك) ، ومن قال : (ذلك) قال (هنالك)، ومن سَوَّى (ذاك) و(ذلك) للتوسط سَوَّى (هنالك) و(هنالك) ومن لم يُسَوِّهما معترفاً بالتوسط لزمه مثل ذلك في (هناك) و(هنالك) ، ومن قال : (هذاك) جامعاً بين التنبيه والخطاب قال : (هاهناك) ولا يقال : (ها هنالك) ، كما لا يقال : (هذلك) ، وقد يشار إليه [أي][٣] : إلى المكان البعيد بـ(ثَمَّ) و(هَنّا) (هِنَّا) كما يشار إليه (بـ(هناك) .

٨٧ / ب

وقد يشار بـ(هناك) و(هنالك) و(هنا) إلى الزمان ، فمن الإشارة إليه بـ(هنالك) قوله تعالى[٤] : ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، ومن الإشارة إليه بهناك قول الشاعر[٥] :

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزعُ

---

(١) ينظر : ديوانه ص (٢٢٥) ، والبيت من الكامل . والشاهد في : المحتسب (١ / ١٨٩) ، وشرح التسهيل (١ / ٢٤٩) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٨٩٣) ، واللسان (نصب) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧١٩) .

(٣) في الشرح بياض ، والمثبت يوافق السياق .

(٤) سورة الأحزاب من الآية (١١) .

(٥) قائله الأفوه الأودي ، واسمه صلاءة بن عمرو . ينظر : ديوانه ص (٩١) ، وهو من الكامل . والشاهد في : شرح التسهيل (١ / ٢٥١) ، وشرح الألفية للمرادي (١ / ١٨٥) ، وشفاء العليل (١ / ٢٦٣) ، والهمع (١ / ٢٥٤) .

[المَوْصُولُ]

ص : « **الموصول ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد ، وصلته جملة خبرية ، والعائد ضمير له وصلة الألف اسم فاعل أو مفعول** »[١] .

ش : لما كان الأسماء المبهمة على قسمين : أسماء الإشارة والموصولات ، وذكر أسماء الإشارة ، أراد أن يذكر الموصول ، وكون أسماء الإشارة والموصولات معارف لا ينافي الإبهام ، فإنّ التعريف إنّما هو باعتبار التعيين ويجوز أن يكون الشيء معيناً بحسب الشخص مبهماً بحسب الحقيقة ، كمدلول اسم الإشارة ، وقد يكون معيناً بحسب الذات مبهماً بحسب الوصف كمدلول الموصولات .

فقوله : « ما لا يتمُّ » .

أي : اسمٌ لا يتمُّ ؛ لأنَّ الكلام في الاسم لا في الحرف و(ما) وإن كان أعمّ من أن تكون اسماً أو حرفاً لكن لما كان مباحث كلٍّ من الاسم والفعل والحرف متميزة عن مباحث أخويه ، والكلام في الاسم مقدَّمٌ على الكلام في الفعل والحرف ، والموصول مذكور في قسم الأسماء ، صار قرينة مخصصة لـ(ما) بالاسم ، فلا يرد النقض بالحروف الموصولة .

قوله : « جُزءاً » .

أي الاسم الذي لا يتم جزءاً أولى من قول من يقول[٢] : ما لا يتم اسماً ، فإنَّ (الذي) بانفراده اسم ، ولكنّه لا يكون أحد جزيء الجملة[٣] .

---

(١) الكافية (١٥٢) .

(٢) هو الزمخشري ، ينظر المفصل (١٤٢) ، قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي : « الاعتراض غير وارد على صاحب هذه المقالة وهو الزمخشري ، لأنّه قال : ما لا يتم اسماً ، فكأنّه اسم إلا أنه ناقص لاحتياجه إلى غيره » الأزهار الصافية (١ / ١٠٦) وينظر : الأسرار الصافية للنجراني (٣٨) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٢١) .

(إلا بصلة) احتراز من الأسماء التي تتم جزءاً بدون صلة ، لا يقال : هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ، فإنّ الموصول والصلة متساويان في المعرفة والجهالة ، وقد أخذ // الصلة في تعريف الموصول ؛ لأنّا نقول : لا نسلم / ٨٧
أنَّ هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ، قوله : لأنَّ الموصول والصلة متساويان في المعرفة والجهالة ، قلنا : الموصول والصلة إذا كانا بحسب الاصطلاح أو بحسب اللغة يكونان متساويان في المعرفة والجهالة ، وأمَّا إذا كان أحدهما بحسب الإصطلاح والآخر بحسب اللغة فلا، وهاهنا الموصول بحسب الاصطلاح ؛ لأنَّ المقصود حدُّ الموصول بحسب الاصطلاح لا حدّ الموصول لغة ، والصلة المأخوذة في حدّه بحسب اللغة .

ولو جعل موضع قوله : (بصلة) قوله : (بجملة) اندفع الإشكال من هذا الوجه ، لكن يرد النقض بصلة الألف واللام ، ويحتاج إلى تأويل الجملة فقال : بصلةٍ ، ليندفع النقض ، وليكون ذلك جارياً على الاصطلاح في تسميتها صلةً ، وفي كلٍّ من التعليلين نظر .

أمَّا الأول : فلأنَّه فَسَّر الصلة بالجملة فيحتاج أيضاً إلى التأويل ؛ ليندفع النقض .

وأمَّا الثاني : فلأنَّه لا يخلو إمَّا أن يراد بالصلة ما هو بحسب الاصطلاح وحينئذٍ يلزم تعريف الشيء بما هو مساوٍ له في المعرفة والجهالة ، أو ما هو بحسب اللغة ، وحينئذٍ لم يَجُزْ ذلك على الاصطلاح ، ويمكن أن يدفع النظر الوارد على التعليل الأول بأنَّه ما فسر الصلة بالجملة بل حكم على الصلة بأنَّها جملة خبرية ، ولا يلزم من كون الجملة محكوماً بها على الصلة أن تكون تفسيراً لها[1] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي (٣ / ٦) .

قوله : « وعائد » .

احتراز من الأسماء التي لا تتم أجزاء إلا بصلة وليست بموصلات في الاصطلاح نحو : (حيث) ، و(إذا) ، و(إذ) وما أشبهها ، فإنَّها وإن كانت لا تتم أجزاء إلا بصلةٍ ؛ لكن لا تحتاج إلى عائد[١] .

قوله : « وصلته جملة خبرية » .

إنَّما احتاج الموصول في أن يتم جزءاً إلى جملة ؛ لأنَّه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرة معرفة ، فهو مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد ، فثبت أنَّه لا بد من جملة ، وإنَّما احتاج إلى أن تكون الجملة خبرية[٢] ؛ لأنَّ (الذي) وضع صلة إلى وصف المعارف // بالجملة فكما أنَّه لا يوصف إلاَّ ٨٨ / و
بالجمل الخبرية فكذلك (الذي) لا يدخل إلا على الجملة الخبرية ، والبواقي مثلها في المعنى فوجب أن يكون حكمها كذلك[٣] .

قال صاحب التسهيل[٤] : المقصود من الصلة توضيح الموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها ، فلا يحصل بها وضوح غيرها ، وأمَّا الإنشائية فإنَّ

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٢١) .

(٢) ذهب الجمهور إلى أنَّ الصلة لا تقع إلا خبريَّة ، وأجاز الكسائي وقوعها جملة أمر ونهي ، وأجاز المازني أن تكون دعائية ، وذهب هشام إلى جواز وقوع الجملة المصدرة بليت صلة ، وأجاز ابن خروف وقوع الجملة التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو : جاء الذي ما أحسنه ، ومنعه ابن بابشاذ والمتأخرون ، وأجاز الرضي وقوع الجملة القسمية صلة واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ ومنعه القدماء .
ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ٩٩٦)، وشرح الرضي (٣ / ١٠) ، والمساعد (١ / ١٣٧) ، وشفاء العليل (١ / ٢١٩) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٢١) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٨٧) .

حصول معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح وقوعها صلة ؛ لأنَّ الصلة مُعَرِّفةٌ، والموصول مُعَرَّفٌ بها ، فلابد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

وفيه نظرٌ ، فإن مقارنة حصول معناها لحصول لفظها لا ينافي تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

قيل : لو قال : وصلته جملة خبرية أو ما هو في معناهما لكان أصوب ؛ ليدخل فيه الصلة التي هي اسم الفاعل والمفعول ، ويمكن أن يقال : أراد بقوله : جملة خبرية أعمّ من أن تكون صريحة أو مؤولة ، فإنَّه إذا وقعت الصلة صفة موصولاتها الألف واللام يجب تأولها بفعل ، فلذلك تعمل الصلة حينئذٍ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته ، وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا إذا كانت حاضرة المعنى أو مستقبلته .

إذا ثبت أنَّ الصلة لابد وأن تكون خبرية فلا يصح : جاءني الذي أضْرِبْهُ ، ولا الذي لا تَضْرِبْهُ ولا الذي هل ضربتَهُ ؟ ولا الذي ما أحسنه ، ولا الذي ليته قائمٌ[1] ، ولا الذي لعله راضٍ ، فأما قوله[2] :

وإنّي لَرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وإن شَطَّت نَواها أزورُهَا

فيحتمل وجهين[3] :

- أحدهما : أن يكون (أزورها) صلة (التي) ، وفصل بين الصلة وبين

---

(١) في الشرح : « قائماً » وهو سهو .

(٢) هو الفرزدق ينظر ديوانه ص (٤٥١) ، وهو من الطويل ، ورواية الديوان :

. . . . . **لعلي وإن شقت عليَّ أنالها**

والشاهد في : شرح الأبيات المشكلة (٤٣٥) ، وشرح الرضي (٢ / ١٠) ، والهمع (١ / ٢٨٠) ، والخزانة (٥ / ٤٦٤) .

(٣) هذا كلام ابن عصفور . ينظر : شرح الجمل (١ / ١٨٠) .

الموصول بقوله : لعلي وإن شطت نواها ، على سبيل الاعتراض ، فيكون خبر (لعلي) محذوفاً تقديره : لعلّي أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض جائزٌ ، قال الشاعر[١] :

ذاك الذي وأبيك يعرفُ مالكا . . . . . .

ففصل بين الصلة والموصول بالقَسَمِ .

٥ - وثانيهما : أن يكون على إضمار القول ، كأنّه قال : أقول لَعَليِّ وإن شطت نواها أزورها ، والقول كثيراً ما يُضمر ، قال الله تعالى[٢] : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ ، أي : يقولون : سلام عليكم[٣]، وكذلك قوله تعالى[٤] : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ تقديره : فيقال لهم : // أكفرتم[٥] . / ٨٨

١٠ قال صاحب التسهيل[٦] : والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ؛ لأنَّ الموصول قد يُراد به معهود ، فتكون

---

(١) هو جرير . ينظر ديوانه ص (٥٨٠) ، وهو صدر بيت من الكامل عجزه :

. . . . . **والحق يدفع ترهات الباطل**

والشاهد في : المسائل الحلبيات (١٤٤) ، والخصائص (١ / ٣٣٦) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٠) ، ومغني اللبيب (٢ / ٣٩١) .

(٢) سورة الرعد من الآية (٢٣) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للنحاس (٣ / ٤٩٢) ، والدر المصون (٧ / ٤٤) .

(٤) سورة آل عمران من الآية (١٠٦) .

(٥) ينظر : تأويل مشكل القرآن (٢١٦) ، والكشاف (١ / ٤٥٣) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٨٧) .

صلته معهودة ، كقولـه تعـالى[١] : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ ، وقد يراد به الجنـس فتوافقـه صلتـه كقولـه تعـالى[٢] : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ ، وقـد يُقصـد تعظيـم الموصـول فَتُبْـهَمْ صلته ، كقول الشاعر[٣] :

فإنْ استطعْ أغْلِبْ وإن يَغْلِبِ الهوى فمثلُ الذي لاقيـتُ يُغْلَـبُ صَاحِبُـه

قال صاحب المفصـل[٤] : وحـق الجملـة الـتي يوصـل بـها أن تكـون معلومـة للمخاطب .

قال المصنف[٥] : هذا قياس الصفات كلها لأن الصفة لم يـؤت بـها إلا ليعلـم المخاطب بشيء يجهله بخلاف الإخبار ، وقد تبين أن الذي يجعلـه صفـة فلابـد أن يكون معلوماً كالصفات كلها .

اعلم[٦] أنَّ الجملة الخبرية التي هـي صلـة للموصـول جـاز أن تكـون اسميـة أو تكون فعلية شرطية أو ظرفية ، أو غيرهما .

وزعم قوم[٧] من النحويين : أنَّه لا يجوز وصل الموصول بجملة القسم وجوابـه

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٣٧) .

(٢) سورة البقرة من الآية (١٧١) .

(٣) هو ابن ميَّادة . ينظر ديوانه ص (٧٣) ، وهو من الطويل .
والشاهد في: أمالي القالي (١ / ١٦٥) ، والهمع (١ / ٧٩) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٠٦).

(٤) ينظر : المفصل (١٤٣) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨٢) .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٢) .

(٧) في شرح ابن عصفور (١ / ١٨٢) : « وزعم قوم من قدماء النحويين » ، وفي الارتشاف (٢ / ٩٩٧) : « وذهب جماعة من القدماء » . وقد جَوَّز أبو حيَّان ذلك بشرط وجود الضمير في إحدى جملتي القسم والشرط وجوابهما .

إذا كانت جملة القسم عارية من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك لا يجوز وصله بالشرط والجزاء إذا كانت إحدى الجملتين عارية من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن يُقال : جاءني الذي أقسم بالله لقد جاءني زيد[١] ، ولا جاءني الذي إن أكرمت زيداً أكرمه ، والحق أن ذلك جائزٌ سماعاً وقياساً ، أمَّا السماع فقوله تعالى[٢] : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ فـ(ما) موصولة في موضع خبر (إنَّ) واللام الداخلة عليها لام (إنَّ) و(ليوفينهم) جواب القسم المحذوف ، والقسم وجوابه في صلة (ما) .

فإن قيل[٣] : يحتمل أن تكون (ما) حرفاً زائداً وليست بموصولٍ .

أجيب : بأن ذلك يؤدي إلى دخول لام التأكيد على مثلها حتى كأنَّك قلت: لَلَيُوَفِّيَنَّهُم ، وذلك غير جائز .

وأمَّا القياس : فلأنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما [لا تفيد][٤] إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفى فيهما بضمير واحد كما يُكْتَفَى في الجملة الواحدة .

قوله : « والعائد ضمير » .

إنَّما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطاً بينه وبينها ، فإنّ (الذي) لما وضع لغرض التعريف وضع مبهماً ، فاحتيج إلى ربطٍ بينه وبين صلته لئلا تكون أجنبية // عنه وعن الموصوف . / ٨٩

---

(١) في شرح ابن عصفور (١ / ١٨٢) : « جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه » .

(٢) سورة هود من الآية (١١١) .

(٣) هذا القول وجوابه لابن عصفور ينظر : شرح الجمل (١ / ١٨٢) .

(٤) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٨٢) .

قال صاحب التسهيل[١]: الموصول مفتقر إلى عائد أو خَلَفِه ، وأشار بقوله: أو خَلَفِه ، إلى أنَّ العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه ، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله[٢] :

. . . . . وأنتَ الذي في رحمة الله أطمع

أي : وأنت الذي في رحمته أطمعُ .

قوله : « وصلة الألف واللام » .

شرع في تبيين أن الألف واللام لا تكون صلته إلا اسم فاعل أو مفعول ، فإن كان بمعنى (الذي) ، أوْرَدَ هذا اعتراضاً على قوله : لابد من جملة ، فإنَّ صلة الألف واللام لا تكون جملة .

فأجاب[٣] : بأنّه في معنى الجملة ، وإنّما وقع مفرداً بحسب اللفظ لإرادة المشاكلة بين هذه الألف واللام وبين التي في نحو : (الرجل) لتوافقهما لفظاً ومعنى فقصدوا ألا تدخل إلا على ما تدخل عليه تلك للمشابهة المذكورة ، فسبكوا من الجملة اسم فاعل أو اسم مفعول ليوفروا على الألف واللام ما تقتضيه من المفرد ، والمعنى على ما كان عليه فكان فيه وفاء بالغرضين ، وخصوها بالجملة الفعلية ليسبك اسم فاعل أو مفعول حسبما يقتضيه المعنى ففي نحو : جاءني الذي ضَرَبَ تقول : الضارب ، وفي نحو جاءني الذي ضُرِبَ : جاءني

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٨٦ ، ١٨٧) .

(٢) نُسب إلى مجنون ليلى وليس في ديوانه ، وهو عجز بيت من الطويل صدره :

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ . . . . . .

والشاهد في : النكت الحسان (٤٩)، والكوكب الدري (٢٠٦)، وشفاء العليل (١ / ٢١٩) والهمع (١ / ٢٨٥) .

(٣) أي المصنف ينظر : شرحه على الكافية (٣ / ٧٢٢) .

المضروب ، و لم تعتبر الجملة الاسمية لتعذر أن يسبك منها ما يصح دخـول الألـف واللام عليه .

واختلف النحويون في الألف واللام بمعنى (الذي) و(التي) فذهب جمـهور النحويين إلى أنّه اسم ، وذهب المازني إلى أنه حرف[١] .

حُجَّة الجمهور : أنّ الضمير يعود عليها في مثل قول العرب : مـررتُ بالقـائم أبوهما ؛ [لأن معنى][٢] قولك : [بالقَائِمِ أبوهما][٢] مـررت بـالرجلين القـائم أبوهما .

وَرُدَّ هذا بأنه لا يجوز حذف الموصـوف وإقامـة الصفـة مقامـه إلا إذا كـانت الصفة خاصَّة نحو : مررت بمهندس ، أي : برجل مهندس ؛ لأنَّ الهندسة من صفة من يعقل ، أو تقدم ما يدل على الموصوف مـن لفظـة نحـو قولهـم : آلا مـاء ولـو بارداً، يريد : ولو ماءً بارداً فحُذِف للدلالة ، فلو كان الأمر على ما زعم لوجـب ألاَّ يجوز : مررتُ بالقائمِ أبوهما وأشـباهه ؛ لأنَّـه صفـة غـير خاصّـة ، و لم يتقـدم ما يدل على الموصوف .

واحتج[٣] على أنَّها حرف بأنَّها لا موضع لها من الإعراب ، فإنّك إذا قلـت:

---

(١) يرى الجمهور أن (أل) تكون اسماً موصولاً - كمـا ذكـر الشـارح - وزعـم قـوم منـهم المـازني والأخفش أنها حرف ، لكن المازني ومن وافقه جعلوها موصولاً حرفياً ، وأما الأخفش فذهب إلى أنها حرف تعريف ، وقد انتصر الأندلسي لمذهب المازني والأخفـش قـائلاً : أنـها لـو كـانت اسمـاً كانت فاعلاً ، واستحق (قائم) البناء لمكان كونه صلة ولا يسلط علـى الصلـة عـامل الموصـول ، وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من (الذي) عامل وأخواته .
ينظـر : شـرح ابـن يعيـش (٣ / ١٥٤) ، وشـرح الرضـي (٣ / ١١) ، وارتشـاف الضـرب (٢ / ١٠١٣) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٤١) .

(٢) ما بين المعقوفات سقط من الأصل ، والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٧٨) .

(٣) أي المازني .

مررت بالقائم ، فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها .

والجواب : // أنّ الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعل الإعرابُ في الصلة التي هي اسم فاعلٍ أو مفعولٍ إذ به يكمل الموصول ، وجاز ذلك في الألف واللام و لم يسغ في (الذي) وأخواته لكون الصلة فيها اسماً مفرداً ، والأسماء المفردة يدخلها الإعراب[1] . ٨٩ /

ص : « **وهي : الذي ، والتي ، واللذان ، واللتان بالألف والياء ، والأولى والذين ، واللائي ، واللاتي ، واللواتي ، وما ، ومن ، وأيّ ، وأية ، وذو الطائية و(ذا) بعد (ما) للاستفهام ، والألف واللام** »[2] .

ش : لما فرغ من حَدِّ الموصول وبيان ما وقع في حدِّه من الصلة والعائد ، شرع في تعداد الموصولات ، فبدأ (بالذي) و(التي) ؛ لأنّهما بمنزلة الأصل لغيرهما ، فإنّ غيرهما إذا أشكل أمره استدل على موصوليته بصلاحيّة موضعه (للذي) إن كان مذكراً و(للتي) إن كان مؤنثاً ، وفي كلٍّ واحد من (الذي) و(التي) ست لغات :

- الأولى : ما ذكره في المتن .

- الثانية : حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر[3] :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٧ ، ١٨٨) .

(٢) الكافية ص (١٥٢ ، ١٥٣) .

(٣) هو رجل من طيء ، أنشده ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي . ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٢٥٥) حاشية (١) وهو من البسيط ، وينظر: شرح التسهيل (١ / ١٨٩) ، والتذييل والتكميل (٣ / ٢٤) ، والمساعد (١ / ١٣٩) .

لا تعذل اللَّذِ لا يَنْفَكُّ مكتسباً حمداً ولو كان لا يُبقي ولا يذَرُ

- الثالثة : حذف الياء وتسكين الذال والتاء كقول الشاعر[١] :

ما اللَّذ يسومك سُوءاً بعد بَسْط يدٍ بالبرِّ إلا كمثل البغي عدوانا

- الرابعة : تشديد الياء مكسورة ، كقول الشاعر[٢] :

وليس المالُ فاعلمهُ بمالٍ وإن أرضاك إلا للذِيِّ

يريدُ به العلاءَ فيصطفيه لأقربَ أقربيهِ وللقصِيِّ

- الخامسة : تشديد الياء مضمومة[٣] .

- السادسة : حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة[٤] .

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يُستعمل بصيغة التثنية والجمع إلا (الذي) و(التي) فتقول في تثنية (الذي) : (اللذان) في الرفع، و(اللذين) في النصب والجر ، وجوز تشديد النون فقيل : (اللذانّ) و(اللذينّ) وقد قُرِيء[٥] : ﴿ وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾ بتشديد النون[٦] .

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من الطويل .

والشاهد في شفاء العليل (١ / ٢٢١) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧١٦) .

(٢) لم أقف على قائلهما فيما رجعت إليه من مظان ، وهما من الوافر .

والبيتان في : ما ينصرف وما لا ينصرف (٨٣) ، والإنصاف (٢ / ٦٧٥) ، ورصف المباني (٧٦) ، واللسان (لذا) .

(٣) مثّل له ابن مالك في شرح التسهيل (١ / ١٩٠) بقول الشاعر :

أغض ما اسطعت فالكريم الذيُّ يألف الحلم إن جفاه بذيُّ

(٤) مثال ذلك ما رواه أبو عمرو بن العلاء أنه سمع إعرابياً يقرأ بتخفيف اللام ﴿ **صراط لذين** ﴾ .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٩٠) ، والشواذ لابن خالويه ص (١) .

(٥) سورة النساء من الآية (١٦) ، وهي قراءة ابن كثير المكي . ينظر : السبعة ص (٢٢٩) ، والكشف (١ / ٣٨١) .

(٦) ينظر في هذه اللغات : الأزهية (٣٠١) فما بعدها ، والصحاح (لذا) .

وقد جُوِّز حذف النون تخفيفاً فقيل : (اللذا) و(اللذي) ، وعليه قوله[١] :

أبنـيْ كُليـبٍ إنّ عمَّـيَّ اللـذا قَتَـلا الملـوكَ وفَكَّكـا الأغـلالا

ومثل ذلك في تثنية (التي) ، ويقال في جمع المذكر (الأولى) و(الذين) رفعاً ونصباً وجراً - وهو أشهرها وأفصحها[٢] - // وقد تحذف النون فيقال ٩٠ / (الذي) وعليه قول الشاعر[٣] :

وإنّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

ومنهم[٤] من يقول : (اللذون) رفعاً ، و(الذين) نصباً وجراً . ٥

وقد تحذف (النون) فيقال : (اللذو) في الرفع ، و(الذي) في النصب والجر ، وعن بني هذيل يقولون : (اللائين) في الرفع والنصب والجر ، وقد تحذف النون وعليه قراءة[٥] ابن مسعود[٦] : ﴿ **اللائي آلوا[٧] من نسائهم** ﴾ ،

---

(١) هو الأخطل ، ينظر ديوانه ص (٢٤٦) ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٦) ، والمقتضب (٤ / ١٤٦) ، والمسائل العضديات (١٧٩) ، والتوطئة (١٦٥) ، والخزانة (٦ / ٦) .

(٢) ينظر : أدب الكاتب (٢١٩) .

(٣) هو الأشهب بن رُميلة ، والبيت من الطويل .
وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٨٧) ، وتأويل مشكل القرآن (٣٦١) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٢٢٣) ، والمحتسب (١ / ١٨٥) ، ونتائج الفكر (١٨٠) .
قوله : « فلج » اسم بلد ، ينظر : معجم البلدان (٣ / ٩١٠) .

(٤) هم بنو عقيل وبنو كنانة وهذيل ينظر: لباب الإعراب (١٧٦)، وشرح ابن عقيل (١ / ١٤٤)، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٢٢) ، والهمع (١ / ٢٦٩) .

(٥) في الشرح : وعليه قول وهو سهو من الناسخ .

(٦) ينظر : الكشاف (١ / ٣٦٣) ، وشواذ ابن خالويه (١٣) ، وفي المصحف : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ البقرة من الآية (٢٢٦) .

(٧) في الشرح : « الد » وهو سهو من الناسخ .

وبنو هذيل تقول : (اللاؤن) رفعاً و(اللائين) نصباً وجراً[١] .

وقد تحذف النون سمع الكسائي : هم اللاؤا فعلوا[٢] ، ويقال في جمع المؤنث: اللائي ، واللاتي ، واللوائي ، واللواتي ، وبلا ياءات ، وهذه الأربع بدون حذف الياءات هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة ، وقد بالغوا في التخفيف فحذفوا (التاء) و(الياء) من (اللاتي) و(اللواتي) فقالوا : (اللاَّ) و(اللَّوا)[٣] .

و(ما) فيما لا يعقل غالباً ، وقد تقع على أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات ، مثال وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى[٤] : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى[٥] : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ أي: انكحوا الأبكار أو الثيب أو الصغائر أو الكبائر، أو الحرائر أو الإماء[٦] .

وزعم بعض النحويين[٧] أنها تقع على آحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٧١ ، ١٧٢) .

(٢) ينظر : المسائل العضديات (١٧٩) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٢٦) ، وفي التذييل والتكميل (٣ / ٣٧) : « وسمع الكسائي هذيلاً تقول : (هم اللاؤو صنعوا كذا) »

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٩٥) .

(٤) سورة النحل من الآية (٩٦) .

(٥) سورة النساء من الآية (٣) .

(٦) قال النحاس : « فالمعنى : فانكحوا الطيب من النساء ، أي : الحلال ، وما حرمه الله فليس بطيب » إعراب القرآن (١ / ٤٣٤) . وينظر : روح المعاني (٢ / ١٨٩ ، ١٩٠) .

(٧) وهو مذهب أبي عبيدة وابن درستويه ومكي . ينظر : مجاز القرآن (٢ / ٣٠٠)، وتأويل مشكل القرآن (٥٣٣) ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (٩٨) ، ومشكل إعراب القرآن (١ / ١٨٩) ، والتذييل والتكميل (٣ / ١٢٩) ، وفي الدر المصون (١١ / ١٨) : أنه مذهب الحسن ومجاهد وأبي عبيدة، واختاره ابن جرير، ينظر : تفسير الطبري (٣٠ / ٢٠٩) .

واستدل على ذلك بقوله تعالى[١] : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ فقال : الذي طحى الأرض وبنى السماء وسوى النفس هو الله تعالى ، وكذلك استدل بقوله تعالى[٢]: ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ فقال: الذي يعبده النبي ﷺ هو الله سبحانه ، وهو من أولي العلم[٣] ، واستدل أيضاً بما جاء من قولهم[٤] : سبحان ما سَبَّح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخركن لنا .

ولا حجة في شيء من ذلك لاحتمال أن تكون (ما) مصدرية في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ ﴿ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾ ، و﴿ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ كأنّه قال : وبنائها، وطحوها ، وتسويتها .

فإن قيل[٥] : حمل هذه الآيات على ما ذكر لا يجوز ؛ لأنَّ : (بنى) ، و(طحى) ، و(سوى) فاعلها مضمر، وليس للضمير ما يعود عليه إلا (ما) ، وحينئذٍ لا تكون (ما) مصدرية ؛ لأنّ المصدرية حرفٌ ، والضمير إنّما يعود على الاسم .

// أجيب : بأنَّ الضمير يعود على اسم الله ، وأنَّ (ما) تُفهم من سياق / ٩٠

---

(١) سورة الشمس الآيات (٥ ، ٦ ، ٧) .

(٢) سورة الكافرون الآية (٣) .

(٣) جاء في البحر المحيط (٨ / ٥٢٢) : « ... وهذا على مذهب من يقول : إنَّ (ما) لا تقع على آحاد أولي العلم ، أما من يُجَوِّزُ ذلك - وهو مذهب سيبويه - فلا يحتاج إلى الاستعذار بالتقابل ». وينظر : كتاب سيبويه (٤ / ٢٢٨) .

(٤) ينظر : المقتضب (٢ / ٢٩٦) ، والأصول (٢ / ١٣٥) ، وشرح الرضي (٣ / ٥٥) .

(٥) أورد ابن عصفور هذا الاعتراض وجوابه في شرحه للجمل (١ / ١٧٤) .

الكلام ، وكذلك أيضاً (ما) من قوله[١] : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ ، أي: عبادتي .

وأمَّا (ما) من قولهم : سبحان ما سبَّح الرعد بحمده ، وسبحان ما سخركن لنا ، فظرفية مصدرية وهي التي تتقدر بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحان [الله][٢] مدة تسبيح الرعد بحمده ، ومدة تسخيركُنَّ لنا : [ثم حذف المضاف إليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان][٣] غير مصروف ؛ لأنَّه جُعل علماً مثل قوله[٤] :

أقولُ لما جاءني فَخْرُهُ سُبحانَ من عَلْقَمَةَ الفَاخرِ

أي : براءة .

وكثيراً ما تستعمل ظرفية مصدرية في كلامهم قال الشاعر[٥] :

---

(١) سورة الكافرون الآية (٣) .

(٢) سقط من الشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ، وجاء في الشرح بدلاً عنه:« فظرفية مصدرية وهي التي تتقدر بالظرف والمصدر » وهو تكرار من الناسخ سهواً .

(٤) قائله الأعشى ، ينظر ديوانه ص (١٧٩) ، والبيت من السريع . وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٢٤) ، والمقتضب (٣ / ٢١٨) ، ومجالس ثعلب (١ / ٢١٦) ، وكتاب الكتَّاب لابن درستويه (٨٤) ، والمقرب (١ / ١٤٩) .

قوله : « علقمة » هو علقمة بن عُلاثة العامري ، وقد هجاه الشاعر عندما نافر عامر بن الطفيل العامري . ينظر : المعارف لابن قتيبة (٣٣١) ، والأغاني (١٥ / ٥٢) ، ومنافرة عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة العامريين وأثرها في الشعر الجاهلي (٣٥) فما بعدها للدكتور / حمد الزائدي .

(٥) هو الحطيئة ، ينظر ديوانه ص (٢٨٠) ، وهو من الوافر .

والشاهد في المقتضب (٤ / ٢٣٨) ، وشرح ابن يعيش (٤ / ٥٧) ، وشرح الرضي (١ / ٤٣٠) ، وأوضح المسالك (٤ / ٤٥) .

⇐

أطـوِّفُ مـا أطـوِّفُ ثـم آوي إلى بيـتٍ قعيدتُـه لَكَـاعِ

أي : أطوف مدة تطويفي .

و(من) لمن يعقل أو مُنَزَلَةً مَنْزِلَةَ مَنْ يعقل ، وقد تقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل ، أو فيما فُصِّل بـ(من)، مثال وقوعه على من يعقل قوله تعالى[1] : ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ ﴾ .

ومثال وقوعه على من ينزل منزلة من يعقل [قوله[2] :

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالي وهل يَعِمْنَ من كان في العُصُر الخالي][3]

فأوقع (من) على (الطلل) لما عامله معاملة من يعقل ، ومثال وقوعه على ما لا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل قوله تعالى[4] : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ فوقعت على ذوات الأربع ، وإن كانت من جنس ما لا يعقل لاختلاطها

= قوله : « أطوف » طاف حول الشيء دار حوله ، « قعيدته » : التي تقعد في البيت ، والمقصود امرأة الشاعر ، « لكاع » هي المرأة اللئيمة التي لا تتجه لمنطق ولا غيره .

ينظر : المشوف المعلم (طوف) (١ / ٤٧٤) ، والصحاح (قعد) ، والزاهر (١ / ١٤٤) .

(١) سورة الإسراء من الآية (٧٢) .

(٢) قائله امرؤ القيس ، ينظر : ديوانه ص (١٨٠) ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد سيبويه (٤ / ٣٩)، والمسائل الحلبيات (١٢٤)، ومغني اللبيب (١ / ١٦٩)، والخزانة (١ / ١٦٠) ، والصحاح (عصر) .

قوله : « عم صباحاً » تحية الجاهليين في الصباح ، وفي المساء يقولون : عم مساءاً ومعنى (عِمْ) أنعم .

« العُصر » بفتح العين وكسرها وضمها : الدهر . ينظر : المشوف المعلم (١ / ٥٤٢) .

(٣) ما بين الحاصرتين بياض بالشرح ، والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٧٥) ، وفيه « يَنْعَمَنْ » بدل قوله : « يعمن » وما أثبته رواية الديوان .

(٤) سورة النور من الآية (٤٥) .

بمن يعقل [كقوله] [١] تعالى[٢] : ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ فإنّ الدابة تقع على كل ما يَدِّبُ من عاقل وغير عاقل ، فعومل الجميع معاملة من يعقل ، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل .

ومثال وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه (من) قوله تعالى[٢] : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ فإن الماشي على رجلين منه عاقل كالإنسان ، ومنه غير عاقل كالطائر .

وزعم بعض[٣] النحويين : أنّ (من) تقع على ما لا يعقل عموماً ، واستدل على ذلك بقوله تعالى[٤] : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ فإنّه عني بذلك الأوثان والأصنام وهي لا تعقل .

ولا حجة في ذلك ، لاحتمال أنّه نزله منزلة من يعقل بحسب اعتقاد من اعتقد فيها أنّها عاقلة ، ويحتمل أن تكون من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل أنه عُبِدَ من دون الله ، من يعقل كعيسى وعزير[٥] .

اعلم أنَّ (الذي) يقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين ، وكذلك تثنيته ، وأما // (الذين) فلا يقع إلا على من يعقل خاصة ، وأما (التي) وتثنيته وجمعه فيقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المؤنثات خاصة . ٩١ / و

و(أي) و(أية) للتفصيل في المذكر والمؤنث (فأي) للمذكر و(أية) للمؤنث .

---

(١) بياض في الشرح والمثبت دل عليه السياق ، وهو في شرح ابن عصفور .

(٢) سورة النور من الآية (٤٥) .

(٣) هو قطرب . ينظر : ارتشاف الضرب (٢ / ١٠٣٤) ، وشفاء العليل (١ / ٢٤٠) .

(٤) سورة النحل من الآية (١٧) .

(٥) في شرح ابن عصفور (١ / ١٧٦) : « كعيسى عليه السلام وفرعون » .

و(ذو) بمعنى (الذي) في لغة طيء ، و(ذا) بعد (ما) للاستفهام بمعنى (الذي) على ما سيأتي[١] ، والألف واللام بمعنى (الذي) و(التي) على حسب ما بين[٢] .

ص : « **والعائد المفعول يجوز حذفه** » .

ش : الأصل في العائد الاثبات وقد يجوز حذفه لكن لا مطلقاً ، لكن في بعض الصور ، فالعائد لا يخلو إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلاً إلا أن يكون مبتدأ ، أو يكون أحد جزئي الجملة الواقعة صلة للموصول ، وحينئذٍ لا يخلو إمَّا أن يكون في صلة (أي) أو في صلة غيرها ، فإن كان في صلة (أي) جاز حذفه على كل حال قال الله تعالى[٣] : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ تقديره : أيهم هو أشدُّ ، وإن كان في صلة غيرها فإن كان الصلة فيها طول جاز حذفه ، وطول الصلة : بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ عمراً يوم الجمعة ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ عمراً ، ومن كلامهم[٤] : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، أي : بالذي هو قائل سوءاً ، وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم ، لم يجز حذفه إلا حيث

---

(١) ينظر ص (٤١٢) .

(٢) أي : العائد ، وفي شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٧٢٥): « والألف واللام بمعنى (الذي) و(التي) على حسب ما يبينه عائده » .

(٣) سورة مريم الآية (٦٩) .

(٤) جاء في كتاب سيبويه (٢ / ١٠٨) : « زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً » وينظر : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٠٧) ، وشرح الكافية للنجراني (٤٧) .

سُمع كقراءة من قرأ[١] : ﴿ **تماماً على الذي أحسنُ** ﴾ برفع (أحسنُ) ، و: (مثلاً ما بعوضة)[٢] ، وتقديرهما[٣] : تماماً على الذي هو أحسن ، ومثلاً هو الذي هو بعوضة ، وقيد الجملة بأن تكون واقعة موقع الصلة ، احترازاً من أن تكون الجملة غير واقعة صلة ، نحو : جاءني الذي هو قائم وهو ضاحك ، فإنَّ المبتدا والخبر في موضع معمول الفعل الواقع صلة ، وإن كان الضمير منصوباً فلا يخلو إما أن تكون الصلة فيها ضمير غيره أو لا ، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ؛ لأنَّ الحذف يؤدي إلى اللبس نحو : جاءني الذي ضربته في داره ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي ضربتُ في داره لم يعلم أنَّك هل أردت أنَّك ضربته في داره ، أو ضربتَ غيره في داره ؟ فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو قولك : الذي ظنني إيّاه زيدٌ قائمٌ، لا يجوز أن يقال : الذي ظنني زيدٌ [قائمٌ][٤] .

// وإن كان متصلاً فلا يخلو من أن يكون في صلة الألف واللام ، أو في صلة غيرهما ، فإن كان في صلتهما لم يجز حذفه نحو[٥] قولك : جاءني الضاربُهُ زيد ، لا يجوز أن يقال فيه : جاءني الضاربُ زيدٌ ، وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه الاثبات والحذف نحو : جاءني الذي ضربتُه ، ويجوز ضربتُ ، كلٌّ ذلك فصيح[٦] ، وكذلك : جاءني اللذان ضربتُهما أو ضربتُ ، والذين ضربتُهم ، أو

٩١ / ب

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٥٢) وقراءة الرفع هي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش . قال ابن جني في المحتسب (١ / ٢٣٤) : « ... هذا مستضعف الإعراب عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي » ، وينظر : البحر المحيط (٤ / ٢٥٥) ، وشواذ ابن خالويه (٤١) .

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٦) .

(٣) في الشرح : « قد يرد » وهو تحريف من الناسخ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الشرح ، وهو في شرح ابن عصفور (١ / ١٨٤) .

(٥) في الشرح : « ونحو » وزيادة الواو لا معنى لها .

(٦) ينظر : المقتضب (١ / ١٥٧) ، وشرح الرضي (٣ / ٢٥) ، والأزهار الصافية (١ / ١٣٦).

ضربتُ ، لما في الكلام من قوة الإشعار به[١] .

وإن كان مجروراً فلا يخلو من أن يكون مخفوضاً بإضافة اسم إليه أو بحرف جر ، فإن كان الأول لم يجز حذفه نحو قولك : جاءني الذي قام غلامُهُ ، وقد يجوز في الشعر حذف الاسم والضمير إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه ، إلا إنَّه قليل لا يقاس عليه ، قال الشاعر[٢] :

أعـــوذُ بـــالله وآياتِـــه من بـاب مـن يُغْلَقُ مِـنْ خَـارجِ

تقديره : من باب من يُغلق بابُه من خارج ، فحذف (بابه) بجملته[٣] .

وإن كان مخفوضاً بحرف فإن كانت الصلة في موضع رفع لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي سِير به ، لا يجوز أن يُقال : جاءني الذي سِيْرَ ، وإن لم تكن الصلة في موضع رفع فإن كان في الصلة ضمير غيره لم يجز ، لما يؤدي إليه ذلك من اللبس نحو قولك : الذي أحسن إليه غلامُهُ زيدٌ؛ لأنَّك لو حذفت (إليه) فقلت: الذي أحسن غلامُهُ ، لم يجز ؛ لأنَّه لا يعلم هل أردت إحسان الغلام واقع لسيده أو لغيره ؟ وإن لم يكن في الصلة ضمير غيره فإن كان الموصول قد دخل عليه حرف خفضٍ من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه نحو قولك : أمُرُّ بالذي تمرُ بهِ ، وإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً نحو قولك : جاءني الذي مررتُ به ، لا يجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وإن كان متعلقين بفعلين مختلفي المعنى لم يجز حذفه أصلاً نحو قولك : نزلتُ بالذي مررتُ

---

(١) ينظر : شرح الكافية للمصنف (٣ / ٧٢٦) .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو من السريع .
والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٤) ، والتذييل والتكميل (٣ / ٧٦) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٧٥٤) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٩٢) .

(٣) وهذا مذهب الكسائي حيث أجاز حذف العائد مجروراً بغير الوصف فيحذف معه المضاف إليه ، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً . ينظر : شرح الرضي (٢ / ٢٦) .

به ، لا يجوز أن يقال : نزلتُ بالذي مررتُ ، إلا في ضرورة شعر[١] .

والأسماء الموصولة مبنية لم يختلف فيها[٢] إلا في المثنى وفي (الذين) في الجمع ، وذكر المصنف[٣] في علة بنائها أمرين :

- أحدهما : أنها محتاجة في تمامها جزءاً إلى صلة وعائد ، فأشبهت بذلك الحرف ، لاحتياجها إلى متعلقها .

- وثانيهما : من وجهين :

أحدهما : أن ما وضعه // وضع الحروف نحو (ما) ، و(من) ، و(اللام) فبنيت لذلك ، ثم حُملت البواقي عليها ؛ لأنَّها من باب واحد . ٩٢ / و

وثانيهما : أن (الذي) مشابه للام التعريف من حيث إنّ وضعها لتكون الجملة الداخلة هي عليها معرفة ، كما أن وضع (اللام) ليكون الاسم الذي دخل هو عليه[٤] معرفاً ، فلما كان (الذي) في التعريف مثل (اللام) بنيت ، ثم جرت الموصولات كلها هذا المجرى ، وإن امتنع بعضها من جريه صفة لما أشبهت (الذي) في كونها معرفة وكونها موصولة .

والكلام في المثنى ، فيمن قال : (اللذان) في حال الرفع ، و(اللذين) في حال النصب والجر ، و(اللتان) و(اللتين) كذلك في اللغة الفصيحة ، كالكلام

---

(١) وقد مثل له ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١ / ١٨٥) ، وابن مالك بقول الشاعر :

فأبلغ الحارث بن نضلة والـ مرء معنى بلوم من يثق

شرح التسهيل (١ / ٢٠٦) ، وينظر : نتائج التحصيل (٢ / ٧٥٦) . وينظر في مبحث حذف العائد : الأشباه والنظائر للسيوطي (٢ / ٩٤) وما بعدها .

(٢) في الشرح : « فيهما » وهو سهو من الناسخ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣ / ٧٢٠) .

(٤) في الشرح : « الذي خل هي عليه » والمثبت من شرح المصنف .

في (هذان) و(هذين) في الإعراب والبناء ، وكذلك الكلام في (الذين) فيمن قال : اللذون و(اللذين) ، وهي اللغة القليلة[١] .

قال صاحب التسهيل[٢] : لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت (الذي) و(التي) جعل لحاقهما لها معارضاً لشبهها بالحروف فأعربا في التثنية كما جُعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها بالحروف فأعربت ، ولم يُعرب أكثر العرب (الذين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ؛ لأنَّ (الذين) مخصوص بأولي العلم ، و(الذي) عام ، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف (اللذين) و(اللتين) فإنهما جريا على سنن المثنيات المتمكنة لفظاً ومعنى .

واعلم أنَّ للصلة خواص :

- منها : أنَّه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا بعض الصلة على بعض ، فإنَّ الصلة جزءٌ أخيرٌ من الموصول ، واستحالة تقدم الجزء الأخير على الجزء المتقدم، فإن جاء ما ظاهره كذلك ، فهو مُؤوَّلٌ نحو قوله تعالى[٣] : ﴿ وَكَانُواْ [فِيهِ] مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ فظاهر (فيه) أنّه من صلة (الزاهدين) كأنَّه قال : من الزاهدين فيه .

- ومنها : أنه لا يُفصل بين الصلة والموصول[٤] ، لكونهما بمنزلة كلمة واحدة ، وامتناع الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، اللهم إلا أن يكون الفاصل

---

(١) ينظر : الإيضاح للمصنف (١ / ٤٨١) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (١ / ١٩١) .

(٣) سورة يوسف من الآية (٢٠) ، وما بين الحاصرتين سقط من الأصل .

(٤) عبارة ابن عصفور في شرح الجمل (١ / ١٨٦) : « واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، أعني بما ليس من الصلة » .

جملة اعتراض ، وهي ما كان فيه تأكيد أو تبيين للصلة ، فمثال التأكيد قول الشاعر[١] :

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً . . . . . .

ففصل بالقسم الذي هو (وأبيك) بين (الذي) وصلته ؛ لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال : ذاك الذي // يعرف مالكاً حقاً[٢] . ٩٢ / ظ

[و] مثال التبيين قوله تعالى[٣] : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ فقوله : « وترهقهم ذلة » من كمال الصلة ؛ لأنه معطوف على (كسبوا) وفصل بينه وبين الموصول بقوله : « جزاء سيئة بمثلها » وهو من جملة مبتدأ وخبر و(الباء) زائدة في الخبر ؛ لأنّ فيه تبييناً لقوله تعالى : ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ ، ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهق الذلة .

- ومنها : أنّه لا يخبر عن الصلة وحدها وعن الموصول وحده ولا يخبر بكل واحد منهما وحده . ولا يجوز أن يتبع الموصول تابع من التوابع ، ولا يوصف ، ولا يعطف عليه ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، ولا أن يستثنى منه إلا بعد استيفاء صلته ، ولا تقع الصلة فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا منادى ، لكونها بمنزلة جزء الاسم . ولا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه نحو قوله[٤] :

---

(١) تقدم تخريج هذا الشاهد ص (**٣٤٨**) .

(٢) من قوله : « ففصل بالقسم » إلى قوله : « مالكاً حقاً » تكررت عند الناسخ .

(٣) سورة يونس من الآية (٢٧) .

(٤) لم أقف على قائل هذا الرجز .

والشاهد في : مجاز القرآن (١ / ١١٩) ، وإيضاح الشعر (٤٦٣) ، وأمالي ابن الشجري (١ / ٣٤) ، وشفاء العليل (١ / ٢٥٠) .

مـن اللّواتـي والـتي واللاتـي يَزْعُمْـنَ أنّـي كَـبِرَتْ لِداتَـي

يريد : والتي[١] تزعم ، فحذفت لدلالة (يزعمن) عليها .

وأما الصلة فقد جاءت محذوفة بأسرها في قولهم: بعد اللَّتَيَّا والتي[٢] ، والمعنى: بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت ، وإنما حذفوا ليوهمـوا أنـها بلغـت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه .

واعلم أنّه يجوز فيمـا كـان مـن الموصـولات للواحـد والاثنـين والجمـع بلفـظ واحدٍ الحمل على اللفظ في حـال التثنيـة والجمـع فيفـرد ، وعلـى المعنـى فيثنـى أو يجمع ، فمن الحمل على اللفظ قولـه تعـالى[٣] : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ فجعل الضمير العائد على (من يستمع) مفرداً ، وإن كان في المعنـى واقعـاً علـى جمع ، وقال في موضع آخر[٤] : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ فجمـع علـى المعنى ، ومن الحمل على المعنى قول الشاعر[٥] :

تعـال فـإن عـاهدتني لاتخونـني نكن مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

فأعاد الضمير من (يصطحبان) على (من) مثنى حملاً على المعنى .

---

(١) في الشرح : « وللتي » ، وما أثبته أولى .

(٢) أصله جزء من بيت للعجاج ، وهو في ديوانه ص (٢٧٤) وكماله :

بعد اللّتيا واللّتيا والتي إذا علتها أنفسٌ تردت

ثم جرى أوله مجرى الأمثال ، ينظر : مجمع الأمثال (١ / ٩٢) ، واللّتيا : بفتـح الـلام وضمـها ، اسم للداهية . ينظر : نوادر أبي زيد (٣٧٦) ، والصحاح (لتا) .

(٣) سورة الأنعام من الآية (٢٥) ، وسورة محمد من الآية (١٦) .

(٤) سورة يونس من الآية (٤٢) ، وقد جاءت في الشرح : « يستمع » وهو سهو من الناسخ .

(٥) قائله الفرزدق ، ينظـر ديوانـه ص (٦٢٨) ، وهـو مـن الطويـل . والبيـت مـن شـواهد سيبويه (٢ / ٤١٦) ، والمقتضب (٢ / ٩٥) ، والجمل (٣٦٦) ، والتبصرة (١ / ٥٢١) ، وشرح ابن يعيش (٢ / ١٣٢) .

وكذلك أيضاً يجوز فيما كان من الموصولات للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أن يحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيذكر ، أو على معناه // فيؤنث ، قال ٩٣ / و
الله تعالى[١] : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ (بالياء) حملاً على لفظ (من) و﴿ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾[٢] حملاً على معناه .

وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم [الظاهر][٣] إذا وقعت بعده[٤] [أعني][٣] ضمير غيبة ، ويجوز أن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ؛ لأنَّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم ، إن كان الموصول بعد ضمير متكلم أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب فتقول : أنا الذي قام ، على لفظ (الذي) ، وأنا الذي قمتُ ، على معنى (الذي) ، فمن الحمل على المعنى قوله[٥] :

أنا الذي فررتُ يوم الحَرَّة . . . . . .

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٣١) .

(٢) سورة الأحزاب من الآية (٣١) .

(٣) سقط من الشرح والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٨٨) .

(٤) في الشرح : « بعد » والمثبت من شرح ابن عصفور (١ / ١٨٩) .

(٥) هو عبد الله بن مطيع ، وهو من الرجز وبعده :

. . . . . **والشيخ لا يفر إلا مره**

فاليوم أجزى فرة بكره لا بأس بالكرة بعد الفره

والشاهد في : إيضاح الشعر (٤٣٥) ، والمساعد (١ / ١٥٦) ، والعقد الفريد (١ / ١٠٤ ، ١٠٥) .

وقوله[١] :

أنا الذي سمتني أمي حيدرة . . . . . .

ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فَرَّ ، [وأنا][٢] الذي سمته أمه ، فإذا حمل على اللفظ والمعنى في كلام واحدٍ ، فالأحسن أن يقدم الحمل على اللفظ ، ثم بعد ذلك على المعنى كقوله تعالى[٣] : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ ، ويجوز أن يتقدم الحمل على المعنى ، خلافاً لأهل الكوفة[٤] فإنّهم لا يجيزون ذلك ، والذي يدل على جوازه قوله[٥] :

أأنتَ الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً سمعنا به والأرحَبِيُّ المغَلَّبُ

فقوله : « كنت » على المعنى ؛ لأنَّ (الذي) في المعنى : (أنت) ، وقوله : « سمعنا به » على لفظه ، وكذلك أيضاً يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في

---

(١) هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ينظر ديوانه ص (٧٠) وهو من الرجز وبعده :

. . . . . ضرغام آجام وليث قسورة

عبل الذراعين شديد القصرة كليث غابات كريه المنظرة

والشاهد في : أدب الكاتب (٥٧) ، والاقتضاب (٣١٥) ، والهمع (١ / ٢٨١) ، والخزانة (٦ / ٦٢) ، واللسان (حدر) قوله : « حيدرة » : هو الأسد . ينظر : الصحاح (حدر) .

(٢) كلمة غير مقروءة ، والمثبت دلَّ عليه السياق ، وهو بعد في شرح ابن عصفور (١ / ١٨٩) .

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٣١) .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل (٣ / ١٠٤) ، والهمع (١ / ٢٨٣) .

(٥) نسبه ابن فارس في الصاحبي (٣٨٧) إلى حميد بن ثور الهلالي وليس في ديوانه ، وهو من الطويل.

والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٨٩) ، والمقرب (١ / ٦٣) ، وشرح التسهيل (١ / ٢١١) ، وشفاء العليل (١ / ٢٣٥) ، ونتائج التحصيل (٢ / ٥٢٦) .

قوله : « الأرحبيُّ » نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنه النجائب الأرحبيات والمقصود هنا جمل الشاعر ، (المغَلّبُ) صفة للجمل وهو المحكوم له بالغلبة على قرنه .

ينظر : القاموس المحيط (رحب) ، والصحاح (غلب) .

كلٌّ شيء له لفظ ومعنى ، موصولاً كان أو غير موصول .

واعلم أن الكوفيين جوزوا أن تستعمل أسماء الإشارة كلها موصولات[١] ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى[٢] : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ فقالوا : (بيمينك) من صلة (تلك) كأنّه قال : وما التي بيمينك ؟

وبقول الشاعر[٣] :

[عدس][٤] ما لعَبَّاد عليك إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تحملين طَلِيْقُ

فقالوا : (تحملين) من صلة (هذا) والتقدير : والذي تحملين طليق ، معنى البيت[٥] : أنها لما أمر الخليفة بتخليصه من عَبَّاد وإركابه وتسييره ، أنشد مخاطباً لدابته ، في أنه لم يبق عليك حكم فقد أمنت من حكم عَبَّاد ، وإذا لم يكن له حكم على دابته فلئلا يكون عليه حكم أولى ، وأشار بهذا إلى نفسه .

ولا حجة لهم في شيء من[٦] هذا ؛ لأنَّ قوله تعالى : ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان ، كأنّه قال : أعني بيمينك // ٩٣ / ظ

(١) ينظر في هذه المسألة: كتاب سيبويه (٢ / ٤١٦ ، ٤١٧) ، ومعاني القرآن للفراء (٢ / ١٧٧) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٤٤٣) ، والإنصاف مسألة (١٠٣) (٢ / ٧١٧) ، وارتشاف الضرب (٢ / ١٠١٠) .

(٢) سورة طه الآية (١٧) .

(٣) قائله يزيد بن مفرغ الحميري ، ينظر ديوانه ص (١٧٠) ، وهو بيت من الطويل .
والشاهد في : معاني القرآن للزجاج (١ / ٢٨٨) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٥١٩) ، والقول في البغال (٦٠) ، ولباب الإعراب (١٧١) ، والخزانة (٦ / ٤١) .
قوله : « عدس » اسم صوت يزجر به البغل ، الصحاح (عدس) .

(٤) في الشرح بياض ، والمثبت من ديوان الشاعر .

(٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب (٢ / ١٤٨) .

(٦) هذا رَدُّ ابن عصفور على الكوفيين ، ينظر : شرح الجمل (١ / ١٦٩) .

المشار إليه[١] ، ويحتمل أن يكون (تحملين) في قول الشاعر خبراً ثانياً لـ(هذا) .

وأيضاً جوزوا أن تكون الأسماء الجامدة المعرَّفة باللام أن تستعمل موصولات نحو قولك : جاءني الرجلُ قامَ أبوهُ ، أي : جاءني الرجل الذي قام أبوه ، واحتجوا على هذا بقوله[٢] :

لعمري لأنت البيتُ أكرمُ أهلَهُ وأقعُدُ في أفنائه بالأصائل

(فأكرم) عندهم من صلة (البيت) كأنَّه قال : البيت الذي أكرم أهله ، وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لـ(أنت) ، ويكون قوله : « أنت البيت » تعظيماً له ، أي : أنت البيت المعظم ، بمنزلة قولك : أنت الرجل ، أي : الرجل المعظم .

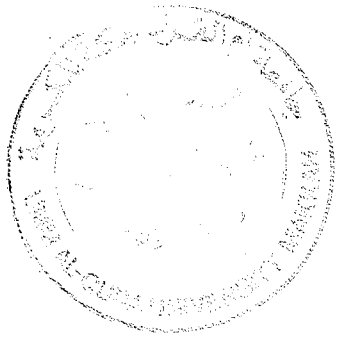

٧٤٢

(١) ذكر ابن عصفور احتمالاً آخر وهو أن يكون حالاً من المشار إليه ، ينظر : شرح الجمل ، الموضع السابق .

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين (١٤٢) وهو من الطويل .
والشاهد في : إيضاح الشعر (٤٦٩)، وإصلاح المنطق (٣٢٠) ، وشرح الرضي (٣ / ١٥) ، والنكت الحسان (٤٨) ، والخزانة (٥ / ٤٨٤) .